

فهرس المجلد الثاني من الهداية

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
١	كتاب النكاح	١٠٨	باب الخبيث	١٩٢	باب اليمين في المخلوع	٢٩٤	باب الواحدة
٣	فصل في المحرمات	١١٣	باب الظهار	١٩٤	باب اليمين في الخروج وغيره	٣٠١	فصل في احكام الامان
٩	باب الاولياء والاکفاء	١١٦	فصل في كفارة الظهار	١٩٩	باب اليمين في الاكل والشرب	٣٠٣	باب الفناء وقسمتها
١٤	فصل في الكفارة	١٢١	باب اللعيان	٢٠٥	باب اليمين في الكلاخ	٣١٣	فصل في كفارة القسمات
١٩	فصل في الوكالة	١٢٥	باب العنين وغيره	٢٠٤	فصل في ما يتعلق بالزمان	٣٢٢	فصل في التفصيل
٢٠	باب المهر	١٢٤	باب العبد	٢٠٩	باب اليمين في العتق والطلاق	٣٢٥	باب استلام الكفارة
٣٦	فصل في احكام النكاح في الكفر	١٣٣	فصل في الحد	٢١١	باب اليمين في البيع والشراء والخرج	٣٣٣	باب المستامن
٣٤	باب نكاح الرقيق	١٣٤	باب ثبوت النسب	٢١٣	باب اليمين في الحج والصلوة والصوم	٣٣٥	فصل في حكم المستامن
٣٢	باب نكاح اهل الشرك	١٣٠	باب حضنة الولد	٢١٦	باب اليمين في البذل والقبول	٣٣٩	باب العشر والمخراج
٣٤	باب القسمة	١٣٢	فصل	٢١٤	باب اليمين في القتل وغيره	٣٣٣	باب الجزية
٣٩	كتاب الرجوع	١٣٣	باب النفقة	٢١٨	باب اليمين في تقاضي الداه	٣٣٨	فصل في ما ينبغي للزمن
٥٢	كتاب الطلاق	١٣٤	فصل في نفقة الزوجة على الزوج	٢١٩	مسائل متفرقة	٣٥٢	فصل في ما ينبغي للزمن
٥٨	فصل	١٣٩	فصل في نفقة المطلقة	٢٢٣	كتاب الحدود	٣٥٣	باب احكام المرتدين
٦٠	باب ايقاع الطلاق	١٥٠	فصل في نفقة الاولاد والصغار	٢٢٣	فصل في كيفية الحد	٣٥١	باب البغاة
٦٥	فصل في حضنة الطلاق في الزمان	١٥١	فصل في نفقة الزوج على الزوج	٢٢٣	باب الحد وما لا يوجب	٣٥٤	كتاب القبط
٦٤	فصل في حضنة الطلاق في النسل	١٥٥	فصل في نفقة المملوك	٢٢٣	باب الشهادة على الزنا	٣٥٩	كتاب القطة
٤٠	فصل في تشبيه الطلاق بوصف	١٥٥	كتاب العتق	٢٥١	باب حد الشرب	٣٤٥	كتاب الاباق
٤٢	فصل في الطلاق قبل الدخول	١٤٠	فصل في عتق المحرم	٢٥٣	باب حد القذف	٣٤٤	كتاب المفقود
٤٤	باب اقرار الزوج بالطلاق	١٤٢	باب عتق البعض	٢٦٠	فصل في العتق	٣٨١	كتاب الشبهة
٤٩	فصل في الامر باليد	١٤٩	باب عتق احب العبد	٢٦٢	كتاب السرقة	٣٨٣	فصل في عتق الشريك بالمال
٨١	فصل في المشقة	١٤٣	باب الخلف بالعتق	٢٦٦	باب ما يقطع قوة ولا يقطع	٣٩١	فصل في الشركة العاسدية
٨٦	باب الامان في الطلاق	١٤٥	باب العتق على جعل	٢٦٢	فصل في الحرز والاخذ من	٣٩٢	فصل في ما ينبغي للشريك
٩١	فصل في الاستثناء	١٤٨	باب التدبير	٢٤٦	فصل في كيفية القطع	٣٩٣	كتاب الوقف
٩٣	باب طلاق المريض	١٨٠	باب الاستبدال	٢٨٥	باب ما يوجب السارق والسنة	٣٠٢	فصل في وقف المسجد
٩٤	باب الرجعة	١٨٤	كتاب الايمان	٢٨٤	باب قطع الطريق		
١٠٢	فصل في ما قبل به المطلقة	١٨٨	باب ما يكون ميثاقا ولا يكون	٢٩١	كتاب السب		
١٠٣	باب الاولاء	١٩١	فصل في الكفارة	٢٩٣	باب كيفية القتل		

بسم الله الرحمن الرحيم

کتاب الذکر

والا باس بات ميرف امرأۃ سے ہيئت زواج ہاذا لم يكن مسموٰۃ شرفہ دہوا افتخار و توثيق الاعلان بالرفق کمن مالکون شرف الدن جلالہ (الفتح) ثم انکض حقیقۃ فی الوطی محاز فی العقد عاتت انتم اسعد قد يكون بالاطلا لا یستغفر قد

قَالَ لِنِكَاحٍ يَنْعَقِدُ بِالْإِجَابَةِ الْقَبُولِ بِلَفْظَيْنِ يُعَبَّرُ بِهِمَا عَنِ الْمَاضِي لِأَنَّ الصِّغَةَ
وَأَنَّ كَانَهُ لِلْأَخْبَارِ وَضَعًا فَقَدْ جُعِلَتْ لِلانْتِشَامِ شَرْطًا فَدُعَا الْحَاجَةِ وَيَنْعَقِدُ
بِلَفْظَيْنِ يُعَبَّرُ بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْمَاضِي وَبِالْآخَرِ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ نَزَوَجَنِي
فَيَقُولَ زَوْجَتِكَ لَنْ هَذَا تَوَكُّلٌ بِالنِّكَاحِ وَالْوَاحِدُ يَتَوَكَّلُ طَرَفِي النِّكَاحِ عَلَى مَا
نَبَّيْنَاهُ أَنْ شَاءَ اللَّهُ وَيَنْعَقِدُ بِلَفْظِ النِّكَاحِ وَالتَّزْوِيجِ وَالهَبَةِ وَالتَّمْلِيكِ الصَّدَقَةِ
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَنْعَقِدُ إِلَّا بِلَفْظِ النِّكَاحِ وَالتَّزْوِيجِ لِأَنَّ التَّمْلِيكَ لَيْسَ حَقِيقَةً
فِيهِ وَلَا جُزْأً عَنْهُ لِأَنَّ التَّزْوِيجَ لِلتَّمْلِيكِ وَالنِّكَاحُ لِلصُّمِّ وَلَا صُغْرٌ وَلَا زَوْجٌ
بَيْنَ الْمَالِكِ وَالْمَمْلُوكِ أَصْلًا وَلَكِنَّا أَنْ تَمْلِكَ سَبَبَ الْمَالِكِ الْمُتَمَتِّعَةِ فَهَلَا
بِوَسْطَةِ مَالِكِ الرِّقَةِ وَهُوَ الثَّابِتُ بِالنِّكَاحِ وَالسَّبَبِيَّةِ طَرِيقٌ
الْمَجَازُ وَيَنْعَقِدُ بِلَفْظَةِ الْبَيْعِ هُوَ الصَّحِيحُ لَوْ جُودَ طَرِيقُ الْمَجَازِ

وابن العاقلين قال ان يخرج مسلم ذميه بشهادة ذميين جاز عند ابن حنيفة ولا يوسف
وقال محمد وزفر لا يجوز ان السماع في النكاح شيء ^{لا يثبت} ولا شهادة الكافر على المسلم
فكما انهما لم يسمعا كلام المسلم وكما ان الشهادة شرط في النكاح على اعتبار
اثبات الملاءمة ورقة على محل ذي خطر لا على اعتبار وجوبها لمجرد الشهادة تشترط
في لزوم المال وهي شاهلان عليها بخلاف ما اذا لم يسميا كلام الزوج لان العقد
ينعقد بكلاميهما او الشهادة شرط على العقد ومن امر رجلا بان يزوجه ابنته
الصغيرة فزوجها والاب حاضر بشهادة رجل واحد سواه جازا النكاح لان الاب
يجعل ملبشرا لا يخلو المجلس فيكون الوكيل سفيرا ومعبرا فيبقى الزوج شاهدا
وان كان الاب غائبا لم يجوز ان المجلس مختلف فلا يمكن ان يجعل الاب ملبشرا وعلى هذا اذا
زوج الاب ابنته البالغة بحضور شاهد احلان كانت حاضرة جاز وان كانت غائبة
لا يجوز **فصل في بيان المحرمات قال** لا يحل للرجل ان يتزوج بامه لاجلته
من قبل الرجال والنساء لقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبيناتكم والجدات
امهات اذ لام هو الاصل لانه او ثبتت حرمتهم بالاجماع **قال** ولا بنته لما
قلونا ولا بنت ولده وان سفلت للاجماع ولا باخته ولا بنات خته ولا بنات اخيه
ولا بعمته ولا بناتهن حرمتهم مصحح عليها في هذه الآية وتدخل فيها العمات
المتفرقات والخالات المتفرقات بنات الاخوة المتفرقين لان جملة الاسم عامة **قال**
ولا يام امرأة التي دخل بابنتها ولم يدخل لقوله تعالى امهات نسائكم من غير قبيل لدخول

ابن حنيفة قال لا يجوز ان السماع في النكاح شيء ولا شهادة الكافر على المسلم
وقال محمد وزفر لا يجوز ان السماع في النكاح شيء ولا شهادة الكافر على المسلم
فكما انهما لم يسمعا كلام المسلم وكما ان الشهادة شرط في النكاح على اعتبار
اثبات الملاءمة ورقة على محل ذي خطر لا على اعتبار وجوبها لمجرد الشهادة تشترط
في لزوم المال وهي شاهلان عليها بخلاف ما اذا لم يسميا كلام الزوج لان العقد
ينعقد بكلاميهما او الشهادة شرط على العقد ومن امر رجلا بان يزوجه ابنته
الصغيرة فزوجها والاب حاضر بشهادة رجل واحد سواه جازا النكاح لان الاب
يجعل ملبشرا لا يخلو المجلس فيكون الوكيل سفيرا ومعبرا فيبقى الزوج شاهدا
وان كان الاب غائبا لم يجوز ان المجلس مختلف فلا يمكن ان يجعل الاب ملبشرا وعلى هذا اذا
زوج الاب ابنته البالغة بحضور شاهد احلان كانت حاضرة جاز وان كانت غائبة
لا يجوز **فصل في بيان المحرمات قال** لا يحل للرجل ان يتزوج بامه لاجلته
من قبل الرجال والنساء لقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبيناتكم والجدات
امهات اذ لام هو الاصل لانه او ثبتت حرمتهم بالاجماع **قال** ولا بنته لما
قلونا ولا بنت ولده وان سفلت للاجماع ولا باخته ولا بنات خته ولا بنات اخيه
ولا بعمته ولا بناتهن حرمتهم مصحح عليها في هذه الآية وتدخل فيها العمات
المتفرقات والخالات المتفرقات بنات الاخوة المتفرقين لان جملة الاسم عامة **قال**
ولا يام امرأة التي دخل بابنتها ولم يدخل لقوله تعالى امهات نسائكم من غير قبيل لدخول

ابن حنيفة قال لا يجوز ان السماع في النكاح شيء ولا شهادة الكافر على المسلم
وقال محمد وزفر لا يجوز ان السماع في النكاح شيء ولا شهادة الكافر على المسلم
فكما انهما لم يسمعا كلام المسلم وكما ان الشهادة شرط في النكاح على اعتبار
اثبات الملاءمة ورقة على محل ذي خطر لا على اعتبار وجوبها لمجرد الشهادة تشترط
في لزوم المال وهي شاهلان عليها بخلاف ما اذا لم يسميا كلام الزوج لان العقد
ينعقد بكلاميهما او الشهادة شرط على العقد ومن امر رجلا بان يزوجه ابنته
الصغيرة فزوجها والاب حاضر بشهادة رجل واحد سواه جازا النكاح لان الاب
يجعل ملبشرا لا يخلو المجلس فيكون الوكيل سفيرا ومعبرا فيبقى الزوج شاهدا
وان كان الاب غائبا لم يجوز ان المجلس مختلف فلا يمكن ان يجعل الاب ملبشرا وعلى هذا اذا
زوج الاب ابنته البالغة بحضور شاهد احلان كانت حاضرة جاز وان كانت غائبة
لا يجوز **فصل في بيان المحرمات قال** لا يحل للرجل ان يتزوج بامه لاجلته
من قبل الرجال والنساء لقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبيناتكم والجدات
امهات اذ لام هو الاصل لانه او ثبتت حرمتهم بالاجماع **قال** ولا بنته لما
قلونا ولا بنت ولده وان سفلت للاجماع ولا باخته ولا بنات خته ولا بنات اخيه
ولا بعمته ولا بناتهن حرمتهم مصحح عليها في هذه الآية وتدخل فيها العمات
المتفرقات والخالات المتفرقات بنات الاخوة المتفرقين لان جملة الاسم عامة **قال**
ولا يام امرأة التي دخل بابنتها ولم يدخل لقوله تعالى امهات نسائكم من غير قبيل لدخول

قوله في قوله لا يزوجها من قبلها ولا يزوجها من بعدها ولا يزوجها من قبلها ولا يزوجها من بعدها ولا يزوجها من قبلها ولا يزوجها من بعدها

قوله في قوله لا يزوجها من قبلها ولا يزوجها من بعدها ولا يزوجها من قبلها ولا يزوجها من بعدها ولا يزوجها من قبلها ولا يزوجها من بعدها

قوله في قوله لا يزوجها من قبلها ولا يزوجها من بعدها ولا يزوجها من قبلها ولا يزوجها من بعدها ولا يزوجها من قبلها ولا يزوجها من بعدها

ولا يزوجها من قبلها ولا يزوجها من بعدها ولا يزوجها من قبلها ولا يزوجها من بعدها ولا يزوجها من قبلها ولا يزوجها من بعدها

لقوله عليه السلام لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على ابنة اختها
وهذه مشهور يجوز الإيابة على الكتاب بمنزلة لا يجمع بين امرأتين لو كانتا أحدهما جارية لم يجز
أن يتزوج بالآخرى لأن الجمع بينهما يفضي إلى القطعية والقرابة المحرمة للنكاح محوطة للمقطع لو كانت
المحرمة بينهما بسبب الرضاع ثم لم يروى من قبل ولا بأس أن يجمع بين امرأة وبنت عم كان لها
من قبل أنه لا قرابة بينهما ولا رضاع قال في كذا يجوز لأن ابنة الزوج لو قد نكحها ذكر لا يجوز له التزوج
بأمرأة أبية قلنا امرأة الأب لو صوتهما ذكر أجاز له التزوج بهذا الشرطان يصح ذلك من كل
جانب من منى بأمرأة حرمت عليه ما وبنتها وقال الشافعي لا يجوز حرمة لصاحبه ولا غفلة
فلا تنال بالخطوة كذا أن الوطى سببا لحرمة بواسطة الولد حتى يصح أن كل واحد منهما لا
أصولها وفروعها كأصوله وفروعه كذلك على العكس الاستمارة بالجزء حرام كما في موضع الضر
دهي لموطوعة والوطى محرم من حيث أنه سبب لولد لمن حيث أنه أول ومن سببه امرأة
لشبهة حرمت عليه ما وبنتها وقال الشافعي لا تحرم على هذا الخلاف فمما صرح به في نظر
المرحوم ونظرها إلى ذكره عن شبهة لأن المسنى النظر ليس معنى لدخول لها لا يتعلق بها فساد
الصوم والأحرام وجوب الغتسال فلا يفتان به كذا أن المسنى النظر سبب إعرال الوطى
في مقام مقامه موضع الاحتياط ثم إن المسنى شبهة أن ينشأ له أو تزاد انتشارا هو الصحيح
والمعتبر النظر إلى المخرج الدخول لا يفتن ذلك الاعتناء تكاها وكومس فانزل فقد قيل
أنه يوجب الحرمة والصحيح أنها لا يوجب لأن بالأنزال تبين أنه غير مفضي إلى الوطى
وعلى هذا تبين المرأة في الدبر وإذا اطلق امرأته طلاقا ثلثا أو رجعا لم يجز له

المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على ابنة اختها
وهذه مشهور يجوز الإيابة على الكتاب بمنزلة لا يجمع بين امرأتين لو كانتا أحدهما جارية لم يجز
أن يتزوج بالآخرى لأن الجمع بينهما يفضي إلى القطعية والقرابة المحرمة للنكاح محوطة للمقطع لو كانت
المحرمة بينهما بسبب الرضاع ثم لم يروى من قبل ولا بأس أن يجمع بين امرأة وبنت عم كان لها
من قبل أنه لا قرابة بينهما ولا رضاع قال في كذا يجوز لأن ابنة الزوج لو قد نكحها ذكر لا يجوز له التزوج
بأمرأة أبية قلنا امرأة الأب لو صوتهما ذكر أجاز له التزوج بهذا الشرطان يصح ذلك من كل
جانب من منى بأمرأة حرمت عليه ما وبنتها وقال الشافعي لا يجوز حرمة لصاحبه ولا غفلة
فلا تنال بالخطوة كذا أن الوطى سببا لحرمة بواسطة الولد حتى يصح أن كل واحد منهما لا
أصولها وفروعها كأصوله وفروعه كذلك على العكس الاستمارة بالجزء حرام كما في موضع الضر
دهي لموطوعة والوطى محرم من حيث أنه سبب لولد لمن حيث أنه أول ومن سببه امرأة
لشبهة حرمت عليه ما وبنتها وقال الشافعي لا تحرم على هذا الخلاف فمما صرح به في نظر
المرحوم ونظرها إلى ذكره عن شبهة لأن المسنى النظر ليس معنى لدخول لها لا يتعلق بها فساد
الصوم والأحرام وجوب الغتسال فلا يفتان به كذا أن المسنى النظر سبب إعرال الوطى
في مقام مقامه موضع الاحتياط ثم إن المسنى شبهة أن ينشأ له أو تزاد انتشارا هو الصحيح
والمعتبر النظر إلى المخرج الدخول لا يفتن ذلك الاعتناء تكاها وكومس فانزل فقد قيل
أنه يوجب الحرمة والصحيح أنها لا يوجب لأن بالأنزال تبين أنه غير مفضي إلى الوطى
وعلى هذا تبين المرأة في الدبر وإذا اطلق امرأته طلاقا ثلثا أو رجعا لم يجز له

ان يتزوج بامته لتأنيته لان جلود نكاح الاماء ضروري عندنا فمن تعذر على الخرج على لرق وقد
انقضت الحضرة بالمسئلة ولهذا جعل طول الحرية ما نفعنا عندنا الجواز طلاق لاطلاق
المقتضى فيه متناع من تحصيل الجوز اذ راقه ولما ان لا يحصل الاصل فيكون له
ان لا يحصل له صفة لا يتزوج امته على حرة لقوله عليه السلام لا تنكح الامه على الحرة وهو
باطل اذ حجة على الشافعي في تجوز ذلك للعبد على مالك في تجوز براءه الحرة وكان الرق
ان في تصديقنا نعمته على ما تقرره في الطلاق ان شاء الله فيثبت بجل الحلية حالة الاقرار دون
حالة الانضمام ويجوز تزوج الحرة عليها لقوله عليه السلام تنكح الحرة على الامه لانها من المحلات
في جميع المحالات ذلكا منقوت في حقها فان تزوج امته على حرة في عقد من طلاق بائن لم يجز
عندنا حنيفة ويجوز عند مالك ان هذا ليس يتزوج عليها وهو المحرم ولها ان وحلت لا يتزوج
عليها لم يجز عند مالك حنيفة ان نكاح الحرة بائن من جهة بقاء بعض الاحكام فيبقى
المنع احتياطا بخلاف ما يعم لان المقصود ان لا يدخل غيرها في قسمها والعوان يتزوج اربعا
من الحرائر والاماء وليس له ان يتزوج اكثر من ذلك لقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من
النساء ثلاث وربع والتخصيص على العدد يمنع الزيادة عليه قال الشافعي لا
يتزوج الامه واحدة لانه ضروري عندنا الحجة عليه ما تلوا اذ الامه المنكوحه ينتظمها
سمر النساء لما في الظاهر ولا يجوز للعبد ان يتزوج اكثر من اثنتين وقال مالك
يجوز لانه في حق النكاح بمنزلة الحرة عندنا حتى ملكه بغير اذن المولى ولكن ان
لرق منصف في تزوج العبد اثنتين والحرائر اربعا اظهر الشرف الحرية

ان قلت فایکھو اطباء کلم مطلق یہاں الحود وعبید قلت نعم لکن فیما تراثہ و المقدرۃ الاجتماعیۃ اذ لاجماع معتقد علی ان الرق منصف ۱۱۲ بعدو عسہ فان الولد تابع لامہ فی الحرۃ والرق اب عسہ وادعہا الرزاق نے حضرت

[illegible]

فيسق الى ان يظهر ناسخ فلما كتبت النسخ اجماع الصحابة ومن عداهم صح رجوع القوم
وقال ذلك في كتابه

فتمت الاجماع والموت واطل مثل ان يترج امرأة شهادة شاهدين عشرها ام قال

زفره هو حليم لان النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة ولما انزل في معنى المتعة والعبد في العقود

للغاي كالقوف بين ما اذا اهلته مدة الاتفاقية وقصرت لان الثاقبة هو المعين بجهتنا

وقد جعل من تزوج امرأتين في عقد واحدة طهرها لاجل انهما صام نكاح القهر لهما

ويبطل نكاح الاخرى لان المبطل في احوالها انما في ما اذا جمع بين حرمين البيع لا يبطل بالشروط

الفاسدة فقول العبد في الحر شرطه ثم يبرأ منه الى التي حل بها انما في ما اذا كانا

يقسم على مهر متلها وهو مسألة الاصل من ادعت عليها مرة في تزوجها واحدة ببقية

الفاخرى امرت بالحق ان يجراد من المقام مدين ان تدرى بها معها وهذا تنص الى عليه في

قول ابو يوسف ان لا يفي قوله الا حرمه في قوله لا يستصان بطلانها وهو قول الشافعي

القاضي حط الحجة اذا الشهود كذبوا فصار كما اذا ظهر عبيدا وكذا لو كان خفية في

صدقة عند وهو الحجة لتعد الوقوف على حقيقة الصدق فلا يكون والى لان الوقوف على

متلبس فاذا اتبني لانه ضار على الحجة وامن تنفيذها بطلانها بقدر نكاح نفذ قطعا

للمنافعة بخلاف الاملاء الرسالة لان في الاسباب تراخا فلا مكان والله اعلم

باب في الاوكلاء والكفاء

وينعقد نكاح الحرة العاقلة البالغة برضاها وان لم يعقد عليها ولا بركات او ثنيا عند

الحقيقة طاب يوسف في ظاهر الرواية وعن ابو يوسف ان لا يعقد الا بعولي وعند عمل

هذا هو الذي يظهر من النسخ اجماع الصحابة ومن عداهم صح رجوع القوم
وقال ذلك في كتابه
فتمت الاجماع والموت واطل مثل ان يترج امرأة شهادة شاهدين عشرها ام قال
زفره هو حليم لان النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة ولما انزل في معنى المتعة والعبد في العقود
للغاي كالقوف بين ما اذا اهلته مدة الاتفاقية وقصرت لان الثاقبة هو المعين بجهتنا
وقد جعل من تزوج امرأتين في عقد واحدة طهرها لاجل انهما صام نكاح القهر لهما
ويبطل نكاح الاخرى لان المبطل في احوالها انما في ما اذا جمع بين حرمين البيع لا يبطل بالشروط
الفاسدة فقول العبد في الحر شرطه ثم يبرأ منه الى التي حل بها انما في ما اذا كانا
يقسم على مهر متلها وهو مسألة الاصل من ادعت عليها مرة في تزوجها واحدة ببقية
الفاخرى امرت بالحق ان يجراد من المقام مدين ان تدرى بها معها وهذا تنص الى عليه في
قول ابو يوسف ان لا يفي قوله الا حرمه في قوله لا يستصان بطلانها وهو قول الشافعي
القاضي حط الحجة اذا الشهود كذبوا فصار كما اذا ظهر عبيدا وكذا لو كان خفية في
صدقة عند وهو الحجة لتعد الوقوف على حقيقة الصدق فلا يكون والى لان الوقوف على
متلبس فاذا اتبني لانه ضار على الحجة وامن تنفيذها بطلانها بقدر نكاح نفذ قطعا
للمنافعة بخلاف الاملاء الرسالة لان في الاسباب تراخا فلا مكان والله اعلم

هذا هو الذي يظهر من النسخ اجماع الصحابة ومن عداهم صح رجوع القوم
وقال ذلك في كتابه
فتمت الاجماع والموت واطل مثل ان يترج امرأة شهادة شاهدين عشرها ام قال
زفره هو حليم لان النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة ولما انزل في معنى المتعة والعبد في العقود
للغاي كالقوف بين ما اذا اهلته مدة الاتفاقية وقصرت لان الثاقبة هو المعين بجهتنا
وقد جعل من تزوج امرأتين في عقد واحدة طهرها لاجل انهما صام نكاح القهر لهما
ويبطل نكاح الاخرى لان المبطل في احوالها انما في ما اذا جمع بين حرمين البيع لا يبطل بالشروط
الفاسدة فقول العبد في الحر شرطه ثم يبرأ منه الى التي حل بها انما في ما اذا كانا
يقسم على مهر متلها وهو مسألة الاصل من ادعت عليها مرة في تزوجها واحدة ببقية
الفاخرى امرت بالحق ان يجراد من المقام مدين ان تدرى بها معها وهذا تنص الى عليه في
قول ابو يوسف ان لا يفي قوله الا حرمه في قوله لا يستصان بطلانها وهو قول الشافعي
القاضي حط الحجة اذا الشهود كذبوا فصار كما اذا ظهر عبيدا وكذا لو كان خفية في
صدقة عند وهو الحجة لتعد الوقوف على حقيقة الصدق فلا يكون والى لان الوقوف على
متلبس فاذا اتبني لانه ضار على الحجة وامن تنفيذها بطلانها بقدر نكاح نفذ قطعا
للمنافعة بخلاف الاملاء الرسالة لان في الاسباب تراخا فلا مكان والله اعلم

[illegible]

نور عواذ بالحجة وان لم تكن له بنية فلا يمين عليه ما عدا ما في حقيقته وهي مسألة
الاستحلاف في الاشياء ليست بواجب في الدعوى بل شأن الله ويحكم الصغير والاصغر
اذا زعم الولي بركا كانت الصغيرة او شيئا والولي هو العصبة ما لا يخالفنا في غير الاب
والشافعي في غير الاب في المجلد في الشريعة ايضا وجعل المالك والشافعي في المجلد في الشريعة
ولا حاجة لانعدام الشهوة الا ان ولاية الاب مثبتة نصا بخلاف القياس المجد ليس في
معناه فلا يلحق به قلنا لابل هو موافق للقياس لان النكاح يتضمن المصالح ولا تتوفر
الابن المتكافئين عادة ولا يتفق الكفو في كل زمان فان ثبتنا الولاية في حالة الصغير
احراز الكفو وجعل قول الشافعي ان النظر لا يعم بالتفويض في غير الاب والمجد لقصور
شفقة وبعدد رتبة ولذا ايمالك التصرف في المال مع انه ادنى رتبة فلان
لا يملك التصرف في النفس انه اعلى اولى ولتلك القرابة دعيته للنظر في الاب والمجد
وما فيه من القصور اظهرناه في سلب ولاية الاكزام بخلاف التصرف في المال لانه
يتكرر فلا يمكن تدراك الخلل فلا تقبذ الولاية الاملزمة ومع القصور
لا يثبت ولاية الاكزام وجه قوله في المسألة الثانية ان الثانية سبب في الحجة في المسألة
لوجود المصلحة فادركنا الحكم عليها تيسيرا ولما ذكرنا من حق الحاجة وهو الشفقة
ولا هي رسة تحدث الراي بدين الشهوة فيدرك الحكم على الصغير الذي يوجب
كل ما فيها تقدم قوله عليه السلام النكاح الى العصبان من غير تفصيل
والترتيب في العصبان في ولاية النكاح كالترتيب في ولاية الاكزام في المجلد في الشريعة

فان زوجها الابن والجد يعني الصغيرة للصغيرة فلا خيار لها بعد البلوغ لانها كاملا لا
والشفقة فيلزم العقد بما شرهها كما اذا بشره برضاها بعد البلوغ فان زوجها غير الاب
والجد وكل واحد منهما الخيار اذا بلغ ان شاء اقام على الكاح طعن شاء فصح وهذا عند
ابي حنيفة ومجمل وقال ابو يوسف لا خيار لها اعتبارا بالاب الجدة لها ان قربة الاخ
ناقصة والنقصان يشترط بقصور الشفقة فيتطرق الخلل الى المقاصد عسى التدارك
هو كمن يجادل الادراك والطلاق الكواب في غير الاب الجدة يتناول الام والقاضي هو
من الرواية لقصور الراي في حدتها ونقصان الشفقة في الاخ فتي يرد بشرط فيه
القضاء بخلاف خيار العلق لان الفسخ هنا يدفع ضرر خفي هو كمن الخلل كمن
الذكر ولا تنفي جعل الزام في حق الاخ فتي في حق القضاء وخيار العلق لا دفع ضرر جلي
وهو زيادة المالك عليها وهذا يختص بالاشياء فاعتبر هذا الدفع لا يفتقر الى القضاء
ثم عند ما اذ بلغت الصغيرة وقيل علت بالنكاح فسكت فهو رضا وان لم يعلم النكاح
فلها الخيار حتى تعلم فسكت شرط العلم باصل النكاح لانها لا تمكن من التصرف
الا بالاولى يتفرغ به فعدت بالجهل ولم يشترط العلم بالخيار لانها تتفرغ
لمعرفة احكام الشرع والاداء العلم فلم تعد بالجهل بخلاف المعتقة
لان الامة لا تنفرغ لمعرفتها فعدت بالجهل بثبوت الخيار ثم خيار البكر بطل بالسكو
ولا يبطل خيار الغلام ما لم يقل رضيت او يحج عنه ما يعلم انه رضا وكن ذلك الجارية
اذا دخل بها الزوج قبل البلوغ اعتدا له هذه الحالة بحال ابتداء النكاح

فان زوجها الابن والجد يعني الصغيرة للصغيرة فلا خيار لها بعد البلوغ لانها كاملا لا
والشفقة فيلزم العقد بما شرهها كما اذا بشره برضاها بعد البلوغ فان زوجها غير الاب
والجد وكل واحد منهما الخيار اذا بلغ ان شاء اقام على الكاح طعن شاء فصح وهذا عند
ابي حنيفة ومجمل وقال ابو يوسف لا خيار لها اعتبارا بالاب الجدة لها ان قربة الاخ
ناقصة والنقصان يشترط بقصور الشفقة فيتطرق الخلل الى المقاصد عسى التدارك
هو كمن يجادل الادراك والطلاق الكواب في غير الاب الجدة يتناول الام والقاضي هو
من الرواية لقصور الراي في حدتها ونقصان الشفقة في الاخ فتي يرد بشرط فيه
القضاء بخلاف خيار العلق لان الفسخ هنا يدفع ضرر خفي هو كمن الخلل كمن
الذكر ولا تنفي جعل الزام في حق الاخ فتي في حق القضاء وخيار العلق لا دفع ضرر جلي
وهو زيادة المالك عليها وهذا يختص بالاشياء فاعتبر هذا الدفع لا يفتقر الى القضاء
ثم عند ما اذ بلغت الصغيرة وقيل علت بالنكاح فسكت فهو رضا وان لم يعلم النكاح
فلها الخيار حتى تعلم فسكت شرط العلم باصل النكاح لانها لا تمكن من التصرف
الا بالاولى يتفرغ به فعدت بالجهل ولم يشترط العلم بالخيار لانها تتفرغ
لمعرفة احكام الشرع والاداء العلم فلم تعد بالجهل بخلاف المعتقة
لان الامة لا تنفرغ لمعرفتها فعدت بالجهل بثبوت الخيار ثم خيار البكر بطل بالسكو
ولا يبطل خيار الغلام ما لم يقل رضيت او يحج عنه ما يعلم انه رضا وكن ذلك الجارية
اذا دخل بها الزوج قبل البلوغ اعتدا له هذه الحالة بحال ابتداء النكاح

وخيار البلوغ في حق البكر لا يمتد الى اخر المجلس ولا يبطل القيام في حق الشبه للعالم لانه ما ثبت
باثبات الزوج بالنكاح فانما يبطل بالرضا غير ان سكوت البكر رضا بخلاف خيار الحق
لانه ثبت باثبات الزوج هو الاعناق فيعتبر في المجلس كخيار الخيرية في القرية بخيار البلوغ
ليس بطلاق لانه اعم من الاتي ولا يطلق اليها وكذا انما بالعقوب لما بينا بخلاف الخيرية لان
الزوج هو الذي ملكه وهو مال الطلقة وان مات احد هما قبل البلوغ ورث الآخر وكذا
اذا مات بعد البلوغ قبل التفرق لان اصل العقد صحيح الملك الثابت بالتخي بالموت
بخلاف مباينة القصور اذا مات احد الزوجين قبل الاجارة لان النكاح صحيح موقوف
في بطلان الموت فلهذا لا يفرق بينه وبين الولاية لانه لا ولاية لهم
على انفسهم فوالان لا يثبت على غيرهم وكان هذه ولاية نظرية ولا نظري التفويض
الى هؤلاء ولا ولاية كما في مسلم لقوله تعالى من يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا
ولم نلنا تقبل شهادته عليه لانه لو كان اما الكافر فيثبت له ولاية لانكاح على لده الكافر
لقوله تعالى الذين كفروا بعضهم اوليا لبعض وهذا تقبل شهادته عليه ويجري بينها
التوارث ولغير العصبات من الاقارب ولاية التزويج عند ابى حنيفة معناه عند
العصبات وهذا استحسان فقال لا يثبت وهو القياس وهو رواية عن ابى حنيفة
وقول ابى يوسف في ذلك مضطرب ولا شهرة مع محمد لهما ملاقيا لان الولاية انما تثبت
صوتا للقربة عن نسبتها لغير الكفو اليها فلو العصبات فلهذا لا يثبت ان الولاية
نظرية والنظر يتحقق بالتفويض الى من هو المختص بالقربة الباعثة

قال ابى حنيفة في حق البكر لا يمتد الى اخر المجلس ولا يبطل القيام في حق الشبه للعالم لانه ما ثبت
باثبات الزوج بالنكاح فانما يبطل بالرضا غير ان سكوت البكر رضا بخلاف خيار الحق
لانه ثبت باثبات الزوج هو الاعناق فيعتبر في المجلس كخيار الخيرية في القرية بخيار البلوغ
ليس بطلاق لانه اعم من الاتي ولا يطلق اليها وكذا انما بالعقوب لما بينا بخلاف الخيرية لان
الزوج هو الذي ملكه وهو مال الطلقة وان مات احد هما قبل البلوغ ورث الآخر وكذا
اذا مات بعد البلوغ قبل التفرق لان اصل العقد صحيح الملك الثابت بالتخي بالموت
بخلاف مباينة القصور اذا مات احد الزوجين قبل الاجارة لان النكاح صحيح موقوف
في بطلان الموت فلهذا لا يفرق بينه وبين الولاية لانه لا ولاية لهم
على انفسهم فوالان لا يثبت على غيرهم وكان هذه ولاية نظرية ولا نظري التفويض
الى هؤلاء ولا ولاية كما في مسلم لقوله تعالى من يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا
ولم نلنا تقبل شهادته عليه لانه لو كان اما الكافر فيثبت له ولاية لانكاح على لده الكافر
لقوله تعالى الذين كفروا بعضهم اوليا لبعض وهذا تقبل شهادته عليه ويجري بينها
التوارث ولغير العصبات من الاقارب ولاية التزويج عند ابى حنيفة معناه عند
العصبات وهذا استحسان فقال لا يثبت وهو القياس وهو رواية عن ابى حنيفة
وقول ابى يوسف في ذلك مضطرب ولا شهرة مع محمد لهما ملاقيا لان الولاية انما تثبت
صوتا للقربة عن نسبتها لغير الكفو اليها فلو العصبات فلهذا لا يثبت ان الولاية
نظرية والنظر يتحقق بالتفويض الى من هو المختص بالقربة الباعثة

قال ابى حنيفة في حق البكر لا يمتد الى اخر المجلس ولا يبطل القيام في حق الشبه للعالم لانه ما ثبت
باثبات الزوج بالنكاح فانما يبطل بالرضا غير ان سكوت البكر رضا بخلاف خيار الحق
لانه ثبت باثبات الزوج هو الاعناق فيعتبر في المجلس كخيار الخيرية في القرية بخيار البلوغ
ليس بطلاق لانه اعم من الاتي ولا يطلق اليها وكذا انما بالعقوب لما بينا بخلاف الخيرية لان
الزوج هو الذي ملكه وهو مال الطلقة وان مات احد هما قبل البلوغ ورث الآخر وكذا
اذا مات بعد البلوغ قبل التفرق لان اصل العقد صحيح الملك الثابت بالتخي بالموت
بخلاف مباينة القصور اذا مات احد الزوجين قبل الاجارة لان النكاح صحيح موقوف
في بطلان الموت فلهذا لا يفرق بينه وبين الولاية لانه لا ولاية لهم
على انفسهم فوالان لا يثبت على غيرهم وكان هذه ولاية نظرية ولا نظري التفويض
الى هؤلاء ولا ولاية كما في مسلم لقوله تعالى من يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا
ولم نلنا تقبل شهادته عليه لانه لو كان اما الكافر فيثبت له ولاية لانكاح على لده الكافر
لقوله تعالى الذين كفروا بعضهم اوليا لبعض وهذا تقبل شهادته عليه ويجري بينها
التوارث ولغير العصبات من الاقارب ولاية التزويج عند ابى حنيفة معناه عند
العصبات وهذا استحسان فقال لا يثبت وهو القياس وهو رواية عن ابى حنيفة
وقول ابى يوسف في ذلك مضطرب ولا شهرة مع محمد لهما ملاقيا لان الولاية انما تثبت
صوتا للقربة عن نسبتها لغير الكفو اليها فلو العصبات فلهذا لا يثبت ان الولاية
نظرية والنظر يتحقق بالتفويض الى من هو المختص بالقربة الباعثة



1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

١٢- شيخ محمد بن أبي بكر في السيرة والفتوح

الشيخ فخر الدين بن محمد بن أحمد

[illegible]

باب لا زججية فلاننا قصة على انه ممنوع في رواية ثم على قولهم سبب قيمة الخلة

لأن المسيح مال لأنه فخر عن التسليم فكان المناقضة فصار ذلك التزوج عاراً لعبد الغيور

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يشكر الناس لم يشكر الله

Falsafat al-Hikmah wal-Falakiyyah

لا يظن قوم في حق الحكم على الأصل من غير التزويج أن تزويجاً

لَمْ تَطْعَمْ قَبْلَ الدُّخُولِ هَاجِرٌ عَلَيْهِ الْخَمْسُ أَنْ لَا يَدْعُوهُ إِلَّا بِسْمِ اللَّهِ يَرْجُو الْغَنَى

لأن اللاهوت واللاهوت لا يتعنيان في العهود القديمة والعهود الجديدة فكان الهنوم مكملا

او موزونا احرى الذم لعدم تعيينها فان لم تقبض الا لانه لم يقبضها له ثم طلعت بها

قبل الدخول عالم يرجع واحد منها على صاحبه لينتقي ذواته التي يرضى بها

الصدق وهو قول خيرة لأنه سلم المهر بألوانه ولا يبرأ عما يستحق بالطلاق

قبل المدخل جـ الاستحسان ^{١٤} انه يصل اليه ^{١٥} ما يبيح به ^{١٦} بالظاهر ^{١٧} قبل المدخل هو

بإقامة منته عن نصف المهر ولا يبالى باختلاف الدين عند حصول انقضاء الوقف

خمسائة ثم وصيت الالف كلها المقبوض عن غيره او وصيت الباقي ثم طلبها قبل الدخول

هذا الرجوع واحد مضاف على ما مر من ان اليمين في اليمين واليمين في اليمين...

اقضت اعتبار النسخة من الأصل الذي كان في يد السيد الفاضل

وَأَبَى حَسْبُكَ أَنْ مَقْصُودُ الْوُجُوحِ هُوَ الْإِمَامَةُ لَمْ يَنْأَلْهُ إِلَّا بِإِذْنِ الْوُجُوحِ

فلا يستوجب الرجوع عند الطلاق الخطأ لا يفتى بإسقاط العقد في الكتاب الثاني

[illegible][illegible]

ان الزيادة في النسخ هي النصف ولو كانت وهبت اقل من النصف وقضت الباقي بمعدله

يُجِبُّ عَلَيْهَا إِلَى تَامِ النِّعَةِ عَزَمَ بِهَا بِنِصْفِ الْقَبُولِ وَكَانَ تَرَدُّدُهَا عَلَى عَرْضِ قَبْضِهَا
 الْأَصْحَابُ الْأَرْبَعَةُ أَيْلَهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَكَانَ تَرَدُّدُهَا عَلَى عَرْضِ قَبْضِهَا

اوله من فضة وحبته له ثم طلقها قبل الدخول بها لم يرجع عليها لبث شي وفي القياس هو
قول فور رجوعه ان ينصف فيه ^{ثم} لان الواجب فيه ذنوبه فذنوبه من الزنا لا يحسم تقربها

فوجہ الاستحسان ان حق عند الطلاق سلامة نصف المقوض من جهة اوقد صل

١٤٤
 ١٤٣
 ١٤٢
 ١٤١
 ١٤٠
 ١٣٩
 ١٣٨
 ١٣٧
 ١٣٦
 ١٣٥
 ١٣٤
 ١٣٣
 ١٣٢
 ١٣١
 ١٣٠
 ١٢٩
 ١٢٨
 ١٢٧
 ١٢٦
 ١٢٥
 ١٢٤
 ١٢٣
 ١٢٢
 ١٢١
 ١٢٠
 ١١٩
 ١١٨
 ١١٧
 ١١٦
 ١١٥
 ١١٤
 ١١٣
 ١١٢
 ١١١
 ١١٠
 ١٠٩
 ١٠٨
 ١٠٧
 ١٠٦
 ١٠٥
 ١٠٤
 ١٠٣
 ١٠٢
 ١٠١
 ١٠٠
 ٩٩
 ٩٨
 ٩٧
 ٩٦
 ٩٥
 ٩٤
 ٩٣
 ٩٢
 ٩١
 ٩٠
 ٨٩
 ٨٨
 ٨٧
 ٨٦
 ٨٥
 ٨٤
 ٨٣
 ٨٢
 ٨١
 ٨٠
 ٧٩
 ٧٨
 ٧٧
 ٧٦
 ٧٥
 ٧٤
 ٧٣
 ٧٢
 ٧١
 ٧٠
 ٦٩
 ٦٨
 ٦٧
 ٦٦
 ٦٥
 ٦٤
 ٦٣
 ٦٢
 ٦١
 ٦٠
 ٥٩
 ٥٨
 ٥٧
 ٥٦
 ٥٥
 ٥٤
 ٥٣
 ٥٢
 ٥١
 ٥٠
 ٤٩
 ٤٨
 ٤٧
 ٤٦
 ٤٥
 ٤٤
 ٤٣
 ٤٢
 ٤١
 ٤٠
 ٣٩
 ٣٨
 ٣٧
 ٣٦
 ٣٥
 ٣٤
 ٣٣
 ٣٢
 ٣١
 ٣٠
 ٢٩
 ٢٨
 ٢٧
 ٢٦
 ٢٥
 ٢٤
 ٢٣
 ٢٢
 ٢١
 ٢٠
 ١٩
 ١٨
 ١٧
 ١٦
 ١٥
 ١٤
 ١٣
 ١٢
 ١١
 ١٠
 ٩
 ٨
 ٧
 ٦
 ٥
 ٤
 ٣
 ٢
 ١
 ٠

من ثوبها إلى بديل لثوبها على حيوان أو عرض في الذمة فكذا الجواب

لأن المقبوض متعين في الود وهذا الآن الحجة التي تحل في النكاح فإذا عين بصيرة كان التقسيم

وقعت عليها اذا تزوجها على الف على ان لا يخرجها من البلدة او على ان لا يتزوج عليها الخ

فان في بياضه السميكة صلح كحل او من رصاها به ان لزم عليها احرق واحرقها
 كاستيها فيه انفع ودمها من الباردة قسم الزرع عليها

والتسعة الكونية مع الألف لزوج ألف ألف سنة من عوالم الفلكية

فان قامى فيها الإلف ان اخذوا غلبهم المشايخ الزاد على الفين ولا تستصع عن الإلف

سزا است ای حقیقت فانیان شرعیان جمیعاً از آن خویشان اهل ایمان قائم بهاداران

ان نخرجهم من هذه الشيطان جميعا فاسدان ويكون لها مهر مثلها الا ينص من ا

وَلَا يَزِيدُهُمْ عَلَى الْقَبْرِ مِثْلُ نَجْدٍ وَلَا يُجِبُهُمْ فِي قَوْلِهِ أَنْ تَحْتَاطَ إِلَيْهِمْ خِلَافَهُمْ

خطه عدل فاك نصفهم سنين فابيلن شاء الله وكونوا جميعا على هذا العبد

المطبخ
الغرفة
الحمام
الدور الأول
الدور الثاني
الدور الثالث
الدور الرابع
الدور الخامس
الدور السادس
الدور السابع
الدور الثامن
الدور التاسع
الدور العاشر

منه

0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 1040

[illegible]

ادع على هذا العبد إذا ذا احدكم او ليس الاخر فان كان محرم قبلها اضمن وليس لها

الأوكسن كان أكثمن ارضها فالأرض من كان ينفقها فلهام مملها واهل عندك

وَمَا إِلَهُكَ إِلَّا اللَّهُ قُلْ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدَ اللَّهِ بِقَدَرٍ ۝ ١٢ ۝

متيقن من صدق الخلق والاعتقاد على ما لا يبي حقيقته أن الموجب الأصلي هو المثل

اذ هو الاعلى طالع قد علم عند صحة التسمية قد فسد مكان الجمالة بخلاف ما

والاعتناء لا لا موجه في ليل لأن عمر المتل إذا كان الترخن الاصح فالمرأة ر

يا حط وان كان النقص من اولس الزوج رضى بالزيادة والواجب الا ان قبل الرخ
منه ^{في كل سنة} ^{على كل سنة}

في هذا اليوم اختلفت اوس برين عليا في اعادة هجبة عارضا لما رواه في هذا اليوم
 سنة ١٢٨٥ هـ في اعادة هجبة عارضا لما رواه في هذا اليوم

في جوفها غير موصولة حيث تستقيم فيها الوسطية في الوحي غير ان السائر في
 الى دقة زاد انما وجد
 في جوفها غير موصولة حيث تستقيم فيها الوسطية في الوحي غير ان السائر في

[illegible]

التسمية وهي من التارة (الشافعية) في هذا الشأن في الوجهين جميعاً (ان عنة)

ثُمَّ نَفَى الْبَيْعَ لِأَصْلِهِ مَسْأَلَةً ۖ إِذَا كَانَ فِي رُفْقِهِ مَعَاضِيَةٌ فَلَنَا أَنْ نَعْرِضَ مَعَاضِيَتَهُمَا لِنُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا

فقط الله التزم المال البتة، حق لا يفسد باصالحها كالماله ولا فسادا في حلاله ولو

المسمى بالاسم معلوم رعاية المحتاجين ذلك عند اعلام الكثير لانه يستعمل علم

الحمد والرجى الوسط والوسط وحظ منها بخلاف حاله الحسد منه لا واسطة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

البريد في كل سنة من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩١٠

[illegible][illegible]

100

في موضع الاحتياط وقيل عن اشتباه النسب يعتبر ابتداءها من وقت التفرق لا من
آخر الوطيات هو الصحيح لانها تجب باعتبار شهدة النكاح ورفعها بالتفرق بوثبت نسبها
لان النسب يثبت بطريق ثبوتها لولد فيترتب على الثابت من جهة ثبوت النسب
من وقت الدخول عند حملها وعليه نفقته لان النكاح الفاسد ليس ببيع والاقامة
باعتباره **قال** وهو مثلهما يعتبر باخوانها وعماتها وبنات عماتها لقول ابن مسعود
لها هم مثل نسائها لا وكس في كاشطه وهن اقارب الاب لان الانسان من جنس
قوم ابيه وقيمة الشيء انما تعرف بالنظر في قيمة جنسه ولا يعتبر بامها وخالتها
اذا لم تكونا من قبيلتها لما بينا فان كانت الام من قوم ابيها بان كانت بنت عمه فحينئذ
يعتبر بغيرهما لما انهما من قوم ابيها ويعتبر في مهر المثل ان تتساوى المرأتان في السن
والجراح الما والعقل والدين والمولد والمهر لان مهر المثل يختلف باختلاف هذه الاوصاف
فكذا يختلف الدار والعصا والواو ويعتبر التساوي ايضا في البكارة لا في مختلف
بالبكالبة والنسب واداهن انهن المهر ضمانا لانه اهل الاتزام وقد اضاف لما يقبله
فيصير ثم المرأة بالتحديد في مطالعتها زوجها اوليها اعتبارا لاسائر الكفالات وتبرج
الولادة ادى على الزوج ان كان بامرهم كما هو الرسم في الكفالة وكذا لك يصح
هذا الضمان وان كانت الزوجة صغيرة بخلاف ما اذا باع الاب مال الصغير
وضمن الثمن لان الولي سفير ومعه في النكاح وفي البيع عاقد ومباشر حتى يجمع التهمة
عليه والحقوق اليه يصح ابراءه عند ان حقيقه وحجة ويملك قبضه بعد

كتاب النكاح

في موضع الاحتياط وقيل عن اشتباه النسب يعتبر ابتداءها من وقت التفرق لا من آخر الوطيات هو الصحيح لانها تجب باعتبار شهدة النكاح ورفعها بالتفرق بوثبت نسبها لان النسب يثبت بطريق ثبوتها لولد فيترتب على الثابت من جهة ثبوت النسب من وقت الدخول عند حملها وعليه نفقته لان النكاح الفاسد ليس ببيع والاقامة باعتباره قال وهو مثلهما يعتبر باخوانها وعماتها وبنات عماتها لقول ابن مسعود لها هم مثل نسائها لا وكس في كاشطه وهن اقارب الاب لان الانسان من جنس قوم ابيه وقيمة الشيء انما تعرف بالنظر في قيمة جنسه ولا يعتبر بامها وخالتها اذا لم تكونا من قبيلتها لما بينا فان كانت الام من قوم ابيها بان كانت بنت عمه فحينئذ يعتبر بغيرهما لما انهما من قوم ابيها ويعتبر في مهر المثل ان تتساوى المرأتان في السن والجراح الما والعقل والدين والمولد والمهر لان مهر المثل يختلف باختلاف هذه الاوصاف فكذا يختلف الدار والعصا والواو ويعتبر التساوي ايضا في البكارة لا في مختلف بالبكالبة والنسب واداهن انهن المهر ضمانا لانه اهل الاتزام وقد اضاف لما يقبله فيصير ثم المرأة بالتحديد في مطالعتها زوجها اوليها اعتبارا لاسائر الكفالات وتبرج الولادة ادى على الزوج ان كان بامرهم كما هو الرسم في الكفالة وكذا لك يصح هذا الضمان وان كانت الزوجة صغيرة بخلاف ما اذا باع الاب مال الصغير وضمن الثمن لان الولي سفير ومعه في النكاح وفي البيع عاقد ومباشر حتى يجمع التهمة عليه والحقوق اليه يصح ابراءه عند ان حقيقه وحجة ويملك قبضه بعد

من يعيب ومن التسلية بل في ذلك وجه العور وجهه وفي تطلعه الاشارة الى قساقس الى حقيقته والى يوسف من محمد قال لجرى اليه من النساء التي قد تزوجت والجميع ثيابا والشياطين واليه في مذهبها ليس

[illegible][illegible]

(Faint handwritten notes at the bottom of the page)

المسألة الخامسة من هذا الموضع الرأى وقال الكرخى في الفصول المشتهرة بحكم المثل
بعد ذلك ولو كان الاختلاف في أصل المسمى يجب المثل بالاجماع لأنه هو الأصل عندهما
وعندنا نقول لا نقدر ان القضاء بالمسمى فيصلا لئلا يكون الاختلاف بعد موت أحدهما
فيما يجاب عنها أن اعتبار المثل لا يسقط بوجوب أحدهما ولو كان الاختلاف بعد موتها
في المقدار المتفق أقول في ذلك ما خرج عندنا من حنفية ولا يستثنى القليل وعندنا يوسف القول
قول البوينة إلا أن ياتوا بشئ قبيح عند محمد الجواب فيه الجواب في حالة الحيوة وإن كان
في أصل المسمى فعندنا في حنفية المتفق قول من أنكروا فالجواب فيه لا يحكم المهر المثل عنده
بعدهم قولهم على ما ينبغي من أن لا يشاء الله إذا مات الزوجان وقد سمي لها مهر فلو رثتها
أن يأخذها ذلك من مهرها فإن لم يكن لها مهر فلا شيء علودتها عندنا في حنفية وقال
لو رثتها المهر الزوجان معناه المسمى في الزوج الأول المثل في الثاني لما لا فرق بين الميتين
في ذمة وتذكر تأكل بالموت فيقضي من ذمة الأولاد أعلم أنها ماتت أو لا فيسقط نصيبه
من ذلك وأما الثاني فوجب دفعها المثل صاددين في ذمة كالمسمى فلا يسقط بالموت
كما إذا مات أحدهما ولا في حنفية أن موتهما يدل على انقراض قرانهما فمهر من يقدر
القاضي مهر المثل ومن يعت إلى امرأة شيئا فقالت هو هديته تقول الزوج هو مهر المهر
فالقول فيه أنه هو المهر لأن عرف بجهة التملك كيف وإن الظاهر أنه يسمى في
استقاطا لوجب قال في الطعام الذي يوزن قال نقول قولها والمهر منه ما يكون
مها لذلك لأنه يتعارف هدية فاما في الحنطة والشعير فالقول قوله لما بينا

المسألة السادسة من هذا الموضع الرأى وقال الكرخى في الفصول المشتهرة بحكم المثل
بعد ذلك ولو كان الاختلاف في أصل المسمى يجب المثل بالاجماع لأنه هو الأصل عندهما
وعندنا نقول لا نقدر ان القضاء بالمسمى فيصلا لئلا يكون الاختلاف بعد موت أحدهما
فيما يجاب عنها أن اعتبار المثل لا يسقط بوجوب أحدهما ولو كان الاختلاف بعد موتها
في المقدار المتفق أقول في ذلك ما خرج عندنا من حنفية ولا يستثنى القليل وعندنا يوسف القول
قول البوينة إلا أن ياتوا بشئ قبيح عند محمد الجواب فيه الجواب في حالة الحيوة وإن كان
في أصل المسمى فعندنا في حنفية المتفق قول من أنكروا فالجواب فيه لا يحكم المهر المثل عنده
بعدهم قولهم على ما ينبغي من أن لا يشاء الله إذا مات الزوجان وقد سمي لها مهر فلو رثتها
أن يأخذها ذلك من مهرها فإن لم يكن لها مهر فلا شيء علودتها عندنا في حنفية وقال
لو رثتها المهر الزوجان معناه المسمى في الزوج الأول المثل في الثاني لما لا فرق بين الميتين
في ذمة وتذكر تأكل بالموت فيقضي من ذمة الأولاد أعلم أنها ماتت أو لا فيسقط نصيبه
من ذلك وأما الثاني فوجب دفعها المثل صاددين في ذمة كالمسمى فلا يسقط بالموت
كما إذا مات أحدهما ولا في حنفية أن موتهما يدل على انقراض قرانهما فمهر من يقدر
القاضي مهر المثل ومن يعت إلى امرأة شيئا فقالت هو هديته تقول الزوج هو مهر المهر
فالقول فيه أنه هو المهر لأن عرف بجهة التملك كيف وإن الظاهر أنه يسمى في
استقاطا لوجب قال في الطعام الذي يوزن قال نقول قولها والمهر منه ما يكون
مها لذلك لأنه يتعارف هدية فاما في الحنطة والشعير فالقول قوله لما بينا

١٢٤

وقيل ما يجب علينا من الخصال الأربع وغيره ليس ان يحتسب من اهل الظاهر يكتسب به

والله اعلم بالصواب واذا تفرج النص الى نص ائمة على مية او على غيرهم وذلك في بينهم

جايز ودخل بها او طلقها قبل الدخول بها او مات عنها فليس لها مهر وكذلك الحربيان

في الاحرار هذا عندنا في حنيفة وهو قولها في الحربيين واما في الذمة فلها مهر مثلها

ان مات عنها او دخل بها والمتعة ان طلقها قبل الدخول بها وقال نفوذ لها مهر مثل

في الحربيين ايضا لان الشرع ما شرع ابتغاء النكاح الا بالمال هذا الشرع عام

فثبت الحكم على العموم ولها ان اهل الحرب غير متمتعين احكام الاسلام ولا يملك الام

لنباين الدار بخلاف اهل الذمة لانهم لزموا احكامنا فيما يرجع الى المعاملات

كالزواج والنزاع وولاية الازلام متفقون لاتحاد الدار ولا في حنيفة ان اهل الذمة لا يلزمون

احكامنا في الديانات وفيما يعتقدون خلاف في المعاملات وولاية الازلام بالسيف

او بالمناجحة من ذلك منقطع عنهم باعتبار عقد الذمة فانما احرار بان نتركهم مما يدينون

نصارا وكاهل الحرب بخلاف الزنا لان حرام في الاذيان كما قالوا مستثنى عنهم بقوله

عليه السلام الامم التي ليس بيننا وبينهم عهد وقوله لا تذكرك على غيرهم يعني انهم يعملوا السكوت

وقد قيل في المينة والسكوت روايان ولا هم ان الكل على الخلاف فان تروج الذي

ذميت على غيرهم وخبرهم اسما واسما اهلها الحرب والخنزير ومعناه اذا كانا باعيا نهما

ولا سلاهم قبل القبض وان كانا بغير اعيانها فلها في الحر القيمة وفي الخنزير مهر مثل

وهذا عندنا في حنيفة وقال ابو يوسف لها مهر مثل في الزوجين وقال

في المينة والسكوت روايان ولا هم ان الكل على الخلاف فان تروج الذي ذميت على غيرهم وخبرهم اسما واسما اهلها الحرب والخنزير ومعناه اذا كانا باعيا نهما ولا سلاهم قبل القبض وان كانا بغير اعيانها فلها في الحر القيمة وفي الخنزير مهر مثل وهذا عندنا في حنيفة وقال ابو يوسف لها مهر مثل في الزوجين وقال

في المينة والسكوت روايان ولا هم ان الكل على الخلاف فان تروج الذي ذميت على غيرهم وخبرهم اسما واسما اهلها الحرب والخنزير ومعناه اذا كانا باعيا نهما ولا سلاهم قبل القبض وان كانا بغير اعيانها فلها في الحر القيمة وفي الخنزير مهر مثل وهذا عندنا في حنيفة وقال ابو يوسف لها مهر مثل في الزوجين وقال

في المينة والسكوت روايان ولا هم ان الكل على الخلاف فان تروج الذي ذميت على غيرهم وخبرهم اسما واسما اهلها الحرب والخنزير ومعناه اذا كانا باعيا نهما ولا سلاهم قبل القبض وان كانا بغير اعيانها فلها في الحر القيمة وفي الخنزير مهر مثل وهذا عندنا في حنيفة وقال ابو يوسف لها مهر مثل في الزوجين وقال

محرم القينة في الوجهين وجه قولها ان القبض هو كذا في المقبوض فيكون لنفسه لا لغيره
 فيمتنع بسبب الاسلام كالعقد صادر كما اذا كانا بغير عيانها اذا التحقت حالة القبض بحالة
 العقد فابويوسف يقول لو كانا مسلمين وقت العقد يجب مهر المثل فكذلك اهلها
 وعمره يقول صححت التسمية لكون المسمى لا عندهم الا لانه امتنع التسليم للاسلام
 فتمت القينة كما اذا اهلك العبد المسمى قبل القبض لا بحقيقة ان المالك في الصداق
 المعين يتم بنفس العقد لهذا علمك التصرف في قبض القبض بدينار من ضمان الزوج
 الاضمانها وذلك لا يمتنع بالاسلام كاسترداد الحجر المفصوف في غير المعين بالقبض
 ملك العين فيمتنع بالاسلام بخلاف المشتري لان ملك التصرف انما يستفاد بالقبض
 فاذا انعقد القبض في غير المعين لا يحل القيمة في الخبز بل كانه من ذوات القيم فيكون اخذ
 قيمته كاخذه عينه لا كذا في الحجر لانها من ذوات الامثال لا ترى انه لوجوبه بالقيمة
 قبل الاسلام تجبر على قبول في التزويج دون الحجر ولو طلقها قبل الدخول بها
 فمن اوجب مهر المثل اوجب المتعوض من اوجب القيمة اوجب نصفها

باب نكاح الرقيق

لا يحسدكم العبد الا اذ كان مولاهم و قال له ذلك محمد بن العبد لا يملك الطلاق فيملاى
 الى ان ينفذ بعد ذلك النكاح من موثوق او حرة
 النكاح وكذا قوله عليه السلام ايما عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو عامر وان فتنه كان كما
 رواه الترمذي عن حماد بن عمار عن ابي حنيفة راجع
 تعميده اذ النكاح عيب فيها فلا يمكن زواجه اذن مولاه وكذلك المكاتبة ان كانت
 اوجبت فانه محرر في ذلك يفتقر في النكاح على كماله الى اكمال النكاح تزويج عبد
 اوجبت فانه محرر في ذلك يفتقر في النكاح على كماله الى اكمال النكاح تزويج عبد

باب في القيد في الوجهين وجهه ان القبض هو كمال الملك في القبض فيكون القبض
فيمتنع بسبب الاسلام كالعقد صا كما اذا كانا بغير عيانها اذا التحقت حالة القبض كجالة
العقد فابويوسف يقول لو كانا مسلمين وقت العقد يجب مهر المثل فكذا اهمها
وعمر يقول صححت التسمية لكون المسمى لا عندهم الا انه امتنع التسليم للاسلام
فجاء القيد كما اذا اهلك العبد المسمى قبل القبض ولا بد حذيفة ان الملك في الصداق
المعنى يتم بنفس العقد لهذا انك لا تقبض فيه بل القبض ينطبق من ضمان الزوج
والضمانها وذلك لا يمنع بالاسلام كاسترداد الخمر المصنوعة في غير المعين بالقبض
ملك العبد فيمتنع بالاسلام بخلاف المشتري لكون ملك التصرف انما يستفاد بالقبض
واذا انعقد القبض في غير المعين لا يمتنع في التزوير لانه من ذوات القيم فيكون اخذ
قيمتها كاخذ عينة لا كذلك الخمر لانها من ذوات الامثال لا ترى انه لو باع ببقية
قبل الاسلام تجبر على القبول في التزوير دون الخمر ولو طلقها قبل الدخول بها
فمن اوجب مهر المثل اوجب المتعوض من اوجب القيمة اوجب نصفها

باب نكاح الرقيق

لا يجوز نكاح العبد الا اذا كان موكلا او اقال الملك فله العبد كانه ملك الطلاق فيملك
النكاح ولو اقال قوله على الاسلام ايماء بعد تزويج بغير اذن مولاه فهو عامر وكن في تنفيذها كما
تعييدها اذ النكاح عيب فلا يملك له ان اذن مولاه وكذلك المالك ان كان له كتاب
او جبت في النكاح فحق الكتاب في تزويجها كالمالك ان كان له كتاب تزويج عبيده

هذا كتاب في بيان ما يتعلق بالزواج والطلاق والنفقة وما يتعلق به من الحقوق والواجبات

كتاب في بيان ما يتعلق بالزواج والطلاق والنفقة وما يتعلق به من الحقوق والواجبات

ويعلمك تزويج امته لا بد من بابل كسائر كذا المكتبة لا تملك تزويج نفسها بدون اذن المولى
وتعلمك تزويج امته لا بد من بابل كسائر كذا المكتبة لا تملك تزويج نفسها بدون اذن المولى
فالمهر من رقبته يباع فيلان هذا دين وجب رقبته العبد او جود كسبها اهل وقدر
في حق المولى لصده ولا اذن من جهة فباعتق بوقبته فعلا لوضو عن اصحاب الدين كما في من الخمار
والمدبر المكتبة يسعيان في المهر ولا يباعان فيه لا يملك الا بغير اذن المولى من ملك الى ملك مع
الكناينة والتدبير فيؤدي من كسبها الامن نفسها او اذا تزوج العبد بغير اذن مولاه نقلا
المولى طلقها او افارقها فليس هذا باجادة لان كسبها المولى له هذا العقد ومنازكته
يسمى طلاقا ومفارقة وهو ايق بحال العبد المهر او ادى فكان الحبل على الرقاب
طلقها نظيفة عما كانت رجعة هذا الاجادة لان الطلاق الرجعي لا يكون الا في نكاح صحيح فستعين
الاجادة ومن قال لعبد تزوج هذه الامه فتزوجها انك حاسدا وفسادا ودخل بها فانه يباع في
عند ابي حنيفة رحمه الله ولا يوفى بها اذا عتق واصل ان الاذن في النكاح ينتظم التمسك
والجائز عند فيكون هذا المهر ظاهر في حق المولى وعندها ينصرف الى الجائز لا غير فلا يكون
ظاهر في حق المولى فيؤخذ به بعد العتاق لانه ان المقصود من النكاح في المستقبل الاعفاف
والتحصين وذلك بالجائز ولهذا لو حلف لا يتزوج ينصرف الى الجائز بخلاف البيع لان بعض المفسرين
حاصل وهو مطلق التصرفات وله ان اللفظ مطلق فيجوز على اطلاقه كما في البيع وبغير
المقاصد في النكاح الفاسد حاصل كالنكاح وجوب المهر والعدة على اعتبار
وجوب الوطى مسألتا اليه ممنوعة على هذه الطريقة ومن زوج عبدا ما يورث

هذا كتاب في بيان ما يتعلق بالزواج والطلاق والنفقة وما يتعلق به من الحقوق والواجبات

في حق المهر وان قتلته حرة نفسها قبل ان يدخل بها زوجها فله المهر الا ان يفرجها لله هو
يعتبر بالردة وبقتل المولى امة والجامع ما بينا قلنا ان جناية المهر على نفسه غير معتبرة
في حق احكام الدنيا فبشأنه وتما حنف النجلا في قتل المولى امة لان معتبر في احكام
الدنيا حتى تجب لكفارة عليه اذا تزوج امة فالاذن في العزل الى المولى عندا بحقيقة
رحم الله وعن ابو يوسف رحمه الله ان الاذن اليها لان الوطى حقه حتى ثبت لها
ولاية المطالبة وفي العزل تنقضي حقه فبشأنه رضاهما كما في الحرة بخلاف الامه
المملوكة لانه لا مطالبة لها فلا يعتبر رضاهما وجه ظاهر الرواية ان العزل يحل بقصود
الولد وهو حق المولى فيعتبر رضاهم وبهذا فان في الحرة وان تزوجت باذن مولاهن ثم
اعتقت فلهما الخيار احر كان زوجها او عبدا لقوله عليه السلام لبريرة حين اعتقت طلعت
بضعك فاخذت في التعليل عليك البضع صد مطلقا فينظم الفصل بين الشافعي رحمه الله
يخالفنا في اذ كان زوجها خرا وهو حرة لانه يزاد الملك عليها عند انعق نكاح الزوج
بعلية ثلث تطليقات فملك دفع اصل العقد فزيادة ذلك لمكانة بعلية اذ تزوجت
باذن مولاهن ثم اعتقت وقال فرجهم الله لاخير لهما لان العقد نفذ عليها برضاها
وكان المهر لها فلامعنى لثبات الخيار بخلاف امة لانه لا يعتبر برضاها قلنا ان العدة
ازدياد الملك قلنا جازها في المكاتب لان عدتها قرآن طلاقا ثلثان ان تزوجت امة
بغير اذن مولاهن ثم اعتقت صح النكاح لانها من اهل العباد وامتاع النفوذ حتى المولى قد
قال لاخير لهما لان النفوذ بعد العتق فلا يعقق زيادة الملك كما اذا زوجت نفسها بعد العتق

في حق المهر وان قتلته حرة نفسها قبل ان يدخل بها زوجها فله المهر الا ان يفرجها لله هو
يعتبر بالردة وبقتل المولى امة والجامع ما بينا قلنا ان جناية المهر على نفسه غير معتبرة
في حق احكام الدنيا فبشأنه وتما حنف النجلا في قتل المولى امة لان معتبر في احكام
الدنيا حتى تجب لكفارة عليه اذا تزوج امة فالاذن في العزل الى المولى عندا بحقيقة
رحم الله وعن ابو يوسف رحمه الله ان الاذن اليها لان الوطى حقه حتى ثبت لها
ولاية المطالبة وفي العزل تنقضي حقه فبشأنه رضاهما كما في الحرة بخلاف الامه
المملوكة لانه لا مطالبة لها فلا يعتبر رضاهما وجه ظاهر الرواية ان العزل يحل بقصود
الولد وهو حق المولى فيعتبر رضاهم وبهذا فان في الحرة وان تزوجت باذن مولاهن ثم
اعتقت فلهما الخيار احر كان زوجها او عبدا لقوله عليه السلام لبريرة حين اعتقت طلعت
بضعك فاخذت في التعليل عليك البضع صد مطلقا فينظم الفصل بين الشافعي رحمه الله
يخالفنا في اذ كان زوجها خرا وهو حرة لانه يزاد الملك عليها عند انعق نكاح الزوج
بعلية ثلث تطليقات فملك دفع اصل العقد فزيادة ذلك لمكانة بعلية اذ تزوجت
باذن مولاهن ثم اعتقت وقال فرجهم الله لاخير لهما لان العقد نفذ عليها برضاها
وكان المهر لها فلامعنى لثبات الخيار بخلاف امة لانه لا يعتبر برضاها قلنا ان العدة
ازدياد الملك قلنا جازها في المكاتب لان عدتها قرآن طلاقا ثلثان ان تزوجت امة
بغير اذن مولاهن ثم اعتقت صح النكاح لانها من اهل العباد وامتاع النفوذ حتى المولى قد
قال لاخير لهما لان النفوذ بعد العتق فلا يعقق زيادة الملك كما اذا زوجت نفسها بعد العتق

الحمد لله
في حق المهر وان قتلته حرة نفسها قبل ان يدخل بها زوجها فله المهر الا ان يفرجها لله هو
يعتبر بالردة وبقتل المولى امة والجامع ما بينا قلنا ان جناية المهر على نفسه غير معتبرة
في حق احكام الدنيا فبشأنه وتما حنف النجلا في قتل المولى امة لان معتبر في احكام
الدنيا حتى تجب لكفارة عليه اذا تزوج امة فالاذن في العزل الى المولى عندا بحقيقة
رحم الله وعن ابو يوسف رحمه الله ان الاذن اليها لان الوطى حقه حتى ثبت لها
ولاية المطالبة وفي العزل تنقضي حقه فبشأنه رضاهما كما في الحرة بخلاف الامه
المملوكة لانه لا مطالبة لها فلا يعتبر رضاهما وجه ظاهر الرواية ان العزل يحل بقصود
الولد وهو حق المولى فيعتبر رضاهم وبهذا فان في الحرة وان تزوجت باذن مولاهن ثم
اعتقت فلهما الخيار احر كان زوجها او عبدا لقوله عليه السلام لبريرة حين اعتقت طلعت
بضعك فاخذت في التعليل عليك البضع صد مطلقا فينظم الفصل بين الشافعي رحمه الله
يخالفنا في اذ كان زوجها خرا وهو حرة لانه يزاد الملك عليها عند انعق نكاح الزوج
بعلية ثلث تطليقات فملك دفع اصل العقد فزيادة ذلك لمكانة بعلية اذ تزوجت
باذن مولاهن ثم اعتقت وقال فرجهم الله لاخير لهما لان العقد نفذ عليها برضاها
وكان المهر لها فلامعنى لثبات الخيار بخلاف امة لانه لا يعتبر برضاها قلنا ان العدة
ازدياد الملك قلنا جازها في المكاتب لان عدتها قرآن طلاقا ثلثان ان تزوجت امة
بغير اذن مولاهن ثم اعتقت صح النكاح لانها من اهل العباد وامتاع النفوذ حتى المولى قد
قال لاخير لهما لان النفوذ بعد العتق فلا يعقق زيادة الملك كما اذا زوجت نفسها بعد العتق

لا يثبت حق الفلأهمل ضرورة التام في النكاح يشغل عنه فلا يشترع في حله كذا
 المرتبة لا يزوجها مسلم ولا كافراً لها محبوسة للتام في خدمة الزوج تشغلهما ولا أنه
 لا يمتنع بينهما المصالح والنكاح ما شرع لعينه بل المصالح فإن كان أحد الزوجين مسلماً
 فالأول على ما لا يثبت كذا أن أسلم أحدهما ولو ولد صغيراً صار ولداً مسلماً أباً لاسلامه كان في حله
 نكاحاً نظراً إلى لو كان أحدهما كتابياً أو آخر مجوسياً فالولد كتابي لأن في نوع نظر هذا الجواب
 شرمه الشافعي بينا الفناء في التعارض نحن أثبتنا التزوج وإذا أسلمت المرأة وزوجها كافراً
 القاضي على الإسلام فإن أسلم في أمرته فإن في فرق بينهما وكان لك طلاقاً عند أبي حنيفة
 وحمل ذلك أسلم الزوج ونكحته مجوسية عرض عليها الإسلام فأنى أسلمت ففي أمرته فلا أبى
 فرق القاضي بينهما ولكن الفرق بينهما طلاقاً وقال أبو يوسف لا يكون الفرق طلاقاً في
 الوجهين أما العرض فمذهبنا وقال شافعي لا يعرض للإسلام لأن فيه رضاهم وقد
 ضمننا بعقد المهرمان لا نعرض لهم لأن ما في النكاح قبل الدخول غير متأكد فينقطع بنفس
 الإسلام بعد ذلك متأكد فينبغي حل إلى انقضاء تلك الحيض كما في الطلاق ولنا أن المقاصد قد فاقا
 فلا بد من سبب يثبت عليها الفرق فلا إسلام طاعة لا يصح سبباً لها فيعرض للإسلام
 ليحصل المقاصد للإسلام أو يثبت الفرق بالاباء وجعل في أبي يوسف أن الفرق بسبب شرا
 في الزوجان فلا يكون طلاقاً لغير سبب بل لك لهما أن الإباء امتنع عن إمساك بالمعروف
 مع قدرته عليه بالإسلام فينبغي للقاضي منا في الشرع كما في العجب لعلنا أملاً في
 فليست باهل للطلاق فلا ينبو منا بها عندنا بها ثم إذا فرق القاضي

في النكاح ما شرع لعينه بل المصالح فإن كان أحد الزوجين مسلماً فالأول على ما لا يثبت كذا أن أسلم أحدهما ولو ولد صغيراً صار ولداً مسلماً أباً لاسلامه كان في حله نكاحاً نظراً إلى لو كان أحدهما كتابياً أو آخر مجوسياً فالولد كتابي لأن في نوع نظر هذا الجواب شرمه الشافعي بينا الفناء في التعارض نحن أثبتنا التزوج وإذا أسلمت المرأة وزوجها كافراً القاضي على الإسلام فإن أسلم في أمرته فإن في فرق بينهما وكان لك طلاقاً عند أبي حنيفة وحمل ذلك أسلم الزوج ونكحته مجوسية عرض عليها الإسلام فأنى أسلمت ففي أمرته فلا أبى فرق القاضي بينهما ولكن الفرق بينهما طلاقاً وقال أبو يوسف لا يكون الفرق طلاقاً في الوجهين أما العرض فمذهبنا وقال شافعي لا يعرض للإسلام لأن فيه رضاهم وقد ضمننا بعقد المهرمان لا نعرض لهم لأن ما في النكاح قبل الدخول غير متأكد فينقطع بنفس الإسلام بعد ذلك متأكد فينبغي حل إلى انقضاء تلك الحيض كما في الطلاق ولنا أن المقاصد قد فاقا فلا بد من سبب يثبت عليها الفرق فلا إسلام طاعة لا يصح سبباً لها فيعرض للإسلام ليحصل المقاصد للإسلام أو يثبت الفرق بالاباء وجعل في أبي يوسف أن الفرق بسبب شرا في الزوجان فلا يكون طلاقاً لغير سبب بل لك لهما أن الإباء امتنع عن إمساك بالمعروف مع قدرته عليه بالإسلام فينبغي للقاضي منا في الشرع كما في العجب لعلنا أملاً في فليست باهل للطلاق فلا ينبو منا بها عندنا بها ثم إذا فرق القاضي

في النكاح ما شرع لعينه بل المصالح فإن كان أحد الزوجين مسلماً فالأول على ما لا يثبت كذا أن أسلم أحدهما ولو ولد صغيراً صار ولداً مسلماً أباً لاسلامه كان في حله نكاحاً نظراً إلى لو كان أحدهما كتابياً أو آخر مجوسياً فالولد كتابي لأن في نوع نظر هذا الجواب شرمه الشافعي بينا الفناء في التعارض نحن أثبتنا التزوج وإذا أسلمت المرأة وزوجها كافراً القاضي على الإسلام فإن أسلم في أمرته فإن في فرق بينهما وكان لك طلاقاً عند أبي حنيفة وحمل ذلك أسلم الزوج ونكحته مجوسية عرض عليها الإسلام فأنى أسلمت ففي أمرته فلا أبى فرق القاضي بينهما ولكن الفرق بينهما طلاقاً وقال أبو يوسف لا يكون الفرق طلاقاً في الوجهين أما العرض فمذهبنا وقال شافعي لا يعرض للإسلام لأن فيه رضاهم وقد ضمننا بعقد المهرمان لا نعرض لهم لأن ما في النكاح قبل الدخول غير متأكد فينقطع بنفس الإسلام بعد ذلك متأكد فينبغي حل إلى انقضاء تلك الحيض كما في الطلاق ولنا أن المقاصد قد فاقا فلا بد من سبب يثبت عليها الفرق فلا إسلام طاعة لا يصح سبباً لها فيعرض للإسلام ليحصل المقاصد للإسلام أو يثبت الفرق بالاباء وجعل في أبي يوسف أن الفرق بسبب شرا في الزوجان فلا يكون طلاقاً لغير سبب بل لك لهما أن الإباء امتنع عن إمساك بالمعروف مع قدرته عليه بالإسلام فينبغي للقاضي منا في الشرع كما في العجب لعلنا أملاً في فليست باهل للطلاق فلا ينبو منا بها عندنا بها ثم إذا فرق القاضي

في النكاح ما شرع لعينه بل المصالح فإن كان أحد الزوجين مسلماً فالأول على ما لا يثبت كذا أن أسلم أحدهما ولو ولد صغيراً صار ولداً مسلماً أباً لاسلامه كان في حله نكاحاً نظراً إلى لو كان أحدهما كتابياً أو آخر مجوسياً فالولد كتابي لأن في نوع نظر هذا الجواب شرمه الشافعي بينا الفناء في التعارض نحن أثبتنا التزوج وإذا أسلمت المرأة وزوجها كافراً القاضي على الإسلام فإن أسلم في أمرته فإن في فرق بينهما وكان لك طلاقاً عند أبي حنيفة وحمل ذلك أسلم الزوج ونكحته مجوسية عرض عليها الإسلام فأنى أسلمت ففي أمرته فلا أبى فرق القاضي بينهما ولكن الفرق بينهما طلاقاً وقال أبو يوسف لا يكون الفرق طلاقاً في الوجهين أما العرض فمذهبنا وقال شافعي لا يعرض للإسلام لأن فيه رضاهم وقد ضمننا بعقد المهرمان لا نعرض لهم لأن ما في النكاح قبل الدخول غير متأكد فينقطع بنفس الإسلام بعد ذلك متأكد فينبغي حل إلى انقضاء تلك الحيض كما في الطلاق ولنا أن المقاصد قد فاقا فلا بد من سبب يثبت عليها الفرق فلا إسلام طاعة لا يصح سبباً لها فيعرض للإسلام ليحصل المقاصد للإسلام أو يثبت الفرق بالاباء وجعل في أبي يوسف أن الفرق بسبب شرا في الزوجان فلا يكون طلاقاً لغير سبب بل لك لهما أن الإباء امتنع عن إمساك بالمعروف مع قدرته عليه بالإسلام فينبغي للقاضي منا في الشرع كما في العجب لعلنا أملاً في فليست باهل للطلاق فلا ينبو منا بها عندنا بها ثم إذا فرق القاضي

كتاب الرضاع

قال قليل الرضاع وكثيره سواء اذا حصل في مدة الرضاع يتعلق به التحريم وقال الشافعي لا يثبت التحريم الا بحسب ضغعات لقوله عليه السلام لا تحرم المصبة ولا المصتان ولا الاملاجة ولا الاملاجان ولنا قوله تعالى وانما انكم الاتقي الضغعات الآية وقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من غير فصل لان الحكم متان كانت بشبهة البصية الثابتة بتصور العظم واثبات الحكم كذا هو مطلق فتعلق الحكم بفعل الانضاع وما رواه من وجوب الكتاب او منسوخ به ينبغي ان يكون في مدة الرضاع لما تبين ثم مدة الرضاع ثلثون شهرا عند ابي حنيفة وثنا سنين وهو قول الشافعي وقال زفرية ثلثة احوال لان الحول حسن للتحول من حال الى حال ولا بد من الزيادة على الحولين لما تبين فيقيد به قوله تعالى وحمله ووضعه اليه ثلثون شهرا ومدة الحمل اثنان وستة اشهر فهي للفصل حوكان وقال النبي عليه السلام لا رضاع بعد حولين وله هذه الآية ووجهه ان يتعالى كرو شيئين وضرب لها مدة فكانت لكل واحد منهما اكلها لاجل المضروب للدينين الا ان قام المنقص في احداهما فبقي الثاني على ظاهره ولا بد من تغير الغذاء لينقطع الكتاب بالابن وذلك بزيادة مدة يتعهد الصبي فيها غيره فقد ريت باحدى مدة الحمل لانها مغيرة فان غدا الجنين يغايه عنده الرضيع كما يغايه عنده الفطيم في الحالتين محمول على مدة الاستحقاق وعليه يحمل التعليل بقولين في الكتاب **قال** اذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع تحريم لقوله عليه السلام لا رضاع بعد الفصل

المهداية

كتاب الرضاع

منه قوله تعالى وانما انكم الاتقي الضغعات الآية وقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من غير فصل لان الحكم متان كانت بشبهة البصية الثابتة بتصور العظم واثبات الحكم كذا هو مطلق فتعلق الحكم بفعل الانضاع وما رواه من وجوب الكتاب او منسوخ به ينبغي ان يكون في مدة الرضاع لما تبين ثم مدة الرضاع ثلثون شهرا عند ابي حنيفة وثنا سنين وهو قول الشافعي وقال زفرية ثلثة احوال لان الحول حسن للتحول من حال الى حال ولا بد من الزيادة على الحولين لما تبين فيقيد به قوله تعالى وحمله ووضعه اليه ثلثون شهرا ومدة الحمل اثنان وستة اشهر فهي للفصل حوكان وقال النبي عليه السلام لا رضاع بعد حولين وله هذه الآية ووجهه ان يتعالى كرو شيئين وضرب لها مدة فكانت لكل واحد منهما اكلها لاجل المضروب للدينين الا ان قام المنقص في احداهما فبقي الثاني على ظاهره ولا بد من تغير الغذاء لينقطع الكتاب بالابن وذلك بزيادة مدة يتعهد الصبي فيها غيره فقد ريت باحدى مدة الحمل لانها مغيرة فان غدا الجنين يغايه عنده الرضيع كما يغايه عنده الفطيم في الحالتين محمول على مدة الاستحقاق وعليه يحمل التعليل بقولين في الكتاب **قال** اذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع تحريم لقوله عليه السلام لا رضاع بعد الفصل

الحمد لله

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم هدى للناس كافة
والحمد لله الذي جعل القرآن الكريم نورا للذين آمنوا
والحمد لله الذي جعل القرآن الكريم دليلا للذين
استقاموا على الصراط المستقيم

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم هدى للناس كافة
والحمد لله الذي جعل القرآن الكريم نورا للذين آمنوا
والحمد لله الذي جعل القرآن الكريم دليلا للذين
استقاموا على الصراط المستقيم

والمؤمنين

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم هدى للناس كافة
والحمد لله الذي جعل القرآن الكريم نورا للذين آمنوا
والحمد لله الذي جعل القرآن الكريم دليلا للذين
استقاموا على الصراط المستقيم

ولأن المحرم باعتبار النسب وذلك في المدة الكبر لا يترتب ولا يعتد بالقطام قبل المدة إلا في
 روية عن أبي حنيفة إذا استغنى عنه وجهه لقطع النسب بتغير الغذاء وهل يباح
 الأضلاع بعد المدة قليل لا يباح لأن إباحته ضرورية لكونه جزءاً من **قائمة** من
 الرضاع ما يحرم من النسب للحديث الذي رواه الإمام أحمد من الرضاع فإنه يجوز أن يتزوجها
 ولا يجوز أن يتزوج أم اخته من النسب كما تكون أمها وموطوءة أبيه بخلاف الرضاع ويجوز
 تزوج اخت ابنه من الرضاع ولا يجوز من النسب لما وطئها حرمته عليه لم يوجد هذا
 المعنى في الرضاع وأمارة أبداً وأمارة ابنه من الرضاع لا يجوز أن يتزوجها كما لا يجوز ذلك
 من النسب لما روي أنه إذا جاز في النص سقاط اعتباراً لا يترتب علماً ببناءه وليس
 الفحل ليتعلق بالبريم وهو أن تزوج المرأة صبيته فترحم هذه الصبيته تنزل زوجها وعلى
 أبائه وأبنائه ويصير الزوج الذي تنزل له صبيته اللذين أباً للبرصة وفي أحد قول الشافعي
 ابن الفحل لا يحرم لأن المحرم لشبهة الصبيته واللذين بعضهم لا يعضيه لما رويها والحكمة
 بالنسب من الجانبين فكذلك الرضاع وقوله عليه السلام لعائشة رضي الله عنها ما يليك عليك
 أفصح فإنه يحرم من الرضا ع ولا نسب لثبوت الزوجين منها فيضاً ليه في موضع المحرم
 احتياطاً ويجوز أن يتزوج الرجل باخت أخيه من الرضاع لأنه يجوز أن يتزوج باخت أخيه
 من النسب لك مثل الأخ من الأبناء كانت له اخت من أمه جازاً لا خيماً أبية إن يتزوجها
 وكل صليين اجتماعاً على أمارة واحدة لم يحرم أحدهما أن يتزوج بالآخرى هذا هو الأصل
 أمها واحدة فما أخ طاخت ولا يترجح الموضع أحدهما من ذلك لضعف كمالها ولا ولد لها لانه

المرء لا يترتب له النسب من الرضا ع ولا نسب لثبوت الزوجين منها فيضاً ليه في موضع المحرم
 احتياطاً ويجوز أن يتزوج الرجل باخت أخيه من الرضاع لأنه يجوز أن يتزوج باخت أخيه
 من النسب لك مثل الأخ من الأبناء كانت له اخت من أمه جازاً لا خيماً أبية إن يتزوجها
 وكل صليين اجتماعاً على أمارة واحدة لم يحرم أحدهما أن يتزوج بالآخرى هذا هو الأصل
 أمها واحدة فما أخ طاخت ولا يترجح الموضع أحدهما من ذلك لضعف كمالها ولا ولد لها لانه

المرء لا يترتب له النسب من الرضا ع ولا نسب لثبوت الزوجين منها فيضاً ليه في موضع المحرم
 احتياطاً ويجوز أن يتزوج الرجل باخت أخيه من الرضاع لأنه يجوز أن يتزوج باخت أخيه
 من النسب لك مثل الأخ من الأبناء كانت له اخت من أمه جازاً لا خيماً أبية إن يتزوجها
 وكل صليين اجتماعاً على أمارة واحدة لم يحرم أحدهما أن يتزوج بالآخرى هذا هو الأصل
 أمها واحدة فما أخ طاخت ولا يترجح الموضع أحدهما من ذلك لضعف كمالها ولا ولد لها لانه

المرء لا يترتب له النسب من الرضا ع ولا نسب لثبوت الزوجين منها فيضاً ليه في موضع المحرم
 احتياطاً ويجوز أن يتزوج الرجل باخت أخيه من الرضاع لأنه يجوز أن يتزوج باخت أخيه
 من النسب لك مثل الأخ من الأبناء كانت له اخت من أمه جازاً لا خيماً أبية إن يتزوجها
 وكل صليين اجتماعاً على أمارة واحدة لم يحرم أحدهما أن يتزوج بالآخرى هذا هو الأصل
 أمها واحدة فما أخ طاخت ولا يترجح الموضع أحدهما من ذلك لضعف كمالها ولا ولد لها لانه

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

المجلد الرابع... كتاب الطلاق... في بيان ما يقع فيه من النكاح والطلاق... كتاب الطلاق... في بيان ما يقع فيه من النكاح والطلاق...

يجب بطريق المتعة على ما عرف لكن من شرطه ابطال النكاح واذا كانت مسبية ليست تطهير
التعدي كحضر اليهم انما تكون متعديا اذا علمت بالنكاح وقصدت بالادضاع الفسا داما
اذ لم تعلم بالنكاح او علمت بالنكاح ولكن ما قصدت دفع الجوع والملاكمة الصغيرة دون
الافساد لا تكون متعديا لانها مأمورة بذلك ولو علمت بالنكاح ولم تعلم بالفساد لا تكون
متعديا ايضا ولهذا منا اعتبارا كعمل الدفع فضلا لفساد ولا دفع التحريم ولا يقبل في الرضاع
شهادة النساء منفردات وانما اثبتت لشهادة رجلين او رجل وامرأتين قال الله يشهدان
امرأة واحدة اذا كانت مدعوة بالعدالة لان الحمة حق من حقوق الناس فثبتت بخبر الواحد
كمن اشترى لحما خاوية واحدة ذبيحة الجوسي ولنا ان ثبوت الحمة لا يقبل الفصل عن
ان قال الملاك في بابه لنكاح وابطال الملاك لا يثبت الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين بخلاف
اللم لان حومة التناول ينفك عن زوال الملاك فاعتبر امراد بيننا والله اعلم

كتاب الطلاق بالثلاث سنة

قال اطلاق على ثلاث اوجه حسن واحسن وبلغوا الاحسن ان يطلق الرجل امرأته تطليقة
واحدة في طهر لم يمسها نهية يترجى حتى تتحقق عدتها لان الصحابة عظمهم كانوا يستحبون ان لا يزيدا
في الطلاق على واحدة حتى تتحقق في المدة وانما افضل عندهم من ان يطلق الرجل ثلثا
عند كل طهر واحدة ولا يبعد من الندامة واقضها بالمرأة ولا خلاف لاحد في الكراهة
والحسن هو طلاق السنة وهو ان يطلق المدخول بها ثلثا في ثلثة اطهار وقال
مالك انه بدعة ولا يباح الا واحدة لان الاصل في الطلاق هو الخطر والاباحة

كتاب الطلاق... في بيان ما يقع فيه من النكاح والطلاق... كتاب الطلاق... في بيان ما يقع فيه من النكاح والطلاق... كتاب الطلاق... في بيان ما يقع فيه من النكاح والطلاق...

كتاب الطلاق... في بيان ما يقع فيه من النكاح والطلاق... كتاب الطلاق... في بيان ما يقع فيه من النكاح والطلاق... كتاب الطلاق... في بيان ما يقع فيه من النكاح والطلاق...

لحاجة الخاضع قد انقضت بالواحدة قلنا قوله عليه السلام في حديث ابن عمر عنهما ان
السنة ان يستقبل الطهر استقبالا يقطعها كقوله غطيتها وكان الحكم يدار على دليل الحاجة
وهو الاقدام على الطلاق في زمان تجدد الرغبة وهو الطهر الحاجة كما تكررة نظر الى دليلها
ثم قيل الاولى ان يؤخر الابتاع الى اخر الطهر احترازا عن تطويل العدة ولا يلزم ان يطلقها كما
طهرت لانه لو اخر بما يجامعها ومن قصده التعلق في ابتاع عقيدته فاعطى طلاق البتة
ان يطلقها اثنا عشر مرة او ثلثا في طهر واحد فاذل ذلك وقع الطلاق وكان عاصيا
وقال المشافعي كل طلاق مباح لانه تصرف مشروع حتى يستفاد به الحكم والمشرع عينا لاجتماع
الخط والخلاف الطلاق في حالة الحيض لان الحرم تطويل العدة عليها لا انطلاق قلنا ان اصل في
الطلاق هو الخط لما فيه من قطع الكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية والدنيوية فلا بد
للحاجة الى الخاضع كالحاجة الى الحج بين التمتع في المفترق على الاطهار ثابتة نظر الى دليلها
والحاجة في نفسها اذ اتممت فامكن تصويل دليل عليها والمشرع عتيق في ذلك من حيث انه ازالة
الرفق لثاني الخط المعنى في غيره وهو ما ذكرناه وكذا ايقاع التثمين في الطهر الواحد بدونه
لما قلنا واختلف الرواية في الواحدة الباتة قال في الاصل ان لخطا السنة لانه لا حاجة
الى اثبات صفة لذلك في الخاضع هي البيوتة وفي رواية الزيادة ان لا يكون للحاجة الى
الخاضع نكاحا والسنة في الطلاق من وجهين سنة في الوقت وسنة في العدة والسنة في
العدا ليستوى فيها المدخول بها وغير المدخول بها وقد تكررنا في السنة في الوقت ثبت في
المدخول بها خاصة تهون بطلانها في طهر بما يجامعها فيمن لم ارع دليل الحاجة وهو الاقدام

باب الطلاق

الطلاق هو الخط الذي يقطع به المصالح الدينية والدنيوية فلا بد للحاجة الى الخاضع كالحاجة الى الحج بين التمتع في المفترق على الاطهار ثابتة نظر الى دليلها والحاجة في نفسها اذ اتممت فامكن تصويل دليل عليها والمشرع عتيق في ذلك من حيث انه ازالة الرفق لثاني الخط المعنى في غيره وهو ما ذكرناه وكذا ايقاع التثمين في الطهر الواحد بدونه لما قلنا واختلف الرواية في الواحدة الباتة قال في الاصل ان لخطا السنة لانه لا حاجة الى اثبات صفة لذلك في الخاضع هي البيوتة وفي رواية الزيادة ان لا يكون للحاجة الى الخاضع نكاحا والسنة في الطلاق من وجهين سنة في الوقت وسنة في العدة والسنة في العدا ليستوى فيها المدخول بها وغير المدخول بها وقد تكررنا في السنة في الوقت ثبت في المدخول بها خاصة تهون بطلانها في طهر بما يجامعها فيمن لم ارع دليل الحاجة وهو الاقدام

وإن يومئذ قال محمد لا يطلقها للسنة الواحدة لأن الأصل في الطلاق الخطر وقد ورد
 الشرع بالتفريق على فصول العدة والشهر في حق المهر المبرم من فصولها فصار كالمدة لها
 فلهذا الأجل جعلت الحاجة والشهر دليلها كما في حق السنة والصغيرة وهذا لأنه زمان
 تجرد الرغبة على أعلى الجملة السليمة فصلى على دليلها بخلاف المدة طهرها لأن العلم
 في حقها إنما هو الطهر وهو جوفها في كل زمان ولا يجيء معها الحيض وإذا طلق الرجل المرأة في
 حالة الحيض وقع الطلاق لأن الفحوصة بمعنى في غيره وهو ما ذكرنا فلا ينعلم منه شرعية
 ويستحب أن يرجعها لقوله عليه السلام بعمرها ينك ولا يرجعها وقاطعة في حالة
 الحيض هذا بقيد الوقوع والمحدث على الرجعة ثم الاستحباب قول بعض المشايخ والأصح
 أنه واجب على الحقيقة الأم ووقوع المعصية بالتمكك لا يمكن برفع الزه وهي العدة ووقوعها
 تطويل العدة قال وإذا طهرت فحاضت ثم طهرت فإن شاء طلقها وإن شاء أمسكها قال
 وهكذا ذكر في الأصل ذكر الطلح وأى أنه يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة الأولى قال أبو الحسن
 الكرخي ما ذكر الطلح وأى قول أبي حنيفة وما ذكر في الأصل قولها وجعلنا ذكر في الأصل السنة
 أن يفصل بين كل طهرين بحيضة والفصل بينهما بعض الحيضة فتكمل الثانية ولا يجيء فتتكم
 وإذا تكملت الحيضة الثانية في الطهر الذي يليه ما ن السنة فامكن قطيعها على وجعل السنة
 وجعل القول الآخر أن الطلاق قد انعدم بالرجعة فصارت كأن لم يطلقها في الحيض
 فيئسن قطيعها في الطهر الذي يليه ومن قال لا مواته وهي من ذوات الحيض
 وقد دخل بها أنت طالق لثلاث السنة ولا نية لمعنى طالق عند كل طهر قطيعه لأن اللام فيه

الطلاق

في قول محمد لا يطلقها للسنة الواحدة لأن الأصل في الطلاق الخطر وقد ورد
 الشرع بالتفريق على فصول العدة والشهر في حق المهر المبرم من فصولها فصار كالمدة لها
 فلهذا الأجل جعلت الحاجة والشهر دليلها كما في حق السنة والصغيرة وهذا لأنه زمان
 تجرد الرغبة على أعلى الجملة السليمة فصلى على دليلها بخلاف المدة طهرها لأن العلم
 في حقها إنما هو الطهر وهو جوفها في كل زمان ولا يجيء معها الحيض وإذا طلق الرجل المرأة في
 حالة الحيض وقع الطلاق لأن الفحوصة بمعنى في غيره وهو ما ذكرنا فلا ينعلم منه شرعية
 ويستحب أن يرجعها لقوله عليه السلام بعمرها ينك ولا يرجعها وقاطعة في حالة
 الحيض هذا بقيد الوقوع والمحدث على الرجعة ثم الاستحباب قول بعض المشايخ والأصح
 أنه واجب على الحقيقة الأم ووقوع المعصية بالتمكك لا يمكن برفع الزه وهي العدة ووقوعها
 تطويل العدة قال وإذا طهرت فحاضت ثم طهرت فإن شاء طلقها وإن شاء أمسكها قال
 وهكذا ذكر في الأصل ذكر الطلح وأى أنه يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة الأولى قال أبو الحسن
 الكرخي ما ذكر الطلح وأى قول أبي حنيفة وما ذكر في الأصل قولها وجعلنا ذكر في الأصل السنة
 أن يفصل بين كل طهرين بحيضة والفصل بينهما بعض الحيضة فتكمل الثانية ولا يجيء فتتكم
 وإذا تكملت الحيضة الثانية في الطهر الذي يليه ما ن السنة فامكن قطيعها على وجعل السنة
 وجعل القول الآخر أن الطلاق قد انعدم بالرجعة فصارت كأن لم يطلقها في الحيض
 فيئسن قطيعها في الطهر الذي يليه ومن قال لا مواته وهي من ذوات الحيض
 وقد دخل بها أنت طالق لثلاث السنة ولا نية لمعنى طالق عند كل طهر قطيعه لأن اللام فيه

كتاب الطلاق

في قول محمد لا يطلقها للسنة الواحدة لأن الأصل في الطلاق الخطر وقد ورد
 الشرع بالتفريق على فصول العدة والشهر في حق المهر المبرم من فصولها فصار كالمدة لها
 فلهذا الأجل جعلت الحاجة والشهر دليلها كما في حق السنة والصغيرة وهذا لأنه زمان
 تجرد الرغبة على أعلى الجملة السليمة فصلى على دليلها بخلاف المدة طهرها لأن العلم
 في حقها إنما هو الطهر وهو جوفها في كل زمان ولا يجيء معها الحيض وإذا طلق الرجل المرأة في
 حالة الحيض وقع الطلاق لأن الفحوصة بمعنى في غيره وهو ما ذكرنا فلا ينعلم منه شرعية
 ويستحب أن يرجعها لقوله عليه السلام بعمرها ينك ولا يرجعها وقاطعة في حالة
 الحيض هذا بقيد الوقوع والمحدث على الرجعة ثم الاستحباب قول بعض المشايخ والأصح
 أنه واجب على الحقيقة الأم ووقوع المعصية بالتمكك لا يمكن برفع الزه وهي العدة ووقوعها
 تطويل العدة قال وإذا طهرت فحاضت ثم طهرت فإن شاء طلقها وإن شاء أمسكها قال
 وهكذا ذكر في الأصل ذكر الطلح وأى أنه يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة الأولى قال أبو الحسن
 الكرخي ما ذكر الطلح وأى قول أبي حنيفة وما ذكر في الأصل قولها وجعلنا ذكر في الأصل السنة
 أن يفصل بين كل طهرين بحيضة والفصل بينهما بعض الحيضة فتكمل الثانية ولا يجيء فتتكم
 وإذا تكملت الحيضة الثانية في الطهر الذي يليه ما ن السنة فامكن قطيعها على وجعل السنة
 وجعل القول الآخر أن الطلاق قد انعدم بالرجعة فصارت كأن لم يطلقها في الحيض
 فيئسن قطيعها في الطهر الذي يليه ومن قال لا مواته وهي من ذوات الحيض
 وقد دخل بها أنت طالق لثلاث السنة ولا نية لمعنى طالق عند كل طهر قطيعه لأن اللام فيه

الوقت وقت السنة طهر لاجل ان نفع الثلث الساعة وعند فانس كل شهر
واحد فهو على نوى سواء كانت في حال الحيض او في حالة الطهر قال القوه لا تصح نيت الجمع لانه
يذكره وهي ضد السنة ولنا انه محتمل لفظ لانه سني وقوع عام بحيث ان وقوعه بالسنة لا يقيما
فلم يتنا ولا يطلق كلامه فينتظر عند نية وان كانت السنة او كان في وقت لا يشرع
الساعة واحدة وبعد شهر اخرى بعد شهر اخرى لان الشهر في هذا دليل الحاجة كما طهر
في حق ذوات الاقراء على ما بينا ان نوى ان يقع الثلث الساعة وتضمن عندنا لما قلنا من ان
ما اذا قال ان طالق للسنة ولم ينص على الثلث حيث لا تصح نيت الجمع في نية ان لا تصح
من حيث ان اللاحق في الوقت فيعيد تيميم الوقت من ضرورة تيميم المعاق في نية نوى الجمع
تيميم الوقت فلا تصح نية الثلث فصل ويقع طلاق كل زوج اذا كان عاذا لا يذوق طلاق
الصبر المحزون فلنا ان نطقه على الاسلام كل طلاق كما كان النبي عليه السلام في اهل بيته
بالعقل المميز وهم اعلم العقل النائم عليهم الاختيار وطابق المكة في وقع خلاف المشافهة
هو يقول ان الاكراه لا يجمع الاختيار ولا يقع بالتصرف في نية نطق المازل لانه
فمن اراد التكم بالطلاق ولنا انه قصد ايقاع الطلاق فيمكنه تحقيق حال اهل بيته
فلا يعمى عن قضيتهم فضا الحاجة اعتبارا بالظاهر هذا لانه عرف السكون
واختار اهل بيته وهذا انما قصد الاختيار لا لانه غير راض بحكمه فله الثلث
غير محتمل لانه طلاق السكون طالع واختيار الكرخي والظاهر ان لا يقع
وهذا احد قول الشافعي لانه من جهة التصديق والعقل وهو ان كل من عدا كونه طاعة

الوقت وقت السنة طهر لاجل ان نفع الثلث الساعة وعند فانس كل شهر واحد فهو على نوى سواء كانت في حال الحيض او في حالة الطهر قال القوه لا تصح نيت الجمع لانه يذكره وهي ضد السنة ولنا انه محتمل لفظ لانه سني وقوع عام بحيث ان وقوعه بالسنة لا يقيما فلم يتنا ولا يطلق كلامه فينتظر عند نية وان كانت السنة او كان في وقت لا يشرع الساعة واحدة وبعد شهر اخرى بعد شهر اخرى لان الشهر في هذا دليل الحاجة كما طهر في حق ذوات الاقراء على ما بينا ان نوى ان يقع الثلث الساعة وتضمن عندنا لما قلنا من ان ما اذا قال ان طالق للسنة ولم ينص على الثلث حيث لا تصح نيت الجمع في نية ان لا تصح من حيث ان اللاحق في الوقت فيعيد تيميم الوقت من ضرورة تيميم المعاق في نية نوى الجمع تيميم الوقت فلا تصح نية الثلث فصل ويقع طلاق كل زوج اذا كان عاذا لا يذوق طلاق الصبر المحزون فلنا ان نطقه على الاسلام كل طلاق كما كان النبي عليه السلام في اهل بيته بالعقل المميز وهم اعلم العقل النائم عليهم الاختيار وطابق المكة في وقع خلاف المشافهة هو يقول ان الاكراه لا يجمع الاختيار ولا يقع بالتصرف في نية نطق المازل لانه فمن اراد التكم بالطلاق ولنا انه قصد ايقاع الطلاق فيمكنه تحقيق حال اهل بيته فلا يعمى عن قضيتهم فضا الحاجة اعتبارا بالظاهر هذا لانه عرف السكون واختار اهل بيته وهذا انما قصد الاختيار لا لانه غير راض بحكمه فله الثلث غير محتمل لانه طلاق السكون طالع واختيار الكرخي والظاهر ان لا يقع وهذا احد قول الشافعي لانه من جهة التصديق والعقل وهو ان كل من عدا كونه طاعة

كتاب الطلاق

الوقت وقت السنة طهر لاجل ان نفع الثلث الساعة وعند فانس كل شهر واحد فهو على نوى سواء كانت في حال الحيض او في حالة الطهر قال القوه لا تصح نيت الجمع لانه يذكره وهي ضد السنة ولنا انه محتمل لفظ لانه سني وقوع عام بحيث ان وقوعه بالسنة لا يقيما فلم يتنا ولا يطلق كلامه فينتظر عند نية وان كانت السنة او كان في وقت لا يشرع الساعة واحدة وبعد شهر اخرى بعد شهر اخرى لان الشهر في هذا دليل الحاجة كما طهر في حق ذوات الاقراء على ما بينا ان نوى ان يقع الثلث الساعة وتضمن عندنا لما قلنا من ان ما اذا قال ان طالق للسنة ولم ينص على الثلث حيث لا تصح نيت الجمع في نية ان لا تصح من حيث ان اللاحق في الوقت فيعيد تيميم الوقت من ضرورة تيميم المعاق في نية نوى الجمع تيميم الوقت فلا تصح نية الثلث فصل ويقع طلاق كل زوج اذا كان عاذا لا يذوق طلاق الصبر المحزون فلنا ان نطقه على الاسلام كل طلاق كما كان النبي عليه السلام في اهل بيته بالعقل المميز وهم اعلم العقل النائم عليهم الاختيار وطابق المكة في وقع خلاف المشافهة هو يقول ان الاكراه لا يجمع الاختيار ولا يقع بالتصرف في نية نطق المازل لانه فمن اراد التكم بالطلاق ولنا انه قصد ايقاع الطلاق فيمكنه تحقيق حال اهل بيته فلا يعمى عن قضيتهم فضا الحاجة اعتبارا بالظاهر هذا لانه عرف السكون واختار اهل بيته وهذا انما قصد الاختيار لا لانه غير راض بحكمه فله الثلث غير محتمل لانه طلاق السكون طالع واختيار الكرخي والظاهر ان لا يقع وهذا احد قول الشافعي لانه من جهة التصديق والعقل وهو ان كل من عدا كونه طاعة

الوقت وقت السنة طهر لاجل ان نفع الثلث الساعة وعند فانس كل شهر واحد فهو على نوى سواء كانت في حال الحيض او في حالة الطهر قال القوه لا تصح نيت الجمع لانه يذكره وهي ضد السنة ولنا انه محتمل لفظ لانه سني وقوع عام بحيث ان وقوعه بالسنة لا يقيما فلم يتنا ولا يطلق كلامه فينتظر عند نية وان كانت السنة او كان في وقت لا يشرع الساعة واحدة وبعد شهر اخرى بعد شهر اخرى لان الشهر في هذا دليل الحاجة كما طهر في حق ذوات الاقراء على ما بينا ان نوى ان يقع الثلث الساعة وتضمن عندنا لما قلنا من ان ما اذا قال ان طالق للسنة ولم ينص على الثلث حيث لا تصح نيت الجمع في نية ان لا تصح من حيث ان اللاحق في الوقت فيعيد تيميم الوقت من ضرورة تيميم المعاق في نية نوى الجمع تيميم الوقت فلا تصح نية الثلث فصل ويقع طلاق كل زوج اذا كان عاذا لا يذوق طلاق الصبر المحزون فلنا ان نطقه على الاسلام كل طلاق كما كان النبي عليه السلام في اهل بيته بالعقل المميز وهم اعلم العقل النائم عليهم الاختيار وطابق المكة في وقع خلاف المشافهة هو يقول ان الاكراه لا يجمع الاختيار ولا يقع بالتصرف في نية نطق المازل لانه فمن اراد التكم بالطلاق ولنا انه قصد ايقاع الطلاق فيمكنه تحقيق حال اهل بيته فلا يعمى عن قضيتهم فضا الحاجة اعتبارا بالظاهر هذا لانه عرف السكون واختار اهل بيته وهذا انما قصد الاختيار لا لانه غير راض بحكمه فله الثلث غير محتمل لانه طلاق السكون طالع واختيار الكرخي والظاهر ان لا يقع وهذا احد قول الشافعي لانه من جهة التصديق والعقل وهو ان كل من عدا كونه طاعة

عقود الله

[illegible][illegible]

۱- رئیس هیئت مدیره
 ۲- مدیر عامل
 ۳- مدیر مالی
 ۴- مدیر بازرگانی
 ۵- مدیر حقوقی
 ۶- مدیر منابع انسانی
 ۷- مدیر فناوری اطلاعات
 ۸- مدیر ارتباطات
 ۹- مدیر پروژه
 ۱۰- مدیر کنترل کیفیت
 ۱۱- مدیر تولید
 ۱۲- مدیر تحقیق و توسعه
 ۱۳- مدیر امور ایمنی
 ۱۴- مدیر امور محیط زیست
 ۱۵- مدیر امور اجتماعی
 ۱۶- مدیر امور حقوقی
 ۱۷- مدیر امور مالی
 ۱۸- مدیر امور بازرگانی
 ۱۹- مدیر امور منابع انسانی
 ۲۰- مدیر امور فناوری اطلاعات
 ۲۱- مدیر امور ارتباطات
 ۲۲- مدیر امور پروژه
 ۲۳- مدیر امور کنترل کیفیت
 ۲۴- مدیر امور تولید
 ۲۵- مدیر امور تحقیق و توسعه
 ۲۶- مدیر امور ایمنی
 ۲۷- مدیر امور محیط زیست
 ۲۸- مدیر امور اجتماعی
 ۲۹- مدیر امور حقوقی
 ۳۰- مدیر امور مالی
 ۳۱- مدیر امور بازرگانی
 ۳۲- مدیر امور منابع انسانی
 ۳۳- مدیر امور فناوری اطلاعات
 ۳۴- مدیر امور ارتباطات
 ۳۵- مدیر امور پروژه
 ۳۶- مدیر امور کنترل کیفیت
 ۳۷- مدیر امور تولید
 ۳۸- مدیر امور تحقیق و توسعه
 ۳۹- مدیر امور ایمنی
 ۴۰- مدیر امور محیط زیست
 ۴۱- مدیر امور اجتماعی
 ۴۲- مدیر امور حقوقی
 ۴۳- مدیر امور مالی
 ۴۴- مدیر امور بازرگانی
 ۴۵- مدیر امور منابع انسانی
 ۴۶- مدیر امور فناوری اطلاعات
 ۴۷- مدیر امور ارتباطات
 ۴۸- مدیر امور پروژه
 ۴۹- مدیر امور کنترل کیفیت
 ۵۰- مدیر امور تولید
 ۵۱- مدیر امور تحقیق و توسعه
 ۵۲- مدیر امور ایمنی
 ۵۳- مدیر امور محیط زیست
 ۵۴- مدیر امور اجتماعی
 ۵۵- مدیر امور حقوقی
 ۵۶- مدیر امور مالی
 ۵۷- مدیر امور بازرگانی
 ۵۸- مدیر امور منابع انسانی
 ۵۹- مدیر امور فناوری اطلاعات
 ۶۰- مدیر امور ارتباطات
 ۶۱- مدیر امور پروژه
 ۶۲- مدیر امور کنترل کیفیت
 ۶۳- مدیر امور تولید
 ۶۴- مدیر امور تحقیق و توسعه
 ۶۵- مدیر امور ایمنی
 ۶۶- مدیر امور محیط زیست
 ۶۷- مدیر امور اجتماعی
 ۶۸- مدیر امور حقوقی
 ۶۹- مدیر امور مالی
 ۷۰- مدیر امور بازرگانی
 ۷۱- مدیر امور منابع انسانی
 ۷۲- مدیر امور فناوری اطلاعات
 ۷۳- مدیر امور ارتباطات
 ۷۴- مدیر امور پروژه
 ۷۵- مدیر امور کنترل کیفیت
 ۷۶- مدیر امور تولید
 ۷۷- مدیر امور تحقیق و توسعه
 ۷۸- مدیر امور ایمنی
 ۷۹- مدیر امور محیط زیست
 ۸۰- مدیر امور اجتماعی
 ۸۱- مدیر امور حقوقی
 ۸۲- مدیر امور مالی
 ۸۳- مدیر امور بازرگانی
 ۸۴- مدیر امور منابع انسانی
 ۸۵- مدیر امور فناوری اطلاعات
 ۸۶- مدیر امور ارتباطات
 ۸۷- مدیر امور پروژه
 ۸۸- مدیر امور کنترل کیفیت
 ۸۹- مدیر امور تولید
 ۹۰- مدیر امور تحقیق و توسعه
 ۹۱- مدیر امور ایمنی
 ۹۲- مدیر امور محیط زیست
 ۹۳- مدیر امور اجتماعی
 ۹۴- مدیر امور حقوقی
 ۹۵- مدیر امور مالی
 ۹۶- مدیر امور بازرگانی
 ۹۷- مدیر امور منابع انسانی
 ۹۸- مدیر امور فناوری اطلاعات
 ۹۹- مدیر امور ارتباطات
 ۱۰۰- مدیر امور پروژه

بعضها ضرورة ولكن القول بنية التلذذ مما يحكى لا يوافقنا حتى لو كانت المرأة امتداداً

كتاب الطلاق

[illegible][illegible]

٤٢

المتين باعتبار معنى الجنسية لهما التماسان حق الحق عدد واللفظ لا يحتمل الحد وهذا لأن معنى
التوجه إلى في لفظا الواحد في ذلك بالفرقة أو الجنسية والمشي في زعمهم ولو قال أنت طالق
الطلاق فقال أدت يقول طالق واحدة ويقول المطلق أخرى ويصدق لأن كل واحد منهما صالح
للإيقاع فكانه قال أنت طالق وطلاق تقع رجعتان إذا كانت مدخولا بها فذلك هو إن شاء الله
إلى جملتها أو لما يعبر به عن الجملة وقع الطلاق لأنه أضيف إلى الجملة ذلك مثل أن يقول أنت
طالق لأن التنازع صير المرأة أو يقول لفتيك طالق أو عنفتك طالق أو أداسك طالق أو هو
بذلك أو جسدك أو فرجك أو وجهك لأن يعبر بها عن جميع البدن أما الجسد والبدن
فظاهر كذا تغيرها فالله تعالى في قوله وقال فظلت أعناقهم وقال عليا ليس الله
لئن الله الفرج على السروج ويقال فلان للأسل تقوم ووجه العرب وهلاك روحه بمعنى
نفسه من هذا القبيل لأن في رواية يقال له هلك - فعنه النفس وهو طاهر
ولذلك إن طلق جزءا مما مثله إن يقول نصفك أو لك طالق لأن الجزء من الشائع
محال للساو الصروفات كالبيع وغيره فكذا لا يكون محالا للطلاق إلا أنه لا يجزى في حق
الطلاق فيثبت في الكل ضرورة وله قال يدك طالق أو رجلك طالق لم يقع الطلاق
وقال فرو الشافعي يقع ولكن الخلاف في كل جزء معين لا يعبر به عن جميع البدن
لأنه جزء متبع بعقد النكاح وما هذا حاله يكون محالا لحكم النكاح فيكون محالا
للطلاق فيثبت المحكم فيه قضية للإضافة ليس إلى الكل كما في الجزء الشائع
بخلاف ما إذا أضيف إليه النكاح لأن التثنية محتملة إذا حكم في مسائل الأجزاء

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

الولاية

[illegible]

3.

فقالے رجبہ آمد
علا المداد
حاشیہ
الکافۃ
کذا فی
الاشاد
وہا بکلی
تقفہ
فازا کسی
یعنی خیر
اشاد

[illegible]

ملكة لم تطلق حتى تدخل ملة كامة عطف بالداخل وتقال في دخولك الفلانة وتعلن بالفعل بمقتضى
 بين الشرط والظرف في علمه عند تعدد الظرفية فصل في إضافة الطلاق الى الزمان
 وتقال انت طالق هذا وقم عليها الطلاق بطول المعجزة وصفها بالطلاق في جميع الغد
 وذلك بوقوعه في اول جزء منه ولو نوى به آخر النهار صدق ديانة لا قضاء لأنه نوى
 التخصيص في اليوم وهو يومه وتقال انت طالق لو قال انت طالق اليوم غدا او غدا
 فانه يؤخذ بأول الوقتين الذي تفوته به فيقع في الاول في اليوم في الثاني في الغد كانه لما قال
 اليوم كان تجريد والمجرد لا يحتمل الاضافة ولو قال غدا كان اضافته للمضات لا يتغير لما يخص
 الطلاق لا اضافته لفظ الثاني في الفصولين ولو قال انت طالق في غدا وقال فيت آخر النهار
 لم تكن في القضاء عندى حقيقة وقال لا يدين في القضاء خاصة كانه وصفها بالطلاق في
 جميع الغد فصا بمنزلة قوله غدا على ما بينا لهذا يقع في اول جزء منه عند علم النية
 وهذا لان حذف في واثنان سواء كانه ظرف في الحالين وكل في حقيقة انه نوى حقيقة
 كلامه لان كونه في الظرف الظرفية لا يقتضي الاستيعاب وتعلن الجزاء الاول ضرورة عدم
 لزومهم فاذا عتق آخر النهار كان التعيين القصص اولى بالاعتبار من الضرر في هذا قوله غدا
 لانه يقتضي الاستيعاب حيث وصفها بمحمد كالصفة مضافا الى جميع الغد نظيرة اذا قال والله
 اهو من عمري ونظير الاول والله كاصح في عمري وعلى هذا الدهر وفي الدهر ولو قال
 انت طالق امس وقد زوجهما اليوم لم يقع شيء كونه اسند الى حاله معمودة منافية لما كتبه
 لطلاق فليغو كما اذا قال انت طالق قبل ان اخلق ولا كونه يمكن تخصيصه اخبارا

(Marginal note in Arabic script)

5

[illegible]

ثم التفت يصادفها وهي لم تكن الطلاق والطلاقان عرومان الأمانة حرمته غليظة عذرا

المسألة الأولى لأنه علق التطليق بأعتاق المولى فيقع الطلاق بعد العتق على ما قررناه ومجمل

الديك لانه يوحن فيها بالاحتياط ولكن المحرمه الغليظه يوحن فيها بالاحتياط ولا وجه الى
 ولا امرت حرمه طاهره ١٢

ما قال لان الحق لو كان يقفون الاعتقاد لانه علمه فالطلاق يقفون التطبيق لانه علمه

فقرتان فصل في تشبيه لطلاق ووصفه ومن قال لامرأه اني طالق هكذا يشير
 إلى الطلاق والفتوى أحمد

بالإلهام والسببية والوسطى فهي ثلاث لأن الأشارية بالأصابع تفيد العلم بالبدن في هجرى

العادة اذا اقتربت بالعبادة المبرم قال عليه لسلام الشهور هكذا وهكذا وهكذا الحديث والى شاك

بإحدى نرى أحدهما وان اشترى بالثنتين لم يثنان لما اكلنا والاشترى اقمه بالثمنين وقبل اذا اشترى

بظهورها في الخوض من هذا إذا كان تقع الإشارة بالمشئوة منها فلو نوى الإشارة بالضمير
التي هي الإشارة

يصدق ديانته لا قضاء وكذا اذا نوى الاشارة بالكلمة حتى يقع في الاولى فثبت ان ديانته تنقضي
على ان النية لا تكون الا في الاولى لا في الثانية

الثانية واجبة لان عيتمه لكنه لا يظهر له يقول هذا ليقع واحد لان لم يقرون
 له انا اؤى الامانة وكن حال الامانة
 والله اعلم بالصواب

بالعلماء منهم على اعتبار قوله ابن طاق وذا وصفه الطالبي بصري من الزيدية

الشدة كان بائنا مثل ان يقول انت طاق بانن والبنه وقال لسا في بيعم رجيا ادا

بقوله لا حول الا انظر الى سر معجبا للرجبة وكان وصيها باسنيون خلاف المسح
 في سر المثلث

وَيَقُولُ لَهَا اِذَا رَأَيْتِ الرَّجُلَ الَّذِي يَخُصُّكَ فَخُصِّيهِ وَتَقُولُ لَهَا اِذَا رَأَيْتِ الرَّجُلَ الَّذِي يَخُصُّكَ فَخُصِّيهِ وَتَقُولُ لَهَا اِذَا رَأَيْتِ الرَّجُلَ الَّذِي يَخُصُّكَ فَخُصِّيهِ

الحق في المسألة الـ حقيقة منه ^٦ واجبة في تركه لمنه في التثنية

۱۱۱

[illegible]

الصلابة

۱۔ قرآن مجید
 ۲۔ حدیث شریف
 ۳۔ تفسیر قرآن
 ۴۔ تاریخ اسلام
 ۵۔ جغرافیہ
 ۶۔ فہرست کتب
 ۷۔ لغت عربیہ
 ۸۔ معجم
 ۹۔ تاریخ ہندوستان
 ۱۰۔ جغرافیہ ہندوستان
 ۱۱۔ تاریخ پاکستان
 ۱۲۔ جغرافیہ پاکستان
 ۱۳۔ تاریخ اسلام
 ۱۴۔ جغرافیہ اسلام
 ۱۵۔ تاریخ اسلام
 ۱۶۔ جغرافیہ اسلام
 ۱۷۔ تاریخ اسلام
 ۱۸۔ جغرافیہ اسلام
 ۱۹۔ تاریخ اسلام
 ۲۰۔ جغرافیہ اسلام

ما الذي اوى ثلث فثلث المأم من قبا وحده بقوله انت طالع واحده بقوله يا ابا العترة

[Handwritten signature]

خبري يقيم لطيفتكم بالاسكان في هذا الوصف - حرمه بنده اعاد يفاع ولله اذان مستحسنة
 له يقيم بالاسكان ١٢

محش اطلاق كنه انما يوصف بهذا الوصف باعتبار ان ^{المراد} هو الميونة في الحال فصلا

٨٠ ع كذا قال خبث الطلاق واسوأ أملاً ذكرنا وكذا إذا قال طلاق الشيطان وطلاق

الدقة لا للروح هو السنة فكون الدقة وطلاق الشيطان رأسا وعن ابي يوسف

[illegible]

مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ

حالة حيي فلا بد من النية وعن محمد بن ابي ذر قال لا يتطابق للبدعة او طلاق الشيطان

يكون جبيناً لان هذا الوصف قد يفتق بالطلاق في حالة الحيض فلا يثبت البينونة

والشك وكان اذا قال كالجمل لان التشبيه به يوجب زيادة كماله وذلك باثبات

بأدلة الصفة وكذا إذا قال ^{له} هذا الجمل لما قلنا وقال له قد سمعته من جمل الجمل

من انشراح قلب را بدو ۱۲

یہی واحد کائنات ہے جو خداوند تعالیٰ نے پیدا کیا اور جس میں ہر شے کا وجود ہے۔

لمبيت هي احد بائنة الان ينوي ثلثا اما الاول فلانة وصفه بالمسند وهو لما بن

لا يعقل ان يفاضل الار تفاضل ما الرجعي في عمله وانما تصح فيه الثلث المذكور

المصدق وأما الثاني فلأنه قد راجع لهذا التفسير في الفتوة تارة وفي العبد أخا

فقد التواضع

هذه هي القوة التي هي في القوة والبرهان

عن محمد انه يقع التلث عدم النية لأنه عدد فلا ياد به التشبيه في العدد
لأنه لا ياد به التشبيه في العدد

لأهـ و إصـ فـ كـ لـ اذ اقبل أنت طالق ثم دعاهن وأما الثالث فلان الشئ

[illegible]

الأمير
الملك
الوزير
القاضي
المعلم
الحاكم
السيد
الشيخ
المرجع
العلامة
الفاضل
الرحمن
العلي

1. *Chlorophyll*

واحدة كانت قبل قوله واحدة كان باطلاً لأن قرن الوصف بالعدد فكان واقع هو العدد فإذا
ما نت قبل ذكر العدد فالتحل قبل لا يطاق فحل وكذا إذا قال أنت طالق تنتين أو ثلثاً لما
بيناً وهذا بخلاف أقوالهم من حيث المعنى لو قال أنت طالق واحدة قبل واحد أو بعد
واحدة وقعت واحدة والأصل أنه متى ذكر شيئاً أدخل بينه وآخر في الظن وإن قرن بها
الكنائية كان صفة للمذكور آخر القول جاء في زيد قبله عمر وإن يقرب بها الجاء الكناية كان
المذكور أو القول جاء في زيد قبل عمر وإيقاع الطلاق في الماضي يطاق في الحال إلا أن استأنس في
وسعه فالقبلي في قوله أنت طالق واحدة قبل واحدة صفة للاولى فبين بالاولى فلا تقع الثا
لثة بعده في قوله بعداً واحدة واحدة صفة للاخيرة فحصلت الأمانة بالاولى ولو قال أنت
طالق واحدة قبلها واحدة تقع ثنتان لأن القبلية صفة للثانية لاتصالها بحرف الكناية
فانقضى يقع في الماضي إيقاع الاول في الحال غير أنه يقع في الماضي يطاق في الحال
أيضا فتقتربان فتقعان ولكن إذا قال أنت طالق واحدة بعد واحدة يقع ثنتان لا البع
صفة للاولى فانقضى إيقاع الواحد في الحال وإيقاع الاخرى قبل هذه فتقتربان و
لو قال أنت طالق واحد مع واحد أو معاً واحدة تقع ثنتان لأن كلمة مع للقران
وتعني يوسعت في قوله معاً واحدة تقع واحدة لأن الكناية تقتضي سبق المكثف عنه
لأحدهما وفي المدخل بها تقع ثنتان في الوجوه كلها إتمام المحلية بعد وقوع الاول لوقا
لها ان خلت اللزاق أنت طالق واحدة وواحدة قد خلت وقعت عليها واحدة عند
أبي حنيفة وقد تقع ثنتان لو قال أنت طالق واحد وواحدة ان دخلت للدار
في حقيقته

ما انت قبل ذكر العدة قالت الحل قبل الايقاع فبطل كذا اذا قال ليت طالق ثلاثين او ثلثا لما
كانت قبل قوله مستعين او ثلثا لم يبطل

بيناً وهذا تجانس مقاديرها من حيث المعنى لقوله قالت طالق وأحد قبل واحد أو بعد ها

واحد وقعت واحداً ولاصله منقذك شيان ادخل بينهما حرفي الظرفين قرنوا بهاء

الكناية كان صفة للمذكور أخا القول جاءني زيدا قبله عمر وان لم يقر فاجاء الكناية كان

الذين كروا القوله جاء في زيد قبل عمر وايضا في الطلاق في الماضي اي قاء في الحال الاستناد ليس
في الماضي في بقية

وسعه فالتبليغ في قوله انت طالق واحد قبل واحد صفة للاولى فبين بالاولى فلا تقع التثنية

والبعديّة في قوله بعدها واحد صفة للاخيرة فحصلت الابانة بالاولى ولو قال انت

طابق واحدا قبلها واحدا تقع ثلثان لان القبليّة صفة للثانيّة لاتصالها بحرف والكناية

فانتم ايضا في الماهة ايضا اولى في الحال عيانا في المقام في الماضي ايضا في الحال

أيضا ففتحة زاي فتحة عا ولام اذا قال انت طالق واحد بعد اخره يقع ثلثة اربع
الاول والثانيه ١٢

صفة للأولى فافضى إيقاع الواحد في الحال وإيقاع الأخرى في هذا ففقترت أن و

وقال أنت طالح واحد مع واحد ومهما واحد نفع نبتان لأن كلمة مع للنفير

وعن بني يوسف في قوله معها واحدًا فنعم واحدًا كان النائية يقتضى سبق المنقوع

الاحالة الى المدخل بها هم نشان في الوجوه كما في اقسام اعملية بعد اقسام الاولى لوقا
 لتجديد العدة ١٢

هـ ان حلت الدار فاني طاق واحدا واحدا قد حلت تحت عيناها واحدا عند
 في شهر ربيع الثاني ١٢٣٤

بِحَيْثُ هُوَ رَافِعُ يَدَيْهِ لِيُؤَدِّيَ حَاجَتِي وَاحِدًا وَوَاحِدًا دَحْلَتِ الْمَاءِ
وَلَمْ أَقْدِرْ أَنْ أَجْزَأَ مِنْ شَيْءٍ مِمَّا نَالَ الْأَنْفَالُ فِي يَوْمِ

الهداية

کتاب الملاح

[illegible][illegible][illegible]

فلدخلت طاعتك تثنين بالاجماع لهما ان حر الواد للجمع المطلق فتعلق جملة كما اذا قلنا التثنين
او اخر الشرط وله ان الجمع المطلق يحتمل للقران والترتيب فعلى اعتبار الاول تقع ثنتان وعلى
اعتبار الثاني لا تقع الا واحدة كما اذا قلنا ان هذا الموضع فلا يقع الزائد على الواحدة بالشك
بخلاف ما اذا اخر الشرط لانه بمعنى هذا الكلام فيتوقف الاول عليه فيقع جملة ولا مغير
فيه اذا قلنا لا يجوز ان يوقف لوعطف فجز الفاء فهو على هذا الخلاف فيما ذكر الكرخي وذكر
النفقي انما يثبت ان الفاء مع وحدة بالانفاق لان الفاء للتعقيب هو الاصح وما الضرب
الثاني في ثقتان كما انما يثبت ان الفاء بالانفية او بدلالة الحال لانها غير موضوعة
ان لا رتبة احتمل في ثقتان لا بد من التضمن او دلالة قال وهي على ضربين منها ثلثة
الفاظ يعم بها الخلاف رجوع الى انما هي الواحدة وهي قوله اعتدى استبرأى رجوعا فانت
واحدة من الاولى فلانها تحتمل لا اعتداء عن المكاح وتحتمل اعتداء نعم الله تعالى فان في
الاجزاء ثلثة بنية ثقتان طلاقا سابقا والطلاق يعقب لرجعة واما الثانية فلانها
تستعمل في جملة الامثلة لانه تنجز بما هو المقصود منه فكان بمنزلة وتحتمل الاستبراء
ليطلقن واما الثالثة فلانها تحتمل ان تكون نعتا لمصدر محذوف معناه تطبيق
واحدة فاذا انما جعل كانه قاله والطلاق يعقب لرجعة وتحتمل غير وهو ان تكون
هذه اربعة عند قوله ثلثا فماتت هذه الفاظ الطلاق وغيره يحتاج فيه الى البنية ولا
واحدة كما في قوله امضي او مضى ولو كان مظهرا لثقتان الواحدة
انما هو الواحدة ان صار المصدر مذكورا ولكن التخصيص الواحدة

هذا هو الموضع الذي لا بد من التضمن او دلالة قال وهي على ضربين منها ثلثة
الفاظ يعم بها الخلاف رجوع الى انما هي الواحدة وهي قوله اعتدى استبرأى رجوعا فانت
واحدة من الاولى فلانها تحتمل لا اعتداء عن المكاح وتحتمل اعتداء نعم الله تعالى فان في
الاجزاء ثلثة بنية ثقتان طلاقا سابقا والطلاق يعقب لرجعة واما الثانية فلانها
تستعمل في جملة الامثلة لانه تنجز بما هو المقصود منه فكان بمنزلة وتحتمل الاستبراء
ليطلقن واما الثالثة فلانها تحتمل ان تكون نعتا لمصدر محذوف معناه تطبيق
واحدة فاذا انما جعل كانه قاله والطلاق يعقب لرجعة وتحتمل غير وهو ان تكون
هذه اربعة عند قوله ثلثا فماتت هذه الفاظ الطلاق وغيره يحتاج فيه الى البنية ولا
واحدة كما في قوله امضي او مضى ولو كان مظهرا لثقتان الواحدة
انما هو الواحدة ان صار المصدر مذكورا ولكن التخصيص الواحدة

قوله انما هو المصدر المذكور في قوله

جہاں
میں گناہ کا طلاق

[illegible]

ابن يوسف في قوله لا ملك لي عليك ولا سبيل لي عليك وخليت سبيلاي وفارقتك
انه يصدق في حالة الغضب لما فيها من احتمال معنى السب ثم وقوع الباش بالسر الثالثة
الاول من هذا وقال الشافعي يقر بها رجعي لان الواقع بها طلاق لانها ثلثيات من الطلاق
الاول تشترط النية وينتقص بها العدة والطلاق معقب للرجعة كالصريح لان النية لا ياب
صلحهم اهلهم مضاعف الى محله عن كفاية شرعية ولا خفاء في كاهلية والخلية والدلالة على
الولاية ان الحجة ماسة الى ثباتها كليا ليست عليه باب التدارك ولا يقع في عهدتها
بالرجعة من غير قصد ليست بآيات على التحقيق لانها اعمو اصل في جفائها او الشرط
لتعين احد نوعي البينونة دون الطلاق وانما في بعد الثبوت لطلاق بآيات على والوصلة
وانما فيهم نية الثالث فيها التنوع البينونة الى خليفته خفيفة وعند نعدام النية يثبت الاخر في
ولا تقسم نية الثنتين عند اختلاف الزوجة لانه عدل وقد بينا كامن قبل وان قال لها اعتد
اعتدك اعتدي قال نيت بالاولى طلاقا وبالباقي حيضان في القضاء لانه نوى حقيقة كلا
ولا سيما امراته فانها عدل بآيات بعد الطلاق فكان الظاهر شاهدا له ان قال لم انوبك
شيئا فمى ثلث لانه لما نوى بالاولى الطلاق صار له حال ملكة الطلاق فتعين لباقيان
الطلاق بهذا الدلالة لا لغيره في نفي النية هذا اذا قال لم انوبك لكل الطلاق حيث
لا يرفع شي لان الظاهر كذلك باهر بخلاف ما اذا قال نوي بالثالثة الطلاق دون الاولين
لا يقع الا واحد لان حال عدل الاولين لم تكن حال ملكة الطلاق في كل موضع يصدر في الزوج
على نفي النية انما يصدق مع البينونة في الاخبار عما في ضيقه والقول قول الامين مع البين

١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

الملك عن
صنوعه وخلق
الملك عن
صنوعه وخلق
الملك عن
صنوعه وخلق

باب نفوض الطلاق

فضل في الاختيار اذا قال لامرأته اختاري بيني وبينك الطلاق او قال له اطلقني

ففسخ فلها ان تطلق نفسها ما دامت في مجلسها ذلك فان قامت منه واخذت في عمل اخر

خبر الامور من يد هالان الخيرة لها المجلس باجماع الصحابة عنهم اجمعين كونه تملك الفعل منها

والعقبات تقتضيها بان في المجلس كافي البيع لان ساعات المجلس عتبر ساعة واحدة

الا ان المجلس لم يبدل بالذهب عنه ومرة وبلا اشتغال العمل اخذ المجلس لا غير مجلس

المتناظرة ومجلس لقتال غيرهما وبطل خيارها بمجرد القيام لانه دليل الاعراض بخلاف

الصرف والسلم لان المفسد هناك الاقرب من غير قبضي ثم لا بد من لينة في قوله اختار

لانه يعمل بخيرها في نفسها ويحتمل خيرها في تصرفه اخر غيره فان اختارت نفسها في قوله اختار

كانت احدا بائنة والقياس ان لا يقع به لاشئ وان نوى الزوج الطلاق كان له كماله كالايقاع

بهذا اللفظ فلا يملك التفويض له غيره الا اذا استحسنه كجماع الصحابة رضي الله عنهم

ولا بد بسبيل من ان يستديم نكاحها ويفارقها فيما اقامتها مقام نفسه في حق هذا

الحكم ثم اوقع بها بان لان اختيارها نفسها ثبتت اختصاصها بها وذلك في

الباقى ولا يكون ثلثا وان نوى الزوج ذلك لان الاختيار لا يتنوع بخلاف لآبارة

لان المبتنى قد تنوع قال لا بد من ذكر النفس في كلامه او في كلامها حتى قال

لها اختاري فقالت قد اخترت فهو باطل لانه عرف بالاجماع وهو في المفسر من

احلها لاجل ان كان المبهمة لا يصلح تفسيره المبهمة ولا تعين مع الايهام لو قال اختاري

ففسى واختارت نفسى بتطليقة نهى أحد ممالك الرجعة لأن هذا اللفظ وجب لا انطلاق بعد
اختضاء العدة فكانها اختارت نفسها بعد العدة فان قال لها امرأيتى في تطليقة واختارتى
تطليقة فاختارت نفسها نهى أحد ممالك الرجعة لأنه جعل لها الاختيار لكن بتطليقة وهي
معقبة بالرجعة **فصل في الأمر بالبدن** ان قال لها امرأيتى بيوتى ثلثا فقلت قبل اختار
نفسى بواحدة ففى ثلث لان الاختيار يصح لجواب الأمر بالبدن كونه تعليقاً كالقيد الواحد
صفة الاختيار فصار كأنها قالت اختارت نفسى بمرة واحدة وبذلك نفى الثلث
ولو قالت قد طلقت نفسى بواحدة واختارت نفسى بتطليقة نهى أحد ممالك الرجعة لأن الواحدة
نفى لحد واحد وهو في الأولى لاختيار وفي الثانية التطليقة لأنها تكون بأمة كان
التفويض في البائن ضرورة ملكها امرأها وكلامها خرج جواباً له فصار الصفة المذكورة
في التفويض مذكورة في الإبقاء وأما تعهدها في قولها امرأيتى لا يخلو العموم و
الخصوصية في الثلث نية التميم بخلاف قوله اختارتى لا يخلو العموم وقد حققنا من
قبل ولو قال لها امرأيتى اليوم بعد غيل يدخل في الليل وان ردت الأمر في يومها
بطل أمر ذلك اليوم كان بيدها امر بعد غيل كونه صريحاً بكونه وقتاً من جنسها
لم يتبين ولم لا مردود كالمردود بعارضة الفرح لا يتناول الليل فكانا امرين فبطلت واحدة لا يرد الآخر
وقال في خبرها امرأيتى بواحدة بجزلة قوله انت طالق اليوم وبعد غيل قلنا الطلاق لا يخلو التوقيت
والأمر بالبدن يخلو في وقت الأمر بالبدل ويجعل الثاني امرأيتى بواحدة ولو قال لها امرأيتى اليوم
وغدا يدخل الليل في ذلك وان ردت الأمر في يومها لا يبقى الأمر في يدها في الغدا

كتاب الطلاق

في قوله امرأيتى اليوم بعد غيل يدخل في الليل وان ردت الأمر في يومها بطل أمر ذلك اليوم كان بيدها امر بعد غيل كونه صريحاً بكونه وقتاً من جنسها لم يتبين ولم لا مردود كالمردود بعارضة الفرح لا يتناول الليل فكانا امرين فبطلت واحدة لا يرد الآخر وقال في خبرها امرأيتى بواحدة بجزلة قوله انت طالق اليوم وبعد غيل قلنا الطلاق لا يخلو التوقيت والأمر بالبدن يخلو في وقت الأمر بالبدل ويجعل الثاني امرأيتى بواحدة ولو قال لها امرأيتى اليوم وغدا يدخل الليل في ذلك وان ردت الأمر في يومها لا يبقى الأمر في يدها في الغدا

وقوله مكنت يوم ليس للتقديمية قوله فانه تأخري في عمل اخبر به عمل يعرف انه قطع لما
كانت فيه مطلق العمل لو كانت قاعدة فجلست فهي على خيارها لانه دليل لا قبل فان القعود
اجمع للرأي كذا اذا كانت قاعدة فأنكأت ومتكئة ففقدت لان هذا انتقال من جلسته
الى جلسته فلا يكون عرضا لما اذا كانت متكئة فتربعت قال عنه هذا رواية الجامع الصغير
وذكر في غيره انها اذا كانت قاعدة فأنكأت لا خيار لها لان الانكاء اظهار التهاون بالامر
فكان اعراضا والاول هو الاصح ولو كانت قاعدة فاضلجعت ففدية وايتان عن ابي يوسف
ولو قالك دعوي استتير لوقته وذا انكأتم هي على خيارها لان الاستتير لا يحوي لصوتا
والاشهاد للفرع لانكار فلا يكون دليل لا عرض ان كانت تسير على اية او في عمل
فوقت فهي على خيارها وان سارت بطل خيارها لان سير الدابة ووقوفها مضافا اليها
والسغية بمنزلة البيت لان سيرها غير مضاف الى اكلها الا ترى انه لا يقدح على يقافها
ورأى كذب الدابة بقدر فصل في المشية ومن قال لامرأة طلق نفسها ولا نية له او نوى
واحدة فقالت طلقت نفسي فهي واحدة رجعية وان طلقت نفسها بالثبوت فلا راد الزوج
ذلك وقعن عليها وهذا لان قوله طلق معناه افعلى فعل الطلاق وهو اسم جنس فيقع
على الاذن مع احتمال الكل كسائر اسماء الاجناس فلو لم تعني فيه نية التلك وينصرف
الى احد عند عدمها وتكون الواحدة رجعية لان المفوض اليها صريح الطلاق وهو زوجي
ولو نوى الثنتين لا يصح لانه نية العدة اذا كانت المنكوحة امته لا يه جنس في حقها
وان قال لها طلق نفسها فقالت ابنت نفسي طلقك لوقالت قبل اخر نفسي اطلق
وان قال لها طلق نفسها فقالت ابنت نفسي طلقك لوقالت قبل اخر نفسي اطلق

لما في قوله ليس للتقديمية قوله فانه تأخري في عمل اخبر به عمل يعرف انه قطع لما
كانت فيه مطلق العمل لو كانت قاعدة فجلست فهي على خيارها لانه دليل لا قبل فان القعود
اجمع للرأي كذا اذا كانت قاعدة فأنكأت ومتكئة ففقدت لان هذا انتقال من جلسته
الى جلسته فلا يكون عرضا لما اذا كانت متكئة فتربعت قال عنه هذا رواية الجامع الصغير
وذكر في غيره انها اذا كانت قاعدة فأنكأت لا خيار لها لان الانكاء اظهار التهاون بالامر
فكان اعراضا والاول هو الاصح ولو كانت قاعدة فاضلجعت ففدية وايتان عن ابي يوسف
ولو قالك دعوي استتير لوقته وذا انكأتم هي على خيارها لان الاستتير لا يحوي لصوتا
والاشهاد للفرع لانكار فلا يكون دليل لا عرض ان كانت تسير على اية او في عمل
فوقت فهي على خيارها وان سارت بطل خيارها لان سير الدابة ووقوفها مضافا اليها
والسغية بمنزلة البيت لان سيرها غير مضاف الى اكلها الا ترى انه لا يقدح على يقافها
ورأى كذب الدابة بقدر فصل في المشية ومن قال لامرأة طلق نفسها ولا نية له او نوى
واحدة فقالت طلقت نفسي فهي واحدة رجعية وان طلقت نفسها بالثبوت فلا راد الزوج
ذلك وقعن عليها وهذا لان قوله طلق معناه افعلى فعل الطلاق وهو اسم جنس فيقع
على الاذن مع احتمال الكل كسائر اسماء الاجناس فلو لم تعني فيه نية التلك وينصرف
الى احد عند عدمها وتكون الواحدة رجعية لان المفوض اليها صريح الطلاق وهو زوجي
ولو نوى الثنتين لا يصح لانه نية العدة اذا كانت المنكوحة امته لا يه جنس في حقها
وان قال لها طلق نفسها فقالت ابنت نفسي طلقك لوقالت قبل اخر نفسي اطلق
وان قال لها طلق نفسها فقالت ابنت نفسي طلقك لوقالت قبل اخر نفسي اطلق

وان قال لها طلق نفسها فقالت ابنت نفسي طلقك لوقالت قبل اخر نفسي اطلق
وان قال لها طلق نفسها فقالت ابنت نفسي طلقك لوقالت قبل اخر نفسي اطلق
وان قال لها طلق نفسها فقالت ابنت نفسي طلقك لوقالت قبل اخر نفسي اطلق
وان قال لها طلق نفسها فقالت ابنت نفسي طلقك لوقالت قبل اخر نفسي اطلق

۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹

[illegible]

قيل الشرط والشرط لا يعلم هو هنا فيكون اعلاه ما من الاصل وكهنا لشرط ان يكون متصلا به
بمنزلة سائر الشرط ولو سكت ثبتت حكم الكلام الاول فيكون استثناءه وذكر الشرط بعد رجوعه
عن الاول قال ان كان الامارات قبل قولنا شاء الله تعالى لان الاستثناء خرج الكلام من
ان يكون ايجابا بالمولود ينافي لوجوبه والمبطل بخلاف ما اذا مات الزوج كان له ان يتصل به
الاستثناء وان قال انت طالق ثلثا الا واحدة طلقت ثنتين ان قال انت طالق ثلثا الا ثنتين
واحدة والاصل ان الاستثناء تكلم بالحق اصل بعلة ثنيا هو الصحيح معناه انه تكلم بالاستثنى منه
اذ لا فرق بين قول القائل لفلان علي درهم بين قوله عشرة الا عشرة فيصير استثناء البعض
بالجملة لا يمتنع في الكلام ببعض بعده ولا يصير استثناء الكل من الكل لانه لا يبق بعد شي يصير
متكلم ا به صافا فاللفظ الذي انما يصير الاستثناء اذا كان صيغة كذا كذا من قبل اذا ثبت
هنا ففي الفصل الاول المستثنى منه ثنتان فيقع في الثاني واحدة فيقع واحدة وكو
قال الا ثلثا يقع الثالث لانه استثناء الكل من الكل فلم يصير الاستثناء والله اعلم

باب طلاق المريض

اذا طلق الرجل امرأته في مرض موته طلاقا باثنا فمات وهي في العدة ورثت ميراث ما
بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها وقال لشافعي لا ترون في الوحيين لان الزوجية قد بطلت
في هذه العدة وهي سبب كونه لا يرثها اذا مات فلان الزوجية سبب رثتها في مرض
موتها الزوج قصدا بطلها فغير عليه قصدا بتأخير عمله الى ما كان نقضاء العدة دفعا
للمضرة عنها لو لم يكن لان النكاح في العدة يبق في حق بعض الاثنا فجاز ان يبق في حق رثتها عند

في قولنا فيكون اعلاه ما من الاصل وكهنا لشرط ان يكون متصلا به
بمنزلة سائر الشرط ولو سكت ثبتت حكم الكلام الاول فيكون استثناءه وذكر الشرط بعد رجوعه
عن الاول قال ان كان الامارات قبل قولنا شاء الله تعالى لان الاستثناء خرج الكلام من
ان يكون ايجابا بالمولود ينافي لوجوبه والمبطل بخلاف ما اذا مات الزوج كان له ان يتصل به
الاستثناء وان قال انت طالق ثلثا الا واحدة طلقت ثنتين ان قال انت طالق ثلثا الا ثنتين
واحدة والاصل ان الاستثناء تكلم بالحق اصل بعلة ثنيا هو الصحيح معناه انه تكلم بالاستثنى منه
اذ لا فرق بين قول القائل لفلان علي درهم بين قوله عشرة الا عشرة فيصير استثناء البعض
بالجملة لا يمتنع في الكلام ببعض بعده ولا يصير استثناء الكل من الكل لانه لا يبق بعد شي يصير
متكلم ا به صافا فاللفظ الذي انما يصير الاستثناء اذا كان صيغة كذا كذا من قبل اذا ثبت
هنا ففي الفصل الاول المستثنى منه ثنتان فيقع في الثاني واحدة فيقع واحدة وكو
قال الا ثلثا يقع الثالث لانه استثناء الكل من الكل فلم يصير الاستثناء والله اعلم

والتزوج والشهادة فلا تهم في حق هذا الأحكام قال من كان محصوا وفي صف القتال
فطلق امرأته فله المهر وإن كان قد بارز جلا أو قدام ليقول في قصاص ودم ورث
إن مات ذلك الوجه فقتل أصله ما يبدى أن امرأة الفارق استحصانا وانما ثبت حكم
الفراق يتعلق جهتها بالهوانا يتعلق مرض يخاف منه الهلاك غالبا إذا كان صاحب الفراق
وهو أن يكون بحال لا يقوم بجوارحه كما يعتاده الأصحاء وقد ثبت حكم الفراق وهو في
المرض في توجها الهلاك الغالب ما يكون الغالب منه السلامة لا يثبت بحكم أفراد
فالمحصو الذي في صف القتال الغالب منه السلامة كان المحصن لا فم بأصل لعدم
وكون المتعة فلا يثبت بحكم الفرد الذي يأنه وقدم ليقول الغالب منه الهلاك فتحقق به
الفراق وتجهل أخوات تخرج على هذا الحرف قوله إذا مات ذلك الوجه أو قتل دليل
على أنه لا فرق بين ما إذا مات بذلك السبب بسبب خوص صاحب الفراق بسبب المرض
إذا قتل وإذا قال لرجل لامرأته وهو صحيح إذا جاء رأس لشهر وإذا دخلت الدار وإذا صلى
فلان الظهر وإذا دخل فلان الدار فانت طالق فكانت هذه الأشياء والتزوج مريض لم
وان كان القول في المرض ثبت الأفقولة إذا دخلت الدار على جوهه إيمان يعلق الطلاق
بحج الوقت أو بفعل الأجنبية وبفعل نفسه وبفعل المرأة وكل فجعة على جميع ما كان
التعليق في الصحة والشرط في المرض وكلاهما في المرض ما الوجهان لا ذلك هو ما كان
التعليق بحج الوقت بأن قال إذا جاء رأس لشهر فانت طالق أو بفعل الأجنبية بأن قال إذا
فلان الدار أو صلى فلان الظهر وكان التعليق والشرط في المرض فله الميراث

الصلابة
فإن كان المحصو الذي في صف القتال الغالب منه السلامة كان المحصن لا فم بأصل لعدم
وكون المتعة فلا يثبت بحكم الفرد الذي يأنه وقدم ليقول الغالب منه الهلاك فتحقق به
الفراق وتجهل أخوات تخرج على هذا الحرف قوله إذا مات ذلك الوجه أو قتل دليل
على أنه لا فرق بين ما إذا مات بذلك السبب بسبب خوص صاحب الفراق بسبب المرض
إذا قتل وإذا قال لرجل لامرأته وهو صحيح إذا جاء رأس لشهر وإذا دخلت الدار وإذا صلى
فلان الظهر وإذا دخل فلان الدار فانت طالق فكانت هذه الأشياء والتزوج مريض لم
وان كان القول في المرض ثبت الأفقولة إذا دخلت الدار على جوهه إيمان يعلق الطلاق
بحج الوقت أو بفعل الأجنبية وبفعل نفسه وبفعل المرأة وكل فجعة على جميع ما كان
التعليق في الصحة والشرط في المرض وكلاهما في المرض ما الوجهان لا ذلك هو ما كان
التعليق بحج الوقت بأن قال إذا جاء رأس لشهر فانت طالق أو بفعل الأجنبية بأن قال إذا
فلان الدار أو صلى فلان الظهر وكان التعليق والشرط في المرض فله الميراث

فإن كان المحصو الذي في صف القتال الغالب منه السلامة كان المحصن لا فم بأصل لعدم
وكون المتعة فلا يثبت بحكم الفرد الذي يأنه وقدم ليقول الغالب منه الهلاك فتحقق به
الفراق وتجهل أخوات تخرج على هذا الحرف قوله إذا مات ذلك الوجه أو قتل دليل
على أنه لا فرق بين ما إذا مات بذلك السبب بسبب خوص صاحب الفراق بسبب المرض
إذا قتل وإذا قال لرجل لامرأته وهو صحيح إذا جاء رأس لشهر وإذا دخلت الدار وإذا صلى
فلان الظهر وإذا دخل فلان الدار فانت طالق فكانت هذه الأشياء والتزوج مريض لم
وان كان القول في المرض ثبت الأفقولة إذا دخلت الدار على جوهه إيمان يعلق الطلاق
بحج الوقت أو بفعل الأجنبية وبفعل نفسه وبفعل المرأة وكل فجعة على جميع ما كان
التعليق في الصحة والشرط في المرض وكلاهما في المرض ما الوجهان لا ذلك هو ما كان
التعليق بحج الوقت بأن قال إذا جاء رأس لشهر فانت طالق أو بفعل الأجنبية بأن قال إذا
فلان الدار أو صلى فلان الظهر وكان التعليق والشرط في المرض فله الميراث

لأنه ينعقد به مرض الموت فتبين أنه لا حق له بالتعلق بما له فلا يصير الزوج قادراً ولو طلقها

فأريد في العياذ بالله ثم سلمت ثم مات من مرض موته في ليله لم تترك طلاقاً لم تترك بل

طابوت طابوت في قوله في الجموع ورتب جازعاً لفرق أنها بالردة ابطلت اهلية لا رتبه إذا المرتبة لا يرت

احداً لا يقاء به بل ان الأهلية وبالطوعة ما ابطلت اهلية كان المحرمية كما ينفى في الكارت

وهو الذي لا يبعد في نأذاطاً وحسب حال قيام النكاح لأن ما أثبت الفرق فكانت أصية بطلت

السبب في ذلك أن النكاح لا يثبت له طوعة لتقدير ما يعلية فافترقا ومن قد ف

مراثة وهو صحيح ولا يفسد في المرض رتبه قال محمد لا تترك وان كان القذف في المرض رتبه في

قوله جميعاً وهذا لا يفسد في التعليق بغيره لا بد له من ذم على أن النكاح لا يفسد في المرض رتبه

ففسدها في قوله لا يفسد في التعليق بغيره لا بد له من ذم على أن النكاح لا يفسد في المرض رتبه

أوجه أن السبب في رتبه لا يفسد في التعليق بغيره لا بد له من ذم على أن النكاح لا يفسد في المرض رتبه

فيكون له حقاً بالتعليق ثم لم يترك في قوله لا يفسد في التعليق بغيره لا بد له من ذم على أن النكاح لا يفسد في المرض رتبه

فيما لا رجعة توفى في جميع الوجوه لما بينا أنه لا يزيل النكاح حتى يحل الوطى فكانت السبب

قاراً وكما ذكرنا أنها تترك أماناً توفى في العدة وت سببها

باب الرجعة

وأطلق الرجل امرأته طلاقاً رجعية أو طلاقاً قاطعاً والرجعة الرجعة التي هي الرجعة

أول موضع ذكره تعالى فأسكنوهن من حيث كنن غير فصل ولا بد من قيام العدة لأن الرجعة

استلزاماً للملكة التي هي الرجعة وهو الأبقاء وإنما تحقق الاستلزام في العدة لأنه

Handwritten marginal notes in Arabic script, likely commentary or additional legal rulings related to the main text.

Handwritten marginal notes in Arabic script, likely commentary or additional legal rulings related to the main text.

لا مالك بعد القضاء والرجعة ان يقول اجعتك او ارجعتك الى ما كان عليه من الرجعة
ولا خلاف بين العامة قال ويطلبها او يقبلها او يسلمها بشبهة او ينظر الى فرجها بشبهة وهذا
صدا وقال الشافعي لا تصح الرجعة الا بالقبول مع التقيد على ان الرجعة بهذا لا تنحل الا بالرجوع
حتى يخرج من طهرها وعندنا هو استلامه النكاح على ما يملكه واستقرده ان شاء الله تعالى
والفعل قد يقع ولا يستلزم الاستلامه كما في اسقاط الخيار والملكه فعل يخص النكاح وهذا
الا فاعيل يخص به خصوصاً في حق الخوف جلا المس من النظر بشبهة لانه قد يحمل بثان النكاح
كما في الغالب على الطبيب غير ما للنظر الى غير الفرج قد يقع بين المسكينين الزوجين كما في
في العدة فان رجعة كذا لم يخلو له العدة عليه قال في حديثك يشهد على الرجعة شاهدان
فان لم يشهدا صححت الرجعة وقال الشافعي احد قوليه لا يصح وهو قول مالك لقوله تعالى
واشهدا او دوى عدل منكرا الامور الاجاب لنا اطلاق النصوص عن قيدا لانها ودولان
استلامه للنكاح الشهادة ليست شرطا فيه حالة البقاء كما في الفرج في الايلة الا انها التقب
لزيادة الاحتياط كذا لا يحرم لتكرهها وما لكذا محمول على كذا انه قرن بها بالنفارة وهو بها
ويستحب ان يعلم كذا لا تقع في المعصية واذا انقضت العدة فقال كنت اجبتها في العدة فنصدقته
فصح رجعة ونكتبه فالقول قولها لانه اخبرنا الامام انتشاء في الحال فكان قهرا الا ان
بالقصد ان تقع الفهره لا يمين عليها عندنا في حيفه وهي مسألة الاستقلال في الاشياء الستة قد
من كتاب النكاح قال الزوج قد اجعتك فقالت عجيبة قد انقضت عدي لم يصح
عدي في حيفه به وقال القهس لانه اصادفت العدة اذ هي باقية ظاهرة الى ان تخبر
لا مالك بعد القضاء والرجعة ان يقول اجعتك او ارجعتك الى ما كان عليه من الرجعة
ولا خلاف بين العامة قال ويطلبها او يقبلها او يسلمها بشبهة او ينظر الى فرجها بشبهة وهذا
صدا وقال الشافعي لا تصح الرجعة الا بالقبول مع التقيد على ان الرجعة بهذا لا تنحل الا بالرجوع
حتى يخرج من طهرها وعندنا هو استلامه النكاح على ما يملكه واستقرده ان شاء الله تعالى
والفعل قد يقع ولا يستلزم الاستلامه كما في اسقاط الخيار والملكه فعل يخص النكاح وهذا
الا فاعيل يخص به خصوصاً في حق الخوف جلا المس من النظر بشبهة لانه قد يحمل بثان النكاح
كما في الغالب على الطبيب غير ما للنظر الى غير الفرج قد يقع بين المسكينين الزوجين كما في
في العدة فان رجعة كذا لم يخلو له العدة عليه قال في حديثك يشهد على الرجعة شاهدان
فان لم يشهدا صححت الرجعة وقال الشافعي احد قوليه لا يصح وهو قول مالك لقوله تعالى
واشهدا او دوى عدل منكرا الامور الاجاب لنا اطلاق النصوص عن قيدا لانها ودولان
استلامه للنكاح الشهادة ليست شرطا فيه حالة البقاء كما في الفرج في الايلة الا انها التقب
لزيادة الاحتياط كذا لا يحرم لتكرهها وما لكذا محمول على كذا انه قرن بها بالنفارة وهو بها
ويستحب ان يعلم كذا لا تقع في المعصية واذا انقضت العدة فقال كنت اجبتها في العدة فنصدقته
فصح رجعة ونكتبه فالقول قولها لانه اخبرنا الامام انتشاء في الحال فكان قهرا الا ان
بالقصد ان تقع الفهره لا يمين عليها عندنا في حيفه وهي مسألة الاستقلال في الاشياء الستة قد
من كتاب النكاح قال الزوج قد اجعتك فقالت عجيبة قد انقضت عدي لم يصح
عدي في حيفه به وقال القهس لانه اصادفت العدة اذ هي باقية ظاهرة الى ان تخبر

وقد سبقته لوجه ولها قال لها طلقها فقالت عجيبه له قد انقضت عدي نعم الطلاق
لها الخبر ١٢
ولا في حقيقتها انها صادقة حال الانقضاء لانها ايمتت في اخبار عن الانقضاء فلو انقضت
دلت على سبق الانقضاء واقرب حواله حال قول الزوج وقسمالة الطلاق على لولا ذلك كانت
على الاتفاق فالطلاق يقع باقوان بعد الانقضاء والمراجعة لا يعتب به اذا قال زوج الامة بعد
انقضاء عدتها قد كنت اجسها وصدة المولى كذا لامة فالقول قولها عند اي حقيقتها قال
القول قول المولى لان بعضه مجهول له فقلنا قد اهو خالص حقه للزوج فتشابه لا فرق عليه
بالنكاح هو يقول حكم الرجعة بيني على العدة والقول في العدة قولها فلكلما يمتنع عليه ولو كان
على القلب فعند قول المولى وكذا عند في الصحيح لانها منقضية العدة في الحال
وقد ظهر ملك المتعة للمعول ولا يقبل قولها في ابطاله بخلاف الوطء لول لان كونه بالنكاح
في الرجعة مقرب قيام العدة عندا ولا يظهر ملكهم العدة وان قالت قد انقضت عدي وقال
الزوج والمولى لم تنقض عدي قال قول قولها لانها ايمتت في لولا ذلك هي لامة به واذا
انقطع الرحم من الحصة الثالثة لعشر ايام انقطعت الرجعة وان لم تغسل وان لم تقطع كل
من عشرة ايام لم تنقطع الرجعة حتى تغسل او يضي عليها وقت صلوة كامل لان الحيض لا يوجب
على عشرة فمجرد القطع خرجت من الحيض فانقضت العدة وانقطعت الرجعة وفيما دون
العشرة يجمل عود الدم فلا بد ان يعتد بالانقطاع بحقيقة لاغتسال او بجزوم حكم احكام
الطهارات بمعنى قلت صلوة فمجرد الاكل كانت كتابية لانه لا يتوقع في حرمها اماره والد في النفي
بالانقطاع في قطع اذ اتممت صلت عدي في حقيقتها واي يوسف وهذا الاستعسان قال
الرجوع ١٢

الرجوع ١٢
وقد سبقته لوجه ولها قال لها طلقها فقالت عجيبه له قد انقضت عدي نعم الطلاق
لها الخبر ١٢
ولا في حقيقتها انها صادقة حال الانقضاء لانها ايمتت في اخبار عن الانقضاء فلو انقضت
دلت على سبق الانقضاء واقرب حواله حال قول الزوج وقسمالة الطلاق على لولا ذلك كانت
على الاتفاق فالطلاق يقع باقوان بعد الانقضاء والمراجعة لا يعتب به اذا قال زوج الامة بعد
انقضاء عدتها قد كنت اجسها وصدة المولى كذا لامة فالقول قولها عند اي حقيقتها قال
القول قول المولى لان بعضه مجهول له فقلنا قد اهو خالص حقه للزوج فتشابه لا فرق عليه
بالنكاح هو يقول حكم الرجعة بيني على العدة والقول في العدة قولها فلكلما يمتنع عليه ولو كان
على القلب فعند قول المولى وكذا عند في الصحيح لانها منقضية العدة في الحال
وقد ظهر ملك المتعة للمعول ولا يقبل قولها في ابطاله بخلاف الوطء لول لان كونه بالنكاح
في الرجعة مقرب قيام العدة عندا ولا يظهر ملكهم العدة وان قالت قد انقضت عدي وقال
الزوج والمولى لم تنقض عدي قال قول قولها لانها ايمتت في لولا ذلك هي لامة به واذا
انقطع الرحم من الحصة الثالثة لعشر ايام انقطعت الرجعة وان لم تغسل وان لم تقطع كل
من عشرة ايام لم تنقطع الرجعة حتى تغسل او يضي عليها وقت صلوة كامل لان الحيض لا يوجب
على عشرة فمجرد القطع خرجت من الحيض فانقضت العدة وانقطعت الرجعة وفيما دون
العشرة يجمل عود الدم فلا بد ان يعتد بالانقطاع بحقيقة لاغتسال او بجزوم حكم احكام
الطهارات بمعنى قلت صلوة فمجرد الاكل كانت كتابية لانه لا يتوقع في حرمها اماره والد في النفي
بالانقطاع في قطع اذ اتممت صلت عدي في حقيقتها واي يوسف وهذا الاستعسان قال
الرجوع ١٢

الرجوع ١٢
وقد سبقته لوجه ولها قال لها طلقها فقالت عجيبه له قد انقضت عدي نعم الطلاق
لها الخبر ١٢
ولا في حقيقتها انها صادقة حال الانقضاء لانها ايمتت في اخبار عن الانقضاء فلو انقضت
دلت على سبق الانقضاء واقرب حواله حال قول الزوج وقسمالة الطلاق على لولا ذلك كانت
على الاتفاق فالطلاق يقع باقوان بعد الانقضاء والمراجعة لا يعتب به اذا قال زوج الامة بعد
انقضاء عدتها قد كنت اجسها وصدة المولى كذا لامة فالقول قولها عند اي حقيقتها قال
القول قول المولى لان بعضه مجهول له فقلنا قد اهو خالص حقه للزوج فتشابه لا فرق عليه
بالنكاح هو يقول حكم الرجعة بيني على العدة والقول في العدة قولها فلكلما يمتنع عليه ولو كان
على القلب فعند قول المولى وكذا عند في الصحيح لانها منقضية العدة في الحال
وقد ظهر ملك المتعة للمعول ولا يقبل قولها في ابطاله بخلاف الوطء لول لان كونه بالنكاح
في الرجعة مقرب قيام العدة عندا ولا يظهر ملكهم العدة وان قالت قد انقضت عدي وقال
الزوج والمولى لم تنقض عدي قال قول قولها لانها ايمتت في لولا ذلك هي لامة به واذا
انقطع الرحم من الحصة الثالثة لعشر ايام انقطعت الرجعة وان لم تغسل وان لم تقطع كل
من عشرة ايام لم تنقطع الرجعة حتى تغسل او يضي عليها وقت صلوة كامل لان الحيض لا يوجب
على عشرة فمجرد القطع خرجت من الحيض فانقضت العدة وانقطعت الرجعة وفيما دون
العشرة يجمل عود الدم فلا بد ان يعتد بالانقطاع بحقيقة لاغتسال او بجزوم حكم احكام
الطهارات بمعنى قلت صلوة فمجرد الاكل كانت كتابية لانه لا يتوقع في حرمها اماره والد في النفي
بالانقطاع في قطع اذ اتممت صلت عدي في حقيقتها واي يوسف وهذا الاستعسان قال
الرجوع ١٢

[illegible]

عَنْ ابي ابي سلمة ^١ قُطِعَتْ مِلَّةٌ قِيَّاسُ مَنْ لَمْ يَتَّيْمِ حَالَ عَدَمِ الْمَاءِ طَهَارَةً مُطْلَقَةً حَتَّى يَتَّيْمَ
بِهِ ^٢ مِنَ الْأَحْكَامِ مَا يَنْبَغِي بِالْإِغْتِسَالِ فَكَانَ نِزْلُهُ لَهَا أَنَّهُ مُكُونٌ غَيْرَ مَطْهُورٍ وَمَا اعْتَدَ
طَهَارَةً صَرُوحًا ^٣ أَنَّهُ لَا تَضَاعَفَ أَوْ اجْبَأَتْ هَذِهِ الصُّورَةُ تَحْقِيقُ حَالَ إِدَاءِ الصَّلَاةِ لَا فِيهَا
قَبْلُهَا مِنْ أَلْوَقَاتٍ الْأَحْكَامُ الثَّابِتَةُ أَيْضًا لَصُرُوحِيَّةِ اقْتِضَائِيَّةٍ تَتِمُّ قَبْلَ تَقْطُرِغِهَا ^٤ اِشْرَافُ
عَنْهَا وَقِيلَ بَعْدَ الْفِرَاقِ لِيَقْرَحَ حُكْمُ جَوَازِ الصَّلَاةِ وَإِذَا اغْتَسَلْتَ نَسِيتَ نَسْيًا ^٥ بَابُهَا

لم يصل الماء فان كان عضواً فوقه لم تنقطع الرجعة وان كان اقل منه لم يخلو فتنقطع فان
 وصله استحسن القياس في العضو الكامل لان يبقى الرجعة لانها سلت له كزوجته التي سوت
 دون العضو ان تبقى لان حكم المجنونة والمحيض لا تجزى ووجاهة استحسنه هو ان
 ان مادون العضو يتسارع اليه الجنان لقلته فلا يتيقن بعد موصول الماء اليه فيقتل
 انه تنقطع الرجعة ولا يخل لها الزوج اخذ ابا الاحتياط فيها بخلاف العضو الكامل
 لانه لا يتسارع اليه المحض ولا ينفذ عنه عادة فافتوا وعن ابي يوسف ان ترك

[illegible]

الرحمة وسئل عنه بمكنيب الشعاع الا ترى انه ثبت بهذا الوطى الاحصان

[illegible]

فلان ثبتت به الرجعة أو لم تثبت بالطلاق لا تها لولده بعد
تنقضي العدة بالولادة فلا تنقضي الرجعة فان خالفها واغلق بابا أو قسرا أو قال له ارجع
ثم طلقها لم يملك الرجعة لان تأكد الملك بالوطء قد اقر عين ميفيد في حق نفسه الرجعة حقه
ولم يصح كذا بشرع بخلاف المهر لان المهر لم يثبت على تسليم المهر على القبض لا الفصل
فلان اجما معناه بعد ما خلاهما قال ارجعها ثم جاء بولده لاقى سنتين بيوم صحت تلك
الرجعة لا تثبت للثبوت اذ هي تقربا نقضاء العدة والولد بقي في البطن حتى انزل الطلاق
فقبل الطلاق من ما بعد لان على اعتبار الثاني يزول الملك بنفس الطلاق لعدم اوطء قبل مجرم
والمسلم لا يفعل الحرام فان قال له اذ اولد فانت طالق فولدت ثم اتت بولد اخر في رجعة معناه
من اجل اخر وهو ان يكون بعد ستة اشهر وان كان اكثر من سنتين اذ المتقرر نقضاء العدة لانه
وقع الطلاق عليها بالاولاد وجبت العدة فيكون الولد الثاني من علوق حادثة في العدة
لانها لم تقربا نقضاء العدة فيصير مرجعا وان قال كلا اولدت لدا فانت طالق فولدت ثلثة
اولاد في بطون مختلفة فالاولاد اول طلاق والولد الثاني رجعة وكذلك الثالث لانها اذا اجابت
بالاولاد اول وقع الطلاق وصارت معتدة وبالثاني صارت ارجعا لما بينا انه يجعل العلوق يوطئ
حادث في العدة فيقع الطلاق الثاني بولادة الولد الثاني لان اليمين معقودة بكلمة كلها
وجبت العدة وبالولد الثالث صارت ارجعا لما ذكرنا وقوع الطلاق الثالثة بولادة الثالث
وجبت العدة بالاقراء لانها حامل من فوات الحيض حين وقع الطلاق والطلاق الرجعة
تستوفى فتبين لانها حلال للزوج اذ النكاح قائم بينهما ثم الرجعة مستقيمة والتبين

الحاشية
فلان ثبتت به الرجعة أو لم تثبت بالطلاق لا تها لولده بعد
تنقضي العدة بالولادة فلا تنقضي الرجعة فان خالفها واغلق بابا أو قسرا أو قال له ارجع
ثم طلقها لم يملك الرجعة لان تأكد الملك بالوطء قد اقر عين ميفيد في حق نفسه الرجعة حقه
ولم يصح كذا بشرع بخلاف المهر لان المهر لم يثبت على تسليم المهر على القبض لا الفصل
فلان اجما معناه بعد ما خلاهما قال ارجعها ثم جاء بولده لاقى سنتين بيوم صحت تلك
الرجعة لا تثبت للثبوت اذ هي تقربا نقضاء العدة والولد بقي في البطن حتى انزل الطلاق
فقبل الطلاق من ما بعد لان على اعتبار الثاني يزول الملك بنفس الطلاق لعدم اوطء قبل مجرم
والمسلم لا يفعل الحرام فان قال له اذ اولد فانت طالق فولدت ثم اتت بولد اخر في رجعة معناه
من اجل اخر وهو ان يكون بعد ستة اشهر وان كان اكثر من سنتين اذ المتقرر نقضاء العدة لانه
وقع الطلاق عليها بالاولاد وجبت العدة فيكون الولد الثاني من علوق حادثة في العدة
لانها لم تقربا نقضاء العدة فيصير مرجعا وان قال كلا اولدت لدا فانت طالق فولدت ثلثة
اولاد في بطون مختلفة فالاولاد اول طلاق والولد الثاني رجعة وكذلك الثالث لانها اذا اجابت
بالاولاد اول وقع الطلاق وصارت معتدة وبالثاني صارت ارجعا لما بينا انه يجعل العلوق يوطئ
حادث في العدة فيقع الطلاق الثاني بولادة الولد الثاني لان اليمين معقودة بكلمة كلها
وجبت العدة وبالولد الثالث صارت ارجعا لما ذكرنا وقوع الطلاق الثالثة بولادة الثالث
وجبت العدة بالاقراء لانها حامل من فوات الحيض حين وقع الطلاق والطلاق الرجعة
تستوفى فتبين لانها حلال للزوج اذ النكاح قائم بينهما ثم الرجعة مستقيمة والتبين

الحاشية
فلان ثبتت به الرجعة أو لم تثبت بالطلاق لا تها لولده بعد
تنقضي العدة بالولادة فلا تنقضي الرجعة فان خالفها واغلق بابا أو قسرا أو قال له ارجع
ثم طلقها لم يملك الرجعة لان تأكد الملك بالوطء قد اقر عين ميفيد في حق نفسه الرجعة حقه
ولم يصح كذا بشرع بخلاف المهر لان المهر لم يثبت على تسليم المهر على القبض لا الفصل
فلان اجما معناه بعد ما خلاهما قال ارجعها ثم جاء بولده لاقى سنتين بيوم صحت تلك
الرجعة لا تثبت للثبوت اذ هي تقربا نقضاء العدة والولد بقي في البطن حتى انزل الطلاق
فقبل الطلاق من ما بعد لان على اعتبار الثاني يزول الملك بنفس الطلاق لعدم اوطء قبل مجرم
والمسلم لا يفعل الحرام فان قال له اذ اولد فانت طالق فولدت ثم اتت بولد اخر في رجعة معناه
من اجل اخر وهو ان يكون بعد ستة اشهر وان كان اكثر من سنتين اذ المتقرر نقضاء العدة لانه
وقع الطلاق عليها بالاولاد وجبت العدة فيكون الولد الثاني من علوق حادثة في العدة
لانها لم تقربا نقضاء العدة فيصير مرجعا وان قال كلا اولدت لدا فانت طالق فولدت ثلثة
اولاد في بطون مختلفة فالاولاد اول طلاق والولد الثاني رجعة وكذلك الثالث لانها اذا اجابت
بالاولاد اول وقع الطلاق وصارت معتدة وبالثاني صارت ارجعا لما بينا انه يجعل العلوق يوطئ
حادث في العدة فيقع الطلاق الثاني بولادة الولد الثاني لان اليمين معقودة بكلمة كلها
وجبت العدة وبالولد الثالث صارت ارجعا لما ذكرنا وقوع الطلاق الثالثة بولادة الثالث
وجبت العدة بالاقراء لانها حامل من فوات الحيض حين وقع الطلاق والطلاق الرجعة
تستوفى فتبين لانها حلال للزوج اذ النكاح قائم بينهما ثم الرجعة مستقيمة والتبين

عقبتهم مع ان يعبروا لان في تعلمها طاعتهم وهدايتهم وسبقهم باسم الشيطان في تخفيف الامر فيه يا ابا العتيق

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

حامل عليها فيكون مشروعا وليست بزوجها ان كان له رجل عليها حتى يودعها او ينفق عليها
 معنا اذا لم تكن من قصد الرجعة لانها اذا لم تكن مجردة فيقع بصرى على موضع يصير به
 مراجعتها بطلاناً فتطول عليها العدة وليس ان يسافر بها حتى يشهد على رجعتها وقال قزويني
 في الحلقام النكاح ولما لا يقع احدهما عند اولنا قوله تعالى ولا تحرجوه من بيوتكم الاية ولان
 تراخي عن البطلان الحاجة الى الرجعة فاذا لم يراجعهما حتى انقضت المدة ظهر انه لا حاجة فحين
 ان البطلان على علمه وقت جوده وهذا يقتضي ان قراء من العدة لم يملك الزوج الاخراج
 الا ان يشهد على رجعتها فتبطل العدة فيتم بها الزوج وقوله حتى يشهد على رجعتها معنا لا يشهد
 على ما قد مضى الطلاق الرجعي لا يجرم الوطى قال المشافعي رحمه الله لان الرجعة بثبوت لوجود
 القاطع وهو الطلاق لئلا انها قائمة حتى يملك مراجعتها من غير ضمانها لان حق الرجعة
 ثبت فخر الزوج لم يمكن التراجع عند عتراض الندم وهذا المعنى فوجب استبداد به بعد ذلك
 يؤذن بكونه مستلزماً لانشاء الدليل بانها في القاطع آخر عمله الى مدة اجابته او نظر له
 على ما تقدم فصل فيما تحل به المطلق فلا كان الطلاق بائناً دون الثلث
 فقلت يتردد في العدة وبعد انقضائها لان محل الحلية باق لان زواله معلق بالطلاق
 الثالثة فيبعدم قبل منع الغير في العدة الاشتباه بالنسب لا يشبهه في طلاقه ان كان
 الطلاق ثلثاً في الحرة او ثنتين في الامه لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً
 ويصدق عليه ان يطلقها او يموت عنها والا صلح في قول تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد
 حتى تنكح زوجاً غيره والمراة المطلقه الثالثة طلاق ثلثان في حق الامه كالثلث في حق الحرة

[illegible][illegible]

عندنا في حنيفة واثني عشر وقال محمد بن ابي بكر ما دون الثلثة غاية الحجة بالنص
فيكون منها اولا اثنا عشر قبل النبوة قلنا قل علي السلام لعن الله الخلق الخ لسماء
ففيكون منها اولا اثنا عشر قبل النبوة قلنا قل علي السلام لعن الله الخلق الخ لسماء

باب الأيلاء

الكذابة لان الكذابة موجب الحنت وسقط الالزام اليه لان اليقين ترتفع الحنث ان لم يقرب الحق مضت
اي كناية اليقين

ويعتبر انهم بان منطبقا لوقال الشافعي ان تبيين بتفريق القاضي لا يمنع حقه في الجماع

ففيه القاضى من ابي القاسم كذا في الجواب عنه قلنا انه اظهرها بمنع حقها فجازاه الشرع
 الجواب عن طريق الدلالة كذا في الجواب عنه قلنا انه اظهرها بمنع حقها فجازاه الشرع
 وسبب الرخصة في هذه الامور

بزوال نكاح عند مضي هذه المدة وهو المأثور عن عثمان على ما عاينته اللجنة ولما

بن ثابت رضوان الله عليه جميعين رضي عنهم ولائهم كان طلاقاً في اجماع اهلية محمد

الشرع بتجليل القضاء إلا أن كان حلف على البقرة اشهد فقد سقطت اليمين

لاي كالت موافقه وان كان حلف على الابد واليمين باقية لانها معلقة ثم يوجد احسن

الزمن به لأنه لا يتراطلق قبل التزوج لأنه لم يوجد مع الحق بعد البيوتنة

١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

فان عاد وتزوجها عاد الايلا فأتى طهرها في وقت غيبها ابعتها شهر فطلقها أخرى
اليمن باقية لأطهرها او بالزوج ثبت حقا فحققوا فبعتها بدين هذا الايلا من قبل الزوج
فان تزوجها ثانيا عاد الايلا ووقعت بمضي ابعتها شهر أخرى ثم يقرها بما بينا فان تزوجها
بعد زوج آخر يقع بذلك الايلا طلاقا نقية بطلاق هذا الملك وهو فرع مسألة
التخيير بالخلافة وقد مر من قبل اليمن باقية لأطهرها وعدم الحذف فان وطئها كغير
عن عينا لموجو الحذف فان حلف على قاض أربعة أشهر لم يكن مولى لقول ابن عباس رضي
الايلا فيها دون ابعتها شهر لأن الامتناع عن قربانها في أكثر المدة بالمانع ومثله لا يثبت
حكم الطلاق فيه لوقال كواله أقبح شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين فموصول
لأنه جمع بينهما في الجمع فصاحبه بلفظ الجمع ولو مكث يوما ثم قال لا الله لا أقرب
شهرين بعد الشهرين الأولين لم يكن مولى لأن الثاني باجابهبتك وقد صار موعدا بعد الأول
شهرين وبعد الثانية تأبعت الشهرين يومها مكث في شهرين تكاملا في المنع ولوقال والله
لا أقرب سنة لا يومها لم يكن مولى خلافا لفرده وهو يصرف الاستثناء في آخرها اعتبارا
بالاجارة ففتت مدة المنع وتأتان المحل من لا يمكن لقربان ابعتها شهر لا يثنى بلزمة ويمكنه
ههنا لأن المستثنى يوم منكر بخلاف الاجارة لأن العرف في الاختصاصها قائما لا يصح
مع التأكيد وكذلك اليمن ولو قربها في يومه وانما في أربعة أشهر أو أكثر صاه مولى
لنقوط الاستثناء ولوقال هو بالبصرة والله لا ادخل الكوفة وأمر كاتبه أن يكتب مولى
لأنه يمكنه القربان من غير شئ يلزمه بالآخر من كوفة قال ولوحلف

فان عاد وتزوجها عاد الايلا فأتى طهرها في وقت غيبها ابعتها شهر فطلقها أخرى
اليمن باقية لأطهرها او بالزوج ثبت حقا فحققوا فبعتها بدين هذا الايلا من قبل الزوج
فان تزوجها ثانيا عاد الايلا ووقعت بمضي ابعتها شهر أخرى ثم يقرها بما بينا فان تزوجها
بعد زوج آخر يقع بذلك الايلا طلاقا نقية بطلاق هذا الملك وهو فرع مسألة
التخيير بالخلافة وقد مر من قبل اليمن باقية لأطهرها وعدم الحذف فان وطئها كغير
عن عينا لموجو الحذف فان حلف على قاض أربعة أشهر لم يكن مولى لقول ابن عباس رضي
الايلا فيها دون ابعتها شهر لأن الامتناع عن قربانها في أكثر المدة بالمانع ومثله لا يثبت
حكم الطلاق فيه لوقال كواله أقبح شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين فموصول
لأنه جمع بينهما في الجمع فصاحبه بلفظ الجمع ولو مكث يوما ثم قال لا الله لا أقرب
شهرين بعد الشهرين الأولين لم يكن مولى لأن الثاني باجابهبتك وقد صار موعدا بعد الأول
شهرين وبعد الثانية تأبعت الشهرين يومها مكث في شهرين تكاملا في المنع ولوقال والله
لا أقرب سنة لا يومها لم يكن مولى خلافا لفرده وهو يصرف الاستثناء في آخرها اعتبارا
بالاجارة ففتت مدة المنع وتأتان المحل من لا يمكن لقربان ابعتها شهر لا يثنى بلزمة ويمكنه
ههنا لأن المستثنى يوم منكر بخلاف الاجارة لأن العرف في الاختصاصها قائما لا يصح
مع التأكيد وكذلك اليمن ولو قربها في يومه وانما في أربعة أشهر أو أكثر صاه مولى
لنقوط الاستثناء ولوقال هو بالبصرة والله لا ادخل الكوفة وأمر كاتبه أن يكتب مولى
لأنه يمكنه القربان من غير شئ يلزمه بالآخر من كوفة قال ولوحلف

فان عاد وتزوجها عاد الايلا فأتى طهرها في وقت غيبها ابعتها شهر فطلقها أخرى
اليمن باقية لأطهرها او بالزوج ثبت حقا فحققوا فبعتها بدين هذا الايلا من قبل الزوج
فان تزوجها ثانيا عاد الايلا ووقعت بمضي ابعتها شهر أخرى ثم يقرها بما بينا فان تزوجها
بعد زوج آخر يقع بذلك الايلا طلاقا نقية بطلاق هذا الملك وهو فرع مسألة
التخيير بالخلافة وقد مر من قبل اليمن باقية لأطهرها وعدم الحذف فان وطئها كغير
عن عينا لموجو الحذف فان حلف على قاض أربعة أشهر لم يكن مولى لقول ابن عباس رضي
الايلا فيها دون ابعتها شهر لأن الامتناع عن قربانها في أكثر المدة بالمانع ومثله لا يثبت
حكم الطلاق فيه لوقال كواله أقبح شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين فموصول
لأنه جمع بينهما في الجمع فصاحبه بلفظ الجمع ولو مكث يوما ثم قال لا الله لا أقرب
شهرين بعد الشهرين الأولين لم يكن مولى لأن الثاني باجابهبتك وقد صار موعدا بعد الأول
شهرين وبعد الثانية تأبعت الشهرين يومها مكث في شهرين تكاملا في المنع ولوقال والله
لا أقرب سنة لا يومها لم يكن مولى خلافا لفرده وهو يصرف الاستثناء في آخرها اعتبارا
بالاجارة ففتت مدة المنع وتأتان المحل من لا يمكن لقربان ابعتها شهر لا يثنى بلزمة ويمكنه
ههنا لأن المستثنى يوم منكر بخلاف الاجارة لأن العرف في الاختصاصها قائما لا يصح
مع التأكيد وكذلك اليمن ولو قربها في يومه وانما في أربعة أشهر أو أكثر صاه مولى
لنقوط الاستثناء ولوقال هو بالبصرة والله لا ادخل الكوفة وأمر كاتبه أن يكتب مولى
لأنه يمكنه القربان من غير شئ يلزمه بالآخر من كوفة قال ولوحلف

فان عاد وتزوجها عاد الايلا فأتى طهرها في وقت غيبها ابعتها شهر فطلقها أخرى
اليمن باقية لأطهرها او بالزوج ثبت حقا فحققوا فبعتها بدين هذا الايلا من قبل الزوج
فان تزوجها ثانيا عاد الايلا ووقعت بمضي ابعتها شهر أخرى ثم يقرها بما بينا فان تزوجها
بعد زوج آخر يقع بذلك الايلا طلاقا نقية بطلاق هذا الملك وهو فرع مسألة
التخيير بالخلافة وقد مر من قبل اليمن باقية لأطهرها وعدم الحذف فان وطئها كغير
عن عينا لموجو الحذف فان حلف على قاض أربعة أشهر لم يكن مولى لقول ابن عباس رضي
الايلا فيها دون ابعتها شهر لأن الامتناع عن قربانها في أكثر المدة بالمانع ومثله لا يثبت
حكم الطلاق فيه لوقال كواله أقبح شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين فموصول
لأنه جمع بينهما في الجمع فصاحبه بلفظ الجمع ولو مكث يوما ثم قال لا الله لا أقرب
شهرين بعد الشهرين الأولين لم يكن مولى لأن الثاني باجابهبتك وقد صار موعدا بعد الأول
شهرين وبعد الثانية تأبعت الشهرين يومها مكث في شهرين تكاملا في المنع ولوقال والله
لا أقرب سنة لا يومها لم يكن مولى خلافا لفرده وهو يصرف الاستثناء في آخرها اعتبارا
بالاجارة ففتت مدة المنع وتأتان المحل من لا يمكن لقربان ابعتها شهر لا يثنى بلزمة ويمكنه
ههنا لأن المستثنى يوم منكر بخلاف الاجارة لأن العرف في الاختصاصها قائما لا يصح
مع التأكيد وكذلك اليمن ولو قربها في يومه وانما في أربعة أشهر أو أكثر صاه مولى
لنقوط الاستثناء ولوقال هو بالبصرة والله لا ادخل الكوفة وأمر كاتبه أن يكتب مولى
لأنه يمكنه القربان من غير شئ يلزمه بالآخر من كوفة قال ولوحلف

فهو كما قال في نفي حقيقة كماله في إيراد صدق في القضاء لأنه عيّن ظاهره وإن قال الدت

الطلاق هي تطبيق بائنة إلا أن نفي البائنة قد ذكرناه في الكتابات وإن قال البائنة الظهور

فمؤخره أنه عندنا في حيفه وإن يوسف وقال محمد ليس بظاهر لعدم التشبيه بالمحبة

وهو الركن في قولها أنه أطلق المحبة وفي الظاهر نوع حرمة والمطلق يحتمل المقيد

وإن قال الدت التبرع له ليدب فيه فهو يمين يصدر به مولد لأن الأصل في تحريره

الحلال إنما هو يمين عندنا وسند كونه في الإيمان إن شاء الله ومن لم يشأ ينح من

يصرف لفظه التحريم إلى الطلاق من غيرنية بحكم العرف والله أعلم بالصواب

باب الخلع

وإذا تشاق الزوجان خافا أن لا يقيما حلالاً لله فلا ريب أن يفتقد لهما من مال يخلعها به

لقول تعالى فادخاها عليهما فما افتتبهما فاذفعوا فاعل ذلك دفع باخلع تطبيقاً بائنة ولو لم ينفق

عليه إسلام الخلع تطبيقاً بائنة ولا يحتمل الطلاق حقاً من الكتاب والأوقع بالكتاب

بأن لأن ذكر المال الغرض فنية هذا ولا ينفك المال إلا بالنسبة لهما فنفها وذلك

بالبينونة فإن كان النشوز من قبل يكره لمان يأخذ منها عوضاً لقول تعالى وإن اخرجتم

استبدلن زوج مكان زوج وإن قال فلا ريب أن خذنا من شيئا ولا نؤحشها بالاستبدال

فلا يربد في حشها بأخذ المال وإن كان النشوز منها كرهنا لمان يأخذ منها أكثر

هما أعطاهما وفي رواية الجاهل مع الصغير طاب الفضل أيضا لطلاق ما تلوث ببدل

ووجه الأخرى قول علي السلام في امرأة ثابت بن قيس بن شماس أما الزيادة فلا

في قوله تعالى فادخاها عليهما فما افتتبهما فاذفعوا فاعل ذلك دفع باخلع تطبيقاً بائنة ولو لم ينفق عليه إسلام الخلع تطبيقاً بائنة ولا يحتمل الطلاق حقاً من الكتاب والأوقع بالكتاب بأن لأن ذكر المال الغرض فنية هذا ولا ينفك المال إلا بالنسبة لهما فنفها وذلك بالبينونة فإن كان النشوز من قبل يكره لمان يأخذ منها عوضاً لقول تعالى وإن اخرجتم استبدلن زوج مكان زوج وإن قال فلا ريب أن خذنا من شيئا ولا نؤحشها بالاستبدال فلا يربد في حشها بأخذ المال وإن كان النشوز منها كرهنا لمان يأخذ منها أكثر هما أعطاهما وفي رواية الجاهل مع الصغير طاب الفضل أيضا لطلاق ما تلوث ببدل ووجه الأخرى قول علي السلام في امرأة ثابت بن قيس بن شماس أما الزيادة فلا

في قوله تعالى فادخاها عليهما فما افتتبهما فاذفعوا فاعل ذلك دفع باخلع تطبيقاً بائنة ولو لم ينفق عليه إسلام الخلع تطبيقاً بائنة ولا يحتمل الطلاق حقاً من الكتاب والأوقع بالكتاب بأن لأن ذكر المال الغرض فنية هذا ولا ينفك المال إلا بالنسبة لهما فنفها وذلك بالبينونة فإن كان النشوز من قبل يكره لمان يأخذ منها عوضاً لقول تعالى وإن اخرجتم استبدلن زوج مكان زوج وإن قال فلا ريب أن خذنا من شيئا ولا نؤحشها بالاستبدال فلا يربد في حشها بأخذ المال وإن كان النشوز منها كرهنا لمان يأخذ منها أكثر هما أعطاهما وفي رواية الجاهل مع الصغير طاب الفضل أيضا لطلاق ما تلوث ببدل ووجه الأخرى قول علي السلام في امرأة ثابت بن قيس بن شماس أما الزيادة فلا

في قوله تعالى فادخاها عليهما فما افتتبهما فاذفعوا فاعل ذلك دفع باخلع تطبيقاً بائنة ولو لم ينفق عليه إسلام الخلع تطبيقاً بائنة ولا يحتمل الطلاق حقاً من الكتاب والأوقع بالكتاب بأن لأن ذكر المال الغرض فنية هذا ولا ينفك المال إلا بالنسبة لهما فنفها وذلك بالبينونة فإن كان النشوز من قبل يكره لمان يأخذ منها عوضاً لقول تعالى وإن اخرجتم استبدلن زوج مكان زوج وإن قال فلا ريب أن خذنا من شيئا ولا نؤحشها بالاستبدال فلا يربد في حشها بأخذ المال وإن كان النشوز منها كرهنا لمان يأخذ منها أكثر هما أعطاهما وفي رواية الجاهل مع الصغير طاب الفضل أيضا لطلاق ما تلوث ببدل ووجه الأخرى قول علي السلام في امرأة ثابت بن قيس بن شماس أما الزيادة فلا

وقد كان النشو زعمها ولو أخذ الزيادة جاز في القصاص وكذلك في الخلع والنشوء من مقتضى ما تناولناه شيان الجواز حكما وإباحة وقد تركه العمل حتى لإباحة المعارض فيقولون

في الباقي من طلقها علم القليل في طهر الطلاق ولا يملك المال أن الزوج يستبد بالطلاق تجيزا

أو تعليقاً وقد علق قبولا والمرأة تملك التام المال لولايتها على نفسها ومالك النكاح ما

يكون لا اعتياض عنه وطن لم يكن ما لا القصاص في كان الطلاق بائنا ما بينا ولا أنه معاودة

المال بالنفس قد ملك الزوج أحد البدلين قبل أن يخلع وهو النفس بتحقيقا

للساواة قال وان بطل العوض في الخلع مثل أن يخلع المسلم على خمر أو خنزير أو ممية

فلا شئ الزوج والفرقة بائنة وان بطل العوض في الطلاق كان رجما فوقع الطلاق

الوجهين للتعليق بالقبول أو افتراقها في الحكم لأنه لا يبطل العوض كل العامل في الأول

لفظ الخلع وهو كناية في الثاني الصحيح وهو يعقب الرجعة وإنما لم يجب للزوج شئ عليها

لأنها ما سمت ما لا تنقوما حق تصير غارة له لأنه لا وجه إلى إيجاب المسمى للإسلام ولا إلى

إيجاب غيره لعدم الالتزام بخلاف ما إذا خلع على رجل بعينه فظهر أنه خمر لأن اسم

ملا قضا ومنه وبأنما كان ما إذا كانت أو اعتق على خمر حيث يجب قيمة العبد لأن

ملك المولى فيه مقنوم وما يصير له ما لا يملك البضع في حالة الخرج غير مقنوم

على ما ذكره بخلاف النكاح لأن البضع في حالة الدخول مقنوم والفقهاء أنه شريفة

فلم يشترط ملكه إلا بعوض أخلا لا الشرف فاما الاستقاط فنفسه شريفة فلا حاجة إلى إيجاب

المال قال ما جازان يكون مهر جازان يكون بلا في الخلع لأن ما يصلح عوضا

وقد كان النشو زعمها ولو أخذ الزيادة جاز في القصاص وكذلك في الخلع والنشوء من مقتضى ما تناولناه شيان الجواز حكما وإباحة وقد تركه العمل حتى لإباحة المعارض فيقولون

في الباقي من طلقها علم القليل في طهر الطلاق ولا يملك المال أن الزوج يستبد بالطلاق تجيزا

أو تعليقاً وقد علق قبولا والمرأة تملك التام المال لولايتها على نفسها ومالك النكاح ما

يكون لا اعتياض عنه وطن لم يكن ما لا القصاص في كان الطلاق بائنا ما بينا ولا أنه معاودة

المال بالنفس قد ملك الزوج أحد البدلين قبل أن يخلع وهو النفس بتحقيقا

للساواة قال وان بطل العوض في الخلع مثل أن يخلع المسلم على خمر أو خنزير أو ممية

فلا شئ الزوج والفرقة بائنة وان بطل العوض في الطلاق كان رجما فوقع الطلاق

الوجهين للتعليق بالقبول أو افتراقها في الحكم لأنه لا يبطل العوض كل العامل في الأول

لفظ الخلع وهو كناية في الثاني الصحيح وهو يعقب الرجعة وإنما لم يجب للزوج شئ عليها

لأنها ما سمت ما لا تنقوما حق تصير غارة له لأنه لا وجه إلى إيجاب المسمى للإسلام ولا إلى

إيجاب غيره لعدم الالتزام بخلاف ما إذا خلع على رجل بعينه فظهر أنه خمر لأن اسم

ملا قضا ومنه وبأنما كان ما إذا كانت أو اعتق على خمر حيث يجب قيمة العبد لأن

ملك المولى فيه مقنوم وما يصير له ما لا يملك البضع في حالة الخرج غير مقنوم

على ما ذكره بخلاف النكاح لأن البضع في حالة الدخول مقنوم والفقهاء أنه شريفة

فلم يشترط ملكه إلا بعوض أخلا لا الشرف فاما الاستقاط فنفسه شريفة فلا حاجة إلى إيجاب

المال قال ما جازان يكون مهر جازان يكون بلا في الخلع لأن ما يصلح عوضا

وقد كان النشو زعمها ولو أخذ الزيادة جاز في القصاص وكذلك في الخلع والنشوء من مقتضى ما تناولناه شيان الجواز حكما وإباحة وقد تركه العمل حتى لإباحة المعارض فيقولون

المتقوم اولى ان يصلح الغير المتقوم فان قالت له خالعتي علي ما في يدى فما العها ولم يكن قد
 شئ فلا شئ عليها لانها لم تنفر بتسميتها لما ان قالت خالعتي علي ما في يدى من مال
 فما العها فلم يكن في يد هاشم ردت عليه مهرها لانها لم اسمت مالا لم يكن الزوج لاضيا
 بالزوال الاعوض ولا وجه الى ابيها المسمى بقيمة الجاهلة ولا الى قيمة البضع اعني مهر المثل
 لان غير متقوم حالة الخرج فعين ايجاب ما قام به على الزوج دفعا للضرر عنه ولو قالت
 خالعتي علي ما في يدى من دراهم والداهم ففعل فلم يكن في يد هاشم فعليه ما تلتد دراهم
 لانها سمت الجمع واقل ثلثة وكفا من ههنا للصلة دون التبعض لان الكلام
 يتحمل بده وان اختلفت على عبد لها ابقى على ابها بريئة من ضمانه لم تبرأ وعليها
 لتسليم عينه ان قللت وتسليم قيمته ان عجزت لان عقد المعاوضة فيقتضى سلامة
 العوض واشترط البراءة عنه شرط فاسد فيبطل لان الخلع لا يبطل بالشروط الفا
 وعلى هذا النكاح واذا قالت طلق ثلثا بالف فطلقها واحدة فعليها ثلث الالف لانها
 لما طلبت ثلثت بالف فقد طلبت كل واحدة ثلث الالف وهذا ان حوت الما تصيب
 ان عوض العوض ينقسم على العوض الطالق بان لو جوب الما ان قالت طلق ثلثا
 على انف فطلقها واحدة فلا شئ عليها عند اني حديثه ويملك الرجعة وقال ابو احدى
 بالثبث الالف لان كلمة على بمنزلة الباء في المعاوضات حقان قولهم احل هذا
 الطعام بدهم او على درهم سواء ولد ان كلمة على للشرط قال الله تعالى يا ايها الذين
 على ان لا يشركن بالله شيئا ومن قال لامرأة انت طالق على ان تدخل الباد كان شرطا

ବିଶାଳ

[illegible]

لانه يلزم ان يكون المالكان المطلقين جميعا لانه لا يجب المال لان الشرط لا يتوزع على اجزاء الشرط قصدا لا يزوج معتبرا في القيد المطلق ومركب لعيب الرخصة

هذا لان المزوج حقيقة واستعير الشرع له بالدم الذي اذا كان للشرط المشروط لا يتوقع
 على اجزاء الشرط بخلاف الباء لان العوض على المزوج واذا لم يجز المال كان مبتدأ فوقع
 الطلاق وبذلك الوجه ولو قال الزوج طلق نفسي ثلثا بالالف او على الف فطلقت نفسها
 وحدها لم يقع شيء لان الزوج ما مضى بالبيوتة لا لیسلم الالف كلها بخلاف قوله
 طلق ثلثا بالالف لانها بالارضيت بالبيوتة بالالف كانت ببعضها ارضع لو قال انت
 طالق على الف فقبلت طلقت وعليها الالف وهو كقوله انت طالق بالالف لا يصح التبع
 في الوجهين لان معنى قوله يداي بعوض الف يجب ان يكون مع قوله على الف على شرط الف
 يكون لي عليك والعوض لا يجب بدونه قبوله والمعلق بالشرط لا يترقب وجوده والطلاق
 بائن لما قلنا ولو قال امرأته انت طالق عليك الف فقبلت او قال العبد انت حر عديك
 الف فقبل عتق العبد وطلقت المرأة ولا شيء عليهما عندنا في حقيقة ذلك اذا لم يقبل او قال على
 كل احد منهما الالف اذا قبل اذ لم يقبل يقع الطلاق والعناق لهما ان هذا الكلام ليستعمل
 للمعاوضة فان قهلهما من هذا المتاع وذلك درهم بمائة قوله يدبرهم وله انه حلة تامة
 فلا تربط بما قبله الا بدلالة اذا اصر فيها الاستقلال ولا دلالة لان الطلاق والعناق
 ينفكان عن المال بخلاف البيع والاجارة لاكما لا يوجدان دون ولو قال انت طالق على الف
 على اني بالخيار اذا وعتك بالخيار ثلثة ايام فقبلت فبالخيار باطل اذا كان تزوج وهو جائز
 اذا كان بالارادة فان رجعت الخيار في الثلثة ما يطل ان امرئ طلق وتزوجها الالف
 رجعت عندنا في حقيقة فقال الخيار باطل في الوجهين والطلاق واقع وعليها

هذا لان المزوج حقيقة واستعير الشرع له بالدم الذي اذا كان للشرط المشروط لا يتوقع
 على اجزاء الشرط بخلاف الباء لان العوض على المزوج واذا لم يجز المال كان مبتدأ فوقع
 الطلاق وبذلك الوجه ولو قال الزوج طلق نفسي ثلثا بالالف او على الف فطلقت نفسها
 وحدها لم يقع شيء لان الزوج ما مضى بالبيوتة لا لیسلم الالف كلها بخلاف قوله
 طلق ثلثا بالالف لانها بالارضيت بالبيوتة بالالف كانت ببعضها ارضع لو قال انت
 طالق على الف فقبلت طلقت وعليها الالف وهو كقوله انت طالق بالالف لا يصح التبع
 في الوجهين لان معنى قوله يداي بعوض الف يجب ان يكون مع قوله على الف على شرط الف
 يكون لي عليك والعوض لا يجب بدونه قبوله والمعلق بالشرط لا يترقب وجوده والطلاق
 بائن لما قلنا ولو قال امرأته انت طالق عليك الف فقبلت او قال العبد انت حر عديك
 الف فقبل عتق العبد وطلقت المرأة ولا شيء عليهما عندنا في حقيقة ذلك اذا لم يقبل او قال على
 كل احد منهما الالف اذا قبل اذ لم يقبل يقع الطلاق والعناق لهما ان هذا الكلام ليستعمل
 للمعاوضة فان قهلهما من هذا المتاع وذلك درهم بمائة قوله يدبرهم وله انه حلة تامة
 فلا تربط بما قبله الا بدلالة اذا اصر فيها الاستقلال ولا دلالة لان الطلاق والعناق
 ينفكان عن المال بخلاف البيع والاجارة لاكما لا يوجدان دون ولو قال انت طالق على الف
 على اني بالخيار اذا وعتك بالخيار ثلثة ايام فقبلت فبالخيار باطل اذا كان تزوج وهو جائز
 اذا كان بالارادة فان رجعت الخيار في الثلثة ما يطل ان امرئ طلق وتزوجها الالف
 رجعت عندنا في حقيقة فقال الخيار باطل في الوجهين والطلاق واقع وعليها

كتاب الطلاق

هذا لان المزوج حقيقة واستعير الشرع له بالدم الذي اذا كان للشرط المشروط لا يتوقع
 على اجزاء الشرط بخلاف الباء لان العوض على المزوج واذا لم يجز المال كان مبتدأ فوقع
 الطلاق وبذلك الوجه ولو قال الزوج طلق نفسي ثلثا بالالف او على الف فطلقت نفسها
 وحدها لم يقع شيء لان الزوج ما مضى بالبيوتة لا لیسلم الالف كلها بخلاف قوله
 طلق ثلثا بالالف لانها بالارضيت بالبيوتة بالالف كانت ببعضها ارضع لو قال انت
 طالق على الف فقبلت طلقت وعليها الالف وهو كقوله انت طالق بالالف لا يصح التبع
 في الوجهين لان معنى قوله يداي بعوض الف يجب ان يكون مع قوله على الف على شرط الف
 يكون لي عليك والعوض لا يجب بدونه قبوله والمعلق بالشرط لا يترقب وجوده والطلاق
 بائن لما قلنا ولو قال امرأته انت طالق عليك الف فقبلت او قال العبد انت حر عديك
 الف فقبل عتق العبد وطلقت المرأة ولا شيء عليهما عندنا في حقيقة ذلك اذا لم يقبل او قال على
 كل احد منهما الالف اذا قبل اذ لم يقبل يقع الطلاق والعناق لهما ان هذا الكلام ليستعمل
 للمعاوضة فان قهلهما من هذا المتاع وذلك درهم بمائة قوله يدبرهم وله انه حلة تامة
 فلا تربط بما قبله الا بدلالة اذا اصر فيها الاستقلال ولا دلالة لان الطلاق والعناق
 ينفكان عن المال بخلاف البيع والاجارة لاكما لا يوجدان دون ولو قال انت طالق على الف
 على اني بالخيار اذا وعتك بالخيار ثلثة ايام فقبلت فبالخيار باطل اذا كان تزوج وهو جائز
 اذا كان بالارادة فان رجعت الخيار في الثلثة ما يطل ان امرئ طلق وتزوجها الالف
 رجعت عندنا في حقيقة فقال الخيار باطل في الوجهين والطلاق واقع وعليها

الفرع ثم لان الحيا والنفقة بعد الاعتقاد لا يمنع من الاعتقاد والنصر قال لا يحتل القسوم
أما فيمنه في جانبين من جانبها شرطها ولا في حقيقتها لان الخلع في جانبها عيني
حق يصح وجوبها ولا يتوقف عليها وراء المجلس فصح اشتراط الحيا في جانبها عيني
لا يصح وجوبها ويتوقف عليها وراء المجلس كخيار في الايمان وجانب العبد في التناق مثل
جانبها في الطلاق ومن قال الامر انطلقتك امس على الفرع لم تقبل فقالت قبلت لقول
الزوج ومن قال لا غيرك بعدك هذا العبد بالفرع لم يقبل فقالت قبلت لقول المشتري
وجاء الفرق ان الطلاق بالمال عيني من جانبها لا قرار به بالشرط لصحة بدونه
أما البيع فلا يتم الا بالقول الاقرار به اقرارا لا يتم الا في كراهة القبول وجوب منه
قال والمباراة كالخلع كلاهما يسقطان كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر يتعلق
بالنكاح عندنا في حقيقته وقال محمد بن ابي حنيفة فيهما الاما سمياه والابو يوسف منه الخلع
ومع ان حقيقته في المباداة لانه ان هذه معاوضة في المعاوضات يعتبر المشرط لا غير
ولا ابو يوسف ان المباداة مفاعلة من البراءة فتقتضيها من الجانبين انه مطلق قيدنا
بحقوق النكاح بل لالة الغرضها الخلع فقتضاه الاخلع وقد حصل فقتض النكاح كضرورة
الى انقطاع الاحكام ولا في حقيقته ان الخلع يبيح عن الفصل منه خلع النعل خلع العمل
وهو مطلق كالمباراة فيبيع في الطلاق في النكاح واحكامه وحقوقه ومن خلع ابنته
وهي صغيرة بما لها من المهر عليها لانه لا نظر لها في البضع في حالة الخرج غير متقوم طالب
متقوم بخلاف النكاح لان البضع متقوم عند الدخول لانه ابتداء خلع المريضة

المسألة

في الخلع... في حقيقته... في الجانبين... في حقيقتها... في جانبها... في عيني... في مال... في بضع... في مهر... في نكاح... في طلاق... في ايمان... في عبد... في تناق... في قبلت... في مطلق... في مباداة... في معاوضة... في البراءة... في مقتضاه... في ضرورة... في انقطاع... في ببيع... في مطلق... في صغيرة... في بضع... في خلع... في نكاح... في بضع... في متقوم... في خلع... في مريضة

في حقيقته... في الجانبين... في حقيقتها... في جانبها... في عيني... في مال... في بضع... في مهر... في نكاح... في طلاق... في ايمان... في عبد... في تناق... في قبلت... في مطلق... في مباداة... في معاوضة... في البراءة... في مقتضاه... في ضرورة... في انقطاع... في ببيع... في مطلق... في صغيرة... في بضع... في خلع... في نكاح... في بضع... في متقوم... في خلع... في مريضة

في حقيقته... في الجانبين... في حقيقتها... في جانبها... في عيني... في مال... في بضع... في مهر... في نكاح... في طلاق... في ايمان... في عبد... في تناق... في قبلت... في مطلق... في مباداة... في معاوضة... في البراءة... في مقتضاه... في ضرورة... في انقطاع... في ببيع... في مطلق... في صغيرة... في بضع... في خلع... في نكاح... في بضع... في متقوم... في خلع... في مريضة

فكفارة الصوم شهرين متتابعين ليس فيها شهر رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم النحر ولا ايام
الشرفي اما التتابع فلاه متصو ص عليه شهره رمضان لا يقع عن الظاهر لما فيه من ابطال
م آية الله والصوم في هذه الايام مضي عنه فلا يوجب عن الواحد الكامل فان جامع العي
ظاهر منها في خلال الشهرين ليلا عامدا او نهارا ناسيا استئناف الصوم عن الاحتياط
وقال ابو يوسف لا يستأنف لانه لا يمنع التتابع اذ لا يفسد يوم الصوم وهو الشرط
وان كان قد عجز على المسبب شيئا فافدا ذهبا بالتقدم البعض فيما قلتم تاخير الكل عنه
أطعم ان الشرط في الصوم ان يكون قبل المسبب وان يكون خاليا عنه وورده النص هذا
الشرط لعدم يرفيستأنف وان افطر منها يوما بعد ما ويغير عذبا استأنف لقوله التتابع
وهو قاذر على ما دل وان ظاهر العبد لم يجز في الكفارة الا الصوم لانه لا ملك له فلم يكن
من اهل التكفير بالمال ان اعتق المولى واطعم عنه لم يجز لانه ليس من اهل الملك فلا يصير
ما كالتبليكه اذا لم يستطع المظاهر الصيام اطعم سنتين مسكينا لقوله تعالى
فمن لم يستطع فاطعام سنتين مسكينا ويطعم كل مسكين نصف صاع من بر او صاعا
من تمر وشعبا رقيقه ذلك لقوله عليه السلام في حديث اوس بن الصامت وسهل بن
صخر كل مسكين نصف صاع من بر ولان المعتبر دفع حاجة اليوم لكل مسكين فاعتبر بصحة
الفطر وقوله او قينة ذلك مذهبنا وقد ذكرناه في الزكاة فان اعطى من بر منونين من تمر
او شعير جان حصول المقصود اذ ليس محذور ان امر غير ملك يطعم عنه من طهارة ففصل
اجزا لانه استراض معنى انه يجرى بعض له ولا لانه لنفسه فحقق تملكه ثم تمسكاً

المراد من شهرين متتابعين ان يكون الصوم في شهرين متتابعين ليس فيهما شهر رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم النحر ولا ايام الشرفي اما التتابع فلاه متصو ص عليه شهره رمضان لا يقع عن الظاهر لما فيه من ابطال م آية الله والصوم في هذه الايام مضي عنه فلا يوجب عن الواحد الكامل فان جامع العي ظاهر منها في خلال الشهرين ليلا عامدا او نهارا ناسيا استئناف الصوم عن الاحتياط وقال ابو يوسف لا يستأنف لانه لا يمنع التتابع اذ لا يفسد يوم الصوم وهو الشرط وان كان قد عجز على المسبب شيئا فافدا ذهبا بالتقدم البعض فيما قلتم تاخير الكل عنه أطعم ان الشرط في الصوم ان يكون قبل المسبب وان يكون خاليا عنه وورده النص هذا الشرط لعدم يرفيستأنف وان افطر منها يوما بعد ما ويغير عذبا استأنف لقوله التتابع وهو قاذر على ما دل وان ظاهر العبد لم يجز في الكفارة الا الصوم لانه لا ملك له فلم يكن من اهل التكفير بالمال ان اعتق المولى واطعم عنه لم يجز لانه ليس من اهل الملك فلا يصير ما كالتبليكه اذا لم يستطع المظاهر الصيام اطعم سنتين مسكينا لقوله تعالى فمن لم يستطع فاطعام سنتين مسكينا ويطعم كل مسكين نصف صاع من بر او صاعا من تمر وشعبا رقيقه ذلك لقوله عليه السلام في حديث اوس بن الصامت وسهل بن صخر كل مسكين نصف صاع من بر ولان المعتبر دفع حاجة اليوم لكل مسكين فاعتبر بصحة الفطر وقوله او قينة ذلك مذهبنا وقد ذكرناه في الزكاة فان اعطى من بر منونين من تمر او شعير جان حصول المقصود اذ ليس محذور ان امر غير ملك يطعم عنه من طهارة ففصل اجزا لانه استراض معنى انه يجرى بعض له ولا لانه لنفسه فحقق تملكه ثم تمسكاً

المراد من شهرين متتابعين ان يكون الصوم في شهرين متتابعين ليس فيهما شهر رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم النحر ولا ايام الشرفي اما التتابع فلاه متصو ص عليه شهره رمضان لا يقع عن الظاهر لما فيه من ابطال م آية الله والصوم في هذه الايام مضي عنه فلا يوجب عن الواحد الكامل فان جامع العي ظاهر منها في خلال الشهرين ليلا عامدا او نهارا ناسيا استئناف الصوم عن الاحتياط وقال ابو يوسف لا يستأنف لانه لا يمنع التتابع اذ لا يفسد يوم الصوم وهو الشرط وان كان قد عجز على المسبب شيئا فافدا ذهبا بالتقدم البعض فيما قلتم تاخير الكل عنه أطعم ان الشرط في الصوم ان يكون قبل المسبب وان يكون خاليا عنه وورده النص هذا الشرط لعدم يرفيستأنف وان افطر منها يوما بعد ما ويغير عذبا استأنف لقوله التتابع وهو قاذر على ما دل وان ظاهر العبد لم يجز في الكفارة الا الصوم لانه لا ملك له فلم يكن من اهل التكفير بالمال ان اعتق المولى واطعم عنه لم يجز لانه ليس من اهل الملك فلا يصير ما كالتبليكه اذا لم يستطع المظاهر الصيام اطعم سنتين مسكينا لقوله تعالى فمن لم يستطع فاطعام سنتين مسكينا ويطعم كل مسكين نصف صاع من بر او صاعا من تمر وشعبا رقيقه ذلك لقوله عليه السلام في حديث اوس بن الصامت وسهل بن صخر كل مسكين نصف صاع من بر ولان المعتبر دفع حاجة اليوم لكل مسكين فاعتبر بصحة الفطر وقوله او قينة ذلك مذهبنا وقد ذكرناه في الزكاة فان اعطى من بر منونين من تمر او شعير جان حصول المقصود اذ ليس محذور ان امر غير ملك يطعم عنه من طهارة ففصل اجزا لانه استراض معنى انه يجرى بعض له ولا لانه لنفسه فحقق تملكه ثم تمسكاً

المراد من شهرين متتابعين ان يكون الصوم في شهرين متتابعين ليس فيهما شهر رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم النحر ولا ايام الشرفي اما التتابع فلاه متصو ص عليه شهره رمضان لا يقع عن الظاهر لما فيه من ابطال م آية الله والصوم في هذه الايام مضي عنه فلا يوجب عن الواحد الكامل فان جامع العي ظاهر منها في خلال الشهرين ليلا عامدا او نهارا ناسيا استئناف الصوم عن الاحتياط وقال ابو يوسف لا يستأنف لانه لا يمنع التتابع اذ لا يفسد يوم الصوم وهو الشرط وان كان قد عجز على المسبب شيئا فافدا ذهبا بالتقدم البعض فيما قلتم تاخير الكل عنه أطعم ان الشرط في الصوم ان يكون قبل المسبب وان يكون خاليا عنه وورده النص هذا الشرط لعدم يرفيستأنف وان افطر منها يوما بعد ما ويغير عذبا استأنف لقوله التتابع وهو قاذر على ما دل وان ظاهر العبد لم يجز في الكفارة الا الصوم لانه لا ملك له فلم يكن من اهل التكفير بالمال ان اعتق المولى واطعم عنه لم يجز لانه ليس من اهل الملك فلا يصير ما كالتبليكه اذا لم يستطع المظاهر الصيام اطعم سنتين مسكينا لقوله تعالى فمن لم يستطع فاطعام سنتين مسكينا ويطعم كل مسكين نصف صاع من بر او صاعا من تمر وشعبا رقيقه ذلك لقوله عليه السلام في حديث اوس بن الصامت وسهل بن صخر كل مسكين نصف صاع من بر ولان المعتبر دفع حاجة اليوم لكل مسكين فاعتبر بصحة الفطر وقوله او قينة ذلك مذهبنا وقد ذكرناه في الزكاة فان اعطى من بر منونين من تمر او شعير جان حصول المقصود اذ ليس محذور ان امر غير ملك يطعم عنه من طهارة ففصل اجزا لانه استراض معنى انه يجرى بعض له ولا لانه لنفسه فحقق تملكه ثم تمسكاً

١٢٢

في حقها لقوله تعالى ولم يكن لهم شهادة الا انفسهم والاستثناء انما يكون من حيث قال الله تعالى
فشهدا قدامهم اربع شهادات بالله نص على الشهادة واليمين فقلنا الركن هو الشهاد
المؤكدة باليمين ثم قرن الركن في جانبها باللعن لو كان كاذبا وهو قائم مقام حد القذف
وفي جانبها بالتعذيب هو قائم مقام حد الزنا اذ ان ثبت هذا القول لا بد ان يكونا من اهل
الشهادة لان الركن في الشهادة ولا بد ان تكون هي من يحق قذفها لان قائم مقام
حد القذف فلا بد من احصائها فيجب على الولد ان لا ينافي ولد لها صادقا قاذفا لها ظاهرا
ولا يعتد بحدتها ان يكون الولد من غيرها الوطى من شبهة كما اذا انفق اجنبي نسيب ليل المعرف
وهذا لان الاصل في النسب الفرض الصحيح الفاسد لمحق بنصفين عن الفرض الصحيح قد حقه
يظهر للمحق بنصفين تطليها لانه حقها فلا بد من طلبها كاسا لرا الحقوق فان امتنع منه
حبسها الحكم حتى يلاعن او يكذب بنفسه لان حق مستحق عليه هو قاذف على ايقانه فيحبس
حتى يلاعن بما هو عليه يكذب بنفسه ليرفع السبب ولو لاعن وجب عليها اللعان
لما اتوا من النص لانه يثبت بالزوج لانه هو المدعى فان امتنعت حبسها الحكم حتى يلاعن
او تصدق لان حق مستحق عليها وهي قاذفة على ايقانه فيحبس فيه اذا كان الزوج عبدا
او كافرا او محررا في قذف امرأته فعليه الحد لانه تعذر اللعان لمعنى من جهة
فيصا الى الموجب صلي وهو الثابت بقوله تعالى والذين يرون المحصنات لايتداللعان
خلف عنه وان كان من اهل الشهادة وهي امه او كافرة او محررة في قذف او كانت من
لا يحق قاذفها بان كانت صبيته او مجنونة او زانية فلا حد عليها لاللعان لا تعد امر

الحمد لله
في حقها لقوله تعالى ولم يكن لهم شهادة الا انفسهم والاستثناء انما يكون من حيث قال الله تعالى
فشهدا قدامهم اربع شهادات بالله نص على الشهادة واليمين فقلنا الركن هو الشهاد
المؤكدة باليمين ثم قرن الركن في جانبها باللعن لو كان كاذبا وهو قائم مقام حد القذف
وفي جانبها بالتعذيب هو قائم مقام حد الزنا اذ ان ثبت هذا القول لا بد ان يكونا من اهل
الشهادة لان الركن في الشهادة ولا بد ان تكون هي من يحق قذفها لان قائم مقام
حد القذف فلا بد من احصائها فيجب على الولد ان لا ينافي ولد لها صادقا قاذفا لها ظاهرا
ولا يعتد بحدتها ان يكون الولد من غيرها الوطى من شبهة كما اذا انفق اجنبي نسيب ليل المعرف
وهذا لان الاصل في النسب الفرض الصحيح الفاسد لمحق بنصفين عن الفرض الصحيح قد حقه
يظهر للمحق بنصفين تطليها لانه حقها فلا بد من طلبها كاسا لرا الحقوق فان امتنع منه
حبسها الحكم حتى يلاعن او يكذب بنفسه لان حق مستحق عليه هو قاذف على ايقانه فيحبس
حتى يلاعن بما هو عليه يكذب بنفسه ليرفع السبب ولو لاعن وجب عليها اللعان
لما اتوا من النص لانه يثبت بالزوج لانه هو المدعى فان امتنعت حبسها الحكم حتى يلاعن
او تصدق لان حق مستحق عليها وهي قاذفة على ايقانه فيحبس فيه اذا كان الزوج عبدا
او كافرا او محررا في قذف امرأته فعليه الحد لانه تعذر اللعان لمعنى من جهة
فيصا الى الموجب صلي وهو الثابت بقوله تعالى والذين يرون المحصنات لايتداللعان
خلف عنه وان كان من اهل الشهادة وهي امه او كافرة او محررة في قذف او كانت من
لا يحق قاذفها بان كانت صبيته او مجنونة او زانية فلا حد عليها لاللعان لا تعد امر

اهلية الشهادة وعدم الاحسان في جانبها وامتناع اللعان لمعنى من جهة فاقسط الحد
 كما اذا اصدقته ولا اصل في ذلك قوله عليه السلام البعثة لمان بينهم وبين ازواجهم اليهودية
 والنصارى تحت مسلم والمملوك تحت الحر والحر تحت المملوك ولو كانا حرة ومن كان فعليه الحد
 وصفت اللعان ان يبينه القاضي الروح قد شهد أربع مرات يقول في كل مرة اشهد بالله اني لمن
 الصادقين فيما اريد به من الزنا ويقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رواها
 من الزنا ويشترط اليها في جميع ذلك ان تشهد المرأة أربع مرات تقول في كل مرة اشهد بالله انه
 من الكاذبين فيما اريد به من الزنا ويقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الصادقين
 فيما اريد به من الزنا والاصرف في تناوئها من التصديق الحسن عن ابي حنيفة انه يأتي
 باللفظة الموصولة فيقول فيما اريد به من الزنا لانه اقطع للاحتال وجه ما ذكر في الكتاب
 ان لفظة الملعونة انما تضمنت اليها الاشارة اقطع الاحتال قال في التتبع لا تقع الفرقة
 حتى يفرق القاضي بينهما وقال في قوله تتبع بعضا بعضا لا تثبت الحمة المودة بالتحريم فثبت ان ثبوت
 الحمة يثبت الامساك بالمعروف فيلزم للشرع بالاحسان فاذا امتنع نائب القاضي عن تأديبه
 دفعا للظلم وعليه نواح لك الملاعن عند النبي عليه السلام كذبت عليها يا رسول الله
 فقال له امسكها فقال ان امسكها فاني طالق ثلثا قال بعد اللعان وتكون الفرقة تنطبق
 باثنتي عند ابي حنيفة ومحمد لان فعل القاضي يثبت اليكما في العتقين وهو مخاطب اذا
 اكذب بنفسه عند ما قال ابو يوسف فهو مقيم مؤيد لقوله عليه السلام المتلاعنان
 لا يجمعان ابدا نص على التأييد فلهان الكذاب رجوع والشهادة بعد الرجوع

باب الطرق

اللعان في قوله عليه السلام البعثة لمان بينهم وبين ازواجهم اليهودية والنصارى تحت مسلم والمملوك تحت الحر والحر تحت المملوك ولو كانا حرة ومن كان فعليه الحد وصفت اللعان ان يبينه القاضي الروح قد شهد أربع مرات يقول في كل مرة اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما اريد به من الزنا ويقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رواها من الزنا ويشترط اليها في جميع ذلك ان تشهد المرأة أربع مرات تقول في كل مرة اشهد بالله انه من الكاذبين فيما اريد به من الزنا ويقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الصادقين فيما اريد به من الزنا والاصرف في تناوئها من التصديق الحسن عن ابي حنيفة انه يأتي باللفظة الموصولة فيقول فيما اريد به من الزنا لانه اقطع للاحتال وجه ما ذكر في الكتاب ان لفظة الملعونة انما تضمنت اليها الاشارة اقطع الاحتال قال في التتبع لا تقع الفرقة حتى يفرق القاضي بينهما وقال في قوله تتبع بعضا بعضا لا تثبت الحمة المودة بالتحريم فثبت ان ثبوت الحمة يثبت الامساك بالمعروف فيلزم للشرع بالاحسان فاذا امتنع نائب القاضي عن تأديبه دفعا للظلم وعليه نواح لك الملاعن عند النبي عليه السلام كذبت عليها يا رسول الله فقال له امسكها فقال ان امسكها فاني طالق ثلثا قال بعد اللعان وتكون الفرقة تنطبق باثنتي عند ابي حنيفة ومحمد لان فعل القاضي يثبت اليكما في العتقين وهو مخاطب اذا اكذب بنفسه عند ما قال ابو يوسف فهو مقيم مؤيد لقوله عليه السلام المتلاعنان لا يجمعان ابدا نص على التأييد فلهان الكذاب رجوع والشهادة بعد الرجوع

كونه ضيفا لها حديث مرفوع بسند صحيح عن علي بن ابي طالب عليه السلام انه قال لا يجمعان ابدا نص على التأييد فلهان الكذاب رجوع والشهادة بعد الرجوع

لا حكم لها ولا يجتمعان مادامتا متلاعين فلم يبق للتأخير ولا حكم بعد الا ان يجتمعان

ولو كان القذف في الولد في القاضية الحقة صورة العان ان يامر الحاكم الرجل

فيقول اللهم ابدله الى لمن الصادقين فيما اوتيتك به من نفي الولد وكذلك في جالكه ولو قد فيها

بالزنى ونفى الولد ذكرى اللعان الأيمن ثم ينفي القاضى لنفسه لانه يلحقه بامام لما روى ان النبى

عليه السلام نفى لادارة هلال بن امية عن هلال والمحبة وان المقصود من هذا الوجه

نفي الولد في و عليه مقصود في تسمية القضاء بالفرق وعن أبي يوسف أن القاضي يفرق

ويقول قد الرخصة امة اخرجت من سبيل الابن ينفك عنه قال ابن من ذكره فان عادا الزوج

والذي يقسمه حرة القاضي قتل بزوجها الحريم عليه حل كان يزوجها وهذا عندنا لأنه

ما حذر يبق اهل اللعان فان نفع حكم المنوط به هو الختم وكذلك ان قد غاب عن احد به

لمابينا وكذا اذ انت فحرت لاتقاء اهلية اللعان من جانبها واذا اقبلت امراته وه

صغيرة او مجنونة فلا تعان بليها الا لا يحل قاذفها الوكان اجنيا فكل الايلعن الروح نيتا

مقامه كذا اذا كان الزوج صغيرا او مجنونا لعدم اهلية الشهادة وقت ذلك لا يخلو من الخس لا يتعلق به

المعان لأن يتعلق بالصريح كقول القدرين في خلاف الشافعي محمد لأنه لا يرفع عن الشبهة

والحق وحده الذي بها وإذا قال الزوج ليس حرامك في فلان وهذا حال الحقيقة وفردية
وكذا إذا كان الزوج في حالة العجز عن العمل

لأن لا يدين بقيام الحق لم يصعدوا ذوا وقال الرب يوسف لمع الله ان يجيبني في الحل اذا جاء

بما ذكر في الأصل لا يتقيا بقيام العمل عندة فنتحقق القذف

قلنا اذالك ان قننا في الحال بصير كالمعلق بالشرط فبصير كانه قال ان كان بك حمل

[illegible]

هذه هي حجة الخوارج في جوابهم عن قولهم ان الله تعالى قد قال في سورة النحل
ان الله تعالى قد قال في سورة النحل ان الله تعالى قد قال في سورة النحل ان الله تعالى قد قال في سورة النحل

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

فليس موقوف القذف لا يصح تعليقه بالشروط فان قال لها زيت وهذا الجمل من الزنا فلا عدا
لوجود القذف حيث ذكر الزنا صريحا ولم ينفه فافضوا الجمل وقال الشافعي ينفى عنه على السلك
نفي الولد عن هلال قد قل فيها حاملا ولنا ان الاحكام لا ترتب عليها بعدا لولادة
لتمكن الاحتمال قبل الحديث محمول على ما عرف قيام الجمل بطريق الوحي واذا نفي الرجل
ولما امره عقيب الولادة وفي الحالة التي قبل التهنئة وتنتبع اليه الولادة مع نفيه عن
بشران نفيه بعد ذلك لا يصح مثبت النسب هذا عند ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد
يصح نفيه في مدة انه سركن ان النفي يصح في مدة قصيرة ولا يصح في مدة طويلة ففصلنا
بينهما على ان ينقل من ان الزنا لا ينافي له لا معنى للتقديرات الزمان للتأخير احوال الناس فيه
تتغير فاعتمدنا ما يدل عليه وهو قوله التهنئة واسكنوه عند التهنئة وابتناء متاع الولادة
ومضى ذلك الوقت وهو ممتنع عن النفي ولو كان غلبا ولم يعلم بالولادة ثم قد تبين له في ذلك
قال في احوال ولد له اربعة اولاد في الاول وفي الثاني ثبتت نسبها

انما اقامان خلقا من ماء واحد من الزوج لان كل واحد منهما ينفس به في الثاني وان اعترف بالاول
نفي الثاني يثبت نسبها لما ذكرنا من ان القذف ينفي الثاني ولا ينافي القذف سابق
على القذف فصا كما اذا قال انها عفيفة ثم قال هي انية وفي ذلك التلاعن كذا هذا

باب العنين وغيره

واذا كان الزوج عنيما اجله الحاكم سنة فان وصل اليها فيها ولا فرق بينهما اذا اطلبت
الموعدة ذلك هكذا نرى عن عمر على جابن مسعود وكان الحق ثابت لها في الوطى ويحتمل

المسألة
فليس موقوف القذف لا يصح تعليقه بالشروط فان قال لها زيت وهذا الجمل من الزنا فلا عدا
لوجود القذف حيث ذكر الزنا صريحا ولم ينفه فافضوا الجمل وقال الشافعي ينفى عنه على السلك
نفي الولد عن هلال قد قل فيها حاملا ولنا ان الاحكام لا ترتب عليها بعدا لولادة
لتمكن الاحتمال قبل الحديث محمول على ما عرف قيام الجمل بطريق الوحي واذا نفي الرجل
ولما امره عقيب الولادة وفي الحالة التي قبل التهنئة وتنتبع اليه الولادة مع نفيه عن
بشران نفيه بعد ذلك لا يصح مثبت النسب هذا عند ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد
يصح نفيه في مدة انه سركن ان النفي يصح في مدة قصيرة ولا يصح في مدة طويلة ففصلنا
بينهما على ان ينقل من ان الزنا لا ينافي له لا معنى للتقديرات الزمان للتأخير احوال الناس فيه
تتغير فاعتمدنا ما يدل عليه وهو قوله التهنئة واسكنوه عند التهنئة وابتناء متاع الولادة
ومضى ذلك الوقت وهو ممتنع عن النفي ولو كان غلبا ولم يعلم بالولادة ثم قد تبين له في ذلك
قال في احوال ولد له اربعة اولاد في الاول وفي الثاني ثبتت نسبها
انما اقامان خلقا من ماء واحد من الزوج لان كل واحد منهما ينفس به في الثاني وان اعترف بالاول
نفي الثاني يثبت نسبها لما ذكرنا من ان القذف ينفي الثاني ولا ينافي القذف سابق
على القذف فصا كما اذا قال انها عفيفة ثم قال هي انية وفي ذلك التلاعن كذا هذا

ان يمكن الامتناع لعلة معتقضة ويجوز على اقله اصلية فلا بد من صلة معرفة لذلك
 فحق لها بالسنة لاشتغالها على الفصول الاربعة فاذا مضت لمدة طم يصل اليها اثنين ان
 العجزة اصلية فقلت لا مسا لغيرها يعرف وجوب عليه للتسريح بالاحسان فاذا امتنع
 نائب لقاض صواب فحق بيضا ولا بد من طلبها لان التفرق حقا وتلك الفرق تطبق بمائة
 لان فعل القاض صيف الى فعل الزوج فكانه طلقها بنفسه قال الشافعي هو قسم لكن النكاح
 لا يقبل القسح عندنا وانما اتفق بمائة لان المقصود وهو دفع الظلم عنها لا يحصل الا بها لانها
 اوله تكن بانه تقوم علقته بالمرجعة لها كما لم يجرها ان كان خلافها فان طوق العنين يحق
 ويجوز العدة لما كنسا من قبل هذا اذا اقر الزوج انه لم يضر اليها ولو اختلف الزوج والمرأة
 في الوصول اليها فان كانت ثيبا فالقول قولها مع عينة شديدا استحقاق حق الفرقه
 والاصل هو السلام في الجبل ثم ان حلف بطل حقا وان كل يؤجل سنة وان كانت بكر
 نظر اليها النساء فان قلن هي بكرا جل سنة المظن وكذا ان قلن هي ثيب يحلف الزوج
 فان حلف لاحق لها فان كل يؤجل سنة وان كان محبوا فارق بينهما في الحال ان طلبت له لا فائدة
 في التاجل والخصي يؤجل كما يؤجل العنين ان طهر وجودا البطل العتية وقال قدامة جامعها ان
 نظر اليها النساء فان قلن هي بكرا حلفت ان شهادتهن ثابتة كقوله على البكره وان قلن هي ثيب
 حلفت للزوج فان كل خيرت لتأييدها بالتمكول ان حلف لا يخبر وان كانت ثيبا في الاصل
 فالقول قولها مع عينة وقدر ذكرناه كان اختارته زوجها الميراث لها بعد ذلك خيار لانها
 ارضيت بطلان حقا وفي التاجل قبل السنة القمريه هو الصحيح ويجنسب بايام الحيض

كتاب الطلاق
 في قوله لا بد من طلبها لان التفرق حقا وتلك الفرق تطبق بمائة
 لان فعل القاض صيف الى فعل الزوج فكانه طلقها بنفسه قال الشافعي هو قسم لكن النكاح
 لا يقبل القسح عندنا وانما اتفق بمائة لان المقصود وهو دفع الظلم عنها لا يحصل الا بها لانها
 اوله تكن بانه تقوم علقته بالمرجعة لها كما لم يجرها ان كان خلافها فان طوق العنين يحق
 ويجوز العدة لما كنسا من قبل هذا اذا اقر الزوج انه لم يضر اليها ولو اختلف الزوج والمرأة
 في الوصول اليها فان كانت ثيبا فالقول قولها مع عينة شديدا استحقاق حق الفرقه
 والاصل هو السلام في الجبل ثم ان حلف بطل حقا وان كل يؤجل سنة وان كانت بكر
 نظر اليها النساء فان قلن هي بكرا جل سنة المظن وكذا ان قلن هي ثيب يحلف الزوج
 فان حلف لاحق لها فان كل يؤجل سنة وان كان محبوا فارق بينهما في الحال ان طلبت له لا فائدة
 في التاجل والخصي يؤجل كما يؤجل العنين ان طهر وجودا البطل العتية وقال قدامة جامعها ان
 نظر اليها النساء فان قلن هي بكرا حلفت ان شهادتهن ثابتة كقوله على البكره وان قلن هي ثيب
 حلفت للزوج فان كل خيرت لتأييدها بالتمكول ان حلف لا يخبر وان كانت ثيبا في الاصل
 فالقول قولها مع عينة وقدر ذكرناه كان اختارته زوجها الميراث لها بعد ذلك خيار لانها
 ارضيت بطلان حقا وفي التاجل قبل السنة القمريه هو الصحيح ويجنسب بايام الحيض

في قوله لا بد من طلبها لان التفرق حقا وتلك الفرق تطبق بمائة
 لان فعل القاض صيف الى فعل الزوج فكانه طلقها بنفسه قال الشافعي هو قسم لكن النكاح
 لا يقبل القسح عندنا وانما اتفق بمائة لان المقصود وهو دفع الظلم عنها لا يحصل الا بها لانها
 اوله تكن بانه تقوم علقته بالمرجعة لها كما لم يجرها ان كان خلافها فان طوق العنين يحق
 ويجوز العدة لما كنسا من قبل هذا اذا اقر الزوج انه لم يضر اليها ولو اختلف الزوج والمرأة
 في الوصول اليها فان كانت ثيبا فالقول قولها مع عينة شديدا استحقاق حق الفرقه
 والاصل هو السلام في الجبل ثم ان حلف بطل حقا وان كل يؤجل سنة وان كانت بكر
 نظر اليها النساء فان قلن هي بكرا جل سنة المظن وكذا ان قلن هي ثيب يحلف الزوج
 فان حلف لاحق لها فان كل يؤجل سنة وان كان محبوا فارق بينهما في الحال ان طلبت له لا فائدة
 في التاجل والخصي يؤجل كما يؤجل العنين ان طهر وجودا البطل العتية وقال قدامة جامعها ان
 نظر اليها النساء فان قلن هي بكرا حلفت ان شهادتهن ثابتة كقوله على البكره وان قلن هي ثيب
 حلفت للزوج فان كل خيرت لتأييدها بالتمكول ان حلف لا يخبر وان كانت ثيبا في الاصل
 فالقول قولها مع عينة وقدر ذكرناه كان اختارته زوجها الميراث لها بعد ذلك خيار لانها
 ارضيت بطلان حقا وفي التاجل قبل السنة القمريه هو الصحيح ويجنسب بايام الحيض

وحيث

وان كانت ممن لا يحض من صغركم فعلا ثلثة اشهر فقولته تعالى واللائي يئسن من
الحيض من نسائكم لا تذكرا التي بلغت بالنس ولم تحض باخر الاية وان كانت حاملا
فعلتها ان تضع حملها لقوله تعالى واولات الاحمال جلهن ان يضع حملهن وان كانت لمة
فقد حاضتا لقوله على السلام طلاق الامة تطليقتان وعدتها حيزتان ولان الرق
منصف والحيفة لا تجزى فحكمت فصالت حيزتين اليه لانهما عظم بقوله واستطعت
لجملتها حيزتان ونصفا وان كانت لا تحض فعلا ثلثة اشهر ونصف لانهما عظم بقوله
علا الرق وعدة الحرة في الوفاة ثلثة اشهر وعشر لقوله تعالى ودين ذوق اهلها يتبعن بانفسهن
اربعة اشهر وعشر وعدة الامة ثلثة اشهر وخمسة ايام لان الرق منصف وان كانت حاملا فقد نهى
ان تضع حملها لطلاق قوله تعالى واولات الاحمال جلهن ان يضع حملهن قال عبد الله
ابن مسعود من شاء ما هلتان سورة النساء القصصى ثلث بعد الاية التي في سورة البقرة واما
عمر بن الخطاب فوضع زوجا على ميرة لا تقضت عدتها وحلها ان تتزوج واذا ورثت المطلقة
في الزوج فعدتها بعد اهلها وهذا عندنا حيزتان وثلث حيض
ومعناه اذا كان الطلاق باثنا او ثلثا اما اذا كان بجما فعدتها واحدة الوفاة بالاجماع
لا يوسف ان النكاح قد انقطع قبل الموت بالطلاق ولو تمها ثلث حيض انما تجب
عده الوفاة اذا زال النكاح في الوفاة لانه بقي في حق الارث لا في حق تغيير العدة بخلاف الرجعي
لان النكاح باق من كل جهتها انما بقي في حق الارث لا في حق العدة احتياطا
فيجمع بينهما ولو قل على دته حتى يثبت امره فعدتها على هذا الاختلاف وقيل عدتها

كتاب الطلاق

في كل ما يتعلق بالطلاق من اقسامه واعدته وشروطه
وان كان الطلاق باثنا او ثلثا اما اذا كان بجما فعدتها واحدة الوفاة بالاجماع
لا يوسف ان النكاح قد انقطع قبل الموت بالطلاق ولو تمها ثلث حيض انما تجب
عده الوفاة اذا زال النكاح في الوفاة لانه بقي في حق الارث لا في حق تغيير العدة بخلاف الرجعي
لان النكاح باق من كل جهتها انما بقي في حق الارث لا في حق العدة احتياطا
فيجمع بينهما ولو قل على دته حتى يثبت امره فعدتها على هذا الاختلاف وقيل عدتها
في كل ما يتعلق بالطلاق من اقسامه واعدته وشروطه
وان كان الطلاق باثنا او ثلثا اما اذا كان بجما فعدتها واحدة الوفاة بالاجماع
لا يوسف ان النكاح قد انقطع قبل الموت بالطلاق ولو تمها ثلث حيض انما تجب
عده الوفاة اذا زال النكاح في الوفاة لانه بقي في حق الارث لا في حق تغيير العدة بخلاف الرجعي
لان النكاح باق من كل جهتها انما بقي في حق الارث لا في حق العدة احتياطا
فيجمع بينهما ولو قل على دته حتى يثبت امره فعدتها على هذا الاختلاف وقيل عدتها

بالحيض بالاجماع لان النكاح حينئذ ما اعتبر باقيا الى وقت الموت في حق الارث لان المسئلة
لا توث من الكافران اعتقت الامية في عدتها من طلاق رجعي انتقلت عدتها الى عدة الحرائر
لقيام النكاح من كل وجهان اعتقت هي مبتوتة او متوفى عنها زوجها لم ينتقل عدتها
الى عدة الحرائر لان النكاح بالبيوتة او الموت ان كانت ابنة فاعتدت بالشهور
رأت الدم انتقض ما مضى من عدتها وعلم بان تستأنف العدة بالحيض معناه اذا رأت
الدم على العادة لان عودها يبطل الاكس هو الصحيح فظهر ان الدم بين خلفا وهذا لان شرط
الحقيقة تحقق اليأس في ذلك باستلامه اليأس كالفدية في حق الشيم الفاني ولو حاش
حيضتين في البتة، لتعدلا شهوة من الجمع بين اليأس والمبذول المنكحة كاحاف
واوطوة بنسبة عدتها الحيض الفرق والموت لانها لتعوي عن براءة الرحم لا لقضاء حق
النكاح والحيض هو المعروف اذا ماتت مولودا لم يولد عنها اطعمها فعدتها ثلث حيض قال
الشافعي في حيض واحدة لانها تحب زوال ملك اليمين بشاهاة الاستبراء ولما انها
تجبت زوال الفاش فاشبه عدة النكاح ثم اما ما في عمر فانه قال عدة ام الولد ثلث
حينئذ لو كانت بمن لا يحض فعدتها ثلثة اشهر كما في النكاح واذا ماتت ابنة غير عن امرأة وبها
جاء اثنان نضع حملها وهذا عند بل حقيقة وهي قوله ابو يوسف عدتها ابنة اشهر
وعشر بقول المشافعي لان الحمل لا يثبت بالاشهاد بخلاف ما كان في عدتها بعد الموت لها
اطلاق قوله تعالى او كنت الاحمال اجبر من ان يضن حملهن ولا نها مقدرة بمدة
وضع الحمل في اولات الاحمال قصرت المد اوطالت لا للتعرف عن فراغ الرحم لشرعها

المسألة الاولى في النكاح بالاجماع لان النكاح حينئذ ما اعتبر باقيا الى وقت الموت في حق الارث لان المسئلة لا توث من الكافران اعتقت الامية في عدتها من طلاق رجعي انتقلت عدتها الى عدة الحرائر لقيام النكاح من كل وجهان اعتقت هي مبتوتة او متوفى عنها زوجها لم ينتقل عدتها الى عدة الحرائر لان النكاح بالبيوتة او الموت ان كانت ابنة فاعتدت بالشهور رأت الدم انتقض ما مضى من عدتها وعلم بان تستأنف العدة بالحيض معناه اذا رأت الدم على العادة لان عودها يبطل الاكس هو الصحيح فظهر ان الدم بين خلفا وهذا لان شرط الحقيقة تحقق اليأس في ذلك باستلامه اليأس كالفدية في حق الشيم الفاني ولو حاش حيضتين في البتة، لتعدلا شهوة من الجمع بين اليأس والمبذول المنكحة كاحاف واوطوة بنسبة عدتها الحيض الفرق والموت لانها لتعوي عن براءة الرحم لا لقضاء حق النكاح والحيض هو المعروف اذا ماتت مولودا لم يولد عنها اطعمها فعدتها ثلث حيض قال الشافعي في حيض واحدة لانها تحب زوال ملك اليمين بشاهاة الاستبراء ولما انها تجبت زوال الفاش فاشبه عدة النكاح ثم اما ما في عمر فانه قال عدة ام الولد ثلث حينئذ لو كانت بمن لا يحض فعدتها ثلثة اشهر كما في النكاح واذا ماتت ابنة غير عن امرأة وبها جاء اثنان نضع حملها وهذا عند بل حقيقة وهي قوله ابو يوسف عدتها ابنة اشهر وعشر بقول المشافعي لان الحمل لا يثبت بالاشهاد بخلاف ما كان في عدتها بعد الموت لها اطلاق قوله تعالى او كنت الاحمال اجبر من ان يضن حملهن ولا نها مقدرة بمدة وضع الحمل في اولات الاحمال قصرت المد اوطالت لا للتعرف عن فراغ الرحم لشرعها

[illegible]

۱۲۰۰
 ۱۲۰۱
 ۱۲۰۲
 ۱۲۰۳
 ۱۲۰۴
 ۱۲۰۵
 ۱۲۰۶
 ۱۲۰۷
 ۱۲۰۸
 ۱۲۰۹
 ۱۲۱۰
 ۱۲۱۱
 ۱۲۱۲
 ۱۲۱۳
 ۱۲۱۴
 ۱۲۱۵
 ۱۲۱۶
 ۱۲۱۷
 ۱۲۱۸
 ۱۲۱۹
 ۱۲۲۰
 ۱۲۲۱
 ۱۲۲۲
 ۱۲۲۳
 ۱۲۲۴
 ۱۲۲۵
 ۱۲۲۶
 ۱۲۲۷
 ۱۲۲۸
 ۱۲۲۹
 ۱۲۳۰
 ۱۲۳۱
 ۱۲۳۲
 ۱۲۳۳
 ۱۲۳۴
 ۱۲۳۵
 ۱۲۳۶
 ۱۲۳۷
 ۱۲۳۸
 ۱۲۳۹
 ۱۲۴۰
 ۱۲۴۱
 ۱۲۴۲
 ۱۲۴۳
 ۱۲۴۴
 ۱۲۴۵
 ۱۲۴۶
 ۱۲۴۷
 ۱۲۴۸
 ۱۲۴۹
 ۱۲۵۰
 ۱۲۵۱
 ۱۲۵۲
 ۱۲۵۳
 ۱۲۵۴
 ۱۲۵۵
 ۱۲۵۶
 ۱۲۵۷
 ۱۲۵۸
 ۱۲۵۹
 ۱۲۶۰
 ۱۲۶۱
 ۱۲۶۲
 ۱۲۶۳
 ۱۲۶۴
 ۱۲۶۵
 ۱۲۶۶
 ۱۲۶۷
 ۱۲۶۸
 ۱۲۶۹
 ۱۲۷۰
 ۱۲۷۱
 ۱۲۷۲
 ۱۲۷۳
 ۱۲۷۴
 ۱۲۷۵
 ۱۲۷۶
 ۱۲۷۷
 ۱۲۷۸
 ۱۲۷۹
 ۱۲۸۰
 ۱۲۸۱
 ۱۲۸۲
 ۱۲۸۳
 ۱۲۸۴
 ۱۲۸۵
 ۱۲۸۶
 ۱۲۸۷
 ۱۲۸۸
 ۱۲۸۹
 ۱۲۹۰
 ۱۲۹۱
 ۱۲۹۲
 ۱۲۹۳
 ۱۲۹۴
 ۱۲۹۵
 ۱۲۹۶
 ۱۲۹۷
 ۱۲۹۸
 ۱۲۹۹
 ۱۳۰۰
 ۱۳۰۱
 ۱۳۰۲
 ۱۳۰۳
 ۱۳۰۴
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۹
 ۱۳۱۰
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۹
 ۱۳۳۰
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶
 ۱۴۲۷
 ۱۴۲۸
 ۱۴۲۹
 ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱
 ۱۴۳۲
 ۱۴۳۳
 ۱۴۳۴
 ۱۴۳۵
 ۱۴۳۶
 ۱۴۳۷
 ۱۴۳۸
 ۱۴۳۹
 ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱
 ۱۴۴۲
 ۱۴۴۳
 ۱۴۴۴
 ۱۴۴۵
 ۱۴۴۶
 ۱۴۴۷
 ۱۴۴۸
 ۱۴۴۹
 ۱۴۵۰
 ۱۴۵۱
 ۱۴۵۲
 ۱۴۵۳
 ۱۴۵۴
 ۱۴۵۵
 ۱۴۵۶
 ۱۴۵۷
 ۱۴۵۸
 ۱۴۵۹
 ۱۴۶۰
 ۱۴۶۱
 ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳
 ۱۴۶۴
 ۱۴۶۵
 ۱۴۶۶
 ۱۴۶۷
 ۱۴۶۸
 ۱۴۶۹
 ۱۴۷۰
 ۱۴۷۱
 ۱۴۷۲
 ۱۴۷۳
 ۱۴۷۴
 ۱۴۷۵
 ۱۴۷۶
 ۱۴۷۷
 ۱۴۷۸
 ۱۴۷۹
 ۱۴۸۰
 ۱۴۸۱
 ۱۴۸۲
 ۱۴۸۳
 ۱۴۸۴
 ۱۴۸۵
 ۱۴۸۶
 ۱۴۸۷
 ۱۴۸۸
 ۱۴۸۹
 ۱۴۹۰
 ۱۴۹۱
 ۱۴۹۲
 ۱۴۹۳
 ۱۴۹۴
 ۱۴۹۵
 ۱۴۹۶
 ۱۴۹۷
 ۱۴۹۸
 ۱۴۹۹
 ۱۵۰۰
 ۱۵۰۱
 ۱۵۰۲
 ۱۵۰۳
 ۱۵۰۴
 ۱۵۰۵
 ۱۵۰۶
 ۱۵۰۷
 ۱۵۰۸
 ۱۵۰۹
 ۱۵۱۰
 ۱۵۱۱
 ۱۵۱۲
 ۱۵۱۳
 ۱۵۱۴

[illegible]

۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

١٣٣
 ١- قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ طَرَفًا﴾
 ٢- قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ طَرَفًا﴾
 ٣- قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ طَرَفًا﴾
 ٤- قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ طَرَفًا﴾
 ٥- قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ طَرَفًا﴾
 ٦- قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ طَرَفًا﴾
 ٧- قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ طَرَفًا﴾
 ٨- قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ طَرَفًا﴾
 ٩- قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ طَرَفًا﴾
 ١٠- قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ طَرَفًا﴾

واما المهاجرة فوصف قولها ان الفرق تلو وتعت مسببا خروجهن العدة فكذلك السبب الثاني
بمخلاف ما اذا هاجر الرجل تركها لعدم التبليغ وقوله تعالى اجتاح عليكم ان تكونن
فان العدة حيث وجبت كان فيها حق بني آدم والحق ملحق بالجد حتى كان محلا للتملك
الا ان تكون حاملا لان في هذا والاثبات النسب عن ابن حنيفة ان يزوجها ولا يملكها اطلاقا

من الزنا والافلام **فصل** قال ادع الى التوفيق والمتوفى عنها زوجها اذا كانت يافعة
 اي القليلة في عمرها اذ كانت بالزوجه مسلمة
 مسلمة الحرام اما المتوفى عنها زوجها فلقوله عليه السلام **الحرام** امة تؤمن بالله واليوم
 الآخر من ترك الزنا او غيرها من هذه الامور

الأخوان تحد علي ميت فوق ثلثة أيام الأعلی زوجه الأربعه عشر واما المبنوة فمذهينا
قال المشافعي لاحد اعداءه لا تهاجها الا للتاسف علي فعت زوج وفي بعد هذا الى الامانة

وقلا وحشها بالآلانة فلانا ساف بفقوة ولكنا ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم
^{في الحديث ١٢} ^{أي طهرت الزوج والحرة ١١}
^{في الحديث ٩} هي العترة ان تخضب بالحناء وقال الحناء طيب ولا يوجب اكله للمثلاسف على قوت
^{ان كان كونه عترة في الرقعة او المسترة الطاهرة ١٣}
^{أي طهرت الزوج والحرة ١١}

فغفر التكاثر الذي هو من قبيل الصغائر ونهاية وثمها والإبانة اقطع لها من الموت حتى
ان لها ان تغسل من قبيل الإبانة لا بعد هذا والحداد ويقال الاحداد وهما الغتان ان تترك
ان لها ان تغسل من قبيل الإبانة لا بعد هذا والحداد ويقال الاحداد وهما الغتان ان تترك

طبيباً ثانياً والحل ولدن الطبيب غير الطبيب الأمن عدل في الجامع الصغير
والمن وجع والمعقوبية بحان احدهما ما ذكرناه من الخلل والتاسفة الثاني ان هذه الاشياء

وَأَعْلَى الرُّعْبِ فِيهَا وَهِيَ مَمْنُوعَةٌ عَنِ التَّكْحُلِ فَكَبَّيْهَا لِئَلَّا تُصَيِّدَ لِدَعْوَى الْوُضُوءِ فِي الْحَرَمِ
 قَدْ رُحِمَ إِنْ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَأْذَنْ لِلْمُعْتَمِرَةِ فِي الْأَكْتِمَالِ الدَّهْنُ وَلَا يَمْرِي عَنْ نَوْحِ طَيْبٍ فِيهِ

[illegible][illegible]

[illegible]

ولو اعانت الذهن فمما نتج جبا فان كان ذلك من غير ظاهر و باح لما لان لنا الجا لواقع و

ليس المبدأ الخاطئ ليلعبه كياس ولا تخضيب الجنا والذبيبة ولا ليس قويا مصبوفا

بعضه لا يزعم ان كنهه يرفع منه الحق الطيب **قال** لا ادعي ان كنهه لا يرفع من طيبه
 في

يكونون تشريعاً صغيراً لأن الحكم يوضع عنها وعلى الامتثال لاجلها لا كما في الحقيقة

[illegible]

لنظم التأسف المأخوذ أصلاً / لنظم الاعتذار / وأتم بالتعريض في الخطبة

القول تعالى لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء الا ان قالوا ان كن لافراد منهن

الان تقولوا قولنا معذرة ان علي السلام السر النكاح وقال ابن عباس التفسير يقول

إني أريد أن الزوج وعن سعيدان جباري القول المعروف أن فيك المراتب التي أريد أن تتجمع

ولا يجوز للطائفة الواجبة والميتة الخروج من بينة البلاد التي اهلها المتوفى عنها زوجها يخرج

فهاذا بعض البلاء التي أتت في غير زمانها مما لا طاقة فاقول تعال في الحاضر من بينكم

وخرج من الال يا ابي بها حسه ميبه قيل الحاحيه شمس حرجي وويل والله يخرجني
 في سنة ١٠٤٥ هـ في شهر رجب

المعاشرة عندنا ان في الباب لا كذا في المطلقة ان الثقة حارة عليها ما اذ وحما

حقوا خلعت على نفقة عوا قائل ان الفرج بخلافه وقيل لا يخرج لانها اسقطت حقوقا

فلا يظن أن حق عليه ما وعلى المعتدة أن تعتد في المنزل الذي يضاف إليها بالسكنى حال

[illegible]

سواء قال بالقبول له أو بالانحياز إليه في غير ذلك من الأمور التي هي من جنس ما ذكرناه من أن لا يكون له في ذلك من الأمر شيء.

[illegible]

3.

١٣٦

امنع من الخروج من عدم المحرم فان لم يخرج الى ما دون السفر غير محرم وليس
للمعتد ذلك فلما حرم عليه الخروج الى السفر غير المحرم ففي العدة أو كذا

باب ثبوت النسب

ومن قال ان تزوجت فلان تفطالق فتزوجها فولدت ولدا الستة اشهر من يوم تزوجها
فهو ابن لعمليها اما النسب فلا يثبتها الا اذا كانت بالجماع بالولد الستة اشهر من وقت التزويج
فقد جاءت به الاقوال منها من وقت الطلاق فكان العلوق قبل في حالة النكاح والتصفوا
وان تزوجها وهو نكاح طاهر فاقبال النكاح النسب يتحقق طلقا ثباتا دام المهر فلانه
لما ثبت النسب جعلوا طحا حكاما كذا المهر قال ويثبت نسب لدا المطلقة الحية
اذا جاءت به سنتين او اكثر فلو لم تقربها قضاء عدلها لاختل العلوق في حال العدة لجواز
لانها تكون حية الطهر وان جاءت به اكثر من سنتين بالت من وجهي القضاء العدة وثبت
نسب زوجها العلوق في النكاح وفي العدة ولا يصير رجلا لانه يحتل العلوق قبل الطلاق
ويحتل بعدا فلا يصير رجلا بالشك ان جاءت به اكثر من سنتين كانت جعلا للعلوق
بعد الطلاق والظاهر انه من انقضاء الزنا عنها فيصير بالوطي رجلا والمنبوتة يثبت
نسبها اذا جاءت به اكثر من سنتين لانه يحتل ان يكون الولد قائما وقت الطلاق
فلا يتيقن بزوال الفرش قبل العلوق فيثبت النسب احتياطا واذا جاءت به
لتمام سنتين من وقت الفرقة لم يثبت لان الحمل حادث بعد الطلاق فلا يكون منه
لان طيها حرام الا ان يدعي لانه لم يترمه ولد وجبان وطيمها بشبهة في العدة

المرء من ان يخرج من عدم المحرم فان لم يخرج الى ما دون السفر غير محرم وليس للمعتد ذلك فلما حرم عليه الخروج الى السفر غير المحرم ففي العدة أو كذا
باب ثبوت النسب
ومن قال ان تزوجت فلان تفطالق فتزوجها فولدت ولدا الستة اشهر من يوم تزوجها فهو ابن لعمليها اما النسب فلا يثبتها الا اذا كانت بالجماع بالولد الستة اشهر من وقت التزويج فقد جاءت به الاقوال منها من وقت الطلاق فكان العلوق قبل في حالة النكاح والتصفوا وان تزوجها وهو نكاح طاهر فاقبال النكاح النسب يتحقق طلقا ثباتا دام المهر فلانه لما ثبت النسب جعلوا طحا حكاما كذا المهر قال ويثبت نسب لدا المطلقة الحية اذا جاءت به سنتين او اكثر فلو لم تقربها قضاء عدلها لاختل العلوق في حال العدة لجواز لانها تكون حية الطهر وان جاءت به اكثر من سنتين بالت من وجهي القضاء العدة وثبت نسب زوجها العلوق في النكاح وفي العدة ولا يصير رجلا لانه يحتل العلوق قبل الطلاق ويحتل بعدا فلا يصير رجلا بالشك ان جاءت به اكثر من سنتين كانت جعلا للعلوق بعد الطلاق والظاهر انه من انقضاء الزنا عنها فيصير بالوطي رجلا والمنبوتة يثبت نسبها اذا جاءت به اكثر من سنتين لانه يحتل ان يكون الولد قائما وقت الطلاق فلا يتيقن بزوال الفرش قبل العلوق فيثبت النسب احتياطا واذا جاءت به لتمام سنتين من وقت الفرقة لم يثبت لان الحمل حادث بعد الطلاق فلا يكون منه لان طيها حرام الا ان يدعي لانه لم يترمه ولد وجبان وطيمها بشبهة في العدة

باب ثبوت النسب
ومن قال ان تزوجت فلان تفطالق فتزوجها فولدت ولدا الستة اشهر من يوم تزوجها فهو ابن لعمليها اما النسب فلا يثبتها الا اذا كانت بالجماع بالولد الستة اشهر من وقت التزويج فقد جاءت به الاقوال منها من وقت الطلاق فكان العلوق قبل في حالة النكاح والتصفوا وان تزوجها وهو نكاح طاهر فاقبال النكاح النسب يتحقق طلقا ثباتا دام المهر فلانه لما ثبت النسب جعلوا طحا حكاما كذا المهر قال ويثبت نسب لدا المطلقة الحية اذا جاءت به سنتين او اكثر فلو لم تقربها قضاء عدلها لاختل العلوق في حال العدة لجواز لانها تكون حية الطهر وان جاءت به اكثر من سنتين بالت من وجهي القضاء العدة وثبت نسب زوجها العلوق في النكاح وفي العدة ولا يصير رجلا لانه يحتل العلوق قبل الطلاق ويحتل بعدا فلا يصير رجلا بالشك ان جاءت به اكثر من سنتين كانت جعلا للعلوق بعد الطلاق والظاهر انه من انقضاء الزنا عنها فيصير بالوطي رجلا والمنبوتة يثبت نسبها اذا جاءت به اكثر من سنتين لانه يحتل ان يكون الولد قائما وقت الطلاق فلا يتيقن بزوال الفرش قبل العلوق فيثبت النسب احتياطا واذا جاءت به لتمام سنتين من وقت الفرقة لم يثبت لان الحمل حادث بعد الطلاق فلا يكون منه لان طيها حرام الا ان يدعي لانه لم يترمه ولد وجبان وطيمها بشبهة في العدة

١٦٠

[illegible]

يثبت في جميع بشهادة امرأة واحدة لان الفرائض قائم بقيام العداء وهو لازم للنسب والحقا حتى
 تعيين الولاء منه فثبتت بشهادتها في حال قيام النكاح لان حقيقة ان العداء تنقضي
 باقراؤه بوضوح الحال والمنقضي ليس بحجة فثبتت الحاجة الى ثبوت النسب بالاشهاد فثبتت كمال الحجة
 بخلافه اذا كان ظهر الحمل وصعد الاعتراف من الزوج لان النسب ثابت قبل الولادة والتعيين
 بشهادتها فان كانت معتدة عن وفاة فصدقت الورثة في ولادته ولم يشهد على ولادة احد
 فهو ابنه في قولهم جميعا وهذا في حق الادمي ظاهر كونه خالصا لم يمتزج فيه تصديقه اما
 في حق النسب يثبت حتى غيرهم وقالوا اذا كان من اهل الشهادة يثبت لقيام الحجة قبل
 تشترط لفظ الشهادة وقيل لا تشترط لان الثبوت في حق غيره تبع للثبوت في حقهم
 باقراؤه مما ثبتت بعد الايام في الشرائط واذا تزوج الرجل امرأة فجاءت بولد لاقبل من
 ستة اشهر منذ يوم تزوجها لم يثبت نسبه ان العلوق سابق على النكاح فلا يكون منه
 وان جاءت به لسته اشهر فصاعدا يثبت نسبه منه اعترف به الزوج او سكت في الفل
 قائم والمدة تامة فان حملت ولادة يشهد بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة حتى
 لو فاته الزوج بلا عين لان النسب يثبت بالفراش لقائم والعان انما يجمل لفظه وليس
 من ضرورة وجود الولد فانه يصح بدنه فان لدت ثم اختلعا فقال الزوج تزوجتني
 من قبل فبعت وقال من ستة اشهر فاقول قولها وهو ابن لان الظاهر شاهد لها فانها
 تلك ظاهرا من نكاح لامن سفاخر لم يذكر الاستحوا وهو لا اختلاف ان قال لا والله
 ولد له اذ كانت طالق فثبتت امرأة على ولادة لم تطلق عند في حقيفة ردا وقال

من ادعى ان له ولدا فثبتت بشهادة امرأة واحدة لان الفرائض قائم بقيام العداء وهو لازم للنسب والحقا حتى
 تعيين الولاء منه فثبتت بشهادتها في حال قيام النكاح لان حقيقة ان العداء تنقضي
 باقراؤه بوضوح الحال والمنقضي ليس بحجة فثبتت الحاجة الى ثبوت النسب بالاشهاد فثبتت كمال الحجة
 بخلافه اذا كان ظهر الحمل وصعد الاعتراف من الزوج لان النسب ثابت قبل الولادة والتعيين
 بشهادتها فان كانت معتدة عن وفاة فصدقت الورثة في ولادته ولم يشهد على ولادة احد
 فهو ابنه في قولهم جميعا وهذا في حق الادمي ظاهر كونه خالصا لم يمتزج فيه تصديقه اما
 في حق النسب يثبت حتى غيرهم وقالوا اذا كان من اهل الشهادة يثبت لقيام الحجة قبل
 تشترط لفظ الشهادة وقيل لا تشترط لان الثبوت في حق غيره تبع للثبوت في حقهم
 باقراؤه مما ثبتت بعد الايام في الشرائط واذا تزوج الرجل امرأة فجاءت بولد لاقبل من
 ستة اشهر منذ يوم تزوجها لم يثبت نسبه ان العلوق سابق على النكاح فلا يكون منه
 وان جاءت به لسته اشهر فصاعدا يثبت نسبه منه اعترف به الزوج او سكت في الفل
 قائم والمدة تامة فان حملت ولادة يشهد بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة حتى
 لو فاته الزوج بلا عين لان النسب يثبت بالفراش لقائم والعان انما يجمل لفظه وليس
 من ضرورة وجود الولد فانه يصح بدنه فان لدت ثم اختلعا فقال الزوج تزوجتني
 من قبل فبعت وقال من ستة اشهر فاقول قولها وهو ابن لان الظاهر شاهد لها فانها
 تلك ظاهرا من نكاح لامن سفاخر لم يذكر الاستحوا وهو لا اختلاف ان قال لا والله
 ولد له اذ كانت طالق فثبتت امرأة على ولادة لم تطلق عند في حقيفة ردا وقال

من ادعى ان له ولدا فثبتت بشهادة امرأة واحدة لان الفرائض قائم بقيام العداء وهو لازم للنسب والحقا حتى
 تعيين الولاء منه فثبتت بشهادتها في حال قيام النكاح لان حقيقة ان العداء تنقضي
 باقراؤه بوضوح الحال والمنقضي ليس بحجة فثبتت الحاجة الى ثبوت النسب بالاشهاد فثبتت كمال الحجة
 بخلافه اذا كان ظهر الحمل وصعد الاعتراف من الزوج لان النسب ثابت قبل الولادة والتعيين
 بشهادتها فان كانت معتدة عن وفاة فصدقت الورثة في ولادته ولم يشهد على ولادة احد
 فهو ابنه في قولهم جميعا وهذا في حق الادمي ظاهر كونه خالصا لم يمتزج فيه تصديقه اما
 في حق النسب يثبت حتى غيرهم وقالوا اذا كان من اهل الشهادة يثبت لقيام الحجة قبل
 تشترط لفظ الشهادة وقيل لا تشترط لان الثبوت في حق غيره تبع للثبوت في حقهم
 باقراؤه مما ثبتت بعد الايام في الشرائط واذا تزوج الرجل امرأة فجاءت بولد لاقبل من
 ستة اشهر منذ يوم تزوجها لم يثبت نسبه ان العلوق سابق على النكاح فلا يكون منه
 وان جاءت به لسته اشهر فصاعدا يثبت نسبه منه اعترف به الزوج او سكت في الفل
 قائم والمدة تامة فان حملت ولادة يشهد بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة حتى
 لو فاته الزوج بلا عين لان النسب يثبت بالفراش لقائم والعان انما يجمل لفظه وليس
 من ضرورة وجود الولد فانه يصح بدنه فان لدت ثم اختلعا فقال الزوج تزوجتني
 من قبل فبعت وقال من ستة اشهر فاقول قولها وهو ابن لان الظاهر شاهد لها فانها
 تلك ظاهرا من نكاح لامن سفاخر لم يذكر الاستحوا وهو لا اختلاف ان قال لا والله
 ولد له اذ كانت طالق فثبتت امرأة على ولادة لم تطلق عند في حقيفة ردا وقال

[illegible][illegible]

لا يحل لمن كان من قبل الامم ما لا يحل له من بعد الامم بحسب القرابة الامم وينزل كما ينزل الاخوات
 من سائر تزويج ذات قرابتين ثم قرأية الامم فخر العملت ينزلن كذلك كل من تزوجت من هؤلاء
 الامم ان كان ابنه ابنيها يعطيه نزلها وينظر اليه شزوا فلا ينظر
 انما لا يجوز اذا كان وجهها الحرة كونه قام مقام ابية في نكاحه وان كان له كل زوج هو ذو رحم
 محرم منه اقيام المشقة نظر الى القرابة القريبة ومن سقط حقها بالزوج بعد اذ ارتفعت
 الزوجية كان المانع قد زال فانه ان تكن للصبي امرأة من هذه فاختصم فيه لرجال فاولاهم
 ان يهرم تعصبا لان الولاية للاقرب وقد عرفت الترتيب في موضعه غير ان الصغيرة لا ترفع
 الى عصبة غدا محرم كولي العدة اذ ابى العم تحو اذن الفتنة والام والحجة احق بالاعلام
 حتى يأكل من حده ويشرب من حده ويلبس من حده ويستغني من حده وفي الجوامع الصغيرة حتى يستغني
 فيما كل حده ويشرب من حده ويلبس من حده والمعنى احد لان تمام الاستغناء بالقدرة على
 الاستغناء ووجهه ان الاستغنى يحتاج الى التلبس والتحقيق بان ذاب الرجال واخلاقهم كلاب
 قد على الشاديد بالتقيف والخصاف قد الاستغناء يسبع سنين اعتبارا للعالة والام
 والحجة احق بالمجارية حتى تحضن به لا تستغناء تحتاج الى معرفة ادراك النساء والمرأة
 على ان ادنو به لا بلوغ تحتاج الى التصديق والحفظ والاب في قوى واهدى وعن حجر
 انما انما دفع الى الاب ذابلت حاله شهوة لتحقيق الحاجة الى الصيانة ومن سوى الام
 والحجة احق بالمجارية حتى تبلغ حاله شهوة في الجوامع انه في حق تستغنى لانها لا تقدر على
 استغناء ما لو لم لا اقاربه الخدمه فلا يحصل المقصود عند الام والحجة لا تقدر على عيشها

فیض شاد علیہ السلام ۱۴۰۰ زید

[illegible]

هذا هو الحق وليس له قبل الحق حق في الولد بعجزها عن الحضانه بلا انفعال بخلاف الحق
والامية حتى يولد لها المسلم لم يعقل كاديان او عياف ان يالف كذا للنظر قبل ان يافت
الضرب ولا خيرا ولا غلا في الجارية وقال الشافعي لها الخبر لان النبي عليه السلام خير ولا
انه ليقص عقل بخمارين من اهل بيته فبينما في اللعب فلا يحقق النظر وقد علم
ان الصحابة لم يغيروا وما الحديث فقلنا انما قال عليه السلام اللهم هذا فوقي لا خيرا
لا نظرب عاهة عليه السلام او يحتمل على هذا ان كان بالافضل اذ اورد المصنف ان يخرج
يولد لها من المص وليس له ولا في من الاخير اذ لا كان يخرج بدلي في اوقاف كان اقول
تزوجها في كونه التزم المقام في غير فاشترعا قال عليه السلام من اهل بيته فهو منهم ولو اهل
يصير الحرة به ذقيا وان اردت الخروج الى مصر غير وطأ وقد كان التزوج فيه مشارا
في الكتاب ان ليس لها هذا وهذا رواية كتاب الطلاق وذكر في الجوامع الصغيرة ان لها ذلك
لان العقد متى جدد مكانه يوجب حكمه فيه كما يوجب الباع الاسلام في مكانه من جملة ذلك حتى
امساك الاول لا وجبة لان التزوج في عار القربة ليس لزاما للكت في غير فاهون الاصم
والحاصل انه لا بد من الامرين جميعا الوطن وجود النكاح هذا كله اذا كان بين احبتي تقاوت
اما اذا اختلفا بما بحيث يمكن للولد ان يطالعها ويبيح في بيته فلا بأس به كذا الجواب في القريتين
ولو انقلبت من قرية المص الى مصر كما بأس لان فيه نظر الصغير حديث تخلق باخلاق اهل المص
وليس فيه ضرر بالاب في عكس ضرر الصغير بخلافه باخلاق اهل السودان فلا بأس بذلك

قَالَ وَالْأَمَةُ إِذَا عَقَرَتْ مُوَلَّاهَا وَامُ الْوَلَدِ إِذَا عَقَرَتْ كَالْحُرَّةِ فِي حَقِّ الْوَلَدِ لَا نَهْ حَتَّى تَأْذَنَ
أَي الْقُرُونِ ١٢ حَقِ
بُيُوتِ الْحَقِّ وَلَيْسَ لَهَا قَبْلَ الْعَقْرِ حَقٌّ فِي الْوَلَدِ بِعِزِّهَا عَنْ الْحِضَانَةِ بِالْإِنْفَعَالِ خِلَافَ الْوَلَدِ
أَي حَقِّ الْحَضَانَةِ ١٣
وَالْأَمِيَّةُ حَتَّى يُولَدَ لَهَا الْمُسْلِمُ لَمْ يَعْقُلْ كَادِيَانٍ أَوْ عِيَافٍ أَنْ يَأْلَفَ كَذَا لِلنَّظَرِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ
بِأَنَّ كَانَ زَوْجَهَا مُسْلِمًا ١٤
الضَّرْبُ وَلَا خَيْرًا وَلَا غَلًا فِي الْجَارِيَةِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَهَا الْخَبَرُ لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَيْرٌ وَلَا
أَنَّهُ لَقِصَّ عَقْلَ بَخْمَارَيْنِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ فَبَيْنَمَا فِي اللَّعْبِ فَلَا يَحْقِيقُ النَّظَرَ وَقَدْ عَلِمَ
أَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يَغَيِّرُوا وَمَا الْحَدِيثُ فَقُلْنَا إِنَّمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ اللَّهُمَّ هَذَا فَوْقِي لَا خَيْرًا
لَا أَنْظُرُ بِهِ عَاهَةً عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ يَحْتَمِلُ عَلَى هَذَا أَنْ كَانَ بِالْأَفْضَلِ إِذْ أَرَادَ الْمَصْنُفُ أَنْ يَخْرُجَ
يُولَدُ لَهَا مِنْ الْمَصْرِ فَلَيْسَ لَهُ وَلَا فِي مَنْ الْآخِرِ إِذْ لَا كَانَ خُورَجَ بِدَلِيٍّ فِي أَوقَافٍ كَانَ زَوْجُهَا
تَزَوَّجَهَا فِي كَوْنِهِ التَّزْوِجُ الْمَقَامُ فِي غَيْرِ فَاوْشَرَعَا قَالَتْ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ أَهْلُ بَيْتِهِ فَهُوَ مِنْهُمْ وَلَوْ أَهْلُ
يَصِيرُ الْحُرَّةُ بِهِ ذَقِيًّا وَإِنْ أَرَادَتْ الْخُرُوجَ إِلَى مِصْرَ غَيْرِ وَطَأَ وَقَدْ كَانَ التَّزْوِجُ فِيهِ مَشَارًا
فِي الْكِتَابِ أَنَّ لَيْسَ لَهَا هَذَا وَهَذَا رَوَايَةُ كِتَابِ الطَّلَاقِ وَذَكَرَ فِي الْجَوَامِعِ الصَّغِيرَةِ أَنَّ لَهَا ذَلِكَ
لِأَنَّ الْعَقْدَ مَتَى جُددَ مَكَانَهُ يَوْجِبُ حُكْمَهُ فِيهِ كَمَا يَوْجِبُ الْبَاعُ الْإِسْلَامَ فِي مَكَانِهِ مِنْ جَمَلَةِ ذَلِكَ حَتَّى
أَمْسَاكُ الْأَوَّلِ لَا وَجِبَةَ لِأَنَّ التَّزْوِجَ فِي عَارِ الْقُرْبَةِ لَيْسَ لَزَامًا لِلْكِتَابِ فِي غَيْرِ فَاهُونَ الْأَصْمِ
وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنَ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا الْوَطَنُ وَجُودُ النِّكَاحِ هَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ أَحَبَّتَيْنِ تَقَاوَتْ
أَمَّا إِذَا اختلفَا بِمَا يَحْتَجُّ عَلَى الْوَلَدِ أَنْ يَطْلُعَ بِهَا وَيَبِيحَ فِي بَيْتِهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ كَذَا الْجَوَابُ فِي الْقَرِيَّتَيْنِ
وَلَوْ انْقَلَبَتْ مِنْ قَرْيَةِ الْمَصْرِ إِلَى مِصْرَ كَمَا بَأْسَ لَأنَّ فِيهِ نَظَرُ الصَّغِيرِ حَتَّى تَخْلُقَ بِأَخْلَاقِ أَهْلِ الْمَصْرِ
وَلَيْسَ فِيهِ ضَرَرٌ بِالْأَبِّ فِي عَكْسِ ضَرَرِ الصَّغِيرِ بِخُلُقِهِ بِأَخْلَاقِ أَهْلِ السُّودَانِ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ

هذا هو الحق وليس له قبل الحق حق في الولد بعجزها عن الحضانه بلا انفعال بخلاف الحق
والامية حتى يولد لها المسلم لم يعقل كاديان او عياف ان يالف كذا للنظر قبل ان يافت
الضرب ولا خيرا ولا غلا في الجارية وقال الشافعي لها الخبر لان النبي عليه السلام خير ولا
انه ليقص عقل بخمارين من اهل بيته فبينما في اللعب فلا يحقق النظر وقد علم
ان الصحابة لم يغيروا وما الحديث فقلنا انما قال عليه السلام اللهم هذا فوقي لا خيرا
لا نظرب عاهة عليه السلام او يحتمل على هذا ان كان بالافضل اذ اورد المصنف ان يخرج
يولد لها من المص وليس له ولا في من الاخير اذ لا كان يخرج بدلي في اوقاف كان اقول
تزوجها في كونه التزم المقام في غير فاشترعا قال عليه السلام من اهل بيته فهو منهم ولو اهل
يصير الحرة به ذقيا وان اردت الخروج الى مصر غير وطأ وقد كان التزوج فيه مشارا
في الكتاب ان ليس لها هذا وهذا رواية كتاب الطلاق وذكر في الجوامع الصغيرة ان لها ذلك
لان العقد متى جدد مكانه يوجب حكمه فيه كما يوجب الباع الاسلام في مكانه من جملة ذلك حتى
امساك الاول لا وجبة لان التزوج في عار القربة ليس لزاما للكت في غير فاهون الاصم
والحاصل انه لا بد من الامرين جميعا الوطن وجود النكاح هذا كله اذا كان بين احبتي تقاوت
اما اذا اختلفا بما بحيث يمكن للولد ان يطالعها ويبيح في بيته فلا بأس به كذا الجواب في القريتين
ولو انقلبت من قرية المص الى مصر كما بأس لان فيه نظر الصغير حديث تخلق باخلاق اهل المص
وليس فيه ضرر بالاب في عكس ضرر الصغير بخلافه باخلاق اهل السودان فلا بأس بذلك

قَالَ وَالْأَمَةُ إِذَا عَقَرَتْ مُوَلَّاهَا وَامُ الْوَلَدِ إِذَا عَقَرَتْ كَالْحُرَّةِ فِي حَقِّ الْوَلَدِ لَا نَهْ حَتَّى تَأْذَنَ
أَي الْقُرُونِ ١٢ حَقِ
بُيُوتِ الْحَقِّ وَلَيْسَ لَهَا قَبْلَ الْعَقْرِ حَقٌّ فِي الْوَلَدِ بِعِزِّهَا عَنْ الْحِضَانَةِ بِالْإِنْفَعَالِ خِلَافَ الْوَلَدِ
أَي حَقِّ الْحَضَانَةِ ١٣
وَالْأَمِيَّةُ حَتَّى يُولَدَ لَهَا الْمُسْلِمُ لَمْ يَعْقُلْ كَادِيَانٍ أَوْ عِيَافٍ أَنْ يَأْلَفَ كَذَا لِلنَّظَرِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ
بِأَنَّ كَانَ زَوْجَهَا مُسْلِمًا ١٤
الضَّرْبُ وَلَا خَيْرًا وَلَا غَلًا فِي الْجَارِيَةِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَهَا الْخَبَرُ لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَيْرٌ وَلَا
أَنَّهُ لَقِصَّ عَقْلَ بَخْمَارَيْنِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ فَبَيْنَمَا فِي اللَّعْبِ فَلَا يَحْقِيقُ النَّظَرَ وَقَدْ عَلِمَ
أَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يَغَيِّرُوا وَمَا الْحَدِيثُ فَقُلْنَا إِنَّمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ اللَّهُمَّ هَذَا فَوْقِي لَا خَيْرًا
لَا أَنْظُرُ بِهِ عَاهَةً عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ يَحْتَمِلُ عَلَى هَذَا أَنْ كَانَ بِالْأَفْضَلِ إِذْ أَرَادَ الْمَصْنُفُ أَنْ يَخْرُجَ
يُولَدُ لَهَا مِنْ الْمَصْرِ فَلَيْسَ لَهُ وَلَا فِي مَنْ الْآخِرِ إِذْ لَا كَانَ خُورَجَ بِدَلِيٍّ فِي أَوقَافٍ كَانَ زَوْجُهَا
تَزَوَّجَهَا فِي كَوْنِهِ التَّزْوِجُ الْمَقَامُ فِي غَيْرِ فَاوْشَرَعَا قَالَتْ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ أَهْلُ بَيْتِهِ فَهُوَ مِنْهُمْ وَلَوْ أَهْلُ
يَصِيرُ الْحُرَّةُ بِهِ ذَقِيًّا وَإِنْ أَرَادَتْ الْخُرُوجَ إِلَى مِصْرَ غَيْرِ وَطَأَ وَقَدْ كَانَ التَّزْوِجُ فِيهِ مَشَارًا
فِي الْكِتَابِ أَنَّ لَيْسَ لَهَا هَذَا وَهَذَا رَوَايَةُ كِتَابِ الطَّلَاقِ وَذَكَرَ فِي الْجَوَامِعِ الصَّغِيرَةِ أَنَّ لَهَا ذَلِكَ
لِأَنَّ الْعَقْدَ مَتَى جُددَ مَكَانَهُ يَوْجِبُ حُكْمَهُ فِيهِ كَمَا يَوْجِبُ الْبَاعُ الْإِسْلَامَ فِي مَكَانِهِ مِنْ جَمَلَةِ ذَلِكَ حَتَّى
أَمْسَاكُ الْأَوَّلِ لَا وَجِبَةَ لِأَنَّ التَّزْوِجَ فِي عَارِ الْقُرْبَةِ لَيْسَ لَزَامًا لِلْكِتَابِ فِي غَيْرِ فَاهُونَ الْأَصْمِ
وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنَ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا الْوَطَنُ وَجُودُ النِّكَاحِ هَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ أَحَبَّتَيْنِ تَقَاوَتْ
أَمَّا إِذَا اختلفَا بِمَا يَحْتَجُّ عَلَى الْوَلَدِ أَنْ يَطْلُعَ بِهَا وَيَبِيحَ فِي بَيْتِهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ كَذَا الْجَوَابُ فِي الْقَرِيَّتَيْنِ
وَلَوْ انْقَلَبَتْ مِنْ قَرْيَةِ الْمَصْرِ إِلَى مِصْرَ كَمَا بَأْسَ لَأنَّ فِيهِ نَظَرُ الصَّغِيرِ حَتَّى تَخْلُقَ بِأَخْلَاقِ أَهْلِ الْمَصْرِ
وَلَيْسَ فِيهِ ضَرَرٌ بِالْأَبِّ فِي عَكْسِ ضَرَرِ الصَّغِيرِ بِخُلُقِهِ بِأَخْلَاقِ أَهْلِ السُّودَانِ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ

هذا هو الحق وليس له قبل الحق حق في الولد بعجزها عن الحضانه بلا انفعال بخلاف الحق
والامية حتى يولد لها المسلم لم يعقل كاديان او عياف ان يالف كذا للنظر قبل ان يافت
الضرب ولا خيرا ولا غلا في الجارية وقال الشافعي لها الخبر لان النبي عليه السلام خير ولا
انه ليقص عقل بخمارين من اهل بيته فبينما في اللعب فلا يحقق النظر وقد علم
ان الصحابة لم يغيروا وما الحديث فقلنا انما قال عليه السلام اللهم هذا فوقي لا خيرا
لا نظرب عاهة عليه السلام او يحتمل على هذا ان كان بالافضل اذ اورد المصنف ان يخرج
يولد لها من المص وليس له ولا في من الاخير اذ لا كان يخرج بدلي في اوقاف كان اقول
تزوجها في كونه التزم المقام في غير فاشترعا قال عليه السلام من اهل بيته فهو منهم ولو اهل
يصير الحرة به ذقيا وان اردت الخروج الى مصر غير وطأ وقد كان التزوج فيه مشارا
في الكتاب ان ليس لها هذا وهذا رواية كتاب الطلاق وذكر في الجوامع الصغيرة ان لها ذلك
لان العقد متى جدد مكانه يوجب حكمه فيه كما يوجب الباع الاسلام في مكانه من جملة ذلك حتى
امساك الاول لا وجبة لان التزوج في عار القربة ليس لزاما للكت في غير فاهون الاصم
والحاصل انه لا بد من الامرين جميعا الوطن وجود النكاح هذا كله اذا كان بين احبتي تقاوت
اما اذا اختلفا بما بحيث يمكن للولد ان يطالعها ويبيح في بيته فلا بأس به كذا الجواب في القريتين
ولو انقلبت من قرية المص الى مصر كما بأس لان فيه نظر الصغير حديث تخلق باخلاق اهل المص
وليس فيه ضرر بالاب في عكس ضرر الصغير بخلافه باخلاق اهل السودان فلا بأس بذلك

[illegible]

والاعسار وما قضى به تقدير النفقة لم يجب فاذا تبدل حاله الى المطالبة بها محتمل وانما
ملا لم يثبت الزوج عليها ما لم يثبت له فلا شيء لها الا ان يكون انقراض لها النفقة

او صلح الزوج على مقلد النفقة فيقضى لها بنفقة ما مضى لان النفقة صلة ليست

بعض عندنا على ما هو من قبل ولا يستحكم الوجوب فيها الا بالانقضاء بالهبة لا توجب للمالك

بمؤكد هو القبض الصلح بمنزلة القضاء لان كفايته على نفسه قوي من ولايته التام

المهر لان عوضه ان ملك الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضى شهر من سقوطها للنفقة

وكن اذا ماتت الزوجة لان النفقة صلة الصلح بسقط بالموت كالهبة تبطل بالموت قبل

القبض قاله لتأخيرها قبل القبض ولا تسقط بالموت لان عوضه عندنا كسائر الدار

وجوابه قد بينا ان اسلفها النفقة السنة اي حمله اتممت لم يسترجع منها شيء وهذا

اي حذيفة والي يوسف قال فهم يحتسب لها النفقة ما مضى وما بقى الزوج وهو قول الامام

وعلى هذا الحلال الكسول لانها استجملت عوضا عما تستحقه عليها بالاحتباس في حال الاستحقاق

بالموت فيبطل عوض بقدر كثر في القاء وعطاء المقاتلة وكما ان الصلة وقلة الفصل في القبض لا رجوع

الصلح بعد الموت كانه حكم في الهبة وله ان لو هك من غير استحقاق لا يسترد شيئا

بلاجماع وعن محمد انها اذا قبضت نفقة الشهر او ما دونه لا يسترجع منها بشي لانها ليست فضا

في حكم المال اذا تزوج العبد من نفقة يدين عليه يباع فيها ومعناه اذا تزوج باذن مولاه

دين وجب في ذمته لوجوب سببه فادخله جوب في حق المولى فيتعلق برقبته كدين المتجارة في

العبد لتأخره وان يفتدى لان حكمها في النفقة لان عين الرقبة ولو مات العبد

من النفقة لان النفقة صلة الصلح بمنزلة القضاء لان كفايته على نفسه قوي من ولايته التام
المهر لان عوضه ان ملك الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضى شهر من سقوطها للنفقة
وكن اذا ماتت الزوجة لان النفقة صلة الصلح بسقط بالموت كالهبة تبطل بالموت قبل
القبض قاله لتأخيرها قبل القبض ولا تسقط بالموت لان عوضه عندنا كسائر الدار
وجوابه قد بينا ان اسلفها النفقة السنة اي حمله اتممت لم يسترجع منها شيء وهذا
اي حذيفة والي يوسف قال فهم يحتسب لها النفقة ما مضى وما بقى الزوج وهو قول الامام
وعلى هذا الحلال الكسول لانها استجملت عوضا عما تستحقه عليها بالاحتباس في حال الاستحقاق
بالموت فيبطل عوض بقدر كثر في القاء وعطاء المقاتلة وكما ان الصلة وقلة الفصل في القبض لا رجوع
الصلح بعد الموت كانه حكم في الهبة وله ان لو هك من غير استحقاق لا يسترد شيئا
بلاجماع وعن محمد انها اذا قبضت نفقة الشهر او ما دونه لا يسترجع منها بشي لانها ليست فضا
في حكم المال اذا تزوج العبد من نفقة يدين عليه يباع فيها ومعناه اذا تزوج باذن مولاه
دين وجب في ذمته لوجوب سببه فادخله جوب في حق المولى فيتعلق برقبته كدين المتجارة في
العبد لتأخره وان يفتدى لان حكمها في النفقة لان عين الرقبة ولو مات العبد

من النفقة لان النفقة صلة الصلح بمنزلة القضاء لان كفايته على نفسه قوي من ولايته التام
المهر لان عوضه ان ملك الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضى شهر من سقوطها للنفقة
وكن اذا ماتت الزوجة لان النفقة صلة الصلح بسقط بالموت كالهبة تبطل بالموت قبل
القبض قاله لتأخيرها قبل القبض ولا تسقط بالموت لان عوضه عندنا كسائر الدار
وجوابه قد بينا ان اسلفها النفقة السنة اي حمله اتممت لم يسترجع منها شيء وهذا
اي حذيفة والي يوسف قال فهم يحتسب لها النفقة ما مضى وما بقى الزوج وهو قول الامام
وعلى هذا الحلال الكسول لانها استجملت عوضا عما تستحقه عليها بالاحتباس في حال الاستحقاق
بالموت فيبطل عوض بقدر كثر في القاء وعطاء المقاتلة وكما ان الصلة وقلة الفصل في القبض لا رجوع
الصلح بعد الموت كانه حكم في الهبة وله ان لو هك من غير استحقاق لا يسترد شيئا
بلاجماع وعن محمد انها اذا قبضت نفقة الشهر او ما دونه لا يسترجع منها بشي لانها ليست فضا
في حكم المال اذا تزوج العبد من نفقة يدين عليه يباع فيها ومعناه اذا تزوج باذن مولاه
دين وجب في ذمته لوجوب سببه فادخله جوب في حق المولى فيتعلق برقبته كدين المتجارة في
العبد لتأخره وان يفتدى لان حكمها في النفقة لان عين الرقبة ولو مات العبد

من النفقة لان النفقة صلة الصلح بمنزلة القضاء لان كفايته على نفسه قوي من ولايته التام
المهر لان عوضه ان ملك الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضى شهر من سقوطها للنفقة
وكن اذا ماتت الزوجة لان النفقة صلة الصلح بسقط بالموت كالهبة تبطل بالموت قبل
القبض قاله لتأخيرها قبل القبض ولا تسقط بالموت لان عوضه عندنا كسائر الدار
وجوابه قد بينا ان اسلفها النفقة السنة اي حمله اتممت لم يسترجع منها شيء وهذا
اي حذيفة والي يوسف قال فهم يحتسب لها النفقة ما مضى وما بقى الزوج وهو قول الامام
وعلى هذا الحلال الكسول لانها استجملت عوضا عما تستحقه عليها بالاحتباس في حال الاستحقاق
بالموت فيبطل عوض بقدر كثر في القاء وعطاء المقاتلة وكما ان الصلة وقلة الفصل في القبض لا رجوع
الصلح بعد الموت كانه حكم في الهبة وله ان لو هك من غير استحقاق لا يسترد شيئا
بلاجماع وعن محمد انها اذا قبضت نفقة الشهر او ما دونه لا يسترجع منها بشي لانها ليست فضا
في حكم المال اذا تزوج العبد من نفقة يدين عليه يباع فيها ومعناه اذا تزوج باذن مولاه
دين وجب في ذمته لوجوب سببه فادخله جوب في حق المولى فيتعلق برقبته كدين المتجارة في
العبد لتأخره وان يفتدى لان حكمها في النفقة لان عين الرقبة ولو مات العبد

فقد قرأ حق الأخذ لها أن لها أن تأخذ من مال الزوج حقها من فرائضها وأقاربها
مقبول في حق نفسه بما فيها فله أن يأخذ من مال الزوج ما لا يقبل بنية المرأة فيكون المثلوم ليس
بمجهوم الثبات والوجه عليه المرأة خصم في إثبات حقوق الغائب ثابت في حقه تعدى
إلى الغائب وكذا إذا كان المال في يد مضاربة وكذا الجواب في الدين هكذا كله إذا كان المال
من جنس حقها درهم ودنانير وطعام أو كسوة من جنس حقها أما إذا كان من خلاف
جنسه لا يفرض النفقة فيه لأنه يحتاج إلى البيع ولا يباع مال الغائب بالاتفاق أما
عند أبي حنيفة فلا يبيع على الحاضر وكذا على الغائب أما عندهما فلا يمانع أن يكون يقض
على الحاضر لأنه يقر امتناعه لا يقضى على الغائب لأنه لا يقر امتناعه قال ويأخذها فلا
نظر الغائب في نكاح المستوفات النفقة أو طهرها الزوج وانقضت عدتها فرق بين هذا
بين الميراث إذا قسم بين ورثة حضور بالبينة ولم يقولوا لا نعلم له دارنا أخرج حديثا يؤخذ
منهم الكفيل عند أبي حنيفة لأن هذا المكفول له مجهول وهو ما معلوم وهو الزوج
ويجوز له ما عطاها النفقة نظر الغائب قال ولا يقضى بنفقة في مال غائب إلا هو كراه
ووجه الفرق هو أن نفقة هو كراه واجب قبل قضاء القاضى لهذا كان لم يأخذ قبل
القضاء فكان قضاء القاضى لهم ما غيرهم من المحارم فنفقة هم إنما يجب بالقضاء لأنه
مجهود فيه القضاء على الغائب يجوز ولهم يعلم القاضى بذلك ويمكن مقرر به فاقا النفقة
على الزوجية ولم يخلفها فاقامت لبينة يفرض لقاضى نفقة على الغائب في أمواله بالاستئذان
لا يقضى لقاضى بذلك لأن في ذلك قضاء على الغائب وقال زفره يقضى فيه

في حق نفسه بما فيها فله أن يأخذ من مال الزوج ما لا يقبل بنية المرأة فيكون المثلوم ليس بمجهوم الثبات والوجه عليه المرأة خصم في إثبات حقوق الغائب ثابت في حقه تعدى إلى الغائب وكذا إذا كان المال في يد مضاربة وكذا الجواب في الدين هكذا كله إذا كان المال من جنس حقها درهم ودنانير وطعام أو كسوة من جنس حقها أما إذا كان من خلاف جنسه لا يفرض النفقة فيه لأنه يحتاج إلى البيع ولا يباع مال الغائب بالاتفاق أما عند أبي حنيفة فلا يبيع على الحاضر وكذا على الغائب أما عندهما فلا يمانع أن يكون يقض على الحاضر لأنه يقر امتناعه لا يقضى على الغائب لأنه لا يقر امتناعه قال ويأخذها فلا نظر الغائب في نكاح المستوفات النفقة أو طهرها الزوج وانقضت عدتها فرق بين هذا وبين الميراث إذا قسم بين ورثة حضور بالبينة ولم يقولوا لا نعلم له دارنا أخرج حديثا يؤخذ منهم الكفيل عند أبي حنيفة لأن هذا المكفول له مجهول وهو ما معلوم وهو الزوج ويجوز له ما عطاها النفقة نظر الغائب قال ولا يقضى بنفقة في مال غائب إلا هو كراه ووجه الفرق هو أن نفقة هو كراه واجب قبل قضاء القاضى لهذا كان لم يأخذ قبل القضاء فكان قضاء القاضى لهم ما غيرهم من المحارم فنفقة هم إنما يجب بالقضاء لأنه مجهود فيه القضاء على الغائب يجوز ولهم يعلم القاضى بذلك ويمكن مقرر به فاقا النفقة على الزوجية ولم يخلفها فاقامت لبينة يفرض لقاضى نفقة على الغائب في أمواله بالاستئذان لا يقضى لقاضى بذلك لأن في ذلك قضاء على الغائب وقال زفره يقضى فيه

في حق نفسه بما فيها فله أن يأخذ من مال الزوج ما لا يقبل بنية المرأة فيكون المثلوم ليس بمجهوم الثبات والوجه عليه المرأة خصم في إثبات حقوق الغائب ثابت في حقه تعدى إلى الغائب وكذا إذا كان المال في يد مضاربة وكذا الجواب في الدين هكذا كله إذا كان المال من جنس حقها درهم ودنانير وطعام أو كسوة من جنس حقها أما إذا كان من خلاف جنسه لا يفرض النفقة فيه لأنه يحتاج إلى البيع ولا يباع مال الغائب بالاتفاق أما عند أبي حنيفة فلا يبيع على الحاضر وكذا على الغائب أما عندهما فلا يمانع أن يكون يقض على الحاضر لأنه يقر امتناعه لا يقضى على الغائب لأنه لا يقر امتناعه قال ويأخذها فلا نظر الغائب في نكاح المستوفات النفقة أو طهرها الزوج وانقضت عدتها فرق بين هذا وبين الميراث إذا قسم بين ورثة حضور بالبينة ولم يقولوا لا نعلم له دارنا أخرج حديثا يؤخذ منهم الكفيل عند أبي حنيفة لأن هذا المكفول له مجهول وهو ما معلوم وهو الزوج ويجوز له ما عطاها النفقة نظر الغائب قال ولا يقضى بنفقة في مال غائب إلا هو كراه ووجه الفرق هو أن نفقة هو كراه واجب قبل قضاء القاضى لهذا كان لم يأخذ قبل القضاء فكان قضاء القاضى لهم ما غيرهم من المحارم فنفقة هم إنما يجب بالقضاء لأنه مجهود فيه القضاء على الغائب يجوز ولهم يعلم القاضى بذلك ويمكن مقرر به فاقا النفقة على الزوجية ولم يخلفها فاقامت لبينة يفرض لقاضى نفقة على الغائب في أمواله بالاستئذان لا يقضى لقاضى بذلك لأن في ذلك قضاء على الغائب وقال زفره يقضى فيه

لأن فيه نظراً لها ولا ضرر في حقها فإنه لو حضر وصداقها فقد خذت حقها وان حجب
يجعل فان نكل فقد صدق وان اقامت بينة فقد ثبت حقها وان عجزت بغير الكفيل او الزا
وعمل القضاة اليوم على هذا انه يقضي بالنفقة على لثائب لحاجة الناس وهو جليل في هذا
المسألة اقول في مخرج عنها فلم نذكرها فصل في طلاق الرجل امرأته فانها النفقة والسكنى
في عدتها جميعاً كان بانه اوقال للشافعي لا نفقة للمبتوتة الا اذا كان في حلالها الرجعي
فالان النكاح بعد قائم لا سيما عندنا فانه يعمل الوطى اما البائن فوجه قوله قايروى عن
فاطمة بنت قيس قالت طلقني رجلي ثلثاً فلم يرض لي رسول الله عليه السلام سكنى ولا
نفقة وانه لا ملك له وهي مربة على الملك لانه لا يحب المتوفى عنها زوجها ولا يعلم بمخل
ما اذا كانت حاملاً لا نعرفناه بالنص هو قوله تعالى وان كن اولات حمل فانتقوا
عليهين الآية ولكن ان النفقة جزء احتباس على ما ذكرنا ولا احتباس قائم في حق حكم مقصود
والنكاح هو الولد والعدا واجبة لصيانة الولد فحبس النفقة ولهذا كان لها السكنى
بالاجماع وصار كذا كانت حاملاً وتحدث بنت قيس ذه عمر فانه قال لا نكح كتاب
ربنا وستة ثبوت يقول امرأه لا نكحى صدق ام كذبت حفظت ام نسيت سمعت
رسول الله عليه السلام يقول للطلقة الثلث النفقة والسكنى فادامت في العدا وودعه
ايضاً زيد بن ثابت واسامة بن زيد جابرو عايشة ولا نفقة للمتوفى عنها زوجها لان
احتباسها ليس بحق الزوج بل بحق الشرع فان التبرص عبادة منها الا ترى ان معنى التعوف
عن براءة الرحم ليس بمراعى فيه حق لا يشترط فيه الحيض فلا تجب نفقةا عليه

النفقة والسكنى في عدتها جميعاً كان بانه اوقال للشافعي لا نفقة للمبتوتة الا اذا كان في حلالها الرجعي

والنفقة والسكنى في عدتها جميعاً كان بانه اوقال للشافعي لا نفقة للمبتوتة الا اذا كان في حلالها الرجعي

والنفقة والسكنى في عدتها جميعاً كان بانه اوقال للشافعي لا نفقة للمبتوتة الا اذا كان في حلالها الرجعي

والنفقة والسكنى في عدتها جميعاً كان بانه اوقال للشافعي لا نفقة للمبتوتة الا اذا كان في حلالها الرجعي

والنفقة والسكنى في عدتها جميعاً كان بانه اوقال للشافعي لا نفقة للمبتوتة الا اذا كان في حلالها الرجعي

والنفقة والسكنى في عدتها جميعاً كان بانه اوقال للشافعي لا نفقة للمبتوتة الا اذا كان في حلالها الرجعي

والنفقة والسكنى في عدتها جميعاً كان بانه اوقال للشافعي لا نفقة للمبتوتة الا اذا كان في حلالها الرجعي

تاریخ

من كان له من المال ما لا يفي بالغرض فلا يحل له أن يبيع ما لا يفي بالغرض
 الفعل واجب عليه فلا يجوز له أن يبيع ما لا يفي بالغرض في المدة عن طلاق رجعي ودية واحدة
 لان النكاح قائم وكذا في المبسوطة في رواية وفي رواية اخرى جاز استيجارها لان النكاح
 قد زال وجب له ان يبيع في حق بعض الاحكام ولو استاجرها وهي منكره ومعتد
 لا رضاع ابن لمن غيرها جاز له ان يبيع مستحق عليها وان نقضت عدتها فاستاجرها يبيع
 لا رضاع ولا جاز لان النكاح قائم بالكلية وصارت كالاجنية فان قال لا لا استاجر
 وجاء بغيرها فوضعت لم يملك اجرا الاجنية او رضيت بغير اجرك كانت هي الحق لانها اشفق
 فكان نظرا للصبي في الدفع اليها وان التمس شيئا دونه لم يجز الزوج عليها هذا للضرورة
 عنه واليه الاشارة بقوله تعالى لا تضاروا ولدكم بولدها ولا مولود له بولدها اي بالزمن له
 اكثر من جرة الاجنية ونفقة الصغير واجبة على ابين خالف في حقه كما انجب الزوجة
 على الزوج وان خالفته في دينه اما الولد فلا هلاق ما تلونا وعلى المولود له زحفن الآية
 ولا جرة فيكون في معنى نفسه اما الزوجة فلان السبب هو العقد الصحيح فان باء
 الاحتباس الثابت ثم قل صح العقد بين المسلم والكافرة وترقب عليه الاحتباس فوجب
 النفقة وفي جميع ما ذكرنا انما تجب النفقة على الاب اذا لم يكن للصغير مال اما اذا كان
 فلا صلح نفقة الانسان في مال نفسه صغيرا كان او كبيرا فصل وعلى الرجل ان ينفق
 ابنته اجلا مدة وجب له اذا كانوا قاطعين وان خالفوه في دينه اما الاخوان فلقوله تعالى
 صاحبها فلانها معروفة فانزلت الآية في الابوين الكافرين ليس من المعروف

[illegible]

نفقة فهو لا يجب كفاية لها حتى لا يجتمع اليأس وقد حصلت بغير المدخلات نفقة
الزوجة اذا قضى بها القاضي كما تجتمع اليأس فلا تسقط بمصولة الاستغناء فيما مضى
قال لا ان يأتى القابل الاستغناء عليه ان القاضي ولا ية عامة فصولا انه كامر الغائب
فيصير ويأتى فتمته فلا يسقط بعض المدفوع **فصل** وعلى المولى ان ينفق على امته عبد له
عليه سلام في المالك انهم اخوانكم جعلهم الله تعالى تحت ايديكم طمأنينة ما تكون
والسوم مما تلبسون لا تعدوا عباد الله فان منتهى كان لهم النسب كالتبنا والفقان فيه
نظروا الجائنين حتى يبقوا المولود حيا ويبقى فيه ملك المالك وان لم يكن لهم النسب بان كان
عبد له زمنا او جارية لا يجر منتهى اوجب المولى على بيعهم لانهم امر اهل الاستحقاق في
البيع ايعا حقهم او ابقوا حق المولى بالخلف بخلاف نفقة الزوجة لانها تصير دينها فكان
لا خير اعلى ما ذكرنا ونفقة المولود لا تصير دينها فكان ابطا وبخلاف سائر الحيوانات لانها
ليست من اهل الاستحقاق فلا يجبر على نفقة الا انه يؤمر به فيما بينه وبين الله تعالى
لانه عليه سلام نهى عن تعذيب الحيوان وفيه ذلك ونهى عن اضرار المال
وفيه اضرارته وهن اني يوسف انه يجبر واكثر ما قلنا والله اعلم
كتاب العتاق
الا عتاق تفرصت اليه قال عليه سلام ايا مسلم اعتق مؤمنا اعتق الله بكل عضو عضله
من الناس ولهذا يستحبون يعتق الرجل العبد المرأة الامتة ليحقق مقابلة الاعضاء بالاعضاء
قال يعتق بغير من الحيوان العاقل في ملكه ولو كان له في ملكه ولا ملك

هذا هو الذي يجب كفاية لها حتى لا يجتمع اليأس وقد حصلت بغير المدخلات نفقة
الزوجة اذا قضى بها القاضي كما تجتمع اليأس فلا تسقط بمصولة الاستغناء فيما مضى
قال لا ان يأتى القابل الاستغناء عليه ان القاضي ولا ية عامة فصولا انه كامر الغائب
فيصير ويأتى فتمته فلا يسقط بعض المدفوع فصل وعلى المولى ان ينفق على امته عبد له
عليه سلام في المالك انهم اخوانكم جعلهم الله تعالى تحت ايديكم طمأنينة ما تكون
والسوم مما تلبسون لا تعدوا عباد الله فان منتهى كان لهم النسب كالتبنا والفقان فيه
نظروا الجائنين حتى يبقوا المولود حيا ويبقى فيه ملك المالك وان لم يكن لهم النسب بان كان
عبد له زمنا او جارية لا يجر منتهى اوجب المولى على بيعهم لانهم امر اهل الاستحقاق في
البيع ايعا حقهم او ابقوا حق المولى بالخلف بخلاف نفقة الزوجة لانها تصير دينها فكان
لا خير اعلى ما ذكرنا ونفقة المولود لا تصير دينها فكان ابطا وبخلاف سائر الحيوانات لانها
ليست من اهل الاستحقاق فلا يجبر على نفقة الا انه يؤمر به فيما بينه وبين الله تعالى
لانه عليه سلام نهى عن تعذيب الحيوان وفيه ذلك ونهى عن اضرار المال
وفيه اضرارته وهن اني يوسف انه يجبر واكثر ما قلنا والله اعلم
كتاب العتاق
الا عتاق تفرصت اليه قال عليه سلام ايا مسلم اعتق مؤمنا اعتق الله بكل عضو عضله
من الناس ولهذا يستحبون يعتق الرجل العبد المرأة الامتة ليحقق مقابلة الاعضاء بالاعضاء
قال يعتق بغير من الحيوان العاقل في ملكه ولو كان له في ملكه ولا ملك

والكلام فيه كالكلهم في الطلاق وقد بيناه لو قال لا ملك لي عليك ونوى به الحرية عتق
وان لم ينو لم يعتق لا يحتمل انه اراد لا ملك لي عليك لاني بعثت محتمل لاني اعتقدت فلا يعين
احد مما مراد الا بالنية قال كذا انك لا تلتحق وذلك مثل قوله خرجت من ملكي لا مسيل
عليك ولا رقي لي عليك وقد خليت سبيك لانه يحتمل في السبيل والخروج من الملك تخليته
السبيل بالبيع والكتابة كما يحتمل بالعتق فلا بد من النية لان اولاكم قد طلقك لانه بمنزلة
العتق لانه يبيح بيعك وهو المروى عن ابي يوسف في قوله طلقك على ما بين من بعد انشاء الله تعالى
ولو قال لا سلطان لي عليك فليعتق لم يعتق لان لسلطان عبارة عن قيد رسمي سلطان به
العتق لم يرد وقد بقي للمالكون ليدبروا في الملك انما هو لا مسيل لي عليك لان نفيه مطلقا
بانهما الملك لان المولى على الملك سبيلا فلو لم يحتمل العتق ولو قال هذا افي ملكك ولا عتق
وهذا من المسئلة اذا كان يولد مثل مثله اذا كان لا يولد مثل مثله فذكره بعد هذا ثم ان لم يكن
المعبد منه يجرى في ثبت نسب منه كانه كاية الدعوة بالملك تامة والعبد مختار الى النسب
في ثبت نسب منه اذا ثبت عتق لانه يستند النسب وقعا لعروق وان كان له نسب معروف
لا يثبت نسب منه لاعتق ويعتق اعلا للفظ في عبارة عند تعدد احواله بحقيقة ووجوب الجاه
فذكره من بعد ان شاء الله تعالى ولو قال هذا مولاى او ايا مولاى عتق اما الاول فلان
اسم المولى وان كان يتظم الناصر ابن العم الجلالة في الدين الاعلى الاستيف في العتاق لانه
تعين لا سلطان فيه كما هو خاص له وهذا لان المولى لا يستصحب مولاى ولا عبد نسب معروف
فانتم في العتاق الثلاثة نوعان والكل حقيقة لا اضافة الى العبد تنافي كونه معتقا

الهداية

فان كان المولى يولد مثل مثله اذا كان لا يولد مثل مثله فذكره بعد هذا ثم ان لم يكن
المعبد منه يجرى في ثبت نسب منه كانه كاية الدعوة بالملك تامة والعبد مختار الى النسب
في ثبت نسب منه اذا ثبت عتق لانه يستند النسب وقعا لعروق وان كان له نسب معروف
لا يثبت نسب منه لاعتق ويعتق اعلا للفظ في عبارة عند تعدد احواله بحقيقة ووجوب الجاه
فذكره من بعد ان شاء الله تعالى ولو قال هذا مولاى او ايا مولاى عتق اما الاول فلان
اسم المولى وان كان يتظم الناصر ابن العم الجلالة في الدين الاعلى الاستيف في العتاق لانه
تعين لا سلطان فيه كما هو خاص له وهذا لان المولى لا يستصحب مولاى ولا عبد نسب معروف
فانتم في العتاق الثلاثة نوعان والكل حقيقة لا اضافة الى العبد تنافي كونه معتقا

فانتم في العتاق الثلاثة نوعان والكل حقيقة لا اضافة الى العبد تنافي كونه معتقا

[illegible]

۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

فتعين اولى الاسفل فالحق بالصريح وكذا اذا قال لامته هذه مولاي لما لبينا و لو قال عيت به
 الولي في الدين او الكذب يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصح في القضاء الخالفه
 الظاهر اما الثاني فلانه لما تعين الاسفل مراد الحق بالصريح وبالبناء باللفظ الصريح يعنى
 بان قال يا حري اعني فكذلك البناء به في اللفظ وقال في قوله لا يعنى في الثاني كذا يعنى به
 الاكرام منزلة قوله يا سيدي كما ان الكلام حقيقة فلا يمكن العمل به على ما ذكره لانه
 ليس فيه ما يختص بالحق فكان اكراما محضاً ولو قال يا ابني لولا اني لم يعنى كان البناء على
 المنادى اذ انه اذا كان بوصف كان شانه من جهة كان تحقيق ذلك الوصف المتأد سحوضاً
 له بالوصف المنصوص كما في قوله يا حري ما لبينا له اذا كان البناء بوصف لا يمكن ثباته من
 جهة كان للاعلام المجرودون تحقيق الوصف في البناء والنبوة لا يمكن ثباته حال البناء
 من جهة لانه لو اختلف من ماء غيره فلا يكون ابناً له بهذا البناء فكان المجرود اعلام ويرى عن
 ابن حنيفة شانه انه يعنى فيها ولا علة اذ على الظاهر لو قال يا ابن لا يعنى لان الاصر كما اخبر فانه
 ابن ابي كذا اذا قال يا ابني او يا بنية لانه تصغير للابن البنوت من غير اضافة والاصر كما اخبر
 فان قال لغلام كذا لو لم يثنى لانه ابن يعنى عنده بن حنيفة وقال لا يعنى وهو قول
 الشافعي لانه كلام محال بحقيقة فيرد ويلغو قوله اعتنه قبل ان اخلق او قبل
 ان تخلق وكذا في حنيفة لانه كلام محال بحقيقة لكنه صحيح مجاز لانه اخبار عن جريته من حين
 ملكه هذه كان النبوة في المولد سبب لحيته ما اجماعاً اوصلة للقرابة والطلاق السبب
 وادارة السبب مستعمل في اللفظ مجوزاً وكان الحرية لازمة للنبوة في المولد والمشاهدة

في وصف لازم من طريق المجاز على ما عرفت فيعمل عليه من غير انشاء بخلاف ما استشهد به لانه
لا وجه له في المجاز تعيين الانشاء وهذا بخلاف ما اذا قال لغيره قطعت يديك فاخرجهما
صحيحين حيث لم يعمل مجازا عن اقرار بالمال والتزامه ان كان القطع سببا وجوب
المال لان القطع خطا سبب لوجوب مال مخصوص هو الاكرش وانما يخالف مطاوع المال
في الوصف حتى يجب العاقلة في سنتين ولا يمكن اثباته بدون القطع وما امكن ثباته
فالقطع ليس بسبب له اما الحرية لا تختلف ذاتا وحكما فاما ما جعله مجازا عنه
وتو قال هذا اي او اعمى ومثله لا يولد مثله فهو على هذا الخلاف لا يبين وتو قال لصبي صغير
هذا جدي قيل هو على الخلاف وقيل لا يعتق بالاجماع لان هذه الكلمة لا موجه له في الملك
الا بواسطة وهو الاب ويحي غير ثابتة في كلامه فتعد ان يجعل مجازا عن لوجوب عتق
الابوة والنبوة لان لهما موجه في الملك من غير واسطة وتو قال هذا اي لا يعتق في
ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه يعتق ويوجه الروايتين ما بيننا وتو قال لعبد هذا
ابني فقد قيل على الخلاف قد قيل هو بالاجماع لان المشار اليه ليس من جنس المسمى
فتعلق الحاكم بالمسمى وهو معدوم فلا يعتق وقد حققنا في النكاح وان قال لا تمتنع
طالق او بائن او تحريم ونوى به العتق لم يعتق وقال لشافعي يعتق اذا نوى كذا على هذا
الخلاف لا لفظ الصريح والكناية على ما قال مشايخهم اليه انه نوى ما يحتمل لفظه لان
بين الملكين موافقة اذ كل واحد منهما املك العين اما ملك العين فظاهر كذا املك
النكاح في حكم ملك العين حتى كان الثابت من شرطه التاقيص مبطلا وعمل للفظين

الصلية

في وصف لازم من طريق المجاز على ما عرفت فيعمل عليه من غير انشاء بخلاف ما استشهد به لانه
لا وجه له في المجاز تعيين الانشاء وهذا بخلاف ما اذا قال لغيره قطعت يديك فاخرجهما
صحيحين حيث لم يعمل مجازا عن اقرار بالمال والتزامه ان كان القطع سببا وجوب
المال لان القطع خطا سبب لوجوب مال مخصوص هو الاكرش وانما يخالف مطاوع المال
في الوصف حتى يجب العاقلة في سنتين ولا يمكن اثباته بدون القطع وما امكن ثباته
فالقطع ليس بسبب له اما الحرية لا تختلف ذاتا وحكما فاما ما جعله مجازا عنه
وتو قال هذا اي او اعمى ومثله لا يولد مثله فهو على هذا الخلاف لا يبين وتو قال لصبي صغير
هذا جدي قيل هو على الخلاف وقيل لا يعتق بالاجماع لان هذه الكلمة لا موجه له في الملك
الا بواسطة وهو الاب ويحي غير ثابتة في كلامه فتعد ان يجعل مجازا عن لوجوب عتق
الابوة والنبوة لان لهما موجه في الملك من غير واسطة وتو قال هذا اي لا يعتق في
ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه يعتق ويوجه الروايتين ما بيننا وتو قال لعبد هذا
ابني فقد قيل على الخلاف قد قيل هو بالاجماع لان المشار اليه ليس من جنس المسمى
فتعلق الحاكم بالمسمى وهو معدوم فلا يعتق وقد حققنا في النكاح وان قال لا تمتنع
طالق او بائن او تحريم ونوى به العتق لم يعتق وقال لشافعي يعتق اذا نوى كذا على هذا
الخلاف لا لفظ الصريح والكناية على ما قال مشايخهم اليه انه نوى ما يحتمل لفظه لان
بين الملكين موافقة اذ كل واحد منهما املك العين اما ملك العين فظاهر كذا املك
النكاح في حكم ملك العين حتى كان الثابت من شرطه التاقيص مبطلا وعمل للفظين

في وصف لازم من طريق المجاز على ما عرفت فيعمل عليه من غير انشاء بخلاف ما استشهد به لانه
لا وجه له في المجاز تعيين الانشاء وهذا بخلاف ما اذا قال لغيره قطعت يديك فاخرجهما
صحيحين حيث لم يعمل مجازا عن اقرار بالمال والتزامه ان كان القطع سببا وجوب
المال لان القطع خطا سبب لوجوب مال مخصوص هو الاكرش وانما يخالف مطاوع المال
في الوصف حتى يجب العاقلة في سنتين ولا يمكن اثباته بدون القطع وما امكن ثباته
فالقطع ليس بسبب له اما الحرية لا تختلف ذاتا وحكما فاما ما جعله مجازا عنه
وتو قال هذا اي او اعمى ومثله لا يولد مثله فهو على هذا الخلاف لا يبين وتو قال لصبي صغير
هذا جدي قيل هو على الخلاف وقيل لا يعتق بالاجماع لان هذه الكلمة لا موجه له في الملك
الا بواسطة وهو الاب ويحي غير ثابتة في كلامه فتعد ان يجعل مجازا عن لوجوب عتق
الابوة والنبوة لان لهما موجه في الملك من غير واسطة وتو قال هذا اي لا يعتق في
ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه يعتق ويوجه الروايتين ما بيننا وتو قال لعبد هذا
ابني فقد قيل على الخلاف قد قيل هو بالاجماع لان المشار اليه ليس من جنس المسمى
فتعلق الحاكم بالمسمى وهو معدوم فلا يعتق وقد حققنا في النكاح وان قال لا تمتنع
طالق او بائن او تحريم ونوى به العتق لم يعتق وقال لشافعي يعتق اذا نوى كذا على هذا
الخلاف لا لفظ الصريح والكناية على ما قال مشايخهم اليه انه نوى ما يحتمل لفظه لان
بين الملكين موافقة اذ كل واحد منهما املك العين اما ملك العين فظاهر كذا املك
النكاح في حكم ملك العين حتى كان الثابت من شرطه التاقيص مبطلا وعمل للفظين

١٦٠

في استقامته ما هو حق في المالك وله لا يعبر بالثبوت فيه بالشرط اما الاحكام فتثبت بسبب
سابق هيكونه مكافا وله اصل لفظ العتق التحريك كناية عن الطلاق فكذلك عكسه انه قوي
بلاعتمله لفظه لان الاعناق لغة اشد القوة والطلاق دفع القيد هذا لان العبد الحق
بالجمادات بالاعتاق يعني فيقيد ولا كذا في المنكحة فانها قادرة ان تكون قبل النكاح مانعه
بالطلاق يرفع المانع فيظهر القوة ولا خفاء ان الاول قوي لان ما لم يمتد في ملكه الذي
فكان سقايه القوي اللفظ ليس بجماد اعم هو ووجه حقيقته كما هو موقوف فلهذا امتنع في المتنازع
وانما غر في عكسه اذا قال لعبد انت مثل الحر لم يعق لان المثل يستعمل المشاركة في احد
عرفا فوقع المشك في المحمية ووقال ما انت الا حرة عتق لان كذا متنازع من انشاء اثبات محمية
كما في كذا الشهادة ولو قال راسك راس حرة لا يعق كانه تشبيه محمدا حرة ولو قال راسك راس حرة
عق كانه اثبات لمحمية فيلهذا راس يعبر عن جميع البدن فصل من ملك ذ ارحم محرم منه
عليه هذه اللفظ قوي عن النبي عليه السلام وقال عليه السلام من ملك ذ ارحم محرم منه
فهو حر واللفظ العمومي ينظم كل قرابة مهيبة بالمحمية وكذا او غيره والشافعي في الفناء في
غيره لان ثبوت العتق من غير مراضاة المالك ينفيه القياس ولا يقتضيه والآخرة
وما ينهاه انا رلة عن قرابة الولاد فامتنع الاحاق والاستمال ولهذا امتنع التكا
على المكاتب في ذلها لو كان ولم يمتنع في كذا ما روي ولا كذا ملك قربة قرابة مؤثرة في
المحمية فوفق عليه هذا هو المؤثر في الاصل والوكم ملغى لانها هي التي يمتنع عن صلاحها
ويجوز قطعها حتى وجبت النفقة وحرر النكاح ولا فرق بينهما اذا كان المالك

في استقامته ما هو حق في المالك وله لا يعبر بالثبوت فيه بالشرط اما الاحكام فتثبت بسبب سابق هيكونه مكافا وله اصل لفظ العتق التحريك كناية عن الطلاق فكذلك عكسه انه قوي بلاعتمله لفظه لان الاعناق لغة اشد القوة والطلاق دفع القيد هذا لان العبد الحق بالجمادات بالاعتاق يعني فيقيد ولا كذا في المنكحة فانها قادرة ان تكون قبل النكاح مانعه بالطلاق يرفع المانع فيظهر القوة ولا خفاء ان الاول قوي لان ما لم يمتد في ملكه الذي فكان سقايه القوي اللفظ ليس بجماد اعم هو ووجه حقيقته كما هو موقوف فلهذا امتنع في المتنازع وانما غر في عكسه اذا قال لعبد انت مثل الحر لم يعق لان المثل يستعمل المشاركة في احد عرفا فوقع المشك في المحمية ووقال ما انت الا حرة عتق لان كذا متنازع من انشاء اثبات محمية كما في كذا الشهادة ولو قال راسك راس حرة لا يعق كانه تشبيه محمدا حرة ولو قال راسك راس حرة عق كانه اثبات لمحمية فيلهذا راس يعبر عن جميع البدن فصل من ملك ذ ارحم محرم منه عليه هذه اللفظ قوي عن النبي عليه السلام وقال عليه السلام من ملك ذ ارحم محرم منه فهو حر واللفظ العمومي ينظم كل قرابة مهيبة بالمحمية وكذا او غيره والشافعي في الفناء في غيره لان ثبوت العتق من غير مراضاة المالك ينفيه القياس ولا يقتضيه والآخرة وما ينهاه انا رلة عن قرابة الولاد فامتنع الاحاق والاستمال ولهذا امتنع التكا على المكاتب في ذلها لو كان ولم يمتنع في كذا ما روي ولا كذا ملك قربة قرابة مؤثرة في المحمية فوفق عليه هذا هو المؤثر في الاصل والوكم ملغى لانها هي التي يمتنع عن صلاحها ويجوز قطعها حتى وجبت النفقة وحرر النكاح ولا فرق بينهما اذا كان المالك

في استقامته ما هو حق في المالك وله لا يعبر بالثبوت فيه بالشرط اما الاحكام فتثبت بسبب سابق هيكونه مكافا وله اصل لفظ العتق التحريك كناية عن الطلاق فكذلك عكسه انه قوي بلاعتمله لفظه لان الاعناق لغة اشد القوة والطلاق دفع القيد هذا لان العبد الحق بالجمادات بالاعتاق يعني فيقيد ولا كذا في المنكحة فانها قادرة ان تكون قبل النكاح مانعه بالطلاق يرفع المانع فيظهر القوة ولا خفاء ان الاول قوي لان ما لم يمتد في ملكه الذي فكان سقايه القوي اللفظ ليس بجماد اعم هو ووجه حقيقته كما هو موقوف فلهذا امتنع في المتنازع وانما غر في عكسه اذا قال لعبد انت مثل الحر لم يعق لان المثل يستعمل المشاركة في احد عرفا فوقع المشك في المحمية ووقال ما انت الا حرة عتق لان كذا متنازع من انشاء اثبات محمية كما في كذا الشهادة ولو قال راسك راس حرة لا يعق كانه تشبيه محمدا حرة ولو قال راسك راس حرة عق كانه اثبات لمحمية فيلهذا راس يعبر عن جميع البدن فصل من ملك ذ ارحم محرم منه عليه هذه اللفظ قوي عن النبي عليه السلام وقال عليه السلام من ملك ذ ارحم محرم منه فهو حر واللفظ العمومي ينظم كل قرابة مهيبة بالمحمية وكذا او غيره والشافعي في الفناء في غيره لان ثبوت العتق من غير مراضاة المالك ينفيه القياس ولا يقتضيه والآخرة وما ينهاه انا رلة عن قرابة الولاد فامتنع الاحاق والاستمال ولهذا امتنع التكا على المكاتب في ذلها لو كان ولم يمتنع في كذا ما روي ولا كذا ملك قربة قرابة مؤثرة في المحمية فوفق عليه هذا هو المؤثر في الاصل والوكم ملغى لانها هي التي يمتنع عن صلاحها ويجوز قطعها حتى وجبت النفقة وحرر النكاح ولا فرق بينهما اذا كان المالك

في استقامته ما هو حق في المالك وله لا يعبر بالثبوت فيه بالشرط اما الاحكام فتثبت بسبب سابق هيكونه مكافا وله اصل لفظ العتق التحريك كناية عن الطلاق فكذلك عكسه انه قوي بلاعتمله لفظه لان الاعناق لغة اشد القوة والطلاق دفع القيد هذا لان العبد الحق بالجمادات بالاعتاق يعني فيقيد ولا كذا في المنكحة فانها قادرة ان تكون قبل النكاح مانعه بالطلاق يرفع المانع فيظهر القوة ولا خفاء ان الاول قوي لان ما لم يمتد في ملكه الذي فكان سقايه القوي اللفظ ليس بجماد اعم هو ووجه حقيقته كما هو موقوف فلهذا امتنع في المتنازع وانما غر في عكسه اذا قال لعبد انت مثل الحر لم يعق لان المثل يستعمل المشاركة في احد عرفا فوقع المشك في المحمية ووقال ما انت الا حرة عتق لان كذا متنازع من انشاء اثبات محمية كما في كذا الشهادة ولو قال راسك راس حرة لا يعق كانه تشبيه محمدا حرة ولو قال راسك راس حرة عق كانه اثبات لمحمية فيلهذا راس يعبر عن جميع البدن فصل من ملك ذ ارحم محرم منه عليه هذه اللفظ قوي عن النبي عليه السلام وقال عليه السلام من ملك ذ ارحم محرم منه فهو حر واللفظ العمومي ينظم كل قرابة مهيبة بالمحمية وكذا او غيره والشافعي في الفناء في غيره لان ثبوت العتق من غير مراضاة المالك ينفيه القياس ولا يقتضيه والآخرة وما ينهاه انا رلة عن قرابة الولاد فامتنع الاحاق والاستمال ولهذا امتنع التكا على المكاتب في ذلها لو كان ولم يمتنع في كذا ما روي ولا كذا ملك قربة قرابة مؤثرة في المحمية فوفق عليه هذا هو المؤثر في الاصل والوكم ملغى لانها هي التي يمتنع عن صلاحها ويجوز قطعها حتى وجبت النفقة وحرر النكاح ولا فرق بينهما اذا كان المالك

[illegible]

ولو اعتق الحق على مال صحيح ولا يجب مال أو لأوجه إلى التزام المال على الجنتين لعدم الولاية

عليه السلام لا اله الا الله في حق القلق نفس حاد واشترط بدل العلق على غير المعلق لا يجوز

على ما صرف الخلق إنما يعرف قيام الحبل وقت العلق إذا جاءت به لا قبل من ستة أشهر منه

لا اله الا الله محمد الحق قل

هذا هو الاصل ولا معارف في ذلك لئلا يمتدحوا بها واولها من فروعها اهل البيت عليهم السلام

جانب الام باعتدال المصلحة او لاستصلاحها والبناء فاة متحققة والوزير قد ضنى

بجاء الله المغرور لأن الولد ما نضوبه والله الحق على كل حال كان جائلاً أرحم فيتمها
أي صواباً كان زوجاً من الأفعى ١٣

في نصف الحرية كما ينبغي في الملوكة والمرقوية والتباير وامية الولد والكتبة

باب العبد یشتق بعضه

وَاذْهَبْ إِلَى الْمَوْلَى بَعْضَ عِبَادِ عَتَقَ ذَلِكَ الْاَقْدَامَ وَسَمِعَ لِقَاءَهُ عِنْدَ ابْنِ حَلِيفَةَ

والا يثق كذا فاصلة الاعتاق يحذف عند مقتضى الحال واعتاق في قولك اعتاقته

لشأنه وصافته أن البعض صانعة لكل فعل لا يعنى كلمة من الاعتناء أليات التي
 أي بعض العبد
 أي السامعين والشافعي ١٢

توضيح: هذا هو النص الذي هو ضعف كل ما في هذا الكتاب

...الملك ...

١٢
 ١٢
 ١٢

يَتَنَبَّهُ عَلَيْهِمْ فِي الْأَيَّامِ الْتَوَاوِلِ وَالْأَعْيَادِ وَأَقْرَبُ مَا يَكُونُ مِنَ الْأَيَّامِ مَقَامُ

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

لأنه أسقط ما لا إلى حد فلا يقبل الفسخ بخلاف الكتابة المقنونة لأنه عقد يقال ويفسخ
وليس في الطلاق والعنف من القصاص له متوسطة فانتباه في الكل ترجيح المفسرين و

حمله هم نصیب به حقوق خان کانی موید و فایده یه با اختیار ان شاء الله تعالی و ان شاء الله تعالی من شریک
قیمه نصیب ان شاء الله تعالی استسقی اعیان و ان خیمین جمع المعنی علی العبد الوکلاء المعنی ان حق

حرفين احدىهما تجزى الكهتاف وعند م على ما يدناه والثاني ان يسارا المعق لا يمنع
 اي اثنين وثلاثين ١٢
 سعادة العبد عند م عند ما منه لهما في الثاني قوله عليه السلام في الواح الحق نصه

۱۲۸۱
 ۱۲۸۲
 ۱۲۸۳
 ۱۲۸۴
 ۱۲۸۵
 ۱۲۸۶
 ۱۲۸۷
 ۱۲۸۸
 ۱۲۸۹
 ۱۲۹۰
 ۱۲۹۱
 ۱۲۹۲
 ۱۲۹۳
 ۱۲۹۴
 ۱۲۹۵
 ۱۲۹۶
 ۱۲۹۷
 ۱۲۹۸
 ۱۲۹۹
 ۱۳۰۰
 ۱۳۰۱
 ۱۳۰۲
 ۱۳۰۳
 ۱۳۰۴
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۹
 ۱۳۱۰
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۹
 ۱۳۳۰
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶
 ۱۴۲۷
 ۱۴۲۸
 ۱۴۲۹
 ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱
 ۱۴۳۲
 ۱۴۳۳
 ۱۴۳۴
 ۱۴۳۵
 ۱۴۳۶
 ۱۴۳۷
 ۱۴۳۸
 ۱۴۳۹
 ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱
 ۱۴۴۲
 ۱۴۴۳
 ۱۴۴۴
 ۱۴۴۵
 ۱۴۴۶
 ۱۴۴۷
 ۱۴۴۸
 ۱۴۴۹
 ۱۴۵۰
 ۱۴۵۱
 ۱۴۵۲
 ۱۴۵۳
 ۱۴۵۴
 ۱۴۵۵
 ۱۴۵۶
 ۱۴۵۷
 ۱۴۵۸
 ۱۴۵۹
 ۱۴۶۰
 ۱۴۶۱
 ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳
 ۱۴۶۴
 ۱۴۶۵
 ۱۴۶۶
 ۱۴۶۷
 ۱۴۶۸
 ۱۴۶۹
 ۱۴۷۰
 ۱۴۷۱
 ۱۴۷۲
 ۱۴۷۳
 ۱۴۷۴
 ۱۴۷۵
 ۱۴۷۶
 ۱۴۷۷
 ۱۴۷۸
 ۱۴۷۹
 ۱۴۸۰
 ۱۴۸۱
 ۱۴۸۲
 ۱۴۸۳
 ۱۴۸۴
 ۱۴۸۵
 ۱۴۸۶
 ۱۴۸۷
 ۱۴۸۸
 ۱۴۸۹
 ۱۴۹۰
 ۱۴۹۱
 ۱۴۹۲
 ۱۴۹۳
 ۱۴۹۴
 ۱۴۹۵
 ۱۴۹۶
 ۱۴۹۷
 ۱۴۹۸
 ۱۴۹۹
 ۱۵۰۰
 ۱۵۰۱
 ۱۵۰۲
 ۱۵۰۳
 ۱۵۰۴
 ۱۵۰۵
 ۱۵۰۶
 ۱۵۰۷
 ۱۵۰۸
 ۱۵۰۹
 ۱۵۱۰
 ۱۵۱۱
 ۱۵۱۲
 ۱۵۱۳
 ۱۵۱۴
 ۱۵۱۵
 ۱۵۱۶
 ۱۵۱۷
 ۱۵۱۸
 ۱۵۱۹
 ۱۵۲۰
 ۱۵۲۱
 ۱۵۲۲
 ۱۵۲۳
 ۱۵۲۴
 ۱۵۲۵
 ۱۵۲۶
 ۱۵۲۷
 ۱۵۲۸
 ۱۵۲۹
 ۱۵۳۰
 ۱۵۳۱
 ۱۵۳۲
 ۱۵۳۳
 ۱۵۳۴
 ۱۵۳۵
 ۱۵۳۶
 ۱۵۳۷
 ۱۵۳۸
 ۱۵۳۹
 ۱۵۴۰
 ۱۵۴۱
 ۱۵۴۲
 ۱۵۴۳
 ۱۵۴۴
 ۱۵۴۵
 ۱۵۴۶
 ۱۵۴۷
 ۱۵۴۸
 ۱۵۴۹
 ۱۵۵۰
 ۱۵۵۱
 ۱۵۵۲
 ۱۵۵۳
 ۱۵۵۴
 ۱۵۵۵
 ۱۵۵۶
 ۱۵۵۷
 ۱۵۵۸
 ۱۵۵۹
 ۱۵۶۰
 ۱۵۶۱
 ۱۵۶۲
 ۱۵۶۳
 ۱۵۶۴
 ۱۵۶۵
 ۱۵۶۶
 ۱۵۶۷
 ۱۵۶۸
 ۱۵۶۹
 ۱۵۷۰
 ۱۵۷۱
 ۱۵۷۲
 ۱۵۷۳
 ۱۵۷۴
 ۱۵۷۵
 ۱۵۷۶
 ۱۵۷۷
 ۱۵۷۸
 ۱۵۷۹
 ۱۵۸۰
 ۱۵۸۱
 ۱۵۸۲
 ۱۵۸۳
 ۱۵۸۴
 ۱۵۸۵
 ۱۵۸۶
 ۱۵۸۷
 ۱۵۸۸
 ۱۵۸۹
 ۱۵۹۰
 ۱۵۹۱
 ۱۵۹۲
 ۱۵۹۳
 ۱۵۹۴
 ۱۵۹۵

۱۲۸۱
 ۱۲۸۲
 ۱۲۸۳
 ۱۲۸۴
 ۱۲۸۵
 ۱۲۸۶
 ۱۲۸۷
 ۱۲۸۸
 ۱۲۸۹
 ۱۲۹۰
 ۱۲۹۱
 ۱۲۹۲
 ۱۲۹۳
 ۱۲۹۴
 ۱۲۹۵
 ۱۲۹۶
 ۱۲۹۷
 ۱۲۹۸
 ۱۲۹۹
 ۱۳۰۰
 ۱۳۰۱
 ۱۳۰۲
 ۱۳۰۳
 ۱۳۰۴
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۹
 ۱۳۱۰
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۹
 ۱۳۳۰
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶
 ۱۴۲۷
 ۱۴۲۸
 ۱۴۲۹
 ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱
 ۱۴۳۲
 ۱۴۳۳
 ۱۴۳۴
 ۱۴۳۵
 ۱۴۳۶
 ۱۴۳۷
 ۱۴۳۸
 ۱۴۳۹
 ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱
 ۱۴۴۲
 ۱۴۴۳
 ۱۴۴۴
 ۱۴۴۵
 ۱۴۴۶
 ۱۴۴۷
 ۱۴۴۸
 ۱۴۴۹
 ۱۴۵۰
 ۱۴۵۱
 ۱۴۵۲
 ۱۴۵۳
 ۱۴۵۴
 ۱۴۵۵
 ۱۴۵۶
 ۱۴۵۷
 ۱۴۵۸
 ۱۴۵۹
 ۱۴۶۰
 ۱۴۶۱
 ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳
 ۱۴۶۴
 ۱۴۶۵
 ۱۴۶۶
 ۱۴۶۷
 ۱۴۶۸
 ۱۴۶۹
 ۱۴۷۰
 ۱۴۷۱
 ۱۴۷۲
 ۱۴۷۳
 ۱۴۷۴
 ۱۴۷۵
 ۱۴۷۶
 ۱۴۷۷
 ۱۴۷۸
 ۱۴۷۹
 ۱۴۸۰
 ۱۴۸۱
 ۱۴۸۲
 ۱۴۸۳
 ۱۴۸۴
 ۱۴۸۵
 ۱۴۸۶
 ۱۴۸۷
 ۱۴۸۸
 ۱۴۸۹
 ۱۴۹۰
 ۱۴۹۱
 ۱۴۹۲
 ۱۴۹۳
 ۱۴۹۴
 ۱۴۹۵
 ۱۴۹۶
 ۱۴۹۷
 ۱۴۹۸
 ۱۴۹۹
 ۱۵۰۰
 ۱۵۰۱
 ۱۵۰۲
 ۱۵۰۳
 ۱۵۰۴
 ۱۵۰۵
 ۱۵۰۶
 ۱۵۰۷
 ۱۵۰۸
 ۱۵۰۹
 ۱۵۱۰
 ۱۵۱۱
 ۱۵۱۲
 ۱۵۱۳
 ۱۵۱۴
 ۱۵۱۵
 ۱۵۱۶
 ۱۵۱۷
 ۱۵۱۸
 ۱۵۱۹
 ۱۵۲۰
 ۱۵۲۱
 ۱۵۲۲
 ۱۵۲۳
 ۱۵۲۴
 ۱۵۲۵
 ۱۵۲۶
 ۱۵۲۷
 ۱۵۲۸
 ۱۵۲۹
 ۱۵۳۰
 ۱۵۳۱
 ۱۵۳۲
 ۱۵۳۳
 ۱۵۳۴
 ۱۵۳۵
 ۱۵۳۶
 ۱۵۳۷
 ۱۵۳۸
 ۱۵۳۹
 ۱۵۴۰
 ۱۵۴۱
 ۱۵۴۲
 ۱۵۴۳
 ۱۵۴۴
 ۱۵۴۵
 ۱۵۴۶
 ۱۵۴۷
 ۱۵۴۸
 ۱۵۴۹
 ۱۵۵۰
 ۱۵۵۱
 ۱۵۵۲
 ۱۵۵۳
 ۱۵۵۴
 ۱۵۵۵
 ۱۵۵۶
 ۱۵۵۷
 ۱۵۵۸
 ۱۵۵۹
 ۱۵۶۰
 ۱۵۶۱
 ۱۵۶۲
 ۱۵۶۳
 ۱۵۶۴
 ۱۵۶۵
 ۱۵۶۶
 ۱۵۶۷
 ۱۵۶۸
 ۱۵۶۹
 ۱۵۷۰
 ۱۵۷۱
 ۱۵۷۲
 ۱۵۷۳
 ۱۵۷۴
 ۱۵۷۵
 ۱۵۷۶
 ۱۵۷۷
 ۱۵۷۸
 ۱۵۷۹
 ۱۵۸۰
 ۱۵۸۱
 ۱۵۸۲
 ۱۵۸۳
 ۱۵۸۴
 ۱۵۸۵
 ۱۵۸۶
 ۱۵۸۷
 ۱۵۸۸
 ۱۵۸۹
 ۱۵۹۰
 ۱۵۹۱
 ۱۵۹۲
 ۱۵۹۳
 ۱۵۹۴
 ۱۵۹۵

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

وقال لا تخرج خل فهو
 عندك خفيته الي يور
 جمل كمان التضام
 الجمل كمان التضام
 المصنف كيف يقضي بوجوه
 اوبعية نسبة مات قبل
 بمنها على الاختلاف
 لا المقضي على لفق
 المقضي معلوم فغايب
 قومه او اعيان على
 التبرك بالحيان شاء
 يضم ان يصف قمتان
 الاختلاف ما كان له
 ضمهم الى اهل نصيب
 اجبيين في اهل
 صر او دل ذلك ان
 من كان على

[illegible]

يمكن ان لم يدخل فلان
 على ما حقق المصنف
 ببيع قيمته كون المقضي
 الالفية لك على حد
 علية كان احدهما حائز
 بالاشيوع والتوزيع كالحال
 التوزيع في علم ان الدين
 بين كل واحد منهما لا
 فتم احسن الجملة فاقنع
 جلال ابن ابي عاتق
 اخوانه ابن شريك لم يعلم
 العبد هذا عند في
 واسعي لابن نصف قيمته
 الشريك ورجل احدهما
 القريب عتاق وصار
 في نصيب فلا يضم منه كما
 تنق وهو الشريك لان شريك

هذه الصلاة فوجرت
 من لها في الصف هذا
 عليه بسقوط السعاية
 وفهم ما في بعض الشيء
 يقين مع اتقن بسقط
 اعني احد ربه عبدا
 اهل نعم السعاية او
 دعاهم يعق حد منهم
 القضاء والعبد احد
 سيدك بالانه ملك
 ولكن الله ذاقه و
 حقيقته وقيل في الشرع
 شرعية على هذه
 كحلف بعتقه ازالت
 كما اذا كان العبد ديني
 ذا ذوق باعنا وتضيبه
 وراء القوم عتاق

وليس في خمسة فاما اصلت جمع استقام الثلث الثلثان عند محمد يجعل كل رقة على ستة
لانه يعق من الداخل عندهم فقصص سهام العتق بسهم صار جميع المال ثمانية عشر
وباق التخيير مام ولو كان هذان الطلاق وهن غير مدخول في صات الزوج قبل لبيان
سقط من مهر الخاتمة ربعة ومن ههنا ثمانية ثلثة اثمانه ومن ههنا الالة ثمانية قيل
هنا قول محمد خاصة وعندهما سقط ربعة قبل هو قولها ايضا وقد ذكرنا الفرق وتمام
تقريرها في الزيادة من قال لعبدية احد كما خذ فباع احدهما او ما قال قال له انت حر
بعدي فمعتق الاخر كانه لم يبق ههنا العتق اصلا بالموت للعتق من جهة بالبيع والعتق من كل
وجه بالتدبير تعيين الاخر وكانه بالبيع قصدا لوصوله الى الفرق بالتدبير ببقاء الارتفاع
الى مودة المقصود ان يباقيان العتق الملتزم فتعين الاخر كانه لا يملك الاستقلال لحد ثلثها
المعتدين لا فرق بين البيع الصحيح الغاسد مع القبض بدنه والمطلق وبشرط الخلو لا حد
المعتادين لا طلاق جولة لكتات المعنى ما قلنا والمعرض على بيع ملحق به في الحفظ عن
ابي يوسف والتهبة والتسليم الصدة والتسليم بمنزلة البيع كانه تمليك وكذا في لو قال
لا امر ايت احدكما طلق ثم ماتت احداهما قلنا وكذا لو طلق احداهما لماتت لو قال لا مته
احدا فماتت ثم جاء مع احداهما لم يعق الاخرى عندنا في حيفه فكل يعق لان لو طلق لم يجعل
لا في الملاك واحد فماتت فكان بالوطى مستبقا للمالك في الموطوعة فتعينت الاخرى
بالعتق كما في الطلاق وله ان المالك قائم في الموطوعة لان الارتفاع في المنكحة وهي معتقة
فكان وطىها حلالا فلا يجعل ما زاد له الا حل وطى على مذهبنا لانه لا يعق ب

العتق من كل وجه بالتدبير تعيين الاخر وكانه بالبيع قصدا لوصوله الى الفرق بالتدبير ببقاء الارتفاع الى مودة المقصود ان يباقيان العتق الملتزم فتعين الاخر كانه لا يملك الاستقلال لحد ثلثها المعتدين لا فرق بين البيع الصحيح الغاسد مع القبض بدنه والمطلق وبشرط الخلو لا حد المعتادين لا طلاق جولة لكتات المعنى ما قلنا والمعرض على بيع ملحق به في الحفظ عن ابي يوسف والتهبة والتسليم الصدة والتسليم بمنزلة البيع كانه تمليك وكذا في لو قال لا امر ايت احدكما طلق ثم ماتت احداهما قلنا وكذا لو طلق احداهما لماتت لو قال لا مته احدا فماتت ثم جاء مع احداهما لم يعق الاخرى عندنا في حيفه فكل يعق لان لو طلق لم يجعل لا في الملاك واحد فماتت فكان بالوطى مستبقا للمالك في الموطوعة فتعينت الاخرى بالعتق كما في الطلاق وله ان المالك قائم في الموطوعة لان الارتفاع في المنكحة وهي معتقة فكان وطىها حلالا فلا يجعل ما زاد له الا حل وطى على مذهبنا لانه لا يعق ب

العتق من كل وجه بالتدبير تعيين الاخر وكانه بالبيع قصدا لوصوله الى الفرق بالتدبير ببقاء الارتفاع الى مودة المقصود ان يباقيان العتق الملتزم فتعين الاخر كانه لا يملك الاستقلال لحد ثلثها المعتدين لا فرق بين البيع الصحيح الغاسد مع القبض بدنه والمطلق وبشرط الخلو لا حد المعتادين لا طلاق جولة لكتات المعنى ما قلنا والمعرض على بيع ملحق به في الحفظ عن ابي يوسف والتهبة والتسليم الصدة والتسليم بمنزلة البيع كانه تمليك وكذا في لو قال لا امر ايت احدكما طلق ثم ماتت احداهما قلنا وكذا لو طلق احداهما لماتت لو قال لا مته احدا فماتت ثم جاء مع احداهما لم يعق الاخرى عندنا في حيفه فكل يعق لان لو طلق لم يجعل لا في الملاك واحد فماتت فكان بالوطى مستبقا للمالك في الموطوعة فتعينت الاخرى بالعتق كما في الطلاق وله ان المالك قائم في الموطوعة لان الارتفاع في المنكحة وهي معتقة فكان وطىها حلالا فلا يجعل ما زاد له الا حل وطى على مذهبنا لانه لا يعق ب

من مخرج ومقتضى التخصيص في الموطوعة لكونها حلالا ولو كان حلالا لم يكن له ان يعق بالوطى مستبقا للمالك في الموطوعة فتعينت الاخرى بالعتق كما في الطلاق وله ان المالك قائم في الموطوعة لان الارتفاع في المنكحة وهي معتقة فكان وطىها حلالا فلا يجعل ما زاد له الا حل وطى على مذهبنا لانه لا يعق ب

باب الحلف بالعتيق

ومن قال اذا دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ فهو حر واليه صلوات الله وبركاته فاشترى مملوكا ثم دخل

[illegible]

ومن اجتمع عبدا على مال فقبل العبد عتق وذلك مثل ان تقول انت حر على الف درهم او الف درهمين
واذا لم يوافق بقوله لانه معاوضة المال بغير المال اذ العبد لا يملك نفسه من قضية المعاوضة
ثبوت الحكم بقبول العرض الجاهل كالحكيم فاذ قبل صا حرا واشترط دين عليه تصح
الكفالة بغير بدل الكفالة لانه ثبت مع المني في وهو قيام الرق على ما عرفت اطلاق لفظ المال
يقتضي اذاعته من النقد العرض الحيوان ان كان بغير عينه لانه معاوضة المال بغير المال فثبت
النكاح والطلاق والصلى عن دم العمد لان الطعام والمكيل والموزون اذا كان

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

۱۲۸۰
 ۱۲۸۱
 ۱۲۸۲
 ۱۲۸۳
 ۱۲۸۴
 ۱۲۸۵
 ۱۲۸۶
 ۱۲۸۷
 ۱۲۸۸
 ۱۲۸۹
 ۱۲۹۰
 ۱۲۹۱
 ۱۲۹۲
 ۱۲۹۳
 ۱۲۹۴
 ۱۲۹۵
 ۱۲۹۶
 ۱۲۹۷
 ۱۲۹۸
 ۱۲۹۹
 ۱۳۰۰
 ۱۳۰۱
 ۱۳۰۲
 ۱۳۰۳
 ۱۳۰۴
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۹
 ۱۳۱۰
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۹
 ۱۳۳۰
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶
 ۱۴۲۷
 ۱۴۲۸
 ۱۴۲۹
 ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱
 ۱۴۳۲
 ۱۴۳۳
 ۱۴۳۴
 ۱۴۳۵
 ۱۴۳۶
 ۱۴۳۷
 ۱۴۳۸
 ۱۴۳۹
 ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱
 ۱۴۴۲
 ۱۴۴۳
 ۱۴۴۴
 ۱۴۴۵
 ۱۴۴۶
 ۱۴۴۷
 ۱۴۴۸
 ۱۴۴۹
 ۱۴۵۰
 ۱۴۵۱
 ۱۴۵۲
 ۱۴۵۳
 ۱۴۵۴
 ۱۴۵۵
 ۱۴۵۶
 ۱۴۵۷
 ۱۴۵۸
 ۱۴۵۹
 ۱۴۶۰
 ۱۴۶۱
 ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳
 ۱۴۶۴
 ۱۴۶۵
 ۱۴۶۶
 ۱۴۶۷
 ۱۴۶۸
 ۱۴۶۹
 ۱۴۷۰
 ۱۴۷۱
 ۱۴۷۲
 ۱۴۷۳
 ۱۴۷۴
 ۱۴۷۵
 ۱۴۷۶
 ۱۴۷۷
 ۱۴۷۸
 ۱۴۷۹
 ۱۴۸۰
 ۱۴۸۱
 ۱۴۸۲
 ۱۴۸۳
 ۱۴۸۴
 ۱۴۸۵
 ۱۴۸۶
 ۱۴۸۷
 ۱۴۸۸
 ۱۴۸۹
 ۱۴۹۰
 ۱۴۹۱
 ۱۴۹۲
 ۱۴۹۳
 ۱۴۹۴
 ۱۴۹۵
 ۱۴۹۶
 ۱۴۹۷
 ۱۴۹۸
 ۱۴۹۹
 ۱۵۰۰
 ۱۵۰۱
 ۱۵۰۲
 ۱۵۰۳
 ۱۵۰۴
 ۱۵۰۵
 ۱۵۰۶
 ۱۵۰۷
 ۱۵۰۸
 ۱۵۰۹
 ۱۵۱۰
 ۱۵۱۱
 ۱۵۱۲
 ۱۵۱۳
 ۱۵۱۴
 ۱۵۱۵
 ۱۵۱۶
 ۱۵۱۷
 ۱۵۱۸
 ۱۵۱۹
 ۱۵۲۰
 ۱۵۲۱
 ۱۵۲۲
 ۱۵۲۳
 ۱۵۲۴
 ۱۵۲۵
 ۱۵۲۶
 ۱۵۲۷
 ۱۵۲۸
 ۱۵۲۹
 ۱۵۳۰
 ۱۵۳۱
 ۱۵۳۲
 ۱۵۳۳
 ۱۵۳۴
 ۱۵۳۵
 ۱۵۳۶
 ۱۵۳۷
 ۱۵۳۸
 ۱۵۳۹
 ۱۵۴۰
 ۱۵۴۱
 ۱۵۴۲
 ۱۵۴۳
 ۱۵۴۴
 ۱۵۴۵
 ۱۵۴۶
 ۱۵۴۷
 ۱۵۴۸
 ۱۵۴۹
 ۱۵۵۰
 ۱۵۵۱
 ۱۵۵۲
 ۱۵۵۳
 ۱۵۵۴
 ۱۵۵۵
 ۱۵۵۶
 ۱۵۵۷
 ۱۵۵۸
 ۱۵۵۹
 ۱۵۶۰
 ۱۵۶۱
 ۱۵۶۲
 ۱۵۶۳
 ۱۵۶۴
 ۱۵۶۵
 ۱۵۶۶
 ۱۵۶۷
 ۱۵۶۸
 ۱۵۶۹
 ۱۵۷۰
 ۱۵۷۱
 ۱۵۷۲
 ۱۵۷۳
 ۱۵۷۴
 ۱۵۷۵
 ۱۵۷۶
 ۱۵۷۷
 ۱۵۷۸
 ۱۵۷۹
 ۱۵۸۰
 ۱۵۸۱
 ۱۵۸۲
 ۱۵۸۳
 ۱۵۸۴
 ۱۵۸۵
 ۱۵۸۶
 ۱۵۸۷
 ۱۵۸۸
 ۱۵۸۹
 ۱۵۹۰
 ۱۵۹۱
 ۱۵۹۲
 ۱۵۹۳
 ۱۵۹۴

[illegible][illegible]

معلوم الجنس كالمقصود
 وذلك مثل ان يقول
 ان يصير مكاتباً لانه
 على ما بين ان شاء
 ومادة الخالة دون
 وعقود العبد ومعه
 القبول هو القبول
 قبول العبد لا يحتمل
 الشرط بخلاف الكتابة
 نظر الى المقصود
 الحرية والولى المال
 حتى كان بائناً فعمله
 عليه ^{ان} لا يكون العبد
 في الاثناء عنده لاداء
 ويخرج المسائل نظراً
 عالم يؤد الكل لعدم
 التعليق وحده المولى

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible][illegible]

الحال الاجنبى في الطلاق جائز في النكاح لا يجوز وقد مر انه من قبل ولو قال عتق امته

على ان دفع المهر المسألة بماله اقامت الالف على قيمته ومهر مثله اقامت اصله بقية اداها

وما اصاب لم يطل عنه كما قال في تفتيح الشراء اقتضاء على ما مر واذا كان كذلك

فان كان الالف بالرقبة شراؤها بالبضع نكاحا فانقسم عليه او وجدت حصته وسلم وهو الرقبة

عند ما يسلم هو البضع فلو ردت نفسها لم يرد له وجوابه ان ما اصاب قيمته اسقط

في الوجه الاول وهو المولى في الوجه الثاني وما اصاب به ومثلهما كان محلهما في الوجهين

في التدبير

اذا قال المولى للمملوك اذناه شئت فقلت حر او انت حر منى وانت مدبر او قد يرتك فقد صا

مدبر لان هذا الالفاظ صريح في التدبير فانه اثبات ليعق عن برئته لا يجوز بيعه ولا هبته

ولا اخراجه عن ملكه الا الى الحرية كما في الكفاية وقال الشافعي لا يجوز له ان يعلق العتق بالشرط

فلا يمتنع به البيع والهبة كما في سائر التعليقات كما في المدبر المقيد لان التدبير وصية و

نهى مانعة من ذلك ولنا قوله عليه السلام المدبر لا يباع ولا يوهب ولا يورث وهو حر الثلث

ولا يهيب سبب الحرية لان الحرية تنبثق بعلم المولى لا بسبب غيره ثم جعله سببا في الحال ولو

لوجوده في الحال عند بيعه لم يورث كان ما بعد الموت حال بطلان اهلية التصرف فلا يمكن

تأخير السببية في ان يورث بطلان الاهلية بخلاف سائر التعليقات لان المأمور من السببية قائم

قبل المشرط لا يبين في الوين ما نعم والمنع من مقتضى وانه يضاد وقوع الطلاق والعتاق

وامن تأخير السببية الى زمان الشرط لقيام اهلية عندهم فافترقا ولا نه وصية

في قوله في النكاح جائز في الطلاق لا يجوز وقد مر انه من قبل ولو قال عتق امته على ان دفع المهر المسألة بماله اقامت الالف على قيمته ومهر مثله اقامت اصله بقية اداها وما اصاب لم يطل عنه كما قال في تفتيح الشراء اقتضاء على ما مر واذا كان كذلك فان كان الالف بالرقبة شراؤها بالبضع نكاحا فانقسم عليه او وجدت حصته وسلم وهو الرقبة عند ما يسلم هو البضع فلو ردت نفسها لم يرد له وجوابه ان ما اصاب قيمته اسقط في الوجه الاول وهو المولى في الوجه الثاني وما اصاب به ومثلهما كان محلهما في الوجهين

في قوله في النكاح جائز في الطلاق لا يجوز وقد مر انه من قبل ولو قال عتق امته على ان دفع المهر المسألة بماله اقامت الالف على قيمته ومهر مثله اقامت اصله بقية اداها وما اصاب لم يطل عنه كما قال في تفتيح الشراء اقتضاء على ما مر واذا كان كذلك فان كان الالف بالرقبة شراؤها بالبضع نكاحا فانقسم عليه او وجدت حصته وسلم وهو الرقبة عند ما يسلم هو البضع فلو ردت نفسها لم يرد له وجوابه ان ما اصاب قيمته اسقط في الوجه الاول وهو المولى في الوجه الثاني وما اصاب به ومثلهما كان محلهما في الوجهين

في قوله في النكاح جائز في الطلاق لا يجوز وقد مر انه من قبل ولو قال عتق امته على ان دفع المهر المسألة بماله اقامت الالف على قيمته ومهر مثله اقامت اصله بقية اداها وما اصاب لم يطل عنه كما قال في تفتيح الشراء اقتضاء على ما مر واذا كان كذلك فان كان الالف بالرقبة شراؤها بالبضع نكاحا فانقسم عليه او وجدت حصته وسلم وهو الرقبة عند ما يسلم هو البضع فلو ردت نفسها لم يرد له وجوابه ان ما اصاب قيمته اسقط في الوجه الاول وهو المولى في الوجه الثاني وما اصاب به ومثلهما كان محلهما في الوجهين

[illegible][illegible]

والوصية خلافة في الحال كالوارثه وابطال السبب يجوز وفي البيع وما يضاف اليه قال
 للمولى ان يستقدمه يواجره وان كان مائة وطيها وله ان يزوجه لان الملك في ثلث الوصية
 يستفاد وكونه هذا الوجه فان فلا وصية للمولى عن المدين من ثلث ماله ولو كان التثنية
 وصية لانه تخرج مضافا في وقت الموت الحكم غير ثابت في الحال فيفضل من الثلث حتى لا يمكن
 مال غيره يستحق الثلث ان كان على المولى دين في كل قيمته لتقدم الدين على الوصية ولا يمكن
 انفصل عن قيمته ولا للمدين مدبره على ذلك نقل جماع الصحابة وان علق التدين
 بموته على صفة مثل ان يقول ان مات من عرض هذا الوصية هذا ومن عرض هذا فليس على
 ويجوز ان كان السبب لم يستفد في الحال لانه في تلك الصفة بخلاف المدين المطلق لانه
 عتقه بطلاق المولى هو كاش لا محالة فان مات المولى على صفة التي ذكرها عتق كما يعتق
 المدين بموته من الثلث لانه ثبت حكم التدين به في آخره من اجزاء عاين التحقيق تلك
 الصفة في الحال باعتبار من الثلث من المقيدين يقول ان مات ستة او عشرة مدين لما ذكرنا
 في الاما اقال الى مائة تسعة ومثله لا يعيدش اليه في التكاليف لانه كالكاش لا محالة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اذ اولدت الامة من مولدها فقد صار طهر ولد له لا يجوز بيعه ولا قتلها لقوله عليه السلام
 اعتق اولادها اخذ عن اعتاقها فيثبت بعض ما جاز به هو حرمة البيعة كان الجزية قد حصلت
 بين الواطى والوطوة بواسطة الولد فان المائتين اختلطت بحيث لا يمكن للميزينة ما على ما عرفت
 في حرمة المصاهرة الا ان بعد الانفصال تبقى الجزية حكما لا حقيقة فضعف السبب في وجوبها

[illegible][illegible]

القائمه

فول و لادن
الجزيرة قد
حصلت
دي قن
سما و سما
لان
جزيرة
بسترم
فول
الان
غان

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

لأن الفرائض لو كان النكاح فاسدا إذا فاسد الحق بالصحيح حتى لا يحكم ولو أدها المولى
لا يثبت نسبته منه لأنه ثابت بالنسب من غيره ويعتق الولد بتبني أمه ولد له لا فوار إذا
مات المولى عتقت من جميع المال الحديث سعيد بن المسيب عن النبي عليه السلام أمي تعتق
أهلي لا ولا دوان لا بيع في دين ولا بيع من الثلث ولأن الحاجة إلى الولد للصليّة تقدم
على حق الورقة والدين كالنكاحين مثلا لا بد من وصية بها مولى وأهل الخواجة والسعاية
عليها في دين المولى الغنم لما روي أنها ليست بمال متقوم حتى لا تضمن بالفصل عند
أبي حنيفة فلا يعتق بها حق الغنم كالفصل بخلاف المذاهب لأن مال متقوم إذا أسلمت
أم ولد النصراني فعليه أن تسمى في قيمتها وهي بمنزلة المكاتب لا تعتق حتى تؤدى السعاية قال
زفره تعتق في الحال والسعاية دين عليها وهذه الخلاف إذا أعز من على المولى الإسلام فإني
فإن أسلمت بقي على حالها لأن المال الذل عنها بعد ما أسلمت اجتمع لك بالبيع والاعتنا
وقد نعتد بالبيع فتعين الاعتاق وكذا إن لم يظن من الجانبين في جعلها مكاتبه لا يتبين فمحل
عنها الصيرورة بحدودها والضرر عن الذي لا يعتاقها على كسب نيل الشرف المحترمة
فصل الذم على بدل ملكه أو اعتقه هي مفصلة تتواني في الكسب مالية أم الولد
يقدمها الذي متقومه في قدره واعتقدا ولا ينفك أن لم تكن متقومة فهي محترمة وهذا
يكفي لوجوب الضمان كما في الفصول المشتركة ما عدا أحدها ولا يلزم لجبال المال للباقيين ولو
مات مولاها عتقت بلا سعاية لأنها أم ولد لو عجزت في حياته لا تودعة لأنها لو ردت فقتلت
مكاتبه لقيام المولى من استولت لآلته غيره ينكح نكاحا صواب أم ولد له

قال في المصنف...
والنكاح...
والسعاية...
والفصل...
والاعتاق...
والبيع...
والضرر...
والكسب...
والمتقومة...
والضمان...
والفصول...
والأحدها...
والجبال...
والباقيين...
والنكاح...
والسعاية...
والفصل...
والاعتاق...
والبيع...
والضرر...
والكسب...
والمتقومة...
والضمان...
والفصول...
والأحدها...
والجبال...
والباقيين...

قال في المصنف...
والنكاح...
والسعاية...
والفصل...
والاعتاق...
والبيع...
والضرر...
والكسب...
والمتقومة...
والضمان...
والفصول...
والأحدها...
والجبال...
والباقيين...
والنكاح...
والسعاية...
والفصل...
والاعتاق...
والبيع...
والضرر...
والكسب...
والمتقومة...
والضمان...
والفصول...
والأحدها...
والجبال...
والباقيين...

قال في المصنف...
والنكاح...
والسعاية...
والفصل...
والاعتاق...
والبيع...
والضرر...
والكسب...
والمتقومة...
والضمان...
والفصول...
والأحدها...
والجبال...
والباقيين...
والنكاح...
والسعاية...
والفصل...
والاعتاق...
والبيع...
والضرر...
والكسب...
والمتقومة...
والضمان...
والفصول...
والأحدها...
والجبال...
والباقيين...

هذا هو الحق...
والنكاح...
والسعاية...
والفصل...
والاعتاق...
والبيع...
والضرر...
والكسب...
والمتقومة...
والضمان...
والفصول...
والأحدها...
والجبال...
والباقيين...
والنكاح...
والسعاية...
والفصل...
والاعتاق...
والبيع...
والضرر...
والكسب...
والمتقومة...
والضمان...
والفصول...
والأحدها...
والجبال...
والباقيين...

وقال الشافعي لا تصير ام ولد لى استولى عليها بملك يمين ثم استحققت ثم ملكها تصير ام ولد
عندنا وله فيه قولان هو قولنا لمغرولة انها علققت برقيق فلا تكون ام ولد كما اذا علققت
من الزنا ثم ملكها الزاني وهذا لان اموميته الولد باعتبار علق الولد لا بجزء الام
تلك الحالة الجزئية كما في الكفر والذات ان السبب الجوزية على ما ذكرنا من قبل والجوزية انما
تثبت بين نسب الولد الواحد الى كل واحد من اجداده قد ثبت النسب فيثبت الجوزية بهذا
الواسطة بخلاف الزنا لانه لا ينفق للولد الى الزنا وانما يعتق على الزاني اذا ملكه لانه جزؤه
حقيقة بغير واسطة نظير من اشترى اخاه من الزنا لا يعتق عليه لان ينسب بواسطة
نسبة الى الولد هي غير ثابتة اذا وطى جارية ابنه فجاءت بولد فادعاه ثبت نسبه
وصارت ام ولد له ولو عليه قيمة ما وليس عليه عقرها ولا قيمة ولدها وطى ذكرنا المسألة بذكرنا
في كتابنا لكان من هذه الكتاب انما لا يضمن قبة اولد لانه انما هو اصل كاستناد الملك
الى ما قبل الاستيلاء وان طى اولد مع بقاء الاب لم يثبت النسب لانه لا يولد حال بقاء الاب
ولو كان الاب ميتا لثبت من الجد كما ثبت نسب من الاب لظهوره لانه عند فقده الاب وكفر الاب
ورقه بمنزلة موته لانه قاطع للولاية وذا كانت الجارية بين شريكين فجاءت بولد فادعاه
احدهما ثبت نسبه منه لانه لما ثبت النسب في نفسه لم يصادفته ملكه ثبت في الباقي ضرورة انه
لا يتجزى لما ان سببه يتجزى هو العلق اذا الولد واحد لا يتعلق من ما ينفق وصارت ام ولد
لان الاستيلاء لا يتجزى عندهما وعندنا حنفية يصير نصيبا ام ولد له ثم يملك
نصيب صاحبه اذ هو قابل للملك ويضمن نصف عقرها لانه وطى جارية

الصلابة
وقال الشافعي لا تصير ام ولد لى استولى عليها بملك يمين ثم استحققت ثم ملكها تصير ام ولد
عندنا وله فيه قولان هو قولنا لمغرولة انها علققت برقيق فلا تكون ام ولد كما اذا علققت
من الزنا ثم ملكها الزاني وهذا لان اموميته الولد باعتبار علق الولد لا بجزء الام
تلك الحالة الجزئية كما في الكفر والذات ان السبب الجوزية على ما ذكرنا من قبل والجوزية انما
تثبت بين نسب الولد الواحد الى كل واحد من اجداده قد ثبت النسب فيثبت الجوزية بهذا
الواسطة بخلاف الزنا لانه لا ينفق للولد الى الزنا وانما يعتق على الزاني اذا ملكه لانه جزؤه
حقيقة بغير واسطة نظير من اشترى اخاه من الزنا لا يعتق عليه لان ينسب بواسطة
نسبة الى الولد هي غير ثابتة اذا وطى جارية ابنه فجاءت بولد فادعاه ثبت نسبه
وصارت ام ولد له ولو عليه قيمة ما وليس عليه عقرها ولا قيمة ولدها وطى ذكرنا المسألة بذكرنا
في كتابنا لكان من هذه الكتاب انما لا يضمن قبة اولد لانه انما هو اصل كاستناد الملك
الى ما قبل الاستيلاء وان طى اولد مع بقاء الاب لم يثبت النسب لانه لا يولد حال بقاء الاب
ولو كان الاب ميتا لثبت من الجد كما ثبت نسب من الاب لظهوره لانه عند فقده الاب وكفر الاب
ورقه بمنزلة موته لانه قاطع للولاية وذا كانت الجارية بين شريكين فجاءت بولد فادعاه
احدهما ثبت نسبه منه لانه لما ثبت النسب في نفسه لم يصادفته ملكه ثبت في الباقي ضرورة انه
لا يتجزى لما ان سببه يتجزى هو العلق اذا الولد واحد لا يتعلق من ما ينفق وصارت ام ولد
لان الاستيلاء لا يتجزى عندهما وعندنا حنفية يصير نصيبا ام ولد له ثم يملك
نصيب صاحبه اذ هو قابل للملك ويضمن نصف عقرها لانه وطى جارية

الصلابة
وقال الشافعي لا تصير ام ولد لى استولى عليها بملك يمين ثم استحققت ثم ملكها تصير ام ولد
عندنا وله فيه قولان هو قولنا لمغرولة انها علققت برقيق فلا تكون ام ولد كما اذا علققت
من الزنا ثم ملكها الزاني وهذا لان اموميته الولد باعتبار علق الولد لا بجزء الام
تلك الحالة الجزئية كما في الكفر والذات ان السبب الجوزية على ما ذكرنا من قبل والجوزية انما
تثبت بين نسب الولد الواحد الى كل واحد من اجداده قد ثبت النسب فيثبت الجوزية بهذا
الواسطة بخلاف الزنا لانه لا ينفق للولد الى الزنا وانما يعتق على الزاني اذا ملكه لانه جزؤه
حقيقة بغير واسطة نظير من اشترى اخاه من الزنا لا يعتق عليه لان ينسب بواسطة
نسبة الى الولد هي غير ثابتة اذا وطى جارية ابنه فجاءت بولد فادعاه ثبت نسبه
وصارت ام ولد له ولو عليه قيمة ما وليس عليه عقرها ولا قيمة ولدها وطى ذكرنا المسألة بذكرنا
في كتابنا لكان من هذه الكتاب انما لا يضمن قبة اولد لانه انما هو اصل كاستناد الملك
الى ما قبل الاستيلاء وان طى اولد مع بقاء الاب لم يثبت النسب لانه لا يولد حال بقاء الاب
ولو كان الاب ميتا لثبت من الجد كما ثبت نسب من الاب لظهوره لانه عند فقده الاب وكفر الاب
ورقه بمنزلة موته لانه قاطع للولاية وذا كانت الجارية بين شريكين فجاءت بولد فادعاه
احدهما ثبت نسبه منه لانه لما ثبت النسب في نفسه لم يصادفته ملكه ثبت في الباقي ضرورة انه
لا يتجزى لما ان سببه يتجزى هو العلق اذا الولد واحد لا يتعلق من ما ينفق وصارت ام ولد
لان الاستيلاء لا يتجزى عندهما وعندنا حنفية يصير نصيبا ام ولد له ثم يملك
نصيب صاحبه اذ هو قابل للملك ويضمن نصف عقرها لانه وطى جارية

کتابخانه المصطفیٰ

[illegible][illegible]

قال لايمان على ثلاثة مرات يا ايها الذين آمنوا ايمان من يعتقد ويؤمن بالقوة الغموس الحلف على ما واصل
 اسم الله تعالى ١٢
 يتعبد الله بغيره فخذوا بنعمتي يا أيها الذين آمنوا حلفوا بالقوله عليه السلام من حلف كاذبا ادخله الله النار
 في آخره من الحلف بالخطاب
 وكذا ذكره فيها إذا التوبة ولا تتعدوا قال الشافعي فيها الكفارة كاذبا شرعت لرفع ذنب هتاك
 لا معنى من
 حرمته اسم الله تعالى أن يرد حقيقة بالاستشهاد بالله كاذبا فاشبه العقوبة ولنا أن البقرة محضه
 فلا يرد من يرد بك الكفارة ١٢ وعنه
 والكفارة عبادة تآدى بالصوم ويشترط فيها النية فلا تطأ بها بخلاف العقوبة لأنها مباحة
 لله والكفارة لا يجوز ١٢ وعنه
 ولو كان فيها ذنب فهو متاخر متعلق باختيار مبتدع ومما في الغموس ملازم فمقتضى الاحتاق
 طاعة بل تحلف
 والمنعقد ما يحلف أن في المستقبل أن يفعل ولا يفعل إذا حدث ذلك لزمته الكفارة لقوله تعالى
 لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان هو ما ذكرنا وبين اللغو انما

[illegible]

[illegible]

علی امر ما حق ہو نظر نہ محال کہ امر بخلاف فہم و الین رجوان لا یواظب اللہ صاجہا

ومن الدعوان يقول الله انه لاني عويظنه ليدنوا الماعوجرو والاصل فيه قوله تعالى لا يدينكم

الله بانه عوفي يا انكم تخرج اخرجكم الآية لا الله علقه بالرجاء للاختلاف في تفسيره قال القاسم

الذين المكره والناسي سواء حتى تجلب الكثرة لقوله عليه السلام ثالث سجدتي لله وحده

والطلاق واليه بين الشافعي بخلافنا في ذلك وسليمان الكركي ان شاء الله تعالى كقولنا في المصالح
على جملة كفارة سبعة ايام في كل سنة

عليه مكرها أو أسيا فهو شواء أن الفعل الحقيقي لا يندم بالآكل وهو شرط وكذلك ان فعله

ممنوع عليه ويجوز التحقق الشرط حقيقة ولو كانت محمودة في الذنوب والجليل في اليأس هو المحذور العظيم

بَابُ مَا يَكُونُ يَمِينًا وَمَا لَا يَكُونُ يَمِينًا

قَالَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ابْتَغُوا إِلَٰهًا غَيْرًا ۚ لَئِنْ رَأَيْتُمُ الْمُشْرِكِينَ يَتَّبِعُونَ عِزَّةَ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبِيلًا ۚ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ ذُو قُوَّةٍ يَأْتِيكُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأَخْبَرَكُمْ أَخْرَاجَهُمْ مِنْ دَارِهِمْ ۚ وَنَبَأُ الْيَوْمِ نَبَأٌ ۖ لَّيْسَ لِلْإِثْمِ أَجْرٌ ۖ وَكَانَ الْعِلْمُ عِندَ اللَّهِ ۚ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَ الْبَيْتَ وَلِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَ الْبَيْتَ وَلِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَ الْبَيْتَ وَلِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَ الْبَيْتَ

يُحِبُّ بِهَا عِزَّ الْفِرْقَةِ اللَّهُ وَجَلَّ كِبَرُهَا لَأَنَّ الْحَلْفَ بِهَا تَعَارُفٌ وَمَعْرِفَةٌ لِلْهَيْئَةِ وَالْأَقْوَامِ

ما من اذيعت قد تعظم الله وصفه فضيلة ذكره واما انما قال لا اله الا الله فانه

لا يكون ميباً لأنه غير متعارف لأنه يذكر ويراد به المعلوم يقال الله خفي عما في
السموات والأرض

ی معلوم کہ ولو قال وحضرت اللہ وسمیٰ لم یکن حالاً وکن اورم قال اللہ کان الخلف

نريد معارف لأن الوجه قد ياربها الزها وهو الطرا والجنة الفضب الخط يربا بها العقوبة

مصحف بيمين الله لما كان في اللغة قوله عليه السلام من ان الله قال في صفت با لله
 في الصفات والصفات

[illegible]

باب في بيان ما ينبغي من التواضع والاعتدال في القول والسير

وَقَالَ السَّيِّدُ لَا يَتَّقِدُ فِي كَلَامِهِ
عَالِمًا لَمْ يَتَّقِدْ فِي أَصُولِهِ
فَقَالَ الْيَمِينُ شَرُّ مَا وَصَفَ
بِهِ الْخَوَّانُ فَاصْطَفِ الْيَمِينُ
خَالِدًا عَنْ قَائِدِ الْيَمِينِ كَانَ
لَقَوْلِهِ الْيَمِينُ وَالْخَوَّانُ
مِنْ طَرَفَيْنِ وَالْخَوَّانُ مَرُوفٌ
فَقَالَ الْيَمِينُ كَانَ أَحَبُّ

۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹

والقول الله الباء لقوله بالله في الحاء لقوله تالله لأن كل ذلك معروف لايمان مذكور في القرآن
وقد يحرف فيكون حاله لقوله الله لا الفعل كذا كان حذف الحرف من دة العرب ليجازم قيل
يتصل لا نزاع في ذلك فحق قيل يخفف فتكون لكسرة الة على حذف الة وكذا إذا قال به في الخضر
لأن الباء قبل بها قال الله تعالى نعمتكم لى امنتم به قال بو حنيفة إذا قال حق لله فليس
بحاليف هو قول محمد واحد الروايتين على ان يوسف وعنده رواية اخرى انه يكون ميميا
لأن الحق من صفات الله تعالى وهو حقيقة فصلا كانه قال الله الحق والحلف متعارف ولهما
أنه يراد به طاعة الله تعالى إذا الطاعات حقوق فيكون حلفا بغير الله قالوا لو قال الحق يكون
يمينا ولو قال حقا لا يكون يميناً لأن الحق من أسماء الله تعالى والمنكر يرد به تحقيق الوعد ولو قال أقسم
أو أقسم بالله أو أحلف بالله أو شهد بالله فهو حالف لأن هذه الألفاظ مستعملة
لالحلف فهذا الصيغة للحال حقيقة وتستعمل الاستقبال لقرينة تجعل حالفاً في الحال الشها
يمين قال الله تعالى قالوا نشهد أنك لو سؤل الله ثم قال أقعدوا أيما منهم حجة والحلف بالله
هو المعروف المشرع وبغيره محظوظ فضر إليه لولا قيل لا يحتاج إلى الية وقيل لا بد منها
لاحتالة الية واليمين بغير الله ولو قال بالفارسية سوگند مخورم بخداي يكون يميناً لأن
الحال ولو قال سوگند خورم قيل لا يكون يميناً ولو قال بالفارسية سوگند خورم بطلاق
نعم لا يكون يميناً لعدم التعارف قال ولكن قوله لكمل الله وإيم الله لأن عمله بقاء الله وإيم الله
معناه إيم الله فهو جمع بين قيل معناه وإيمه وإيم صلة كالواو والحلف باللفظين
متعارف وكذا قوله عمل الله وميثاقه لأن العهد يمين قال الله تعالى وأوفوا بعهدهم بالله

والقول الله الباء لقوله بالله في الحاء لقوله تالله لأن كل ذلك معروف لايمان مذكور في القرآن
وقد يحرف فيكون حاله لقوله الله لا الفعل كذا كان حذف الحرف من دة العرب ليجازم قيل
يتصل لا نزاع في ذلك فحق قيل يخفف فتكون لكسرة الة على حذف الة وكذا إذا قال به في الخضر
لأن الباء قبل بها قال الله تعالى نعمتكم لى امنتم به قال بو حنيفة إذا قال حق لله فليس
بحاليف هو قول محمد واحد الروايتين على ان يوسف وعنده رواية اخرى انه يكون ميميا
لأن الحق من صفات الله تعالى وهو حقيقة فصلا كانه قال الله الحق والحلف متعارف ولهما
أنه يراد به طاعة الله تعالى إذا الطاعات حقوق فيكون حلفا بغير الله قالوا لو قال الحق يكون
يمينا ولو قال حقا لا يكون يميناً لأن الحق من أسماء الله تعالى والمنكر يرد به تحقيق الوعد ولو قال أقسم
أو أقسم بالله أو أحلف بالله أو شهد بالله فهو حالف لأن هذه الألفاظ مستعملة
لالحلف فهذا الصيغة للحال حقيقة وتستعمل الاستقبال لقرينة تجعل حالفاً في الحال الشها
يمين قال الله تعالى قالوا نشهد أنك لو سؤل الله ثم قال أقعدوا أيما منهم حجة والحلف بالله
هو المعروف المشرع وبغيره محظوظ فضر إليه لولا قيل لا يحتاج إلى الية وقيل لا بد منها
لاحتالة الية واليمين بغير الله ولو قال بالفارسية سوگند مخورم بخداي يكون يميناً لأن
الحال ولو قال سوگند خورم قيل لا يكون يميناً ولو قال بالفارسية سوگند خورم بطلاق
نعم لا يكون يميناً لعدم التعارف قال ولكن قوله لكمل الله وإيم الله لأن عمله بقاء الله وإيم الله
معناه إيم الله فهو جمع بين قيل معناه وإيمه وإيم صلة كالواو والحلف باللفظين
متعارف وكذا قوله عمل الله وميثاقه لأن العهد يمين قال الله تعالى وأوفوا بعهدهم بالله

والقول الله الباء لقوله بالله في الحاء لقوله تالله لأن كل ذلك معروف لايمان مذكور في القرآن
وقد يحرف فيكون حاله لقوله الله لا الفعل كذا كان حذف الحرف من دة العرب ليجازم قيل
يتصل لا نزاع في ذلك فحق قيل يخفف فتكون لكسرة الة على حذف الة وكذا إذا قال به في الخضر
لأن الباء قبل بها قال الله تعالى نعمتكم لى امنتم به قال بو حنيفة إذا قال حق لله فليس
بحاليف هو قول محمد واحد الروايتين على ان يوسف وعنده رواية اخرى انه يكون ميميا
لأن الحق من صفات الله تعالى وهو حقيقة فصلا كانه قال الله الحق والحلف متعارف ولهما
أنه يراد به طاعة الله تعالى إذا الطاعات حقوق فيكون حلفا بغير الله قالوا لو قال الحق يكون
يمينا ولو قال حقا لا يكون يميناً لأن الحق من أسماء الله تعالى والمنكر يرد به تحقيق الوعد ولو قال أقسم
أو أقسم بالله أو أحلف بالله أو شهد بالله فهو حالف لأن هذه الألفاظ مستعملة
لالحلف فهذا الصيغة للحال حقيقة وتستعمل الاستقبال لقرينة تجعل حالفاً في الحال الشها
يمين قال الله تعالى قالوا نشهد أنك لو سؤل الله ثم قال أقعدوا أيما منهم حجة والحلف بالله
هو المعروف المشرع وبغيره محظوظ فضر إليه لولا قيل لا يحتاج إلى الية وقيل لا بد منها
لاحتالة الية واليمين بغير الله ولو قال بالفارسية سوگند مخورم بخداي يكون يميناً لأن
الحال ولو قال سوگند خورم قيل لا يكون يميناً ولو قال بالفارسية سوگند خورم بطلاق
نعم لا يكون يميناً لعدم التعارف قال ولكن قوله لكمل الله وإيم الله لأن عمله بقاء الله وإيم الله
معناه إيم الله فهو جمع بين قيل معناه وإيمه وإيم صلة كالواو والحلف باللفظين
متعارف وكذا قوله عمل الله وميثاقه لأن العهد يمين قال الله تعالى وأوفوا بعهدهم بالله

واليمين

والذي شاق عبارة من العباد ان لا اذا قال على نذر او نذر الله لقوله عليه السلام من نذر ان
ولم يسم فعله كفارة بين وان قال ان فعلت كذا فهو يهودي ونذر ان او كافر يكون بمسألة
لما جعل الشرط على الكفر فقد اعتقد بوجوبه لا متبعا وقد كان القول بوجوبه لغيره جعله
كما يقول في تهميم الحلال وكذا قال لك الشئ قد فعله فهو الغرض لا يكلف اعتبارا باستقباله
يكفر لا يغيره عن كذا اذا قال هو يهودي في التصغير ان لا يكفر في حان كان يعمل به بين فان كان عند
انه يكفر بالحلف يكفر في كونه يهودي بالكفر حيث اقدم على الفعل ولو قال ان فعلت كذا افعل غدا
او حفظ الله فليس بجائز كانه عاجل بنفسه لا يتعلق ذلك بالشئ ولا يوجب تعارفا ولا
اذا قال ان فعلت كذا اذا نذر ان يفسد او يشارب خمر او اكل ربا كان حرمة هذه الاشياء
النسخ والتبديل فلم يكن في حرمته الا كانه ليس بمتعارف **فصل في النكاح** كذا قال كذا
فتقرب بغيره في ما يجوز في الظاهر وان شاء كسا عشرة مساكين كل واحد ثوبا من ادماء
ما يجوز فيه الصلوة وان شاء اطعم عشرة مساكين كل واحد طعاما من كفارة الظهار او اكل فيه ثوبا
كفارة اطعام عشرة مساكين الا في كل واحد ثوبا من ادماء الا في كل واحد ثوبا من ادماء
فان لم يقدر على كل واحد ثوبا من ادماء ثلثة ايام متتاليا وقال لا شئ خير لطلاق المتفق
تراءى ابني مسعود فضيما ثلثة ايام متتاليا هي كالحبر المشهور في المذكور في الكتاب
في بيان ادنى الكسوة مروي عن محمد بن ابي يوسف وابي حنيفة انه ان ادناه ما يستقر
حامة بدنه حتى لا يجوز السراويل وهو الصحيح ان لا يسمي عريان في العرف لكن لا يجوز
عن الكسوة في غيره عن الطعام باعتبار القيمة وان قدم الكفارة على الحنف لم يجز
انما اذا نذر في نذر ان يفسد او يشارب خمر او اكل ربا كان حرمة هذه الاشياء

والذي شاق عبارة من العباد ان لا اذا قال على نذر او نذر الله لقوله عليه السلام من نذر ان

والذي شاق عبارة من العباد ان لا اذا قال على نذر او نذر الله لقوله عليه السلام من نذر ان

والذي شاق عبارة من العباد ان لا اذا قال على نذر او نذر الله لقوله عليه السلام من نذر ان

والذي شاق عبارة من العباد ان لا اذا قال على نذر او نذر الله لقوله عليه السلام من نذر ان

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

وهكذا كانت صفة الخلق قبل الجواب بحجوى على الملأ فلهذا روي الشيخ عن جعفر الكاظم عليه السلام في جواب رجل سأله عن خلق الله تعالى قال خلق الله تعالى خلقا من جنس واحد خلقا من جنس واحد خلقا من جنس واحد

خریبه لم یحفظ لو حلف لایدخل هذا الدار فدخل خاها بعد ما انزلت منه صارت صحراء حنظلان

فالباء وصف في غير ان الوصف في الحاضر وفي الماضي متين لو حلف يدخل هذا

الارغوب ثم بنيت اخرى فدخلوا يحدت بالانوار ان الاسم باي بديلا انشد اسم وان جعلت

او حواما و بستانا و بید تاوند نزاره لم یعیش لانه لم یبق دال الی انما عرض اسم اخر علیه کن الی اذا دخله

بعد ان نزلنا من الحمام وانه باهنا لا يعود اسم الدار التي وان حلفت لا يدخل هذه البيت فخله بعد
 في اسيرة السنان

الاستشفاء عند كانيان في المستشفى حلف فيه كما اذا ابني بيتا اخر فدخله لم يحدث لان

الاسم لم يثبت بعد لانهم قالوا من حلف كيدخل هذا الدار فوقف على شجر احسن كان اسطر
بسم الله الرحمن الرحيم

من الدار التي كان المعتكف يفسد عتقه بالخروج الى سطح المسجد قيل في عرفنا لا يحدث

وحيث اذا غلب الباطن خارجا لم يثبت لان الباطن هو ازالد و ما فيه باخذ يكن الخارجه من الدار

قال من حلف لا يدخل هذه الدار وهو في الميعة نزل بها فمات في داره
 قال من حلف لا يدخل هذه الدار وهو في الميعة نزل بها فمات في داره

ان يثبت ان الامم حكم القديس ووجه الاستعانة ان الدخول لا دوام له لانه الفصل من الشارح

والاخر لو حلف لا يلبس هذا الثوب عدا بيه فزعه في الحال بحيث اذا حلف كان

عالمی
عالمی

[illegible][illegible]

ایہا بل اللہ انصحا! ادا کر دو کہ تیرے پیغمبر کی تعظیم و احترام ہے

في النقلة من ساعة قال فخرج به في حرمه السوط وان قال ان اليمين فقتل المبريستني منه
زمان تحقيقه فان لم يثبت في حالة ساعة كانت كذا من الامام جليل الجاه والمجرب في امته الا يري
انه يضرب لاهله يقال كبت يوم اول من يتوبه اجلا الذم لانه يقال اخذت يوما بمعنى المدة
والثوقيت لو تولى لا يتركه المذاص فيمضي لا يجرى من مرقان من حاسب لا يسكن هذه
الاهل فخرج نفسه متاعه واحله فيه او لم يرد المخرج من ابيه استأثرت لانه يعقل سائبا فاجاب الله صفا
فيها عرافان الله عز وجل في ما هو في كماله وتوحيده ما كان سلة له ولا يثبت في الحجة بمنزلة الله
ولو كان اليمين على المصطفى في ابي علي قال في الامم في ما روي في يوسف لانه لا يعاين
في التناقل عن غيره فاجلا لاولئك في المنزلة المصطفى في الصبي من اخبر به فقال بوحيفة لا بد من
نقل كل المتاع عن يدي في ذلك عند ان السكينة قد ثبت بالكل فيسقى ما بقي شيء منه قال ابو جعفر
يستعمل نقل الاكثر ان نقل لكل قد تعدد وقال محمد يعتبر نقل ما يقوم به كن خلت كذا
ما رواه ذلك ليس من السكينة قالوا هذا حسن ارفع بالناس في يديهم ان ينتقل الى منزل اخر
بلا تفتخر حتى يترى قال في السكينة او الالمسجد قالوا لا يترك ليلة فان ياداب ان من
خرج بعيله من مصره فام تخذ وطنا اخر فيبقى في طنة الاول في حق الصلوة كذا هذا
باب اليمين في الخروج والائتيان الركوب وغير ذلك
قال ومن حلف لا يخرج من المسجد فام انسانا فحلفه فان خرج بعد ذلك ففعل المأمور مضادا
لامر فضا كما اذا ركب اية فخرجت واخرج مكرها لم يحنث لان الفعل لم ينتقل اليه لعدم الامر
ولو حلف بمكانه لا يبرأ ولا يحنث في الصحيح لان انتقاله بالامر لا يبرأ الرضا قال في حداث

الهداية

في النقلة من ساعة قال فخرج به في حرمه السوط وان قال ان اليمين فقتل المبريستني منه زمان تحقيقه فان لم يثبت في حالة ساعة كانت كذا من الامام جليل الجاه والمجرب في امته الا يري انه يضرب لاهله يقال كبت يوم اول من يتوبه اجلا الذم لانه يقال اخذت يوما بمعنى المدة والثوقيت لو تولى لا يتركه المذاص فيمضي لا يجرى من مرقان من حاسب لا يسكن هذه الاهل فخرج نفسه متاعه واحله فيه او لم يرد المخرج من ابيه استأثرت لانه يعقل سائبا فاجاب الله صفا فيها عرافان الله عز وجل في ما هو في كماله وتوحيده ما كان سلة له ولا يثبت في الحجة بمنزلة الله ولو كان اليمين على المصطفى في ابي علي قال في الامم في ما روي في يوسف لانه لا يعاين في التناقل عن غيره فاجلا لاولئك في المنزلة المصطفى في الصبي من اخبر به فقال بوحيفة لا بد من نقل كل المتاع عن يدي في ذلك عند ان السكينة قد ثبت بالكل فيسقى ما بقي شيء منه قال ابو جعفر يستعمل نقل الاكثر ان نقل لكل قد تعدد وقال محمد يعتبر نقل ما يقوم به كن خلت كذا ما رواه ذلك ليس من السكينة قالوا هذا حسن ارفع بالناس في يديهم ان ينتقل الى منزل اخر بلا تفتخر حتى يترى قال في السكينة او الالمسجد قالوا لا يترك ليلة فان ياداب ان من خرج بعيله من مصره فام تخذ وطنا اخر فيبقى في طنة الاول في حق الصلوة كذا هذا

في النقلة من ساعة قال فخرج به في حرمه السوط وان قال ان اليمين فقتل المبريستني منه زمان تحقيقه فان لم يثبت في حالة ساعة كانت كذا من الامام جليل الجاه والمجرب في امته الا يري انه يضرب لاهله يقال كبت يوم اول من يتوبه اجلا الذم لانه يقال اخذت يوما بمعنى المدة والثوقيت لو تولى لا يتركه المذاص فيمضي لا يجرى من مرقان من حاسب لا يسكن هذه الاهل فخرج نفسه متاعه واحله فيه او لم يرد المخرج من ابيه استأثرت لانه يعقل سائبا فاجاب الله صفا فيها عرافان الله عز وجل في ما هو في كماله وتوحيده ما كان سلة له ولا يثبت في الحجة بمنزلة الله ولو كان اليمين على المصطفى في ابي علي قال في الامم في ما روي في يوسف لانه لا يعاين في التناقل عن غيره فاجلا لاولئك في المنزلة المصطفى في الصبي من اخبر به فقال بوحيفة لا بد من نقل كل المتاع عن يدي في ذلك عند ان السكينة قد ثبت بالكل فيسقى ما بقي شيء منه قال ابو جعفر يستعمل نقل الاكثر ان نقل لكل قد تعدد وقال محمد يعتبر نقل ما يقوم به كن خلت كذا ما رواه ذلك ليس من السكينة قالوا هذا حسن ارفع بالناس في يديهم ان ينتقل الى منزل اخر بلا تفتخر حتى يترى قال في السكينة او الالمسجد قالوا لا يترك ليلة فان ياداب ان من خرج بعيله من مصره فام تخذ وطنا اخر فيبقى في طنة الاول في حق الصلوة كذا هذا

في النقلة من ساعة قال فخرج به في حرمه السوط وان قال ان اليمين فقتل المبريستني منه زمان تحقيقه فان لم يثبت في حالة ساعة كانت كذا من الامام جليل الجاه والمجرب في امته الا يري انه يضرب لاهله يقال كبت يوم اول من يتوبه اجلا الذم لانه يقال اخذت يوما بمعنى المدة والثوقيت لو تولى لا يتركه المذاص فيمضي لا يجرى من مرقان من حاسب لا يسكن هذه الاهل فخرج نفسه متاعه واحله فيه او لم يرد المخرج من ابيه استأثرت لانه يعقل سائبا فاجاب الله صفا فيها عرافان الله عز وجل في ما هو في كماله وتوحيده ما كان سلة له ولا يثبت في الحجة بمنزلة الله ولو كان اليمين على المصطفى في ابي علي قال في الامم في ما روي في يوسف لانه لا يعاين في التناقل عن غيره فاجلا لاولئك في المنزلة المصطفى في الصبي من اخبر به فقال بوحيفة لا بد من نقل كل المتاع عن يدي في ذلك عند ان السكينة قد ثبت بالكل فيسقى ما بقي شيء منه قال ابو جعفر يستعمل نقل الاكثر ان نقل لكل قد تعدد وقال محمد يعتبر نقل ما يقوم به كن خلت كذا ما رواه ذلك ليس من السكينة قالوا هذا حسن ارفع بالناس في يديهم ان ينتقل الى منزل اخر بلا تفتخر حتى يترى قال في السكينة او الالمسجد قالوا لا يترك ليلة فان ياداب ان من خرج بعيله من مصره فام تخذ وطنا اخر فيبقى في طنة الاول في حق الصلوة كذا هذا

في النقلة من ساعة قال فخرج به في حرمه السوط وان قال ان اليمين فقتل المبريستني منه زمان تحقيقه فان لم يثبت في حالة ساعة كانت كذا من الامام جليل الجاه والمجرب في امته الا يري انه يضرب لاهله يقال كبت يوم اول من يتوبه اجلا الذم لانه يقال اخذت يوما بمعنى المدة والثوقيت لو تولى لا يتركه المذاص فيمضي لا يجرى من مرقان من حاسب لا يسكن هذه الاهل فخرج نفسه متاعه واحله فيه او لم يرد المخرج من ابيه استأثرت لانه يعقل سائبا فاجاب الله صفا فيها عرافان الله عز وجل في ما هو في كماله وتوحيده ما كان سلة له ولا يثبت في الحجة بمنزلة الله ولو كان اليمين على المصطفى في ابي علي قال في الامم في ما روي في يوسف لانه لا يعاين في التناقل عن غيره فاجلا لاولئك في المنزلة المصطفى في الصبي من اخبر به فقال بوحيفة لا بد من نقل كل المتاع عن يدي في ذلك عند ان السكينة قد ثبت بالكل فيسقى ما بقي شيء منه قال ابو جعفر يستعمل نقل الاكثر ان نقل لكل قد تعدد وقال محمد يعتبر نقل ما يقوم به كن خلت كذا ما رواه ذلك ليس من السكينة قالوا هذا حسن ارفع بالناس في يديهم ان ينتقل الى منزل اخر بلا تفتخر حتى يترى قال في السكينة او الالمسجد قالوا لا يترك ليلة فان ياداب ان من خرج بعيله من مصره فام تخذ وطنا اخر فيبقى في طنة الاول في حق الصلوة كذا هذا

١٩٨
 لا يخرج من حارة الال جنازة يخرج اليها ان حاجة اخرى لم يحنث لان المخرج خرج مستثنى
 والمضى بعد ذلك ليس بخروج ولو حلف لا يخرج الى مكة فخرج يريد بها ثم نجح حنث لوجود
 الخروج على قصد فعله بشرط اذا الخروج هو لا تفصال من الداخل الى الخارج ولو حلف لا ياتيها لم
 يحنث ليدخلها لانه عبارة عن الوصول قال الله تعالى فأتيا فرعون فقولا له وتو حلف لا يذهب
 اليها قيل هو كالتيان قيل بالخروج وهو الاصح لانه عبارة عن الزوال قال وان حلف
 لياتي مكة البصرة فلم يأتها حتى مات حنث في خروجه من اجزاء حياته لان البرق في ذلك الموضع
 ولو حلف لياتي مكة ففعل ان استطاع ففعل على استطاعة الصحة دون القدرة وفقر في الجامع الصغير
 وقال لا الم يمرض لم يمنع السطاح لم يمرض امر لا يقد على تيانه فلم يأت حنث وان على استطاعة
 القضاء دين فيما بينه وبين الله تعالى وهذا لان حقيقة الاستطاعة فيما يقارن الفعل ويطلق
 الاسم على سلامة الاكوت صحة السبائك المتعارف فيها لا يطلق ينصرف اليه يصحنية الادل
 رواية لانه نوى حقيقة كلامه ثم قيل يصح قضاء ايضا لما بينا وقيل لا يصح لانه خلا الظاهر في ان
 حلف لا يخرج امراته الا باذنه فاذا ن لها مرة فخرجت ثم خرجت مرة اخرى بغيره فحنث كما بين
 الاذن في كل خروج لان المستثنى خروج مخرج بالاذن وما ولى داخل في المنظر العام لو نوى
 الاذن مرة يصح في ديانة لا قضاء لانه محتمل كلامه لكنه خلاف لظاهر لوقال الا ان كان
 ذلك فاذا ن لها مرة واحدة فخرجت ثم خرجت بعدا بغير اذنه لم يحنث لان هذا كلامه غاية
 فينتهي اليه ان كان اذا قال حتى اذن لك ولواردت المرأة الخروج فقال ان خرجت فانت
 طالق فخرجت ثم خرجت لم يحنث وكذا ان اراد رجل ضرب عبدا فقال له اخرون ضربته

ان هذا لا يخرج من حارة الال جنازة يخرج اليها ان حاجة اخرى لم يحنث لان المخرج خرج مستثنى
 والمضى بعد ذلك ليس بخروج ولو حلف لا يخرج الى مكة فخرج يريد بها ثم نجح حنث لوجود
 الخروج على قصد فعله بشرط اذا الخروج هو لا تفصال من الداخل الى الخارج ولو حلف لا ياتيها لم
 يحنث ليدخلها لانه عبارة عن الوصول قال الله تعالى فأتيا فرعون فقولا له وتو حلف لا يذهب
 اليها قيل هو كالتيان قيل بالخروج وهو الاصح لانه عبارة عن الزوال قال وان حلف
 لياتي مكة البصرة فلم يأتها حتى مات حنث في خروجه من اجزاء حياته لان البرق في ذلك الموضع
 ولو حلف لياتي مكة ففعل ان استطاع ففعل على استطاعة الصحة دون القدرة وفقر في الجامع الصغير
 وقال لا الم يمرض لم يمنع السطاح لم يمرض امر لا يقد على تيانه فلم يأت حنث وان على استطاعة
 القضاء دين فيما بينه وبين الله تعالى وهذا لان حقيقة الاستطاعة فيما يقارن الفعل ويطلق
 الاسم على سلامة الاكوت صحة السبائك المتعارف فيها لا يطلق ينصرف اليه يصحنية الادل
 رواية لانه نوى حقيقة كلامه ثم قيل يصح قضاء ايضا لما بينا وقيل لا يصح لانه خلا الظاهر في ان
 حلف لا يخرج امراته الا باذنه فاذا ن لها مرة فخرجت ثم خرجت مرة اخرى بغيره فحنث كما بين
 الاذن في كل خروج لان المستثنى خروج مخرج بالاذن وما ولى داخل في المنظر العام لو نوى
 الاذن مرة يصح في ديانة لا قضاء لانه محتمل كلامه لكنه خلاف لظاهر لوقال الا ان كان
 ذلك فاذا ن لها مرة واحدة فخرجت ثم خرجت بعدا بغير اذنه لم يحنث لان هذا كلامه غاية
 فينتهي اليه ان كان اذا قال حتى اذن لك ولواردت المرأة الخروج فقال ان خرجت فانت
 طالق فخرجت ثم خرجت لم يحنث وكذا ان اراد رجل ضرب عبدا فقال له اخرون ضربته

حلف
 لا يخرج من حارة الال جنازة يخرج اليها ان حاجة اخرى لم يحنث لان المخرج خرج مستثنى

حلف

حلف لا يخرج من حارة الال جنازة يخرج اليها ان حاجة اخرى لم يحنث لان المخرج خرج مستثنى
 والمضى بعد ذلك ليس بخروج ولو حلف لا يخرج الى مكة فخرج يريد بها ثم نجح حنث لوجود
 الخروج على قصد فعله بشرط اذا الخروج هو لا تفصال من الداخل الى الخارج ولو حلف لا ياتيها لم
 يحنث ليدخلها لانه عبارة عن الوصول قال الله تعالى فأتيا فرعون فقولا له وتو حلف لا يذهب
 اليها قيل هو كالتيان قيل بالخروج وهو الاصح لانه عبارة عن الزوال قال وان حلف
 لياتي مكة البصرة فلم يأتها حتى مات حنث في خروجه من اجزاء حياته لان البرق في ذلك الموضع
 ولو حلف لياتي مكة ففعل ان استطاع ففعل على استطاعة الصحة دون القدرة وفقر في الجامع الصغير
 وقال لا الم يمرض لم يمنع السطاح لم يمرض امر لا يقد على تيانه فلم يأت حنث وان على استطاعة
 القضاء دين فيما بينه وبين الله تعالى وهذا لان حقيقة الاستطاعة فيما يقارن الفعل ويطلق
 الاسم على سلامة الاكوت صحة السبائك المتعارف فيها لا يطلق ينصرف اليه يصحنية الادل
 رواية لانه نوى حقيقة كلامه ثم قيل يصح قضاء ايضا لما بينا وقيل لا يصح لانه خلا الظاهر في ان
 حلف لا يخرج امراته الا باذنه فاذا ن لها مرة فخرجت ثم خرجت مرة اخرى بغيره فحنث كما بين
 الاذن في كل خروج لان المستثنى خروج مخرج بالاذن وما ولى داخل في المنظر العام لو نوى
 الاذن مرة يصح في ديانة لا قضاء لانه محتمل كلامه لكنه خلاف لظاهر لوقال الا ان كان
 ذلك فاذا ن لها مرة واحدة فخرجت ثم خرجت بعدا بغير اذنه لم يحنث لان هذا كلامه غاية
 فينتهي اليه ان كان اذا قال حتى اذن لك ولواردت المرأة الخروج فقال ان خرجت فانت
 طالق فخرجت ثم خرجت لم يحنث وكذا ان اراد رجل ضرب عبدا فقال له اخرون ضربته

٢٠٠
 في قوله لا يحد من جنس ما اذا حلف لا يتكلم هذا الصبي وهذا الشاب فكلامه بعد ما شأنا
 كان هجران المسلم لم يجمع الكلام منه عن فلا يشترط ان لا يحلف في الشرع ولو حلف لا ياكل لحمه
 هذا الحمل فاكل بعد ما صار كيتا حلفت ان صفة الصغر في هذا ليست بلا عية الى اليمين
 قال لم تمنع عنه كذا امتناعا عن لحم كيتا قال من حلف ياكل لحمه فاكل لحمه لم يمنع
 كانه ليس بغير من حلف لا ياكل لحمه او حلف ياكل لحمه فاكل لحمه لم يمنع
 عند في حليمة وقال لا يحد من جنس ما اذا حلف لا يتكلم هذا الصبي وهذا الشاب فكلامه بعد ما شأنا

الى ما يتخذ منه جنس ما اذا حلف لا يتكلم هذا الصبي وهذا الشاب فكلامه بعد ما شأنا
 كان هجران المسلم لم يجمع الكلام منه عن فلا يشترط ان لا يحلف في الشرع ولو حلف لا ياكل لحمه

هذا الحمل فاكل بعد ما صار كيتا حلفت ان صفة الصغر في هذا ليست بلا عية الى اليمين
 قال لم تمنع عنه كذا امتناعا عن لحم كيتا قال من حلف ياكل لحمه فاكل لحمه لم يمنع

كانه ليس بغير من حلف لا ياكل لحمه او حلف ياكل لحمه فاكل لحمه لم يمنع
 عند في حليمة وقال لا يحد من جنس ما اذا حلف لا يتكلم هذا الصبي وهذا الشاب فكلامه بعد ما شأنا

الذي ينبس بغير اللحم المذبذب يسمى بغير فاصلا كما اذا كان ليس على لشراء ولان الربط المذبذب
 ما يكون في ذنبه قليل بغير المذبذب على عكس فيكون اكله اكل لبس الربط كل واحد مقصود في

الاكل بخلافه لشراء لانه يصادف الجلة فيقيم القليل فيه لكثير ولو حلف لا يشتري سوطا
 فاشتري كباسة بغيره اكل يحد لان الشراء يصادف الجلة والمغلوب تابع ولو كانت اليمين
 على كل يحد لان الاكل يصادف شيئا فشيئا فكان كل منها مقصود او صار كما اذا حلف لا يشتري

شعيرة او ياكله فاشتري حنطة فيها حبات شعيرة واكلها يحد في الاكل دون الشراء
 لما قلنا قال ولو حلف لا ياكل لحما فاكل لحم السمك لا يحد واقفا من ان يحد لانه

يسمى لحما في القرآن وجه الاستقسان ان التسمية بحجازية لان اللحم مشتق من اللحم
 وكلامه في لسونه في الماء ما ياكل لحم خنزير او لحم انسان يحد لانه لحم حقيقي كانه

حرام واليمين قد يعقد للمنع من الحرام وكذا اكل كبد او كرشا لانه لحم حقيقي فان
 يحد من الدم ويستعمل استعمال اللحم في عرفنا لا يحد لانه لا يعد لحما

يحد من الدم ويستعمل استعمال اللحم في عرفنا لا يحد لانه لا يعد لحما

في قوله لا يحد من جنس ما اذا حلف لا يتكلم هذا الصبي وهذا الشاب فكلامه بعد ما شأنا
 كان هجران المسلم لم يجمع الكلام منه عن فلا يشترط ان لا يحلف في الشرع ولو حلف لا ياكل لحمه
 هذا الحمل فاكل بعد ما صار كيتا حلفت ان صفة الصغر في هذا ليست بلا عية الى اليمين
 قال لم تمنع عنه كذا امتناعا عن لحم كيتا قال من حلف ياكل لحمه فاكل لحمه لم يمنع
 كانه ليس بغير من حلف لا ياكل لحمه او حلف ياكل لحمه فاكل لحمه لم يمنع
 عند في حليمة وقال لا يحد من جنس ما اذا حلف لا يتكلم هذا الصبي وهذا الشاب فكلامه بعد ما شأنا

في قوله لا يحد من جنس ما اذا حلف لا يتكلم هذا الصبي وهذا الشاب فكلامه بعد ما شأنا
 كان هجران المسلم لم يجمع الكلام منه عن فلا يشترط ان لا يحلف في الشرع ولو حلف لا ياكل لحمه
 هذا الحمل فاكل بعد ما صار كيتا حلفت ان صفة الصغر في هذا ليست بلا عية الى اليمين
 قال لم تمنع عنه كذا امتناعا عن لحم كيتا قال من حلف ياكل لحمه فاكل لحمه لم يمنع
 كانه ليس بغير من حلف لا ياكل لحمه او حلف ياكل لحمه فاكل لحمه لم يمنع
 عند في حليمة وقال لا يحد من جنس ما اذا حلف لا يتكلم هذا الصبي وهذا الشاب فكلامه بعد ما شأنا

في قوله لا يحد من جنس ما اذا حلف لا يتكلم هذا الصبي وهذا الشاب فكلامه بعد ما شأنا
 كان هجران المسلم لم يجمع الكلام منه عن فلا يشترط ان لا يحلف في الشرع ولو حلف لا ياكل لحمه
 هذا الحمل فاكل بعد ما صار كيتا حلفت ان صفة الصغر في هذا ليست بلا عية الى اليمين
 قال لم تمنع عنه كذا امتناعا عن لحم كيتا قال من حلف ياكل لحمه فاكل لحمه لم يمنع
 كانه ليس بغير من حلف لا ياكل لحمه او حلف ياكل لحمه فاكل لحمه لم يمنع
 عند في حليمة وقال لا يحد من جنس ما اذا حلف لا يتكلم هذا الصبي وهذا الشاب فكلامه بعد ما شأنا

المجلة

[illegible]

ما يشوى من رطل وغيره للمكان الحقيقة وان حلف لا يأكل الرطب فهو على ما يطهر من اللحم هذا
استحسن اعتبار العرف بهذا لان التعميم متعلق بفرضه الى خاص هو متعارف هو اللحم
المطبوخ بالماء الا اذا نوى غير ذلك كان فيه تشديدا وان اكل من مرقه فحدث لما فيه من
اجزاء اللحم لانه يسمى طباخا ومن حلف لا يأكل الرؤس فمبينه على ما يكبس في التنايل ويبيع
في المصروف يقال يكبس وفي الجامع الصغير ولو حلف لا يأكل راسا فهو على رؤس بقرد
الغنم عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف حلف على الغنم خاصة وهذا اختلاف عصر وزمان
كان العرف في زمانهم ما وفي زماننا فقي على حسب الحاجة كما
هو المذكور في المختصر قال وان حلف لا يأكل فأكلة فاكل غنبا او رمانا او رطبا او قنعا
او خيرا لم يحدث وان اكل قنعا او رطبا او ممتشا حلت هذا عند ابي حنيفة وقال
ابو يوسف حلف في الغنم الرطب الرومان ايضا والا صل ان الفاكهة اسم لما
يتكف به قبل الطعام وبعد اي تنعم به زيادة على المعتاد والرطب اليابس فيه سوء
بعد ان يكون التمسكه به معتادا حتى لا يحدث بياض البطن وهذا المعنى موجود في التفاح
واخوانه فحدث بها وغير موجود في القنعا والخيار لانها من البقول بيعا واحدا فلا يحدث
بها واما العنب والرطب الرومان فهما يقولان ان معنى التمسكه به موجود فيها فانها
اغز الفواكه والتمسك بها يفوق التمسك بغيرها او حنيفة رة يقول ان هذه الاشياء مما
يتعدى بها ويتلوى بها فواجب قصورا في معنى التمسكه بالاستعمال في حاجة البقاء
لانه كان اليابس من الرطب او من التنايل او من الاقوات قال ولو حلف لا يأكل فاكل اخصم به

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

٢٠٦

فصل في صلواته في غير صلواته حنث وتكلى هذه التسمية والتكبير والتكبير وفي القياس بحيث يهمل هو قول لشاخي لانه كلام حقيقة وتكليفه في الصلوة ليس بكلام عرفا ولا شرعا قال عليه السلام ان صلواتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وقيل في عرفنا لا يحنث في غير الصلوة ايضا لانه لا يسمى متكلما بل قارئا ومسيحا ولو قال يوم اكلم فلانا فامرته طالق فهو على التليل والنهار كان اسم اليوم اذا قرن بفعل لا يمتد بمراد به مطلق الوقت قال الله تعالى ومن يؤلمهم يومئذ بكرة والكلهم لا يمتد من حين اليها خاصة وتبين في القضاء لانه مستعمل في قضاء عن ابي يوسف انه لا يدين في القضاء ولا في حال المتعار ولو قال ليلة اكلم فلانا فهو على الليل خاصة لانه حقيقة في سواد الليل كالنهار واللباض خاصة وما جاء استعماله في مطلق الوقت لوقال ان كلبا فلانا ان يقدم فلان او قال حتى يقدم فلان او قال الا ان ياذن فلان او حتى ياذن فلان فامرته طالق فكل قبل التقديم ولا ذن حنث ولو كمل بعد التقديم ولا ذن لم يحنث لانه غايته اليقين باقية قبل الغاية ومنتهية بعد ها فلا يحنث بالكلام بعد انتهاء اليقين ان مات فلان سقطت اليقين خلافا لابي يوسف لان المنوع عنه كلام ينتهي بالاذن التقديم ولم يبق بعد الموت متصور الوجود فسقطت اليقين وعنده التصور ليس بشروط فعند سقوط الغاية يتأبد اليقين من حلف لا يكلم عبد فلان ولم يوعده ابعينه او امرأة فلان او صديق فلان فباع فلان عبدا او بانت منه امراته او عاوى صديقه فكلهم لم يحنث لانه عقد عبده على فعل واقع في محمل مضايق الى فلان اما اضافة ملك او اضافة نسبه ولم يوجد فلا يحنث قال في

هذا الكلام لا يحنث به في غير الصلوة ولا في غيرها من الاعمال ولا في غيرها من الامور ولا في غيرها من الاشياء ولا في غيرها من الناس ولا في غيرها من الامكنة ولا في غيرها من الزمان ولا في غيرها من الاشياء ولا في غيرها من الناس ولا في غيرها من الامكنة ولا في غيرها من الزمان

كتاب التكميل

كتاب التكميل

هذا الكلام لا يحنث به في غير الصلوة ولا في غيرها من الاعمال ولا في غيرها من الامور ولا في غيرها من الاشياء ولا في غيرها من الناس ولا في غيرها من الامكنة ولا في غيرها من الزمان ولا في غيرها من الاشياء ولا في غيرها من الناس ولا في غيرها من الامكنة ولا في غيرها من الزمان

[illegible][illegible]

--

باب اليمين في العتق والطلاق

ومن قال لامرأة اذا ولدت ولدت لغيري فلعنت طالق فولدت له ميتا طلقته كذلك اذا قال

لامته اذ اولدت ولما فلت حرة لان الموجد مولود فيكون للاحقية ويسمى في العرف فولدت ولما اذن معتقة ١٢ اي المولود ١٣

ويعتبر ولد في الشرع حتى تنقضي به العدة والدّم بعد نفاس أمه ولد فيحقق الشرط

وهو ولادة الولد لوقا الذي ولد له ولدا فهو حرف ولد له ولدا ميتا ثم اخو حيا عتق الحفي حيدا

عند أبي حنيفة وقال لا يعتق واحد منهم لأن الشرط قد تحقق بولادة الميت على

ما بيننا فيفضل اليقين كالإجراء لأن الميت ليس بمحل الحرية وهي الجزاء ولا بالحققة أنه

مطلق اسم الولد مقيد بوصف الحيوة لانه فصل ثبات الحرية جزاء وهي قوة حكيمية

فظهر في دفع تسلط الغير ولا تثبت في الميت فيتقيد بوصف الحيوة فضلاً كما إذا قال ذا ولد

وللأحيا بمختلف جزاء الطلاق وحرية الأم لأنه لا يصلح مقيداً وإذا كان ول عبد بشترية فهو
يكون في المسئلة الأولى ١٢

حرفا شتری عبدالحق لان الاول اسم لفرخ سابق فان استری عبدین معام اخرا یعقوبه
 لایستار که مره فیه ۲۷

منهم لا يعلم التفرد في الاولين السبعين في الثالث فانعدمت الاوليتون قال اول عبد

استقرية هذا فهو حريق الثالث لا يدري به النقيب في حالة الشراء لان وحدا الحال لفه
اي حال كونه وحده في حالة الشراء ١٣
اي بالوجه ١٢

والتالت سابق في هذا الوصف وان قال حر عبد اشترى فهو حر فاشترى عبد وفاتم
 يتيق ١٢ اي التوحد في الشر او ١٢

عبدالله بن عبدالمطلب

الموت للمؤمنين

من بين ما كان حتى يهاجرون الميتة والوحوش والحيوانات
 أي شرح الجواب الشرعي ١٦

[illegible]

هو القدر الذي لا ينفك عن الله عليه السلام

حسب انظر في هذا الكتاب

وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُفُّهُمْ أَمْثِلَ الْغَاثِ

يقول متى ذكرى منى بالو
وذكرى منى بالو

وَجَزَىٰ وَجْهًا لِّبَاسًا رَّاقِعًا

بسم الله الرحمن الرحيم

انفس الله ومغناة
الحق لا فادتها

الحق انما يكون بالعصا

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

الاجنباء من قبيل انك فلا

من الخير صدق في البشارة
الصدوق في البشارة

اگرچہ اس وقت تک کہ اس نے اپنے
مخلصین کو اپنے گھر میں رکھا

[illegible]

الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر
الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

[illegible][illegible]

ففسرى جارية كانت في ملكه عتقت لان اليمن انقضت في حقها المصادقة الملك وهذا لان الجارية مذكورة في هذا الشرط فيتناول كل جارية على الافراد وان اشترى جارية ففسرها لم يفتق بهذا اليمن خلافا لفرقة فانه يقول للشرى لا يعمم في الملك فكان ذكر الملك خصا كما اذا قال لا جنسية ان طلقته فصدى حريصير التزوج مذكور وان الملك يصير مذكورا ضرورة صحة النسب وهو شرط فينقل بقتله فلا يظهر في حق صحة الجول وهو الحرية وفي مسألة الطلاق انما يظهر في حق الشرط دون الجواز حتى لو قال لها ان طلقنا فانت طالق ثلثا فترجوها وطلقها لا تطلق ثلثا فهذه وزان مسائلتنا ومن قال كل مولود في حريمي امة او كاهن ومذنب وعبيدة لوجود الاضافة المطلقة في هؤلاء اذ الملك ثابت فيهم رتبة ويلا ولا يعق مكاتبوه الا ان ينويهم لان الملك غير ثابت يلا ولها لا يملك كساره ولا يحل له وطى المكاتبه بخلاف ام الولد والمذنبه فاختلت الاضافة فلا بد من النية ومن قال لنسوة له هذه طالق او هذه وهذه طلقت الاخيرة وله الخيار في الاولين لان كلمة او لا تثبت احد المذكورين وقلة دخلها بين الاوليين ثم عطف الثالثة على المطلقة لان العطف المشاركة في الحكم فخص بجملة فصار كما اذا قال احد لكما طالق وهذه وكلنا اذا قال لعبيدة هلا حرا وهذا عتق الاخيرة وله الخيار في الاوليين لما بينا

باب اليمن في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك

ومن خلف لا يبيع او لا يشتري او لا يواجر فكل من فعل ذلك لم يجز

في قوله جارية كانت في ملكه عتقت لان اليمن انقضت في حقها المصادقة الملك وهذا لان الجارية مذكورة في هذا الشرط فيتناول كل جارية على الافراد وان اشترى جارية ففسرها لم يفتق بهذا اليمن خلافا لفرقة فانه يقول للشرى لا يعمم في الملك فكان ذكر الملك خصا كما اذا قال لا جنسية ان طلقته فصدى حريصير التزوج مذكور وان الملك يصير مذكورا ضرورة صحة النسب وهو شرط فينقل بقتله فلا يظهر في حق صحة الجول وهو الحرية وفي مسألة الطلاق انما يظهر في حق الشرط دون الجواز حتى لو قال لها ان طلقنا فانت طالق ثلثا فترجوها وطلقها لا تطلق ثلثا فهذه وزان مسائلتنا ومن قال كل مولود في حريمي امة او كاهن ومذنب وعبيدة لوجود الاضافة المطلقة في هؤلاء اذ الملك ثابت فيهم رتبة ويلا ولا يعق مكاتبوه الا ان ينويهم لان الملك غير ثابت يلا ولها لا يملك كساره ولا يحل له وطى المكاتبه بخلاف ام الولد والمذنبه فاختلت الاضافة فلا بد من النية ومن قال لنسوة له هذه طالق او هذه وهذه طلقت الاخيرة وله الخيار في الاولين لان كلمة او لا تثبت احد المذكورين وقلة دخلها بين الاوليين ثم عطف الثالثة على المطلقة لان العطف المشاركة في الحكم فخص بجملة فصار كما اذا قال احد لكما طالق وهذه وكلنا اذا قال لعبيدة هلا حرا وهذا عتق الاخيرة وله الخيار في الاوليين لما بينا

في قوله جارية كانت في ملكه عتقت لان اليمن انقضت في حقها المصادقة الملك وهذا لان الجارية مذكورة في هذا الشرط فيتناول كل جارية على الافراد وان اشترى جارية ففسرها لم يفتق بهذا اليمن خلافا لفرقة فانه يقول للشرى لا يعمم في الملك فكان ذكر الملك خصا كما اذا قال لا جنسية ان طلقته فصدى حريصير التزوج مذكور وان الملك يصير مذكورا ضرورة صحة النسب وهو شرط فينقل بقتله فلا يظهر في حق صحة الجول وهو الحرية وفي مسألة الطلاق انما يظهر في حق الشرط دون الجواز حتى لو قال لها ان طلقنا فانت طالق ثلثا فترجوها وطلقها لا تطلق ثلثا فهذه وزان مسائلتنا ومن قال كل مولود في حريمي امة او كاهن ومذنب وعبيدة لوجود الاضافة المطلقة في هؤلاء اذ الملك ثابت فيهم رتبة ويلا ولا يعق مكاتبوه الا ان ينويهم لان الملك غير ثابت يلا ولها لا يملك كساره ولا يحل له وطى المكاتبه بخلاف ام الولد والمذنبه فاختلت الاضافة فلا بد من النية ومن قال لنسوة له هذه طالق او هذه وهذه طلقت الاخيرة وله الخيار في الاولين لان كلمة او لا تثبت احد المذكورين وقلة دخلها بين الاوليين ثم عطف الثالثة على المطلقة لان العطف المشاركة في الحكم فخص بجملة فصار كما اذا قال احد لكما طالق وهذه وكلنا اذا قال لعبيدة هلا حرا وهذا عتق الاخيرة وله الخيار في الاوليين لما بينا

٢١٢
 كان العقد من العاقد حتى كانت الحقوق عليه له لو كان العاقد هو الخالف بحيث
 يمينه فلم يوجد ما هو الشرط وهو العقد من الأمر إنما الثابت له حكم العقد كأن يتوى ذلك
 كان فيه تشديد أو يكون الخالف أساطن لا يتوى العقد بنفسه لأنه يمين نفسه عما
 يعتاده ومن حلف لا يزوج أو لا يطلق أو لا يعتق أو كل هذا حيث كان له في هلال
 ومعتز وله لا يصفى إلى نفسه بل إلى الأمر حتى العقد ترجع إلى الأمر اليه لو قال عنت
 أن لا تكلم به لم يدين في القضاء خاصة سننيد إلى المعنى المرق انشاء الله تعالى ولو حلف
 لا يضرب عبدا ولا يجر شاة فامر غيره ففعل بحيث في يمينه لأن المالك له ولاية ضرب
 عبدا وجر شاة فهناك تولى غيره ثم منفعة للجهة إلى الأمر فيجعل هو عبدا إذا كان حقوق له
 ترجع إلى الأمر لو قال عنتك أن لا أدلى ذلك بنفسه يمين في القضاء فحلفا ما تقدم من
 الطلاق وغيره وصحبا لغيره أن لا يطلق ليس له كلام يفضي إلى وقوع الطلاق عليها أو لا يدين ذلك
 مثل الكلام الذي ينظر في ظاهره إذا أدى الكلام به فقد نوى الخصم في العام فدين يمينه لا قضاء ما كان
 والضرب فعل حتى يترتب له أو كذا النسبة إلى الأمر بالتسبيح إذا أدى الفعل بنفسه فقد نوى الحقيقة
 فيصدق ديانة وقضاء ومن حلف لا يضرب ولدا فامر أنسا فاضرب لم يحدث في يمينه لأن منفعة
 ضربه لولد عائدا إليه هو التاديب التي تنفك فلم ينسب إلى الأمر بخلاف الأمر بضرب العبد
 لأن منفعة لا يترتب له فاضاف الفعل إليه من قال لغيره أن بعثك هذا التوب
 فامر أن يطلق فلنفسه المحلوف عليه ثوبه في ثياب الخالف فباعه ولم يعلم لم يحدث لأن
 حرف اللام دخل على اليمين فيقتضي اختصاصا به ذلك بأن يفعله بأمره إذا لم يعم بجري

وإذا كان العقد من العاقد حتى كانت الحقوق عليه له لو كان العاقد هو الخالف بحيث يمينه فلم يوجد ما هو الشرط وهو العقد من الأمر إنما الثابت له حكم العقد كأن يتوى ذلك كان فيه تشديد أو يكون الخالف أساطن لا يتوى العقد بنفسه لأنه يمين نفسه عما يعتاده ومن حلف لا يزوج أو لا يطلق أو لا يعتق أو كل هذا حيث كان له في هلال ومعتز وله لا يصفى إلى نفسه بل إلى الأمر حتى العقد ترجع إلى الأمر اليه لو قال عنت أن لا تكلم به لم يدين في القضاء خاصة سننيد إلى المعنى المرق انشاء الله تعالى ولو حلف لا يضرب عبدا ولا يجر شاة فامر غيره ففعل بحيث في يمينه لأن المالك له ولاية ضرب عبدا وجر شاة فهناك تولى غيره ثم منفعة للجهة إلى الأمر فيجعل هو عبدا إذا كان حقوق له ترجع إلى الأمر لو قال عنتك أن لا أدلى ذلك بنفسه يمين في القضاء فحلفا ما تقدم من الطلاق وغيره وصحبا لغيره أن لا يطلق ليس له كلام يفضي إلى وقوع الطلاق عليها أو لا يدين ذلك مثل الكلام الذي ينظر في ظاهره إذا أدى الكلام به فقد نوى الخصم في العام فدين يمينه لا قضاء ما كان والضرب فعل حتى يترتب له أو كذا النسبة إلى الأمر بالتسبيح إذا أدى الفعل بنفسه فقد نوى الحقيقة فيصدق ديانة وقضاء ومن حلف لا يضرب ولدا فامر أنسا فاضرب لم يحدث في يمينه لأن منفعة ضربه لولد عائدا إليه هو التاديب التي تنفك فلم ينسب إلى الأمر بخلاف الأمر بضرب العبد لأن منفعة لا يترتب له فاضاف الفعل إليه من قال لغيره أن بعثك هذا التوب فامر أن يطلق فلنفسه المحلوف عليه ثوبه في ثياب الخالف فباعه ولم يعلم لم يحدث لأن حرف اللام دخل على اليمين فيقتضي اختصاصا به ذلك بأن يفعله بأمره إذا لم يعم بجري

وإذا كان العقد من العاقد حتى كانت الحقوق عليه له لو كان العاقد هو الخالف بحيث يمينه فلم يوجد ما هو الشرط وهو العقد من الأمر إنما الثابت له حكم العقد كأن يتوى ذلك كان فيه تشديد أو يكون الخالف أساطن لا يتوى العقد بنفسه لأنه يمين نفسه عما يعتاده ومن حلف لا يزوج أو لا يطلق أو لا يعتق أو كل هذا حيث كان له في هلال ومعتز وله لا يصفى إلى نفسه بل إلى الأمر حتى العقد ترجع إلى الأمر اليه لو قال عنت أن لا تكلم به لم يدين في القضاء خاصة سننيد إلى المعنى المرق انشاء الله تعالى ولو حلف لا يضرب عبدا ولا يجر شاة فامر غيره ففعل بحيث في يمينه لأن المالك له ولاية ضرب عبدا وجر شاة فهناك تولى غيره ثم منفعة للجهة إلى الأمر فيجعل هو عبدا إذا كان حقوق له ترجع إلى الأمر لو قال عنتك أن لا أدلى ذلك بنفسه يمين في القضاء فحلفا ما تقدم من الطلاق وغيره وصحبا لغيره أن لا يطلق ليس له كلام يفضي إلى وقوع الطلاق عليها أو لا يدين ذلك مثل الكلام الذي ينظر في ظاهره إذا أدى الكلام به فقد نوى الخصم في العام فدين يمينه لا قضاء ما كان والضرب فعل حتى يترتب له أو كذا النسبة إلى الأمر بالتسبيح إذا أدى الفعل بنفسه فقد نوى الحقيقة فيصدق ديانة وقضاء ومن حلف لا يضرب ولدا فامر أنسا فاضرب لم يحدث في يمينه لأن منفعة ضربه لولد عائدا إليه هو التاديب التي تنفك فلم ينسب إلى الأمر بخلاف الأمر بضرب العبد لأن منفعة لا يترتب له فاضاف الفعل إليه من قال لغيره أن بعثك هذا التوب فامر أن يطلق فلنفسه المحلوف عليه ثوبه في ثياب الخالف فباعه ولم يعلم لم يحدث لأن حرف اللام دخل على اليمين فيقتضي اختصاصا به ذلك بأن يفعله بأمره إذا لم يعم بجري

عن الاول ولو جعلت كاجلس على الارض في سراج بساط او حصير لم يحدث لانه لا يسمى جالساً على الارض
 بخلاف اذا حال بينه وبين الارض لباس لانه يتبع له فلا يعتبر جالساً وان خلفه مجلس على سرير
 فجلس على سرير فوقع بساط او حصير حدث لانه بعد جالساً عليه المجلس على السرير في الحالة
 كذلك بخلاف ما اذا جعل فوقه سرير اخر لانه مثل الاول فقطع النسبة عنه

باب اليمين في القتل والضرب وغيره

ومن قال ان ضربت بك فبدي حرفتي على الحية لان الضرب اسم لفعل ولم يتصل بالبدن والا فلا يلزم
 لا يتحقق في الميت من بعد في القبر ويضع في القبر في قوله لعامة وكذلك الكسوة لانه يراد به
 التمليك عند الادلاق وضمان الكسوة في الكفارة وهو من الميت لا يتحقق الا ان يوتى به
 المستود قبل بالافكر ثم ينظر الى اللبس ان كان الكلام والدخول لان المقصود من الكلام الحيوان
 والموتى في المراء من الدخول عليه بما فيه وفيدل اودت بزاد قبره لا هو وبقول
 ان غسلتك فبدي حرفتي بعد فامات يحدث لان الغسل هو الاسالة ومعناه
 التطهير ويتحقق ذلك في الميت من حدث لا يضرب مرأته فمات شعرها او عظمها او غيرها

حدث كانه اسم لفعل ولم يرد وقد تحقق الا يلزم قيل لا يحدث في حال الملاعبة لانه يسمى
 ملاحة لا ضرباً ومن قال ان لم اقتل فلانا فامراته طالق وفلان ميت وهو علم به حدث
 لانه عقد يمينه على حيوة يمينها الله تعالى نية هوميتا في عقد ثم يحدث الحيوان العادى
 وان لم يعلم لا يحدث لانه عقد يمينه على حيوة كانت فيه لا تصح فصيها مسالة
 الكوز على اختلاف وليس في تلك المسالة تفصيل العلم هو الصحيح

من قال ان ضربت بك فبدي حرفتي على الحية لان الضرب اسم لفعل ولم يتصل بالبدن والا فلا يلزم
 لا يتحقق في الميت من بعد في القبر ويضع في القبر في قوله لعامة وكذلك الكسوة لانه يراد به
 التمليك عند الادلاق وضمان الكسوة في الكفارة وهو من الميت لا يتحقق الا ان يوتى به
 المستود قبل بالافكر ثم ينظر الى اللبس ان كان الكلام والدخول لان المقصود من الكلام الحيوان
 والموتى في المراء من الدخول عليه بما فيه وفيدل اودت بزاد قبره لا هو وبقول
 ان غسلتك فبدي حرفتي بعد فامات يحدث لان الغسل هو الاسالة ومعناه
 التطهير ويتحقق ذلك في الميت من حدث لا يضرب مرأته فمات شعرها او عظمها او غيرها
 حدث كانه اسم لفعل ولم يرد وقد تحقق الا يلزم قيل لا يحدث في حال الملاعبة لانه يسمى
 ملاحة لا ضرباً ومن قال ان لم اقتل فلانا فامراته طالق وفلان ميت وهو علم به حدث
 لانه عقد يمينه على حيوة يمينها الله تعالى نية هوميتا في عقد ثم يحدث الحيوان العادى
 وان لم يعلم لا يحدث لانه عقد يمينه على حيوة كانت فيه لا تصح فصيها مسالة
 الكوز على اختلاف وليس في تلك المسالة تفصيل العلم هو الصحيح

من قال ان ضربت بك فبدي حرفتي على الحية لان الضرب اسم لفعل ولم يتصل بالبدن والا فلا يلزم
 لا يتحقق في الميت من بعد في القبر ويضع في القبر في قوله لعامة وكذلك الكسوة لانه يراد به
 التمليك عند الادلاق وضمان الكسوة في الكفارة وهو من الميت لا يتحقق الا ان يوتى به
 المستود قبل بالافكر ثم ينظر الى اللبس ان كان الكلام والدخول لان المقصود من الكلام الحيوان
 والموتى في المراء من الدخول عليه بما فيه وفيدل اودت بزاد قبره لا هو وبقول
 ان غسلتك فبدي حرفتي بعد فامات يحدث لان الغسل هو الاسالة ومعناه
 التطهير ويتحقق ذلك في الميت من حدث لا يضرب مرأته فمات شعرها او عظمها او غيرها
 حدث كانه اسم لفعل ولم يرد وقد تحقق الا يلزم قيل لا يحدث في حال الملاعبة لانه يسمى
 ملاحة لا ضرباً ومن قال ان لم اقتل فلانا فامراته طالق وفلان ميت وهو علم به حدث
 لانه عقد يمينه على حيوة يمينها الله تعالى نية هوميتا في عقد ثم يحدث الحيوان العادى
 وان لم يعلم لا يحدث لانه عقد يمينه على حيوة كانت فيه لا تصح فصيها مسالة
 الكوز على اختلاف وليس في تلك المسالة تفصيل العلم هو الصحيح

باب اليمين في تقاضي الدين

قال من حلف لي قبض يمينه الى قريب فهو مآذون الشتران قال لي بعد قبضك من التهم
 كان مآذونه بعد قريباً والشتران ما زاد عليه بعد بعيداً ولهذا يقال عند بيعك ما لقيت
 من شهر من حلف لي قبض يمينه الى قريب فهو مآذون الشتران
 او مستحقة لم يحنث المالك لان الزنافة عيب والعيب لا يعدم الحسن لهذا الوجه به صار
 مستوفياً فوجد شرط البروقط المستحقة صحيح ولا يرتفع بوجه البر المتيقن وان جدها
 رصاً صا و سقوة حنث لا يمس من جنس الدين اهر حتى يجوز التجوز بها في الصرف
 والسلم وان باعه بها عبد او قبضه برقي يمينه لان قضاء الدين طريقه المقاصة
 وقد تحققت بجود البيع فكانه شرط القبض بالتقرية وان ذهب هاله يعني الدين
 لم يبرأ من المقاصة لان القضاء فعلة والهبة اسقاط من صاحب الدين ومن حلف
 لا يقض يمينه درهم مآذون درهم قبض بعضه لم يحنث حتى يقبض جميعه متفق ان الشرط
 قبض لكل لكنه بوصف لتفرق الا يرى انه اضاف لقبض الى من معترف مضاف اليه
 فيصرف الى كله فلا يحنث الا به فان قبض يمينه في وزنين ولم يتشغل بينهما الا بعمل
 الوزن لم يحنث وليس له بتفريق لانه قد يتعد قبض لكل دفعة واحدة فاصير
 هذا القدر مستثنى عنه من قال ان كان له مائة درهم فمآذون طالق فلم يملك الا
 خمسين درهم لم يحنث لان المقصود منه عرفاً اني مآذون على مائة وكان استثناء المائة
 استثناءها جميع اجزائها او كان له مائة او مائة او مائة لان كل ذلك اذا استثناء

الهداية
 قال من حلف لي قبض يمينه الى قريب فهو مآذون الشتران
 كان مآذونه بعد قريباً والشتران ما زاد عليه بعد بعيداً ولهذا يقال عند بيعك ما لقيت
 من شهر من حلف لي قبض يمينه الى قريب فهو مآذون الشتران
 او مستحقة لم يحنث المالك لان الزنافة عيب والعيب لا يعدم الحسن لهذا الوجه به صار
 مستوفياً فوجد شرط البروقط المستحقة صحيح ولا يرتفع بوجه البر المتيقن وان جدها
 رصاً صا و سقوة حنث لا يمس من جنس الدين اهر حتى يجوز التجوز بها في الصرف
 والسلم وان باعه بها عبد او قبضه برقي يمينه لان قضاء الدين طريقه المقاصة
 وقد تحققت بجود البيع فكانه شرط القبض بالتقرية وان ذهب هاله يعني الدين
 لم يبرأ من المقاصة لان القضاء فعلة والهبة اسقاط من صاحب الدين ومن حلف
 لا يقض يمينه درهم مآذون درهم قبض بعضه لم يحنث حتى يقبض جميعه متفق ان الشرط
 قبض لكل لكنه بوصف لتفرق الا يرى انه اضاف لقبض الى من معترف مضاف اليه
 فيصرف الى كله فلا يحنث الا به فان قبض يمينه في وزنين ولم يتشغل بينهما الا بعمل
 الوزن لم يحنث وليس له بتفريق لانه قد يتعد قبض لكل دفعة واحدة فاصير
 هذا القدر مستثنى عنه من قال ان كان له مائة درهم فمآذون طالق فلم يملك الا
 خمسين درهم لم يحنث لان المقصود منه عرفاً اني مآذون على مائة وكان استثناء المائة
 استثناءها جميع اجزائها او كان له مائة او مائة او مائة لان كل ذلك اذا استثناء

الهداية
 قال من حلف لي قبض يمينه الى قريب فهو مآذون الشتران
 كان مآذونه بعد قريباً والشتران ما زاد عليه بعد بعيداً ولهذا يقال عند بيعك ما لقيت
 من شهر من حلف لي قبض يمينه الى قريب فهو مآذون الشتران
 او مستحقة لم يحنث المالك لان الزنافة عيب والعيب لا يعدم الحسن لهذا الوجه به صار
 مستوفياً فوجد شرط البروقط المستحقة صحيح ولا يرتفع بوجه البر المتيقن وان جدها
 رصاً صا و سقوة حنث لا يمس من جنس الدين اهر حتى يجوز التجوز بها في الصرف
 والسلم وان باعه بها عبد او قبضه برقي يمينه لان قضاء الدين طريقه المقاصة
 وقد تحققت بجود البيع فكانه شرط القبض بالتقرية وان ذهب هاله يعني الدين
 لم يبرأ من المقاصة لان القضاء فعلة والهبة اسقاط من صاحب الدين ومن حلف
 لا يقض يمينه درهم مآذون درهم قبض بعضه لم يحنث حتى يقبض جميعه متفق ان الشرط
 قبض لكل لكنه بوصف لتفرق الا يرى انه اضاف لقبض الى من معترف مضاف اليه
 فيصرف الى كله فلا يحنث الا به فان قبض يمينه في وزنين ولم يتشغل بينهما الا بعمل
 الوزن لم يحنث وليس له بتفريق لانه قد يتعد قبض لكل دفعة واحدة فاصير
 هذا القدر مستثنى عنه من قال ان كان له مائة درهم فمآذون طالق فلم يملك الا
 خمسين درهم لم يحنث لان المقصود منه عرفاً اني مآذون على مائة وكان استثناء المائة
 استثناءها جميع اجزائها او كان له مائة او مائة او مائة لان كل ذلك اذا استثناء

قال الحنفية هو المنعم ومنه الخلق والنسب في الشريعة هو العقوبة المقدسة فقال تعالى اختار
 من عباده ما يشاء من عباده لا يهدي الضالين
 لا يسلي لقصصهم ولا ينهي عن العبد ولا التعزير لعدم التيقن المقصود الاصل من عدم الجزاء عما
 فعلوا به العباد والعلمان ليس اصلية فيه بدليل شرعه في حق الكافر قال الزيد بن ثابت

بہ ملک السیرین ، انڈیا و مکارتر، درختہ اللہ شمسہ ، انڈا و علی ابن عباسؓ پیدائشی طاعن اسنا محل ل ۱۲ صفحہ

[illegible][illegible][illegible]

قوله في هذا الخبر...
قوله في هذا الخبر...
قوله في هذا الخبر...

غير موجب للحد اشتراط الاربع مذهباً وعندنا لا يكفي بكثرة اقراره واحدة اعتباراً
بما سألنا الحقوق وهذا لانه مظهر تكرار الاقرار لا يفيد زيادة الظهور بخلاف زيادة العدد في
شهادة ولنا حديث ما عرفت فانه عليه السلام اخبرنا قائمته الى ان ثم الاقرار منه اربع
سرات في اربع مجالس فلو ظهر دورها لما اخرها لتبوت الوجوب لان الشهادة اختصت
فيه بزيادة العدد فكذلك الاقرار اعظم الامر الزام وتحقيقاً للمعنى لسر كابد من اختلاف المجالس
فلا ريباً وكان لا اتحاد للمجلس اذ في جميع المتفرقات فعندها يتحقق شبهة الاتحاد في الاقرار
والاقرار قائم بالمقر فيعتبر اختلاف مجلسه دون مجلس النفاض فلا اختلاف بآن بوجه
لما عرفت في كل مرة حتى توارى بحيطان المدينة قال فان اذ اتم اقراره اربع مرات سأل
عن الزنا ما هو وكيف هو وابن في وعين في فاذا ابدت ذلك لزمها الحد ثم اقام المجلس وقضى السؤل
عن هذه الاشياء عينا في الشهادة ولم يذكر السؤال فمن الزمان ذكره في الشهادة لان
لقد ادم العهد بمنع الشهادة دون الاقرار وقبل اوساله حاد فهو اذ انه زنا في صباه فان
رجع المقر عن اقراره قبل اقامة الحد والى وسطه قبل رجوعه وخل سبيل وقال لنا في
وهو قول ابن ابي ليث نعم عليه الحد لانه وجب الحد باقراره فلا يبطل برجوعه وانكاره كما
اذا وجب بالشهادة وصار كالقصاص وحد القذف ولنا ان الرجوع خبر يحقق المصدق
كالاقرار وليس احد يمكن به فيه فيحقق الشهادة في الاقرار بخلاف ما يه حق العبد هو
القصاص وحد القذف لوجود من يكد به ولا كذا لك ما هو الخالص حتى لا يترجم ويستحب

قوله في هذا الخبر...
قوله في هذا الخبر...
قوله في هذا الخبر...

كتاب الحدود

قوله في هذا الخبر...
قوله في هذا الخبر...
قوله في هذا الخبر...

١٢٢٧

للإمام ان يقلل من الرجوع فيقول له لعدائك لست اوقبلت لقوله عليه السلام لما عرفت ذلك
له ما اوقبلتها وقال في الأصل وينبغي ان نقول له لا امام بعدك تزوجت او وطئت ما يشبهه
وهذا قريب من الدال في المعنى **فصل** في كيفية الحد واقامة واذ وجب الحد كان الزاني
محصناً رجلاً بالجماعة حتى يوشك عليه السلام ثم ما هذا اذ قال حاشي قال في الحد
المعروف زنا بعد الاحصان على ذلك اجازة نصها **قال** ويجوز ان يرضى فدية
ويستدعي اليهود بجرم ثم الامام ثم الناس كذا أدى عن علي وكان لشاهد قتيبي
على كذا ثم يستعظم بالمباشرة فيرجع فكان في بدايته احتيال للدخول قال الشافعي
لا يشترط بدالته اعتبار بالجلد قلنا كل جلد لا يحسن الجلد فربما يقع محملاً ولا هلاك غير
مستحق ولا كذا ذلك الوجه لانه اقل **قال** فان امتنع اليهود من الابتلاء سقط الحد لانه
كلاهما الرجوع وكذا اذا ما اوفوا بما في ظاهر الرواية لقوات الشروط وان كان مقراً ابتداء
الامام ثم الناس كذا أدى عن علي بن ابي طالب رسول عليه السلام الغامدية بمحصاة مثل
المحصاة وكانت قد اعترفت بالزنا وفضل ويكف ويصل عليه لقوله عليه السلام
ما عرفت انما هو عليه كذا فيكون ركانه تمام حتى فلا يسقط الفصل فليقتل قصاصاً
وصلى النبي عليه اسلام على الغامدية بعد ما رجعت ان لم يكن محصناً وكان حراً خديعة
مائة جلد لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الا انه
تقسم في حق المصن فبقى في حق غيره مائة ياء ام لا امام يضرب بسوطا مائة ضرباً
مستوسطاً ان علياً رضى بالانذار بغير الحد كذا في قوله في التوسط بين المبرح غير المولود

او قلنا انما هو عليه كذا فيكون ركانه تمام حتى فلا يسقط الفصل فليقتل قصاصاً
وصلى النبي عليه اسلام على الغامدية بعد ما رجعت ان لم يكن محصناً وكان حراً خديعة
مائة جلد لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الا انه
تقسم في حق المصن فبقى في حق غيره مائة ياء ام لا امام يضرب بسوطا مائة ضرباً
مستوسطاً ان علياً رضى بالانذار بغير الحد كذا في قوله في التوسط بين المبرح غير المولود

في الاصل انما هو عليه كذا فيكون ركانه تمام حتى فلا يسقط الفصل فليقتل قصاصاً
وصلى النبي عليه اسلام على الغامدية بعد ما رجعت ان لم يكن محصناً وكان حراً خديعة
مائة جلد لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الا انه
تقسم في حق المصن فبقى في حق غيره مائة ياء ام لا امام يضرب بسوطا مائة ضرباً
مستوسطاً ان علياً رضى بالانذار بغير الحد كذا في قوله في التوسط بين المبرح غير المولود

في الاصل انما هو عليه كذا فيكون ركانه تمام حتى فلا يسقط الفصل فليقتل قصاصاً
وصلى النبي عليه اسلام على الغامدية بعد ما رجعت ان لم يكن محصناً وكان حراً خديعة
مائة جلد لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الا انه
تقسم في حق المصن فبقى في حق غيره مائة ياء ام لا امام يضرب بسوطا مائة ضرباً
مستوسطاً ان علياً رضى بالانذار بغير الحد كذا في قوله في التوسط بين المبرح غير المولود

انما في الدنيا من الناس من يحب الدنيا
 ويكره الآخرة ومن يحب الآخرة
 ويكره الدنيا ومن يحب الدنيا والآخرة
 ومن يكره الدنيا والآخرة

دفعه
مستوفی علی اکبر
مستوفی علی اکبر
کمال
الجلیل
میرزا
الافند
محمد باقر
و شریفات
و جبار

[illegible]

عبدالله بن محمد بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبدمنزه بن قصى بن كلاب بن مره بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نضرة بن معد بن تميم بن مر بن ادnan بن عذنان بن آدnan بن ارم بن سام بن نوح عليه السلام

قال الوطى لموجب الحد هو الزنا وانما في عرف الشارع واللسان كل الرجل المرأة في القبل
 في غير الملك شبهة الملك لا تفي فعل محظور والحومة على الاطلاق عند الفقهاء عن الملك
 وشبهته يؤيد ذلك قوله عليه السلام ادرك الحد وبالشبهات ثم الشبهات انواع وشبه
 في الفعل ويسمى شبهة اشتباه وشبهة في المحل وتسمى شبهة حكمية ولا تفي حق
 من اشتبه عليه لان معناه ان يظن غير الدليل لا بد من الظن لتحقيق الاشتباه

والثانية تحقق لقيام المهر بالمال في النكاح في ذاته وكما توقع على النكاح وان اعتقاده والحل
^{فصل في طلاق المسلم ما لم يمت وأما كتابه المالك ١١}
 فيسقط بانواعين لا طلاق المحلث والنسب ينتد في الثانية اذ ادعى الولد كاشتبه في الاول
^{دور قوله عليه السلام انما هو امر واحد لا يشبهات ١٢}
 وان ادعى ان الفعل تحقق في الاول انما يسقط الحد امر واحد اليه هو اشتباهه الامر
^{وغيره ١٣}
 عليه ان يقضي في الثانية فتشبه الفعل في ثمانية مواضع جارئة ابية وامه وزوجه و
^{الفصل في طلاق ١٤}
 المطلقة ثلثا وهي في العدة وباشا بالطلاق على ما لي في العدة دام ولما عتقه لموها
^{عنه ١٥}
 وهي في العدة وجارية المولى في حق العدة الجارية الموهوبة في حق المهر في رواية كتاب
^{عنه ١٦}
 الحد نفى هذه المواضع لاحد اذا قال ظننت انها محلى ولو قال علمت انها على حرام
^{وهو الاصح وجعل الثاني في قول لا يسقط الحد وقال الصحيح ١٧}
 وجعله في الشبهة في الحل في ستة مواضع جارئة ابية وامه والمطلقة طلاقا باشا بالكتاب
^{١٨}
 والجارية المبيعة في حق البائنة قبل التسليم المهرورة في حق الزوج قبل القسطن
^{واشبهت لقيام المهر بالمال في النكاح ١٩}
 بشهريين غيره والمهرونة في حق المهر في رواية كتاب الرهن نفى هذه المواضع
^{انما المالك في التمسك ٢٠}
 الحدة وان قال علمت انها على حرام ثم اشبهت عندنا في حدة ثبوت العقد ان كان متصفا
^{بشبهته اخرى في غير النكاح ٢١}
 على تحريمه وهو المهر عند الباقيين لا تثبت اذا علم تحريمه ويظهر لك في نكاح
^{اسم المهر عند ٢٢}
 المحارم على ما ياتي ان شاء الله تعالى اذا عرفناه هذا ومن طلق امرأته ثلثا ثم زنيها
 في العدة وقال علمت انها على حرام حدة زوال المالك المحل من كل وجه فتكون الشبهة
^{٢٣}
 منفية وقد نطق الكتاب بانقضاء الحل وعلى ذلك الاجماع ولا يعبر قول المخالف
^{٢٤}
 فيه لانه خلاف الاختلاف وتو قال ظننت انها محلى لا يجعله لان الظن في موضعه
^{٢٥}
 لان انزال المالك قال في حق النسب الحبس والتمسك فاعتبر بظنه في اسقاط الحد
^{٢٦}

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

٢٢٠

عبداللہ بن عبدالمطلب
صلى الله عليه وسلم
الذي هو من بني هاشم
والذي هو من بني عبدالمطلب
والذي هو من بني عبدالمطلب
والذي هو من بني عبدالمطلب

اشاعة الولد اشتباها بالاشباح كن اعوانك وقواك كاعلام الداعي في احد الجاهلين والداعي

الى لئلا ناء من الجاهلين ما رواه عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لما سئل عن

دعي بهيمة فلما حد عليه لا يفتش لخمعة في لونه في كونه جنة وفي وجود الداعي كان الطبع

السليم ينفر عنه والجاهل عليه نهاية السفة او غوط الشقي ولعله لا يجب ستره الا انه يعز

لما بينا والذي يروى انه قد خرج البهية وتحرق ذلك لقطع القتل به وليس بواجب ومن

زنى في دار الحرب او في دار البغي ثم خرج اليها لا يقيم عليه الحد عند الشافعي رده يحد

لانه التزم باسلامه احكامه ايما كان مقامه وكذا قوله عليه السلام لا يقيم الحد في

دار الحرب وكان المقصود هو الانجاز وولاية الامام منقطعة فيما فيعبرى الوجوب عن

الفاصلة ولا يقيم بعد ما خرج لانها لم تنعقد موجبة فلا تنقلب موجبة وكذا غرض من له

ولاية الامة بنفسه كالحليفة واماير المصطفى عليه السلام على من زنى في معسكره لانه تحت يد عتلا

امير المصطفى والسرية لانه لم يفوض اليها الامة واما داخل حوزي دارنا بامان فزني

بذمية او زني ذمي مجرية عتلا الذمي والذمية عند ابي حنيفة رده ولا يحد المحرم

الحرية وهو قول محمد في ذمي يعني اذا زني مجرية فاما اذا زني المحرم بذمي مجرية

عند محمد وهو قول ابي يوسف اهلا وقال ابو يوسف يحدن كلهم هو قوله الآخر

لا يي يوسف ان المستامن التزم احكاما مائة مقامه في دارنا في المعاملات كما ان

الذمي التزمها مائة عمرو ولها يحد حد القذف ويقتل قصاصا بخلاف حد الشرب

لانه يعتقد ابا حنيفة وآخيه انه ما دخل للقرار بل الحاجة كالعبادة وغيرها فاعز

الهداية
في بيان ما رواه عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لما سئل عن
دعي بهيمة فلما حد عليه لا يفتش لخمعة في لونه في كونه جنة وفي وجود الداعي كان الطبع
السليم ينفر عنه والجاهل عليه نهاية السفة او غوط الشقي ولعله لا يجب ستره الا انه يعز
لما بينا والذي يروى انه قد خرج البهية وتحرق ذلك لقطع القتل به وليس بواجب ومن
زنى في دار الحرب او في دار البغي ثم خرج اليها لا يقيم عليه الحد عند الشافعي رده يحد
لانه التزم باسلامه احكامه ايما كان مقامه وكذا قوله عليه السلام لا يقيم الحد في
دار الحرب وكان المقصود هو الانجاز وولاية الامام منقطعة فيما فيعبرى الوجوب عن
الفاصلة ولا يقيم بعد ما خرج لانها لم تنعقد موجبة فلا تنقلب موجبة وكذا غرض من له
ولاية الامة بنفسه كالحليفة واماير المصطفى عليه السلام على من زنى في معسكره لانه تحت يد عتلا
امير المصطفى والسرية لانه لم يفوض اليها الامة واما داخل حوزي دارنا بامان فزني
بذمية او زني ذمي مجرية عتلا الذمي والذمية عند ابي حنيفة رده ولا يحد المحرم
الحرية وهو قول محمد في ذمي يعني اذا زني مجرية فاما اذا زني المحرم بذمي مجرية
عند محمد وهو قول ابي يوسف اهلا وقال ابو يوسف يحدن كلهم هو قوله الآخر
لا يي يوسف ان المستامن التزم احكاما مائة مقامه في دارنا في المعاملات كما ان
الذمي التزمها مائة عمرو ولها يحد حد القذف ويقتل قصاصا بخلاف حد الشرب
لانه يعتقد ابا حنيفة وآخيه انه ما دخل للقرار بل الحاجة كالعبادة وغيرها فاعز

من اهل

الهداية
في بيان ما رواه عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لما سئل عن
دعي بهيمة فلما حد عليه لا يفتش لخمعة في لونه في كونه جنة وفي وجود الداعي كان الطبع
السليم ينفر عنه والجاهل عليه نهاية السفة او غوط الشقي ولعله لا يجب ستره الا انه يعز
لما بينا والذي يروى انه قد خرج البهية وتحرق ذلك لقطع القتل به وليس بواجب ومن
زنى في دار الحرب او في دار البغي ثم خرج اليها لا يقيم عليه الحد عند الشافعي رده يحد
لانه التزم باسلامه احكامه ايما كان مقامه وكذا قوله عليه السلام لا يقيم الحد في
دار الحرب وكان المقصود هو الانجاز وولاية الامام منقطعة فيما فيعبرى الوجوب عن
الفاصلة ولا يقيم بعد ما خرج لانها لم تنعقد موجبة فلا تنقلب موجبة وكذا غرض من له
ولاية الامة بنفسه كالحليفة واماير المصطفى عليه السلام على من زنى في معسكره لانه تحت يد عتلا
امير المصطفى والسرية لانه لم يفوض اليها الامة واما داخل حوزي دارنا بامان فزني
بذمية او زني ذمي مجرية عتلا الذمي والذمية عند ابي حنيفة رده ولا يحد المحرم
الحرية وهو قول محمد في ذمي يعني اذا زني مجرية فاما اذا زني المحرم بذمي مجرية
عند محمد وهو قول ابي يوسف اهلا وقال ابو يوسف يحدن كلهم هو قوله الآخر
لا يي يوسف ان المستامن التزم احكاما مائة مقامه في دارنا في المعاملات كما ان
الذمي التزمها مائة عمرو ولها يحد حد القذف ويقتل قصاصا بخلاف حد الشرب
لانه يعتقد ابا حنيفة وآخيه انه ما دخل للقرار بل الحاجة كالعبادة وغيرها فاعز

به الحد قال ومن اراد سلطان حتى في فلاحه عليه كان اوحية فله يقول اولا يحيد
وهو قول زفره كان الزمان من الرجل لا يكون الا بعد انتشار الالة وذلك دليل الطوعية ثم
رجع عنه فقال لاحد عليه كان سببية المصلحة ثم طاهر ولا انتشار دليل مترد كانه قد يكون من غير
قصد لان انتشار قد يكون طبعيا لا طوعا كما في النار فاورث شجرة وان اراد سلطان
حد عندي جديفة روقا لا يحيد لان الكراة عند هاق فيحقق من غير السلطان لان لو تفرق
السلطان عليه فيحقق من غير هوله من الكراة من غير كراة لان دار التكملة من استعانة بالسلطان
او جماعة المسلمين فيمكنه دفعه بنفسه بالسلاح والنادر لا حكم له فلا سقط به الحد بخلاف
السلطان لانه لا يمكنه الاستعانة بغيره ولا الخروج بالسلاح عليه فترقا ومن اقرارهم من ان
في مجلس مختلف انه في بغلاد وقاتل هي تزوجني واقوت بالزنا ثم قال الرجل تزوجها فلا
عليه عليه لهر في ذلك لان عوى النكاح يحتمل الصداق وهو يقوم بالطرفين فاوردت شجرة
واذا سقط الحد وجب لهر تقديما للخطر البضع ومن في بجار في وقتها فانه يحيد وعليه
القيمة معناه قتلها بفعل الزنا لانه جني جناتين فهو قتل كل واحد منهما حكمه وتن
ابي يوسف انه لا يحيد لان تقريضا من القيمة سبب للملك الالة فصلا كما اذا اشتراها
بعد ما زني بها وهو على هذه الاختلاف واعتراض سبب للملك قبل قامة الحد بسقطها
كما اذا ملك السرقة قتل لقطع ولها ان ضمان قتل فلا يوجب للملك لانه ضمان فهو لو كان
يوجبها فاما لو جرم في عين كما في هبة السرقة لاني منافع البضع لانها استوفيت و
المالك يشك مستنك فلا يظهر في المستوفى لكونها معدومة وهذا بخلاف

السلطان لا يمكنه الاستعانة بغيره ولا الخروج بالسلاح عليه فترقا ومن اقرارهم من ان في مجلس مختلف انه في بغلاد وقاتل هي تزوجني واقوت بالزنا ثم قال الرجل تزوجها فلا عليه عليه لهر في ذلك لان عوى النكاح يحتمل الصداق وهو يقوم بالطرفين فاوردت شجرة واذا سقط الحد وجب لهر تقديما للخطر البضع ومن في بجار في وقتها فانه يحيد وعليه القيمة معناه قتلها بفعل الزنا لانه جني جناتين فهو قتل كل واحد منهما حكمه وتن ابي يوسف انه لا يحيد لان تقريضا من القيمة سبب للملك الالة فصلا كما اذا اشتراها بعد ما زني بها وهو على هذه الاختلاف واعتراض سبب للملك قبل قامة الحد بسقطها كما اذا ملك السرقة قتل لقطع ولها ان ضمان قتل فلا يوجب للملك لانه ضمان فهو لو كان يوجبها فاما لو جرم في عين كما في هبة السرقة لاني منافع البضع لانها استوفيت و المالك يشك مستنك فلا يظهر في المستوفى لكونها معدومة وهذا بخلاف

السلطان لا يمكنه الاستعانة بغيره ولا الخروج بالسلاح عليه فترقا ومن اقرارهم من ان في مجلس مختلف انه في بغلاد وقاتل هي تزوجني واقوت بالزنا ثم قال الرجل تزوجها فلا عليه عليه لهر في ذلك لان عوى النكاح يحتمل الصداق وهو يقوم بالطرفين فاوردت شجرة واذا سقط الحد وجب لهر تقديما للخطر البضع ومن في بجار في وقتها فانه يحيد وعليه القيمة معناه قتلها بفعل الزنا لانه جني جناتين فهو قتل كل واحد منهما حكمه وتن ابي يوسف انه لا يحيد لان تقريضا من القيمة سبب للملك الالة فصلا كما اذا اشتراها بعد ما زني بها وهو على هذه الاختلاف واعتراض سبب للملك قبل قامة الحد بسقطها كما اذا ملك السرقة قتل لقطع ولها ان ضمان قتل فلا يوجب للملك لانه ضمان فهو لو كان يوجبها فاما لو جرم في عين كما في هبة السرقة لاني منافع البضع لانها استوفيت و المالك يشك مستنك فلا يظهر في المستوفى لكونها معدومة وهذا بخلاف

السلطان لا يمكنه الاستعانة بغيره ولا الخروج بالسلاح عليه فترقا ومن اقرارهم من ان في مجلس مختلف انه في بغلاد وقاتل هي تزوجني واقوت بالزنا ثم قال الرجل تزوجها فلا عليه عليه لهر في ذلك لان عوى النكاح يحتمل الصداق وهو يقوم بالطرفين فاوردت شجرة واذا سقط الحد وجب لهر تقديما للخطر البضع ومن في بجار في وقتها فانه يحيد وعليه القيمة معناه قتلها بفعل الزنا لانه جني جناتين فهو قتل كل واحد منهما حكمه وتن ابي يوسف انه لا يحيد لان تقريضا من القيمة سبب للملك الالة فصلا كما اذا اشتراها بعد ما زني بها وهو على هذه الاختلاف واعتراض سبب للملك قبل قامة الحد بسقطها كما اذا ملك السرقة قتل لقطع ولها ان ضمان قتل فلا يوجب للملك لانه ضمان فهو لو كان يوجبها فاما لو جرم في عين كما في هبة السرقة لاني منافع البضع لانها استوفيت و المالك يشك مستنك فلا يظهر في المستوفى لكونها معدومة وهذا بخلاف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

[illegible]

السلام من ثم
السعادة
والنجاح في الدنيا والآخرة
والمصداق
من العالمين
عليه السلام

[illegible][illegible]

ما اذا نزل بها فاذهب عنها يجب عليه قيمتها ويسقط الحد لان الملاك هنا ان يثبت في
 الجثة العمياء وهي عين فاورثت شبهة **قال** وكل شيء صنعه الامام الذي ليس فرقة امام
 فلاح عليه لا القصاص فانه يجذب به بالاموال لان الحد وحقق الله تعالى واقامتها
 اليك الى غيره ولا يمكن ان يقوم على نفسه كانه لا يفيد بخلاف حقوق العباد لانه يستوفيه في
 الحق اما يمكنهم او بالاستعانة بمنعة المسلمين والقصاص بالاموال منها واما حد
 القذف قالوا الغلب فيه حق الشرع فحكمه كحكم سائر الحدود التي هي حق الله تعالى

باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها

قال واذا شهدتموه عجباً متقدماً لم يمينهم عن اقامته بعدهم عن الامام لم تقبل شهادتهم
 (مسألة الأولى) في حق
 الا في حلقها فان خاصة في النجاسات المعصية واذا شهدوا على اليهود بسرقه او بشرب الخمر والزنا
 بعد حين لم يؤخذ به ضمن السرقه والاصل ان الحد والغايه حقا لله تعالى تبطل
 بالتقدم خلافاً لتأنيدي وهو ليعتبر بها حقوق العباد وبلا قرار الذي هو احدى المجهتين
 (مسألة الثانية) في حق
 ولان الشاهد معتزبين المحسبتين من اداء الشهاده والاسترفاد اخوان كان لا خيار
 المسترف فلا قتل على الاداء بعد ذلك لضيقه هيئته واعد او حر كانه فيه فهو وان كان التاخير
 لا للاستريض فاستقامتا يتفق بالمانع بخلاف الاقرار لان الانسان لا يعادي نفسه فقد
 الزنا وشرب الخمر والسرقه خالص حق الله تعالى حتى يصح الرجوع عنها بغير الاقرار
 فيكون التقدم فيه مانعاً وحال القذف فيه حق العبد لما فيه من دفع الاعارضة
 ولهذا لا يصح رجوعه بغير الاقرار والتقدم غير ما يقع في حقوق العباد لان الدعوى فيه

[illegible]

[illegible]

والله اعلم بالصواب

الصلوات في الصلاة...
الصلوات في الصلاة...
الصلوات في الصلاة...

الحق القاضى هو عامل المسلمين...
ان الواجب على كل واحد...
الضارب وهو قلة هائلة...
عن اقامة عقوبة الفزاة...
الشبهة ولا ضرورة الى...
صحة الشهادة اعلى...
هذه الحادثة اذ هم...
وامتناع المحققين...
اربعة على رجل بالزنا...
بشهادة ثلثة ارباع...
بشهادة ثلثة ارباع...
ولما لم يذهب علماء...
بطلان بآلوت وان كان...
ولذلك الشهادة ائمة...
الميت وقلة انفس...
الشبهة بخلاف ما...
في حقه فان لم يجد...

الصلوات في الصلاة...
الصلوات في الصلاة...
الصلوات في الصلاة...

الصلوات في الصلاة...
الصلوات في الصلاة...
الصلوات في الصلاة...

الصلوات في الصلاة...
الصلوات في الصلاة...
الصلوات في الصلاة...

الصلوات في الصلاة...
الصلوات في الصلاة...
الصلوات في الصلاة...

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الهداية

[illegible]

Handwritten marginal notes at the top of the page, written in Arabic script.

ولد ولا الشيخ بميله ولو كان لها ابن من غيره لما كان يطالب بحق السبب الفلاني المأثم
ومن قد غيرة فمات المقدون بطل الحق قال الشافعي لا يبطل ولو مات بعد ما اقيم
بعض احد بطل الباقي عندنا خلافا له بناء على انه يورث عندنا ولا يورث في خلافنا
حق الشرع وحق العبد فانه شرع له نعم العار عن المقدون هو الذي يتفهم على الخصوص
ثم هذا الوجه من العبد ثم ان شرع الجوار منه يسمى حلالا والمقصود من شرع الجوار خلاصه العالم
عن الفساد وهذا الوجه من الشرع وبطلان التشبه لا حكم اذا تعارضت وجهتان فالشافعي
مال الى تغليب حق العبد تقديرا لما لحق العبد باعتبار حاجته وبقاء الشرع ونحن نرى ان
تغليب حق الشرع لان مال العبد من الحق يتولاها مولاة فبطل حق العبد عندنا لا كذلك
فكسلا لا ولاية للعبد في استيفاء حقوق الشرع الا ليناية وهذا هو الاصل المشهور الذي
يتفجر عليه لرفع المختلف فيها منها الا ان يجرى في حقوق العباد في حقوق الشرع
ومنها العفو فانه لا يصح عفو المقدون عندنا ولا يصح عندنا ومثما انه لا يجوز
الاعتراض عنه ونجوى فيه التدخل وعندنا لا يجرى وعن ابي يوسف رده في
العفو مثل قول الشافعي ومن اصحابنا من قال ان الغالب حق العبد يخرج الاحكام
ولا اول ظهور من اقر بالقدن ثم رجع لم يقبل جموعه لان المقدون فيه حقا فيكون له
الرجوع بخلاف ما هو خالص حق الله لانه لا مكذب له فيه من قال للعري يا بطن لم يجد
لانه يراد به التشبه في الاخلاق او علم الفصاحة ولكن اذا قال لست بعري لم
قلنا ومن قال لرجل يا ابن ماء السماء فليس بقاذف لانه يراد به التشبيه

Handwritten marginal notes on the right side of the page, written in Arabic script.

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, written in Arabic script.

في الجود والساحة والصفاء كان له السلام لقب به لصفاته وسماه وان يستعزوا
احاديثهم اقل ليس يقذف لان كل واحد من هؤلاء يسمى ابا الاول فلقوله تعالى لعبد الهك
واله ابائنا ابراهيم واسماعيل واسحاق واسماعيل كان عماله الثاني لقوله عليه السلام
اب والثالث للتبعية ومن قال غير ذل في الجبر وقال عتت صعود الجبل هذا
عنا حنفية واني يوسف وقال محمد لا يجد لان المهمومة للصعود حقيقة قالت ام
العرب واتي الى الخيرات نزاع في الجبل وذكر الجبل بغير مراد او كما انه يستعمل في الصا
مهمو ايضا لان من العرب من يسمي المدن كما يسمي المهور وحالة الغضب السباب تعين القاحلة
بمنزلة ما اذا قال يا ذلني اقول ذلتني في الجبل فليبين الصعود وهو ما كان معقرا يكمل على ا
المستعمل فيه لوقال ذلت على الجبل قبل لا يجيها قلت وقيل الجبل المعنى الذي كرهناه ومن قال الاخر
يا ذلني فقال بل انت فاجابها بليان لان معناها لا اذلت ذان اذ هي كلمة عطف يستدرك بها
الغلط فيصير الخبر المذكور في الاول مذكورا في الثاني ومن قال امره وان اذنته فقالت ليل
انت حذرت امره ولا العان لانها فاذن وقدر في يوجب اللعان وقد فها الحد وفي البدي اية
بالجبر ابطال اللعان لان الحد وفي القذف ليس بهال ولا ابطال في عكسه اصلا
فيتم اللعان في معنى الحد ولو قالت ذنبت بك فلا لعد ولا لعان ومعناه قالت
بعد ما قال لها يا ذنبة لوقع الشك في كل واحد منهما لانه يجتمعا انها ارادت الزنا
قبل النكاح فيجب الحد من اللعان لتبديلهما اذ اذنا لعدا منه فيجعلها ارادت
ذلتي ما كان معك بعد النكاح لاني ما مكنك احد غيرك وهو المراد

في الجود والساحة والصفاء كان له السلام لقب به لصفاته وسماه وان يستعزوا
احاديثهم اقل ليس يقذف لان كل واحد من هؤلاء يسمى ابا الاول فلقوله تعالى لعبد الهك
واله ابائنا ابراهيم واسماعيل واسحاق واسماعيل كان عماله الثاني لقوله عليه السلام
اب والثالث للتبعية ومن قال غير ذل في الجبر وقال عتت صعود الجبل هذا
عنا حنفية واني يوسف وقال محمد لا يجد لان المهمومة للصعود حقيقة قالت ام
العرب واتي الى الخيرات نزاع في الجبل وذكر الجبل بغير مراد او كما انه يستعمل في الصا
مهمو ايضا لان من العرب من يسمي المدن كما يسمي المهور وحالة الغضب السباب تعين القاحلة
بمنزلة ما اذا قال يا ذلني اقول ذلتني في الجبل فليبين الصعود وهو ما كان معقرا يكمل على ا
المستعمل فيه لوقال ذلت على الجبل قبل لا يجيها قلت وقيل الجبل المعنى الذي كرهناه ومن قال الاخر
يا ذلني فقال بل انت فاجابها بليان لان معناها لا اذلت ذان اذ هي كلمة عطف يستدرك بها
الغلط فيصير الخبر المذكور في الاول مذكورا في الثاني ومن قال امره وان اذنته فقالت ليل
انت حذرت امره ولا العان لانها فاذن وقدر في يوجب اللعان وقد فها الحد وفي البدي اية
بالجبر ابطال اللعان لان الحد وفي القذف ليس بهال ولا ابطال في عكسه اصلا
فيتم اللعان في معنى الحد ولو قالت ذنبت بك فلا لعد ولا لعان ومعناه قالت
بعد ما قال لها يا ذنبة لوقع الشك في كل واحد منهما لانه يجتمعا انها ارادت الزنا
قبل النكاح فيجب الحد من اللعان لتبديلهما اذ اذنا لعدا منه فيجعلها ارادت
ذلتي ما كان معك بعد النكاح لاني ما مكنك احد غيرك وهو المراد

في الجود والساحة والصفاء كان له السلام لقب به لصفاته وسماه وان يستعزوا
احاديثهم اقل ليس يقذف لان كل واحد من هؤلاء يسمى ابا الاول فلقوله تعالى لعبد الهك
واله ابائنا ابراهيم واسماعيل واسحاق واسماعيل كان عماله الثاني لقوله عليه السلام
اب والثالث للتبعية ومن قال غير ذل في الجبر وقال عتت صعود الجبل هذا
عنا حنفية واني يوسف وقال محمد لا يجد لان المهمومة للصعود حقيقة قالت ام
العرب واتي الى الخيرات نزاع في الجبل وذكر الجبل بغير مراد او كما انه يستعمل في الصا
مهمو ايضا لان من العرب من يسمي المدن كما يسمي المهور وحالة الغضب السباب تعين القاحلة
بمنزلة ما اذا قال يا ذلني اقول ذلتني في الجبل فليبين الصعود وهو ما كان معقرا يكمل على ا
المستعمل فيه لوقال ذلت على الجبل قبل لا يجيها قلت وقيل الجبل المعنى الذي كرهناه ومن قال الاخر
يا ذلني فقال بل انت فاجابها بليان لان معناها لا اذلت ذان اذ هي كلمة عطف يستدرك بها
الغلط فيصير الخبر المذكور في الاول مذكورا في الثاني ومن قال امره وان اذنته فقالت ليل
انت حذرت امره ولا العان لانها فاذن وقدر في يوجب اللعان وقد فها الحد وفي البدي اية
بالجبر ابطال اللعان لان الحد وفي القذف ليس بهال ولا ابطال في عكسه اصلا
فيتم اللعان في معنى الحد ولو قالت ذنبت بك فلا لعد ولا لعان ومعناه قالت
بعد ما قال لها يا ذنبة لوقع الشك في كل واحد منهما لانه يجتمعا انها ارادت الزنا
قبل النكاح فيجب الحد من اللعان لتبديلهما اذ اذنا لعدا منه فيجعلها ارادت
ذلتي ما كان معك بعد النكاح لاني ما مكنك احد غيرك وهو المراد

[illegible]

هذه الخاتمة تقصّ قصة هويّا تور عن عاقلة ثم قدرا الأديني والكتاب شئت جلالت
الذكورة عاقلة

لأن ما دونها لا يقع به الزجر وذكر مشايخنا أن أحداً من علماء إمامه لا يقدر بقدر

ما يعلم انه منزه لا يتجلى باختلاف الناس عن ابي يوسف انه على قدر عظم الجسم
له الله العليم

وصغر يده تحتها ليرقب كل روع من ياد فيقرب المشرك اليها من حذر ان يراه القذف بغير الزيف
وقال الخوب وصرح انما الزيف
مخاطب العزيمه
فكذلك في الزيف والارباب

من هذا القذف قال فان لا يؤاخذ بالاسم ان يضم الى الضمة التثنية الجبس على انه صلته

وقد رعا الشرع في هذه الحالة حتى جازان يلحق به في جازان أيضا اليه العمل المشرع في التفرقة بالحق

قبل ثبوتها كما شرح في أحد النسخ المتفرقة **والأشد الضرر بالتعزير** لأنه جرى التحقير فيه من

حيث اعلن فلان يفتخ من حيث الوصف كذا يؤكد الى ان ... المقصود واهل
حيث جعل فلان من ...

البحر الخفيف من حيث الشرق على الأعضاء **قال** ثم حذر الزملاء لأنه ثابت بالكتاب جدا الشرب

ثبت بقول الحكامة والانية اعظم جايه حتى نخرج فيه الروح من هذا الشرب لان سببه عيش به
اسم الروح ١٢

ثم حل هذا فلان سبيبه حمل احد الوالد ^{التي} ¹¹ ¹² ¹³ ¹⁴ ¹⁵ ¹⁶ ¹⁷ ¹⁸ ¹⁹ ²⁰ ²¹ ²² ²³ ²⁴ ²⁵ ²⁶ ²⁷ ²⁸ ²⁹ ³⁰ ³¹ ³² ³³ ³⁴ ³⁵ ³⁶ ³⁷ ³⁸ ³⁹ ⁴⁰ ⁴¹ ⁴² ⁴³ ⁴⁴ ⁴⁵ ⁴⁶ ⁴⁷ ⁴⁸ ⁴⁹ ⁵⁰ ⁵¹ ⁵² ⁵³ ⁵⁴ ⁵⁵ ⁵⁶ ⁵⁷ ⁵⁸ ⁵⁹ ⁶⁰ ⁶¹ ⁶² ⁶³ ⁶⁴ ⁶⁵ ⁶⁶ ⁶⁷ ⁶⁸ ⁶⁹ ⁷⁰ ⁷¹ ⁷² ⁷³ ⁷⁴ ⁷⁵ ⁷⁶ ⁷⁷ ⁷⁸ ⁷⁹ ⁸⁰ ⁸¹ ⁸² ⁸³ ⁸⁴ ⁸⁵ ⁸⁶ ⁸⁷ ⁸⁸ ⁸⁹ ⁹⁰ ⁹¹ ⁹² ⁹³ ⁹⁴ ⁹⁵ ⁹⁶ ⁹⁷ ⁹⁸ ⁹⁹ ¹⁰⁰ ¹⁰¹ ¹⁰² ¹⁰³ ¹⁰⁴ ¹⁰⁵ ¹⁰⁶ ¹⁰⁷ ¹⁰⁸ ¹⁰⁹ ¹¹⁰ ¹¹¹ ¹¹² ¹¹³ ¹¹⁴ ¹¹⁵ ¹¹⁶ ¹¹⁷ ¹¹⁸ ¹¹⁹ ¹²⁰ ¹²¹ ¹²² ¹²³ ¹²⁴ ¹²⁵ ¹²⁶ ¹²⁷ ¹²⁸ ¹²⁹ ¹³⁰ ¹³¹ ¹³² ¹³³ ¹³⁴ ¹³⁵ ¹³⁶ ¹³⁷ ¹³⁸ ¹³⁹ ¹⁴⁰ ¹⁴¹ ¹⁴² ¹⁴³ ¹⁴⁴ ¹⁴⁵ ¹⁴⁶ ¹⁴⁷ ¹⁴⁸ ¹⁴⁹ ¹⁵⁰ ¹⁵¹ ¹⁵² ¹⁵³ ¹⁵⁴ ¹⁵⁵ ¹⁵⁶ ¹⁵⁷ ¹⁵⁸ ¹⁵⁹ ¹⁶⁰ ¹⁶¹ ¹⁶² ¹⁶³ ¹⁶⁴ ¹⁶⁵ ¹⁶⁶ ¹⁶⁷ ¹⁶⁸ ¹⁶⁹ ¹⁷⁰ ¹⁷¹ ¹⁷² ¹⁷³ ¹⁷⁴ ¹⁷⁵ ¹⁷⁶ ¹⁷⁷ ¹⁷⁸ ¹⁷⁹ ¹⁸⁰ ¹⁸¹ ¹⁸² ¹⁸³ ¹⁸⁴ ¹⁸⁵ ¹⁸⁶ ¹⁸⁷ ¹⁸⁸ ¹⁸⁹ ¹⁹⁰ ¹⁹¹ ¹⁹² ¹⁹³ ¹⁹⁴ ¹⁹⁵ ¹⁹⁶ ¹⁹⁷ ¹⁹⁸ ¹⁹⁹ ²⁰⁰ ²⁰¹ ²⁰² ²⁰³ ²⁰⁴ ²⁰⁵ ²⁰⁶ ²⁰⁷ ²⁰⁸ ²⁰⁹ ²¹⁰ ²¹¹ ²¹² ²¹³ ²¹⁴ ²¹⁵ ²¹⁶ ²¹⁷ ²¹⁸ ²¹⁹ ²²⁰ ²²¹ ²²² ²²³ ²²⁴ ²²⁵ ²²⁶ ²²⁷ ²²⁸ ²²⁹ ²³⁰ ²³¹ ²³² ²³³ ²³⁴ ²³⁵ ²³⁶ ²³⁷ ²³⁸ ²³⁹ ²⁴⁰ ²⁴¹ ²⁴² ²⁴³ ²⁴⁴ ²⁴⁵ ²⁴⁶ ²⁴⁷ ²⁴⁸ ²⁴⁹ ²⁵⁰ ²⁵¹ ²⁵² ²⁵³ ²⁵⁴ ²⁵⁵ ²⁵⁶ ²⁵⁷ ²⁵⁸ ²⁵⁹ ²⁶⁰ ²⁶¹ ²⁶² ²⁶³ ²⁶⁴ ²⁶⁵ ²⁶⁶ ²⁶⁷ ²⁶⁸ ²⁶⁹ ²⁷⁰ ²⁷¹ ²⁷² ²⁷³ ²⁷⁴ ²⁷⁵ ²⁷⁶ ²⁷⁷ ²⁷⁸ ²⁷⁹ ²⁸⁰ ²⁸¹ ²⁸² ²⁸³ ²⁸⁴ ²⁸⁵ ²⁸⁶ ²⁸⁷ ²⁸⁸ ²⁸⁹ ²⁹⁰ ²⁹¹ ²⁹² ²⁹³ ²⁹⁴ ²⁹⁵ ²⁹⁶ ²⁹⁷ ²⁹⁸ ²⁹⁹ ³⁰⁰ ³⁰¹ ³⁰² ³⁰³ ³⁰⁴ ³⁰⁵ ³⁰⁶ ³⁰⁷ ³⁰⁸ ³⁰⁹ ³¹⁰ ³¹¹ ³¹² ³¹³ ³¹⁴ ³¹⁵ ³¹⁶ ³¹⁷ ³¹⁸ ³¹⁹ ³²⁰ ³²¹ ³²² ³²³ ³²⁴ ³²⁵ ³²⁶ ³²⁷ ³²⁸ ³²⁹ ³³⁰ ³³¹ ³³² ³³³ ³³⁴ ³³⁵ ³³⁶ ³³⁷ ³³⁸ ³³⁹ ³⁴⁰ ³⁴¹ ³⁴² ³⁴³ ³⁴⁴ ³⁴⁵ ³⁴⁶ ³⁴⁷ ³⁴⁸ ³⁴⁹ ³⁵⁰ ³⁵¹ ³⁵² ³⁵³ ³⁵⁴ ³⁵⁵ ³⁵⁶ ³⁵⁷ ³⁵⁸ ³⁵⁹ ³⁶⁰ ³⁶¹ ³⁶² ³⁶³ ³⁶⁴ ³⁶⁵ ³⁶⁶ ³⁶⁷ ³⁶⁸ ³⁶⁹ ³⁷⁰ ³⁷¹ ³⁷² ³⁷³ ³⁷⁴ ³⁷⁵ ³⁷⁶ ³⁷⁷ ³⁷⁸ ³⁷⁹ ³⁸⁰ ³⁸¹ ³⁸² ³⁸³ ³⁸⁴ ³⁸⁵ ³⁸⁶ ³⁸⁷ ³⁸⁸ ³⁸⁹ ³⁹⁰ ³⁹¹ ³⁹² ³⁹³ ³⁹⁴ ³⁹⁵ ³⁹⁶ ³⁹⁷ ³⁹⁸ ³⁹⁹ ⁴⁰⁰ ⁴⁰¹ ⁴⁰² ⁴⁰³ ⁴⁰⁴ ⁴⁰⁵ ⁴⁰⁶ ⁴⁰⁷ ⁴⁰⁸ ⁴⁰⁹ ⁴¹⁰ ⁴¹¹ ⁴¹² ⁴¹³ ⁴¹⁴ ⁴¹⁵ ⁴¹⁶ ⁴¹⁷ ⁴¹⁸ ⁴¹⁹ ⁴²⁰ ⁴²¹ ⁴²² ⁴²³ ⁴²⁴ ⁴²⁵ ⁴²⁶ ⁴²⁷ ⁴²⁸ ⁴²⁹ ⁴³⁰ ⁴³¹ ⁴³² ⁴³³ ⁴³⁴ ⁴³⁵ ⁴³⁶ ⁴³⁷ ⁴³⁸ ⁴³⁹ ⁴⁴⁰ ⁴⁴¹ ⁴⁴² ⁴⁴³ ⁴⁴⁴ ⁴⁴⁵ ⁴⁴⁶ ⁴⁴⁷ ⁴⁴⁸ ⁴⁴⁹ ⁴⁵⁰ ⁴⁵¹ ⁴⁵² ⁴⁵³ ⁴⁵⁴ ⁴⁵⁵ ⁴⁵⁶ ⁴⁵⁷ ⁴⁵⁸ ⁴⁵⁹ ⁴⁶⁰ ⁴⁶¹ ⁴⁶² ⁴⁶³ ⁴⁶⁴ ⁴⁶⁵ ⁴⁶⁶ ⁴⁶⁷ ⁴⁶⁸ ⁴⁶⁹ ⁴⁷⁰ ⁴⁷¹ ⁴⁷² ⁴⁷

وكانت السادة ولا يعطون من حلت الا في يوم من كل ايام وقرعة في كل يوم من هذه
 في يوم من هذه القرعة ولا تعين اياما ١٢ وهو عشرة الف الف

الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود

الرجاء اذ ان الرجل قد وجد في الدنيا ما لا يجد في الآخرة

وكان الساساني جليلا في ابياب الامان الا ان حربه مع العرب كانت حربية

جاءني في بيتي المملح من البحر في يوم الجمعة ١٢٠٠

المقام: الحجازي - الوتر: ١٢

البيد

الغسل المثلث

فینے ان یقینداروں کو اختیار المساط

والنضاد والبر...

هو السيد محمد بن الحسين

الحمد لله الذي جعلنا من عباده

لَا تَقْرَأُ فِيهِ

والله اعلم بالصواب

فصل في بيان ما يجب من العلم بالصفات

موسسه خوارزمی

الزوجة الزانية

١٠٠

الحمد لله رب العالمين

السلامة والرفاهية
من خدنا ولا المعلم
الذي لا يربح

رواه الألباني في صحيحه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

استاد ابدالعزیز

التي قال قائل من جاعه فلا ضار

اندر آستانه‌های
تختگاه و در میان
تختگاه و در میان

از قوت استواری و قوت از قوت استواری

افغانستان ہمارا
محبوب ہمارا
محبوب ہمارا

و جيب الدين

كتاب السرقة

السوق في القتاخذ الشيء من الغير على خيل الخفية ولا استسلامه من استراق السمع قالوا
تعالى الا من استرق السمع فذنبه على نفسه لا يفتقر الى غيره
والحق للمعوي على ما بها ابتداء وانتهاء او ابتداء لا غير كما اذا انقلب الجرد على الاستسار
واخذ الما من المال ككتابة على الجدار في الكبر اعني قطع الطريق مسارقة غير اكلها
لانته هو للتصدي لحفظ الطريق باعوانه في الصلة مساوقة غير اكلها
لانته هو للتصدي لحفظ الطريق باعوانه في الصلة مساوقة غير اكلها

قال واخاسر قال الباقى المبالغ عشرة دراهم او ما يبلغ قيمة عشرة دراهم مضروبة من
 حرك الشبهة فيه يجب عليه القطع والاصرف في قوله تعالى والسادق والمصادقة فاقطعوا
 ايديهم الاية ولا بد من اعتبار العقل والبوع لان المجانية لا يتحقق دونها والقطع
 جزء المجانية ولا بد من التقدير بالمال المحظ لان الرغبات تقترن في الشيء وكذا اخذه
 فانه يقول نقضوا الاموال وعذا صاحب الحق لا يبرر الشفاهة
 لا يفي فلا يتحقق لكنه ولا حكم في الرجل انما يغلب والتقدير بعشرة دراهم من هبنا
 وعند الشافعي التقدير بربع دينار وعند مالك الثلثة دراهم لها ان القطع على نفي
 رسول الله عليه السلام ما كان الا في ثمن الجن واقبل ما نقل في تقديره ثلثة دراهم
 والاخذ بالاقول وهو المتيقن به والى غير ان الشافعي يقول كانت قيمة الدنيا على عهد
 رسول الله عليه السلام اثني عشر دينارا والشيء لله باطلا ان الاخذ بالاكثري هذا
 الباب اول احكام الله في المحل وهذا لان في الاقل شبهة علم المجانية وهي ان الله للمحل
 وقدر اية ذلك بقوله عليه السلام لا قطع الا في ذية لا وعشرة دراهم واسم الدراهم

[illegible][illegible]

باب ما يقطع فيه وما لا يقطع

ولا يقطع فيما يوجد تافها مباحا في دار الاسلام والخشب المشيش في القصب والسباك والطير

والصبي الذي لم يمتحور ولا غلبه ولا غلبه فيه حديث عائشة رداً لقالت كانتا ملين لقطع

عبد سوار الله عليه السلام في الشيء الثافه اى الحقير وما يوجد جنسه مباحا في الاصل

بصوت غاي مغرب فيه حقاير تغل لرضيات في الطباع كالتضن به فقلما يوجد الخد على

كرو من المالك فلا حاجة الى شرع الزاجر ولها لم يحل القطع في سرقة ما دون النصاب لان
 بالقيم والقيم ثمان مائة
 لان اخذ اتمه من المالك المار

المحرف فيها ناقص لا يرى ان الخشب يلقى على الابواب انما يدخل في الدار للعمارة لا للاجران
 في الاشياء المذكورة ١٢

والطبيب بطر والصيدان ينفذون وكذا الشركة العامة التي كانت في ههنا على تلك الصفة توردت
(اسمها غاب) إلى شارع الزواجر ١٢٣٤٥٦

المشقة والحلأ يندعي بها ويدخل في السمك المالح والطري وفي السمك المالح جاج البط

والحمام ما ذكرنا ولا خلاف قوله عليه السلام لا قطع في الطير وعن ابى يوسف انه يجب

القطع في كل شيء إلا الطين الزراب السرقين هو قول الشافعي والحجة عليه ما ذكرنا قال
روى عنه الأمامي البار وأبو جعفر السعدي والبيهقي

ولا قطع فيما يتسارع اليه الفساد كاللبن العظم الفواكه الرطبة لقوله عليه السلام لا قطع في
 اخبرني الشيخ رحمه الله

ثمروا كثيرا واكلوا مما رزقكم الله تعالى وقل عليه السلام لا قطع في الطعام والشراب والله اعلم
 غريب بهيمة اللقطة رزق في اسرائيل الى ابد اوقات

فما يتسارع اليه لفساد كالمجيا الاكل منه وما في معناه كالحمر والشر كانه يقطع الخطه الشكر
 الجزل ١٢

اجماع وقال الشافعي يقطع فيه القوله عليه السلام لا قطع في عمولا كتر فاذا اواة الجربج الجرب

فقط قلنا اخرج على فان العادة والذى يؤويه الجرحى في عادتهم هو اليا بس من الترفيع

القطم وان لا قطع في الفالاهة على السجروا الزرع الذي لم يحصد لعدم الاحواز
اشبهت بالقطم

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

داناو ویدر زان
 فی صفین عرب
 از سر کجا ایضا
 این کانی
 عین است
 قال غفر
 وقت عادی
 مردان علی
 که از فرانس
 اما بهر زبان
 از حق

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

وكذا لو يوسع الشافعي عليه لقطع لقلبه عليه لسلام من نبش قطعا ولا مال متقوم
محرز مجزئ مثله فيقطع فيه لقلبه عليه لسلام لقطع على الختفي وهو النباش بلغة أهل
المداينة ولا تشبهه تمكيت في المالك لانه لا ملك لليت حقيقة ولا لوارث لتقدم
حاجة الميت قد تمكن الخل في المقصود وهو لا تزجر ان الجناية في نفسه نادرة الوجود
وعاروا غير مرفوع او هو محمول على لسياسة وان كان القبري بيت مقفل فهو على الخلاف
في الصحيح لما قلنا وكذا اذا سرق من ثابوت في لقاظة وفيه لميت لما يبايه ولا يقطع الشافعي
لمن بيت المال لانه مال العامة وهو من غير كامن مال للسارق فيه شرك لما قلنا ومنه
على اخذ درهم فيه فانه مثله لم يقطع لانه استيفاء لحقه والحال والموكل فيه سواء
استحسانا لان التاجيل لتأخر المطالبة وكذا اذا سرق زيادة على حقه لانه بمقدار حقه
بالتراضي وعن ابي يوسف انه لا يقطع لان له ان يأخذ عند بعض العلماء قضاء من
حقه او رها من حقه قلنا هذا قول لا يستند الى دليل ظاهر فلا يعتبر بدين اتصال له
به حتى لو ادعى ذلك في هذه المحل لا يقطع في موضع الخلاف لو كان حقه درهم فسرقة منه
دنانير قبل يقطع لانه ليس من الاخذ وقيل لا يقطع لان التقوى حبس احد من سرقة حيث
قطع فيها فزها في عاده فزها في محالها لم يقطع والقياس ان يقطع وهو رواية على ياب
وهو قول الشافعي لقلبه عليه لسلام فان عاده فاطعوه من غير فصل لان الثانية
متكاملة كالأول بل اقدم لتقدم الزاجر وصار كما اذا باعه المالك من السارق

الشافعي عليه لسلام من نبش قطعا ولا مال متقوم
محرز مجزئ مثله فيقطع فيه لقلبه عليه لسلام لقطع على الختفي وهو النباش بلغة أهل
المداينة ولا تشبهه تمكيت في المالك لانه لا ملك لليت حقيقة ولا لوارث لتقدم
حاجة الميت قد تمكن الخل في المقصود وهو لا تزجر ان الجناية في نفسه نادرة الوجود
وعاروا غير مرفوع او هو محمول على لسياسة وان كان القبري بيت مقفل فهو على الخلاف
في الصحيح لما قلنا وكذا اذا سرق من ثابوت في لقاظة وفيه لميت لما يبايه ولا يقطع الشافعي
لمن بيت المال لانه مال العامة وهو من غير كامن مال للسارق فيه شرك لما قلنا ومنه
على اخذ درهم فيه فانه مثله لم يقطع لانه استيفاء لحقه والحال والموكل فيه سواء
استحسانا لان التاجيل لتأخر المطالبة وكذا اذا سرق زيادة على حقه لانه بمقدار حقه
بالتراضي وعن ابي يوسف انه لا يقطع لان له ان يأخذ عند بعض العلماء قضاء من
حقه او رها من حقه قلنا هذا قول لا يستند الى دليل ظاهر فلا يعتبر بدين اتصال له
به حتى لو ادعى ذلك في هذه المحل لا يقطع في موضع الخلاف لو كان حقه درهم فسرقة منه
دنانير قبل يقطع لانه ليس من الاخذ وقيل لا يقطع لان التقوى حبس احد من سرقة حيث
قطع فيها فزها في عاده فزها في محالها لم يقطع والقياس ان يقطع وهو رواية على ياب
وهو قول الشافعي لقلبه عليه لسلام فان عاده فاطعوه من غير فصل لان الثانية
متكاملة كالأول بل اقدم لتقدم الزاجر وصار كما اذا باعه المالك من السارق

الشافعي عليه لسلام من نبش قطعا ولا مال متقوم
محرز مجزئ مثله فيقطع فيه لقلبه عليه لسلام لقطع على الختفي وهو النباش بلغة أهل
المداينة ولا تشبهه تمكيت في المالك لانه لا ملك لليت حقيقة ولا لوارث لتقدم
حاجة الميت قد تمكن الخل في المقصود وهو لا تزجر ان الجناية في نفسه نادرة الوجود
وعاروا غير مرفوع او هو محمول على لسياسة وان كان القبري بيت مقفل فهو على الخلاف
في الصحيح لما قلنا وكذا اذا سرق من ثابوت في لقاظة وفيه لميت لما يبايه ولا يقطع الشافعي
لمن بيت المال لانه مال العامة وهو من غير كامن مال للسارق فيه شرك لما قلنا ومنه
على اخذ درهم فيه فانه مثله لم يقطع لانه استيفاء لحقه والحال والموكل فيه سواء
استحسانا لان التاجيل لتأخر المطالبة وكذا اذا سرق زيادة على حقه لانه بمقدار حقه
بالتراضي وعن ابي يوسف انه لا يقطع لان له ان يأخذ عند بعض العلماء قضاء من
حقه او رها من حقه قلنا هذا قول لا يستند الى دليل ظاهر فلا يعتبر بدين اتصال له
به حتى لو ادعى ذلك في هذه المحل لا يقطع في موضع الخلاف لو كان حقه درهم فسرقة منه
دنانير قبل يقطع لانه ليس من الاخذ وقيل لا يقطع لان التقوى حبس احد من سرقة حيث
قطع فيها فزها في عاده فزها في محالها لم يقطع والقياس ان يقطع وهو رواية على ياب
وهو قول الشافعي لقلبه عليه لسلام فان عاده فاطعوه من غير فصل لان الثانية
متكاملة كالأول بل اقدم لتقدم الزاجر وصار كما اذا باعه المالك من السارق

واذا سرق احدنا من غير ان يملكه من سرق او من امره سرق او من وج سرقه
 لم يقطع لوجود الكذب بالدخول عادة وان سرق احدنا وجين من حرز لاخر خاصة
 لا يسكنان فيه فذلك في الجواب عندنا خلافا للشافعي بسبب طريقتيهما في اموال عامة
 ودلالة وهو نظير الخلاق في الشهادة ولو سرق المولى من مكاتبه لم يقطع لان له في
 اكسابه حق وكذا السارق من الممنوع لان فيه نصيبا وهو ما اقرع من على ذرعة وتقليلا
 قال المحرز على نوعين حرز ليعني في كل بيت والذر وهو الحرز بالحفاظ قال العلامة الضعيف الحرز
 لا بد منه لان الاستسقاء لا يتحقق دونه ثم هو قد يكون بالمكان وهو المكان المعدل الحرز
 الامتعة كالدر والبيوت والصناديق والحاظوت وقد يكون بالحفاظ من جسد في الطريق
 او في المسجد وعند مناعه فهو حرز به وقد قطع رسول الله عليه السلام من سرق
 رداء صفوان من تحت راسه وهو انتم في المسجد في الحرز بالمكان لا يعتد بالحرز
 بالحفاظ وهو الصحيح لانه حرز بدونه وهو البيت وان لم يكن له باب له وكان وهو
 مفتوح حتى يقطع السارق منه لان البناء لقصد الاحرار لانه لا يقطع الا بالآخر اجنه
 لقيام يده قبله بخلاف الحرز بالحفاظ حيث يجب لقطع فيه كما اخذ زوال يد المالك
 بجوده لاخذ فيتم السرقة ولا فرق بين ان يكون الحافظ مستيقظا او نائما والمتاع تحته او
 عند هو الصحيح لانه يعتد بالتمتع مناعه حافظا له في العادة وعلى هذا لا يصح المنوع
 والمستعين بمثل لانه ليس بتضييع بخلاف اختاره في الفتاوى قال ومن سرق شيئا
 من حرز او من غير حرز وصاحبه عنده يحفظه قطع لانه سرق مالا محرزا

هذا هو الجواب عن السؤال الاول وهو ان سرق من غير ان يملكه من سرق او من امره سرق او من وج سرقه
 لم يقطع لوجود الكذب بالدخول عادة وان سرق احدنا وجين من حرز لاخر خاصة
 لا يسكنان فيه فذلك في الجواب عندنا خلافا للشافعي بسبب طريقتيهما في اموال عامة
 ودلالة وهو نظير الخلاق في الشهادة ولو سرق المولى من مكاتبه لم يقطع لان له في
 اكسابه حق وكذا السارق من الممنوع لان فيه نصيبا وهو ما اقرع من على ذرعة وتقليلا
 قال المحرز على نوعين حرز ليعني في كل بيت والذر وهو الحرز بالحفاظ قال العلامة الضعيف الحرز
 لا بد منه لان الاستسقاء لا يتحقق دونه ثم هو قد يكون بالمكان وهو المكان المعدل الحرز
 الامتعة كالدر والبيوت والصناديق والحاظوت وقد يكون بالحفاظ من جسد في الطريق
 او في المسجد وعند مناعه فهو حرز به وقد قطع رسول الله عليه السلام من سرق
 رداء صفوان من تحت راسه وهو انتم في المسجد في الحرز بالمكان لا يعتد بالحرز
 بالحفاظ وهو الصحيح لانه حرز بدونه وهو البيت وان لم يكن له باب له وكان وهو
 مفتوح حتى يقطع السارق منه لان البناء لقصد الاحرار لانه لا يقطع الا بالآخر اجنه
 لقيام يده قبله بخلاف الحرز بالحفاظ حيث يجب لقطع فيه كما اخذ زوال يد المالك
 بجوده لاخذ فيتم السرقة ولا فرق بين ان يكون الحافظ مستيقظا او نائما والمتاع تحته او
 عند هو الصحيح لانه يعتد بالتمتع مناعه حافظا له في العادة وعلى هذا لا يصح المنوع
 والمستعين بمثل لانه ليس بتضييع بخلاف اختاره في الفتاوى قال ومن سرق شيئا
 من حرز او من غير حرز وصاحبه عنده يحفظه قطع لانه سرق مالا محرزا

هذا هو الجواب عن السؤال الاول وهو ان سرق من غير ان يملكه من سرق او من امره سرق او من وج سرقه
 لم يقطع لوجود الكذب بالدخول عادة وان سرق احدنا وجين من حرز لاخر خاصة
 لا يسكنان فيه فذلك في الجواب عندنا خلافا للشافعي بسبب طريقتيهما في اموال عامة
 ودلالة وهو نظير الخلاق في الشهادة ولو سرق المولى من مكاتبه لم يقطع لان له في
 اكسابه حق وكذا السارق من الممنوع لان فيه نصيبا وهو ما اقرع من على ذرعة وتقليلا
 قال المحرز على نوعين حرز ليعني في كل بيت والذر وهو الحرز بالحفاظ قال العلامة الضعيف الحرز
 لا بد منه لان الاستسقاء لا يتحقق دونه ثم هو قد يكون بالمكان وهو المكان المعدل الحرز
 الامتعة كالدر والبيوت والصناديق والحاظوت وقد يكون بالحفاظ من جسد في الطريق
 او في المسجد وعند مناعه فهو حرز به وقد قطع رسول الله عليه السلام من سرق
 رداء صفوان من تحت راسه وهو انتم في المسجد في الحرز بالمكان لا يعتد بالحرز
 بالحفاظ وهو الصحيح لانه حرز بدونه وهو البيت وان لم يكن له باب له وكان وهو
 مفتوح حتى يقطع السارق منه لان البناء لقصد الاحرار لانه لا يقطع الا بالآخر اجنه
 لقيام يده قبله بخلاف الحرز بالحفاظ حيث يجب لقطع فيه كما اخذ زوال يد المالك
 بجوده لاخذ فيتم السرقة ولا فرق بين ان يكون الحافظ مستيقظا او نائما والمتاع تحته او
 عند هو الصحيح لانه يعتد بالتمتع مناعه حافظا له في العادة وعلى هذا لا يصح المنوع
 والمستعين بمثل لانه ليس بتضييع بخلاف اختاره في الفتاوى قال ومن سرق شيئا
 من حرز او من غير حرز وصاحبه عنده يحفظه قطع لانه سرق مالا محرزا

هذا هو الجواب عن السؤال الاول وهو ان سرق من غير ان يملكه من سرق او من امره سرق او من وج سرقه
 لم يقطع لوجود الكذب بالدخول عادة وان سرق احدنا وجين من حرز لاخر خاصة
 لا يسكنان فيه فذلك في الجواب عندنا خلافا للشافعي بسبب طريقتيهما في اموال عامة
 ودلالة وهو نظير الخلاق في الشهادة ولو سرق المولى من مكاتبه لم يقطع لان له في
 اكسابه حق وكذا السارق من الممنوع لان فيه نصيبا وهو ما اقرع من على ذرعة وتقليلا
 قال المحرز على نوعين حرز ليعني في كل بيت والذر وهو الحرز بالحفاظ قال العلامة الضعيف الحرز
 لا بد منه لان الاستسقاء لا يتحقق دونه ثم هو قد يكون بالمكان وهو المكان المعدل الحرز
 الامتعة كالدر والبيوت والصناديق والحاظوت وقد يكون بالحفاظ من جسد في الطريق
 او في المسجد وعند مناعه فهو حرز به وقد قطع رسول الله عليه السلام من سرق
 رداء صفوان من تحت راسه وهو انتم في المسجد في الحرز بالمكان لا يعتد بالحرز
 بالحفاظ وهو الصحيح لانه حرز بدونه وهو البيت وان لم يكن له باب له وكان وهو
 مفتوح حتى يقطع السارق منه لان البناء لقصد الاحرار لانه لا يقطع الا بالآخر اجنه
 لقيام يده قبله بخلاف الحرز بالحفاظ حيث يجب لقطع فيه كما اخذ زوال يد المالك
 بجوده لاخذ فيتم السرقة ولا فرق بين ان يكون الحافظ مستيقظا او نائما والمتاع تحته او
 عند هو الصحيح لانه يعتد بالتمتع مناعه حافظا له في العادة وعلى هذا لا يصح المنوع
 والمستعين بمثل لانه ليس بتضييع بخلاف اختاره في الفتاوى قال ومن سرق شيئا
 من حرز او من غير حرز وصاحبه عنده يحفظه قطع لانه سرق مالا محرزا

الهداية

الهدية

الحق سبحانه وتعالى هو الذي لا اله الا هو العليم الغني

ان لا ادع له يلا اكل بها ويستغني بها ورجل امس عليها وبعثها جارية بقية الصلابة فحججه

فانقلبا جميعا ولا يهلا الا ومعنا من تفويت جنس المنفعة والحال اجبر ولا يهلا ولا الوجه

والزج في الغلب بخلاف القصاص لا يحق العبد فيستوفى ما لم يكن جبراً للحق الحديث طعن

الطحاوي او نخله على السياسة واذا كان السارق اشل البيد ليسرى واقطع او مقطوع الرجل

المدرسة المذكورة في تاريخ سنة ١٢٨٠ هـ

این ایچ بی پمپ بنیادی است که در تمام سیستم های پمپ بنیادی وجود دارد و در تمام سیستم های پمپ بنیادی وجود دارد.

فناوندان و انان ها ميبشري منظومه اوساد اوانا صيدن ها سوي ا

البس بالاجام وان كانت صبيح واحد سرور ابها الم مقصودة اوسلاء نظم ان كذا واحد

الأوجوب خلافاً لظاهر البطش بخلافات الأصبعين لأنها لا تنزل لأن منزلة الأجهام 2

نقصان البطش قال واذا قال العالم الجواد قطع يميني هذا في سرقة سرقتها فقطع يسارا

عَمَلًا وَخَطًّا فَلَا تَشْرَعُ عَلَيْهِمْ عِنْدَ إِي حَنِيفَةً وَقُلَا لَأَشْيَ عَلَيْهِمُ الْخَطَا وَيَضْمَنُ فِي الْعَهْدِ قَالَ نُوْرُهُ

بعض في الخط أيضا وهو القياس المراد بالخط هو الخطأ في الاجتهاد أما الخطأ في معرفة

لهيخ اليسار لا يجعل الله عفواً وقيل يجعل عن اليسار له انه قطع يدا معصومة والخطأ في حق

للاستغفار على ما قيل في شريته

[illegible]

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا إِتْرَاقُ الْبَنَاتِ وَتُفَاهِي الْغُيُوتِ

وكان ينبغي ان يجرد النفاص من اياه امسح الشبه
 ونحو ما نقله في ايجام النفاص ١٣

كتاب السريّة
جلد -

37

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

فما هو الصغيم واخرج السارق
فما عندك عليه السارق
على طريق الاجتهاد لا يضمن
في الخصومة شرط الظهور
في الحناية على مال لا غير كانه
في الفرق
نصا في باب الحد واللبس
ويقال ان يقطع ايضا وكذا
المستودع وعلى هذا الخلاف
شراء والموتهن كل من له
ولا اكران الراهن انما يقر
المطالبة بالعين بدنه وآله
تفرقة يقول ولاية الخصوم
تقويت الصيانة وتكثان
رعية وهي شهادة رجلين
ستوفى القطع والمقصود
لم يعتبر ولا معتبر بشبهة
لطم بخصومة في ظاهر

في سائر وقال هذه يعني كالا
 ضمان المال لأنه لم يقع حله
 لا يقطع السارق إلا أن يقطع
 لوق بين الشهادة والقرار
 ظم لا بخصوصية كذا إذا
 تودع والناصب صاحب
 المخصوصة وقال الفروا
 المستبر والمستاجر والمضار
 حافظة سوى المالك و
 طع بخصوصية حال قيام
 شافعي بناء على صله إذا
 في حق الاستوداد ضرر
 السرقة موجبة للقطع في
 عقوب خصوصية معتبرة
 من المخصوصة أحياء حق
 موهومة الاعتراض كما
 الرواية وإن كانت شبهة

فمضى بالانفاق لانه قطعها باه
 وفي الخطاء كن لك على هذا
 بض السيرة في منه فيطالب
 عندنا خلافا للشافعي في
 عندنا لقطع عندنا لان
 لو بان ان يقطعوا السارق
 للشافعي لا يقطع مخصوص
 وبالسبب صم والفايض
 بقطع مخصوص المالك في
 ونحن بعد قضاء الدين كان
 خصوصه هو كانه في الاستر
 الحفظ ولا تظهر في حق
 نفسها وفي ظهرت عندنا
 مطلقا اذا اعتبار الحاجة
 وسقوط العصة ضرورة
 اذا حضر المالك وغاب المولى
 الاذن في دخول الحوزة

٢٠
 في
 في
 الطريقة
 بالسرقة
 الاقواس
 استيفاء
 منهم
 في
 القاصب
 على سوم
 السوم
 لا حق له
 واد عندة
 القطع لان
 قاضي حجة
 المالك
 الاستيفاء
 فمن فانه
 ثابته

غير مضمون فاقترأوا الذي السارق ان العين المسرقة صلا سلف القطع عنه وان لم يقم
بينة معناه بعد ما شهد الشاهدان بالسرقه وقال الشافعي لا يقطع بمجرد الدعوى كغيره
سارق ضودي لي سد بابا لحد كذا ان الشبهة دارعة وتحقق بمجرد الدعوى للاختلال ولا
معتد عاقل ببديل صحة الرجوع بعد الاقرار واذا اقر رجلان بسرقه ثم قال احدهما هو ملك
لم يقطع لان الرجوع عامل في حق الراجح ومورث للشبهة في حق الآخر لان السرقه تثبت
بأقرارهما على المشركه كان سرقا ثم غلب حد هو وشهد الشاهدان سرقته فاقطع الاخرى قولنا حنيفا
الاخر وهو قولنا ان يقول اذ لا يقطع لانه لو حضر ثمانية على الشبهة وجه قوله الاخر
ان الغيبة تمنع ثبوت السرقه على الغائب فيبقى معه ما والمعدوم لا يورث الشبهة ولا يقدر
توهم حذو الشبهة على ما مر واذا اقر العبد المحجوب عليه بسرقه عشرة دراهم بعينها فانه يقطع
وترو السرقه الى المشرق منه وهذا عندنا في حنيفه وقال ابو يوسف يقطع والعشرة للمولى
وقال محمد لا يقطع والعشرة للمو وهو قول زفره ومعنى هذا اذ كان له المولى ولو اقر بسرقه
مال مستهلكا قطعت يده ولو كان العبد ماله يقطع في الوجهين قال زفره لا يقطع
في الوجهين كله لان الاصل عندنا ان اقرار العبد على نفسه بالحد والقصاص لا يصح لانه
يؤد على نفسه ظروفا وكل ذلك مال المولى والاقرار على الغير غير مقبول الا ان المالكون له
يؤخذ بالضم ان المال لصحة اقراره به لكونه مسلطا عليه من جهة المحجوب عليه لا يصح اقراره
بالمال ايضا ونحن نقول يصح اقراره من حيث انه ادعى ثم تعدى الى المال فيصير من حيث
مال لانه لا وجه في هذا الاقرار لما يشتمل عليه من الاضرار ومثله مقبول على الغير

هذا هو الوجه في اقرار العبد على نفسه بالحد والقصاص لا يصح لانه يؤد على نفسه ظروفا وكل ذلك مال المولى والاقرار على الغير غير مقبول الا ان المالكون له يؤخذ بالضم ان المال لصحة اقراره به لكونه مسلطا عليه من جهة المحجوب عليه لا يصح اقراره بالمال ايضا ونحن نقول يصح اقراره من حيث انه ادعى ثم تعدى الى المال فيصير من حيث مال لانه لا وجه في هذا الاقرار لما يشتمل عليه من الاضرار ومثله مقبول على الغير

هذا هو الوجه في اقرار العبد على نفسه بالحد والقصاص لا يصح لانه يؤد على نفسه ظروفا وكل ذلك مال المولى والاقرار على الغير غير مقبول الا ان المالكون له يؤخذ بالضم ان المال لصحة اقراره به لكونه مسلطا عليه من جهة المحجوب عليه لا يصح اقراره بالمال ايضا ونحن نقول يصح اقراره من حيث انه ادعى ثم تعدى الى المال فيصير من حيث مال لانه لا وجه في هذا الاقرار لما يشتمل عليه من الاضرار ومثله مقبول على الغير

هذا هو الوجه في اقرار العبد على نفسه بالحد والقصاص لا يصح لانه يؤد على نفسه ظروفا وكل ذلك مال المولى والاقرار على الغير غير مقبول الا ان المالكون له يؤخذ بالضم ان المال لصحة اقراره به لكونه مسلطا عليه من جهة المحجوب عليه لا يصح اقراره بالمال ايضا ونحن نقول يصح اقراره من حيث انه ادعى ثم تعدى الى المال فيصير من حيث مال لانه لا وجه في هذا الاقرار لما يشتمل عليه من الاضرار ومثله مقبول على الغير

[illegible][illegible]

۱۵۳

[illegible]

[illegible]

ان الاخذ بوضع سبب الضمان لا للمالك انما للمالك يثبت في حقه كراهه الضمان كي لا يضمن المالك
اي جده الا اذا كان في حقه في حقه

في مثل أحد مثله لا يورث الشبهة كنفوس لا خذ وكما إذا سرق البائس معيباً بأبىه فجل ما ذكر كان
أي شيء إذا أخذ الذي هو سبب للثبوت

البيع موضع خلافه الماء وهذا الخلاف إذا انفصلت النقصان أخذ الثوب فإن انفصل

تضرب القيمة وتترك النوب على القطع بالحق لانه ملكه مستقلة الى وقت الاخذ فصار كما

اذا ملكه بالهبة فأورث شبهة وهذا كله اذا كان النقصان فالحاشا ان كان ليسيرا يقطع

بالاتفاق لانعام سبيل الملك اذ ليس له اختيار تضيق كل القيمة وان سرق شاة فزاد

ثم اخرجهم لم يقطع لان البرقة تمت على اللحم لانهم لم يقطع فيه ومن سرق زحبا او فضة يجرى عليه

القطع فضة راحم وذنابير قطع فيه ويرد الراحم والذنابير الى المشرق منه وهذا

عند أبي حنيفة وقلنا لا سبيل للمشرق منه عليه وأصله في القصب وفيه لا شفعة متفق

عند هذا قال ثم وجوب الحاديشكل على قوله انه لا يملكه وقيل على قوله لا يملكه قبل
 ان يقر بطلان ما هو قوله في قوله لا يملكه الا ان يقر بطلان ما هو قوله في قوله لا يملكه

القطم وقيل يجهل صابرا بالصفة فيها الخروا في كاهل عينة فان سرقوا بالصفة احم قطع لهم

من الثوب ايضاً من قبة الثوب هذا عبد الله بن حنيفة وابي يوسف وقال محمد بن بوشد من الثوب
عبد الله بن حنيفة قال لا ادرى ان كان في الثوب

ويعلم ما زاد الصبر عليه اعتباراً بالنصيب الجامع بينهما كون التوبل صلافاً كما كون الصبر زائفاً
أي كما سألنا من العبد أن يجمع بينهما في التوبل صلافاً كما كون الصبر زائفاً

وله ان الصبغ في الخشونة ومعنى حتى لو اداخذت مصبوغا ايضا من ادا الصبغ فيه وخر المالك

في التوقيعات المذكورة اني انا خير مضمون على السارق باله لا افرح بجلاب السارق

فجاء الضيفان كل واحد منهما فاستقروا في هذا البيت فوجدنا حبيب

لما ذكرنا ان صبيته اسود اخذ منه في الدنيا عيين يميني عند أبي حنيفة ووجهه
 الى الله تعالى

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

المستحقين من
الذين كانوا
في الجاهلية
والذين كانوا
في الإسلام
والذين كانوا
في الجاهلية
والذين كانوا
في الإسلام

[illegible]

شاد و مسطور
 از اقل به السرى
 اما اذا كانت
 عده اقل من
 منقطع من قطع
 رطل السهم
 و عوامد و
 كانت السهم
 منقطع من قطع
 فقط و لا خلاف
 فيه
 الشاهد
 قوله
 فلا ما بالجار
 حاصلا ان
 الجار انما
 منقطع
 العنق
 بين
 بين
 و لا
 الجار
 اذا
 انقطع
 العنق

٥١٥

واما في كتابي في بيان
 في بيان ما في كتابي في بيان
 في بيان ما في كتابي في بيان
 في بيان ما في كتابي في بيان

هذا هو الحق في التبرع به كمنع من بيت القريب فله الحق في التبرع به كمنع من بيت القريب

لانه لا حد في هذا الجنابة فظهر حق العبد هو ما ذكرناه فيستوفى الى وان اخذ ما كان جرح
قطعت يده وجاءه وبطلت الجراحات لانه لما وجب له الحد سقطت عصمة
النفس حق العبد كما يسقط عصمة المالك ان اخذ منه ما كان قد قتل عمدا فان شاء اذ
قتله وان شاء اعفاه لان الحد في هذه الجنابة لا يقام بفعله التوبة للاستثناء
المذكور في النص لان التوبة تتوقف على رد المال ولا قطع في مثله فظهر حق العبد
في النسخ المالك حتى يستوفى الى القصاص ويعفو ويحب ان يضمن لاذله في قبول استعائه
وان كان من القطع الصبي وجنون او ذورحم هو من المقتوع عليه سقط الحد عن الباقيين
فالذكور في الصبي المجنون قولنا في حيفه وزفره وعن ابي يوسف رده انه لو باشر العقلاء
بجدة الباقيين وعلى هذا التقى الصبي للزالميا شواصل والردء تابع ولا خلل في مبا شرية
العاقول ولا اعتبار بالخلل في التبع وفي عكسه ينعكس المعنى الحكم وكما ان جنابة واحدة
قامت بالكل فاذا المبيع فعل بعضهم موجبا كان فعل الباقيين بعضا لعله وبلاي ثبت
الحكم قصرا لا لما على مع العائد اما ذوالرحم المحرم فقد قبل تأويله اذا كان المالك مشتركا
بين المقتوع عليه هو لا احرمان مطلق لان الجنابة واحدة على ما ذكرناه والامتناع في حق
البعض يوجب الامتناع في حق الباقيين بخلاف ما اذا كان فيهم مستامن لان الامتناع في
حقه لخلل في العصمة وهو ينصص اما هنا الامتناع لخلل في الحرز والقاذلة حرز واحد
واذا سقط الحد صار القتل الى الاولياء فظهر حق العبد على ما ذكرناه فان شاء اقامت
وان شاء اعفاه واذا قطع بعض القاذلة الطريق على البعض لم يجب الحد

في النسخ المالك حتى يستوفى الى القصاص ويعفو ويحب ان يضمن لاذله في قبول استعائه
وان كان من القطع الصبي وجنون او ذورحم هو من المقتوع عليه سقط الحد عن الباقيين
فالذكور في الصبي المجنون قولنا في حيفه وزفره وعن ابي يوسف رده انه لو باشر العقلاء
بجدة الباقيين وعلى هذا التقى الصبي للزالميا شواصل والردء تابع ولا خلل في مبا شرية
العاقول ولا اعتبار بالخلل في التبع وفي عكسه ينعكس المعنى الحكم وكما ان جنابة واحدة
قامت بالكل فاذا المبيع فعل بعضهم موجبا كان فعل الباقيين بعضا لعله وبلاي ثبت
الحكم قصرا لا لما على مع العائد اما ذوالرحم المحرم فقد قبل تأويله اذا كان المالك مشتركا
بين المقتوع عليه هو لا احرمان مطلق لان الجنابة واحدة على ما ذكرناه والامتناع في حق
البعض يوجب الامتناع في حق الباقيين بخلاف ما اذا كان فيهم مستامن لان الامتناع في
حقه لخلل في العصمة وهو ينصص اما هنا الامتناع لخلل في الحرز والقاذلة حرز واحد
واذا سقط الحد صار القتل الى الاولياء فظهر حق العبد على ما ذكرناه فان شاء اقامت
وان شاء اعفاه واذا قطع بعض القاذلة الطريق على البعض لم يجب الحد

في النسخ المالك حتى يستوفى الى القصاص ويعفو ويحب ان يضمن لاذله في قبول استعائه
وان كان من القطع الصبي وجنون او ذورحم هو من المقتوع عليه سقط الحد عن الباقيين
فالذكور في الصبي المجنون قولنا في حيفه وزفره وعن ابي يوسف رده انه لو باشر العقلاء
بجدة الباقيين وعلى هذا التقى الصبي للزالميا شواصل والردء تابع ولا خلل في مبا شرية
العاقول ولا اعتبار بالخلل في التبع وفي عكسه ينعكس المعنى الحكم وكما ان جنابة واحدة
قامت بالكل فاذا المبيع فعل بعضهم موجبا كان فعل الباقيين بعضا لعله وبلاي ثبت
الحكم قصرا لا لما على مع العائد اما ذوالرحم المحرم فقد قبل تأويله اذا كان المالك مشتركا
بين المقتوع عليه هو لا احرمان مطلق لان الجنابة واحدة على ما ذكرناه والامتناع في حق
البعض يوجب الامتناع في حق الباقيين بخلاف ما اذا كان فيهم مستامن لان الامتناع في
حقه لخلل في العصمة وهو ينصص اما هنا الامتناع لخلل في الحرز والقاذلة حرز واحد
واذا سقط الحد صار القتل الى الاولياء فظهر حق العبد على ما ذكرناه فان شاء اقامت
وان شاء اعفاه واذا قطع بعض القاذلة الطريق على البعض لم يجب الحد

لان الحق واحد فصار له لقائا كذا ومن قطع الطريق يلاونها الى الطريقين
الكوفة والخيرة فليس يقطع الطريق استخسا في القياس يكون قاطع الطريق وهو قول
الشافعي لو جوده حقيقة وتعمل في يوسف انه يجب له ان كان خارج المصروان كان بقية
لانه لا يحمي الغوث وقنه ان قاتلوا نهالا بالسلاح اوليابه او بالخشب فهم قطاع
الطريق لان السلاح لا يثبت والغوث يقطع باليد والي وقنه نقول ان قطع الطريق بقطع
المادة ولا يتحقق ذلك في المصرو بقرب منه لان الظاهر لوق الغوث لا انهم يؤخذون
برود المال لانه الحق الى المسحق ويؤدون ويحبسون لا تكتبهم الجناية ولو قتلوا فالامر
فيما لا ولا يباين ما ومن خنق رجلا حتى قتله فالدية على عاقلة عند حقيقته وهي
مسألة القتل بالمثل وسنبين في باب الديات ان شاء الله تعالى وان خنق في المصرو
غير مرة قتل به لانه صار ساعيا في الارض بالفساد في دفع شره بالقتل والله اعلم

كتاب السير

السير جمع سيرة وهي الطريقة في الامور وفي الشرع تخص بسيرة النبي عليه السلام في معانيه
قال الجهاد فرض على الكفاية اذا قام به فري من الناس سقط عن الباقي اما الفرضية
فتقوله تعالى فاقتلوا المشركين كافة كما يقابلونكم كافة ولقوله عليه السلام الجهاد ماض الى
يوم القيامة اذا راد به فوضا باقيا وهو فرض على الكفاية لانه ما فرض لعينه اذ هو افساد في
نفسه انما فرض لا غرا دين الله ودفع الشر عن العباد فاذا حصل المقصود بالبعث سقط
عن الباقي كسواة الجائزة ورد السلام فان لم يقبله حلل جميع الناس بتركه لان الوجوب

السير جمع سيرة وهي الطريقة في الامور وفي الشرع تخص بسيرة النبي عليه السلام في معانيه
قال الجهاد فرض على الكفاية اذا قام به فري من الناس سقط عن الباقي اما الفرضية
فتقوله تعالى فاقتلوا المشركين كافة كما يقابلونكم كافة ولقوله عليه السلام الجهاد ماض الى
يوم القيامة اذا راد به فوضا باقيا وهو فرض على الكفاية لانه ما فرض لعينه اذ هو افساد في
نفسه انما فرض لا غرا دين الله ودفع الشر عن العباد فاذا حصل المقصود بالبعث سقط
عن الباقي كسواة الجائزة ورد السلام فان لم يقبله حلل جميع الناس بتركه لان الوجوب

السير جمع سيرة وهي الطريقة في الامور وفي الشرع تخص بسيرة النبي عليه السلام في معانيه
قال الجهاد فرض على الكفاية اذا قام به فري من الناس سقط عن الباقي اما الفرضية
فتقوله تعالى فاقتلوا المشركين كافة كما يقابلونكم كافة ولقوله عليه السلام الجهاد ماض الى
يوم القيامة اذا راد به فوضا باقيا وهو فرض على الكفاية لانه ما فرض لعينه اذ هو افساد في
نفسه انما فرض لا غرا دين الله ودفع الشر عن العباد فاذا حصل المقصود بالبعث سقط
عن الباقي كسواة الجائزة ورد السلام فان لم يقبله حلل جميع الناس بتركه لان الوجوب

على كل واحد منكم قتال كل قطع مادة الجهاد من السلاح وغيره على الكفاية ألا يكون النفر
عاما فيصير من فرضه كإيمان لقوله تعالى انهم اخفاوا وثقا الآية وقال في الجهاد الصغير
الجهاد واجب لان المسلمين في سعة حتى يحتاج اليهم فاول هذه الكلام اشارة الى الوجوب
على الكفاية واخوة الى النفر العام وهذا لان المقصود عند ذلك لا يحصل الا باقامة
الكل فيفترض على كل وقتال الكفار واجب ان لم يرد العوماء لا يجب الجهاد على الصغير
لان الصبي مطعون المرحمة ولا عبدا لا امرأة لتقدم حق المولى للزوج ولا عمنى لا مقعد لا
الجهاد فانهم اعمد على بلد حجب جميع الناس لندفع خروج المرأة بغير إذن وجهها طاعة
بغير إذن المولى لانه صار فرض عين ملك اليمين رفق النكاح لا يطهر حق فروضه كإيمان كافي
الصلاة والصوم ثم انما قبل التغيير من غيرهما مقنعا فلا ضرورة الى ابطال حق المولى
والا روج وكبره الجعل سادام للمسلمين في كانه يندبه الا جرحه ولا ضرر دمره اليه لان بيت ما
مكنا لى ائيب المسلمين واما العربي فالا بأس ما ان يقوى بعضهم بعضا كان فيه
دفعه الجهاد ولا عمل الخوف لانه يولد اذ اذن النبي عليه السلام اخذ دروعا من صفوان
وعمر كان يرمى الاموي من ادى الخيلة ويعطى الشاخص فرس القاعد

باب كيفية القتال

واذا دخل المسلمون الى الحرب فاجابهم اعدائهم اذعوا دعوههم الى الاسلام لما رواه ابن عباس
ان النبي عليه السلام لما قاتل قريشا حتى دعاهم الى الاسلام فان اجابوا القواهم قتالهم
لخصواله المقصود وقد قال صلعم اقرئت اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الحاشا

الجهاد واجب لان المسلمين في سعة حتى يحتاج اليهم فاول هذه الكلام اشارة الى الوجوب
على الكفاية واخوة الى النفر العام وهذا لان المقصود عند ذلك لا يحصل الا باقامة
الكل فيفترض على كل وقتال الكفار واجب ان لم يرد العوماء لا يجب الجهاد على الصغير
لان الصبي مطعون المرحمة ولا عبدا لا امرأة لتقدم حق المولى للزوج ولا عمنى لا مقعد لا
الجهاد فانهم اعمد على بلد حجب جميع الناس لندفع خروج المرأة بغير إذن وجهها طاعة
بغير إذن المولى لانه صار فرض عين ملك اليمين رفق النكاح لا يطهر حق فروضه كإيمان كافي
الصلاة والصوم ثم انما قبل التغيير من غيرهما مقنعا فلا ضرورة الى ابطال حق المولى
والا روج وكبره الجعل سادام للمسلمين في كانه يندبه الا جرحه ولا ضرر دمره اليه لان بيت ما
مكنا لى ائيب المسلمين واما العربي فالا بأس ما ان يقوى بعضهم بعضا كان فيه
دفعه الجهاد ولا عمل الخوف لانه يولد اذ اذن النبي عليه السلام اخذ دروعا من صفوان
وعمر كان يرمى الاموي من ادى الخيلة ويعطى الشاخص فرس القاعد

الجهاد واجب لان المسلمين في سعة حتى يحتاج اليهم فاول هذه الكلام اشارة الى الوجوب
على الكفاية واخوة الى النفر العام وهذا لان المقصود عند ذلك لا يحصل الا باقامة
الكل فيفترض على كل وقتال الكفار واجب ان لم يرد العوماء لا يجب الجهاد على الصغير
لان الصبي مطعون المرحمة ولا عبدا لا امرأة لتقدم حق المولى للزوج ولا عمنى لا مقعد لا
الجهاد فانهم اعمد على بلد حجب جميع الناس لندفع خروج المرأة بغير إذن وجهها طاعة
بغير إذن المولى لانه صار فرض عين ملك اليمين رفق النكاح لا يطهر حق فروضه كإيمان كافي
الصلاة والصوم ثم انما قبل التغيير من غيرهما مقنعا فلا ضرورة الى ابطال حق المولى
والا روج وكبره الجعل سادام للمسلمين في كانه يندبه الا جرحه ولا ضرر دمره اليه لان بيت ما
مكنا لى ائيب المسلمين واما العربي فالا بأس ما ان يقوى بعضهم بعضا كان فيه
دفعه الجهاد ولا عمل الخوف لانه يولد اذ اذن النبي عليه السلام اخذ دروعا من صفوان
وعمر كان يرمى الاموي من ادى الخيلة ويعطى الشاخص فرس القاعد

فيهم مسلم اسير ولو تاجر كان في الرمي فمع الفرض العام بالذمة عن بيعة الاسلام وقتل الاسير
والتاجر ضرر خاص لا تعلق له بالذمة عن مسلم فلو امتنع باعتباره كالكسب بابه ان تترسوا
بصبيان المسلمين او كاسارى لم يلقوا عن ميعه بل يبيتا ويقصدهن بالرمي كالكفار لان
ان تعدد التميز فعلا فلقد امكن قصلا والطاعة بحسب لطاق قوما أصبا بواهم كدوية
عليهم ولا كفارة لان الجهاد فرض والغرامات لا تقرب بالفرض فحكاكالة المخصة لانه
لا يمتنع عن غرامة الضمان لما فيه من احياؤه نفسه ما المجاهد فينبى على ثلاث النفس فيمتنع حذر
الضمان قال لا بأس باخراج النساء والمصاحف مع المسلمين اذا كان عسكرا عظيما
يؤمن عليهن الغالب هو السلامة والغالب المتحقق ويكره اخراج ذلك في سرية لا يؤمن عليهن
لان فيه تعريضهن على الضياع والضيعة وتعريضن لمصاحف الاستغفار فانه يستحقون بحماها
المسلمين هو الاول الفصل لقوله عليه السلام لا تسفروا بالقران في ارض العدو ولو دخل
مسلم اليهم ما كان لا بأس بل يحمل معه المصحف فاذا كانوا يؤمنون بالهدى لان الظاهر
عدم التعرض للجهاد يخرجون في العسكرا العظيم فانه يعمل بلسن جهنم كالنهر والسقي والمداولة
فما الشوات فقلوا من في البيوت اذ نعم للفتنة ولا يباشر القتال لانه يستدل به على ضعف
المسلمين الا عند الضرورة ولا يستحب خراجهم للبايعة والخدمة فان كانوا لا يدعهم
فبالاماء دون المحارر ولا تقابل المرأة الا بالاذن زوجها ولا العبد الا بالذن سيده
لما ساء الله محمد العدو على بلد الضرورة ويبلغني للمسلمين ان لا يفتدوا
فيهم مسلم اسير ولو تاجر كان في الرمي فمع الفرض العام بالذمة عن بيعة الاسلام وقتل الاسير
والتاجر ضرر خاص لا تعلق له بالذمة عن مسلم فلو امتنع باعتباره كالكسب بابه ان تترسوا
بصبيان المسلمين او كاسارى لم يلقوا عن ميعه بل يبيتا ويقصدهن بالرمي كالكفار لان
ان تعدد التميز فعلا فلقد امكن قصلا والطاعة بحسب لطاق قوما أصبا بواهم كدوية
عليهم ولا كفارة لان الجهاد فرض والغرامات لا تقرب بالفرض فحكاكالة المخصة لانه
لا يمتنع عن غرامة الضمان لما فيه من احياؤه نفسه ما المجاهد فينبى على ثلاث النفس فيمتنع حذر
الضمان قال لا بأس باخراج النساء والمصاحف مع المسلمين اذا كان عسكرا عظيما
يؤمن عليهن الغالب هو السلامة والغالب المتحقق ويكره اخراج ذلك في سرية لا يؤمن عليهن
لان فيه تعريضهن على الضياع والضيعة وتعريضن لمصاحف الاستغفار فانه يستحقون بحماها
المسلمين هو الاول الفصل لقوله عليه السلام لا تسفروا بالقران في ارض العدو ولو دخل
مسلم اليهم ما كان لا بأس بل يحمل معه المصحف فاذا كانوا يؤمنون بالهدى لان الظاهر
عدم التعرض للجهاد يخرجون في العسكرا العظيم فانه يعمل بلسن جهنم كالنهر والسقي والمداولة
فما الشوات فقلوا من في البيوت اذ نعم للفتنة ولا يباشر القتال لانه يستدل به على ضعف
المسلمين الا عند الضرورة ولا يستحب خراجهم للبايعة والخدمة فان كانوا لا يدعهم
فبالاماء دون المحارر ولا تقابل المرأة الا بالاذن زوجها ولا العبد الا بالذن سيده
لما ساء الله محمد العدو على بلد الضرورة ويبلغني للمسلمين ان لا يفتدوا

فيهم مسلم اسير ولو تاجر كان في الرمي فمع الفرض العام بالذمة عن بيعة الاسلام وقتل الاسير
والتاجر ضرر خاص لا تعلق له بالذمة عن مسلم فلو امتنع باعتباره كالكسب بابه ان تترسوا
بصبيان المسلمين او كاسارى لم يلقوا عن ميعه بل يبيتا ويقصدهن بالرمي كالكفار لان
ان تعدد التميز فعلا فلقد امكن قصلا والطاعة بحسب لطاق قوما أصبا بواهم كدوية
عليهم ولا كفارة لان الجهاد فرض والغرامات لا تقرب بالفرض فحكاكالة المخصة لانه
لا يمتنع عن غرامة الضمان لما فيه من احياؤه نفسه ما المجاهد فينبى على ثلاث النفس فيمتنع حذر
الضمان قال لا بأس باخراج النساء والمصاحف مع المسلمين اذا كان عسكرا عظيما
يؤمن عليهن الغالب هو السلامة والغالب المتحقق ويكره اخراج ذلك في سرية لا يؤمن عليهن
لان فيه تعريضهن على الضياع والضيعة وتعريضن لمصاحف الاستغفار فانه يستحقون بحماها
المسلمين هو الاول الفصل لقوله عليه السلام لا تسفروا بالقران في ارض العدو ولو دخل
مسلم اليهم ما كان لا بأس بل يحمل معه المصحف فاذا كانوا يؤمنون بالهدى لان الظاهر
عدم التعرض للجهاد يخرجون في العسكرا العظيم فانه يعمل بلسن جهنم كالنهر والسقي والمداولة
فما الشوات فقلوا من في البيوت اذ نعم للفتنة ولا يباشر القتال لانه يستدل به على ضعف
المسلمين الا عند الضرورة ولا يستحب خراجهم للبايعة والخدمة فان كانوا لا يدعهم
فبالاماء دون المحارر ولا تقابل المرأة الا بالاذن زوجها ولا العبد الا بالذن سيده
لما ساء الله محمد العدو على بلد الضرورة ويبلغني للمسلمين ان لا يفتدوا

فيهم مسلم اسير ولو تاجر كان في الرمي فمع الفرض العام بالذمة عن بيعة الاسلام وقتل الاسير
والتاجر ضرر خاص لا تعلق له بالذمة عن مسلم فلو امتنع باعتباره كالكسب بابه ان تترسوا
بصبيان المسلمين او كاسارى لم يلقوا عن ميعه بل يبيتا ويقصدهن بالرمي كالكفار لان
ان تعدد التميز فعلا فلقد امكن قصلا والطاعة بحسب لطاق قوما أصبا بواهم كدوية
عليهم ولا كفارة لان الجهاد فرض والغرامات لا تقرب بالفرض فحكاكالة المخصة لانه
لا يمتنع عن غرامة الضمان لما فيه من احياؤه نفسه ما المجاهد فينبى على ثلاث النفس فيمتنع حذر
الضمان قال لا بأس باخراج النساء والمصاحف مع المسلمين اذا كان عسكرا عظيما
يؤمن عليهن الغالب هو السلامة والغالب المتحقق ويكره اخراج ذلك في سرية لا يؤمن عليهن
لان فيه تعريضهن على الضياع والضيعة وتعريضن لمصاحف الاستغفار فانه يستحقون بحماها
المسلمين هو الاول الفصل لقوله عليه السلام لا تسفروا بالقران في ارض العدو ولو دخل
مسلم اليهم ما كان لا بأس بل يحمل معه المصحف فاذا كانوا يؤمنون بالهدى لان الظاهر
عدم التعرض للجهاد يخرجون في العسكرا العظيم فانه يعمل بلسن جهنم كالنهر والسقي والمداولة
فما الشوات فقلوا من في البيوت اذ نعم للفتنة ولا يباشر القتال لانه يستدل به على ضعف
المسلمين الا عند الضرورة ولا يستحب خراجهم للبايعة والخدمة فان كانوا لا يدعهم
فبالاماء دون المحارر ولا تقابل المرأة الا بالاذن زوجها ولا العبد الا بالذن سيده
لما ساء الله محمد العدو على بلد الضرورة ويبلغني للمسلمين ان لا يفتدوا

وكانت هذه الكلمات من فم
الشيخ محمد بن عبد الوهاب
الذي كان من كبار علماء
الدين في ذلك الزمان
والذي كان له أثر كبير
في نشر الدعوة الإسلامية
في تلك المنطقة.

[illegible]

۲۹۹

فی دنیا فغان
در از سر
اشهره فانی
رسول
عمر و آقا
رسول
مخلص
۱۲

في النبل وقد بينا كونه حاصلا فيهم حصلا من احد من الجيش فيه مفسدة يثبت الامان
الامان لما بيننا وتوهم الامان كفتيانه على اياه بخلاف ما اذا كان في نظر كانه رعا تقوت
المصلحة بالآخر فكان معه ولا يجوز انما في كانه منهم وكذا الاولية له على المسلمين
قال ولا اسير ولا يجرد بل عليه كانه مضمون تحت ايديهم ولا يجوز ان يتركوا ولا يخلص
بجمل الخوف ولا ينفق بران عليه فيعزى الامان عن المصلحة ولا يفرط في اشتد الامر عليهم
يجوز ان اسير او تاجر او يفتن قصور بالمانم فلا يفتح لنا باب الفخر ومن اسلم في دار الحرب
ولم يجر اليها الا يصح امانه لما بيننا ولا يجوز امان العبد المحجور عندنا في حقيقته ان كان ياذن له
مكولا في القتال وقال فيهم وهو قول الشافعي وهو ابو يوسف معه في رواية ومعه بحقيقة
في رواية لمحمد ثبوته عليه سلفا امان الصيد امانه واذا اومس في الاشعرى كانه مؤمن
مستمع فصيح امانه اعتبارا بالماذون له في القتال وبالمؤيد من الامان والايمان يكونه
اشروطا للمباداة والجهاد عبادته والا متناع لتحقيق ازالة الخوف بغير التاثير اعزاد الدين و
اقامة المصلحة في حق جماعة المسلمين اذ الكلام في مثل هذه الحالة وانما يملك المسابقة
لما فيه من تعطل منافع المولى لا تعطل في مجر القول كذا في حقيقته انه يجوز عن القتال فلا يصح
امانه لانه لا يخافون فلم يلدن الامان عمله بخلاف الما ذون له في القتال لان الخوف منه متحقق
ولانه انما لا يملك المسابقة لما انه تصوف في حق المولى على وجه لا يبري عن احتمال الضرر في
حقه الامان مع قتال وفيه ما ذكرناه لان قد غطي بل هو الظاهر وفيه سبب له لاستعظام
خلافه للما ذون لانه رضي به والخطا فادربا شرته القتال وخلاف المؤيد كانه خالف

في النبل وقد بينا كونه حاصلا فيهم حصلا من احد من الجيش فيه مفسدة يثبت الامان
الامان لما بيننا وتوهم الامان كفتيانه على اياه بخلاف ما اذا كان في نظر كانه رعا تقوت
المصلحة بالآخر فكان معه ولا يجوز انما في كانه منهم وكذا الاولية له على المسلمين
قال ولا اسير ولا يجرد بل عليه كانه مضمون تحت ايديهم ولا يجوز ان يتركوا ولا يخلص
بجمل الخوف ولا ينفق بران عليه فيعزى الامان عن المصلحة ولا يفرط في اشتد الامر عليهم
يجوز ان اسير او تاجر او يفتن قصور بالمانم فلا يفتح لنا باب الفخر ومن اسلم في دار الحرب
ولم يجر اليها الا يصح امانه لما بيننا ولا يجوز امان العبد المحجور عندنا في حقيقته ان كان ياذن له
مكولا في القتال وقال فيهم وهو قول الشافعي وهو ابو يوسف معه في رواية ومعه بحقيقة
في رواية لمحمد ثبوته عليه سلفا امانه واذا اومس في الاشعرى كانه مؤمن
مستمع فصيح امانه اعتبارا بالماذون له في القتال وبالمؤيد من الامان والايمان يكونه
اشروطا للمباداة والجهاد عبادته والا متناع لتحقيق ازالة الخوف بغير التاثير اعزاد الدين و
اقامة المصلحة في حق جماعة المسلمين اذ الكلام في مثل هذه الحالة وانما يملك المسابقة
لما فيه من تعطل منافع المولى لا تعطل في مجر القول كذا في حقيقته انه يجوز عن القتال فلا يصح
امانه لانه لا يخافون فلم يلدن الامان عمله بخلاف الما ذون له في القتال لان الخوف منه متحقق
ولانه انما لا يملك المسابقة لما انه تصوف في حق المولى على وجه لا يبري عن احتمال الضرر في
حقه الامان مع قتال وفيه ما ذكرناه لان قد غطي بل هو الظاهر وفيه سبب له لاستعظام
خلافه للما ذون لانه رضي به والخطا فادربا شرته القتال وخلاف المؤيد كانه خالف

في النبل وقد بينا كونه حاصلا فيهم حصلا من احد من الجيش فيه مفسدة يثبت الامان
الامان لما بيننا وتوهم الامان كفتيانه على اياه بخلاف ما اذا كان في نظر كانه رعا تقوت
المصلحة بالآخر فكان معه ولا يجوز انما في كانه منهم وكذا الاولية له على المسلمين
قال ولا اسير ولا يجرد بل عليه كانه مضمون تحت ايديهم ولا يجوز ان يتركوا ولا يخلص
بجمل الخوف ولا ينفق بران عليه فيعزى الامان عن المصلحة ولا يفرط في اشتد الامر عليهم
يجوز ان اسير او تاجر او يفتن قصور بالمانم فلا يفتح لنا باب الفخر ومن اسلم في دار الحرب
ولم يجر اليها الا يصح امانه لما بيننا ولا يجوز امان العبد المحجور عندنا في حقيقته ان كان ياذن له
مكولا في القتال وقال فيهم وهو قول الشافعي وهو ابو يوسف معه في رواية ومعه بحقيقة
في رواية لمحمد ثبوته عليه سلفا امانه واذا اومس في الاشعرى كانه مؤمن
مستمع فصيح امانه اعتبارا بالماذون له في القتال وبالمؤيد من الامان والايمان يكونه
اشروطا للمباداة والجهاد عبادته والا متناع لتحقيق ازالة الخوف بغير التاثير اعزاد الدين و
اقامة المصلحة في حق جماعة المسلمين اذ الكلام في مثل هذه الحالة وانما يملك المسابقة
لما فيه من تعطل منافع المولى لا تعطل في مجر القول كذا في حقيقته انه يجوز عن القتال فلا يصح
امانه لانه لا يخافون فلم يلدن الامان عمله بخلاف الما ذون له في القتال لان الخوف منه متحقق
ولانه انما لا يملك المسابقة لما انه تصوف في حق المولى على وجه لا يبري عن احتمال الضرر في
حقه الامان مع قتال وفيه ما ذكرناه لان قد غطي بل هو الظاهر وفيه سبب له لاستعظام
خلافه للما ذون لانه رضي به والخطا فادربا شرته القتال وخلاف المؤيد كانه خالف

عن الامام عليه السلام انه قال لا يقاتل المسلمون بالجزية ولا مفرص عند مسلمهم ذلك
واسقط الفرض فمعاذ الله ان يصح ما يقول لا يحرم كالمجنون وان كان يعقل وهو مجنون
عن القتال ففعل الخلاف وان كان ما دونه في القتال ولا يحرم ان يصح بالاعتناق

باب الغنائم وقسمتها

واذا فتح الامام بلاداً غنوة اى فتحها فهو بالخيار ان شاء قسمها بين المسلمين كما فعل رسول الله
عليه السلام بخيبر وان شاء اقرها له عليه ووضع عليهم الجزية وعلى راضيه من اخرج كذا
فعل غير يسواد العراق بموافقة من الصحابة ولم يخرج من خالفه في كل من ذلك قد عرفت وقيل
الاولى هو الاول عند حاجة الغنائم في الثاني عند عدم الحاجة ليكون عند في الزمان الثاني
وهذا في العقار ما في المنقول يجوز ولا يجوز لمن بالرد عليهم لانه لم يرد به الشرع في
العقار خلاف الشافعي لان في من ابطال حق الغنائم او ملكهم فلا يجوز من غيرهم
باعداله واخراج غير معادل لقتله بخلاف الرقاب لان الامان يبطل حقهم واسا
بالقتل وانجى عليه ما دونها لان فيه نظرا لانهم كركوا العاملة للمسلمين العاملة
بوجوه الزراعة والمئون مرفعة مع ما ان يعطى به الذين يأتون من بعدوا اخراج
وان قل حلا فقد جمل ما لا دامه وان من عليهم بالرقاب والارضى بيدهم من
المنقول بقدم ما يتهيأ لهم العمل يخرج عن حلا كراهة قال وهو في لاسارى بالانفا
ان شاء قتلهم لانه عليه السلام قد قتل وكان فيه حسم مادة الفساد وان شاء
استرقهم لان فيه دفع شرهم مع دفع المنفعة لاهل الاسلام وان شاء تركهم

عن الامام عليه السلام انه قال لا يقاتل المسلمون بالجزية ولا مفرص عند مسلمهم ذلك
واسقط الفرض فمعاذ الله ان يصح ما يقول لا يحرم كالمجنون وان كان يعقل وهو مجنون
عن القتال ففعل الخلاف وان كان ما دونه في القتال ولا يحرم ان يصح بالاعتناق

عن الامام عليه السلام انه قال لا يقاتل المسلمون بالجزية ولا مفرص عند مسلمهم ذلك
واسقط الفرض فمعاذ الله ان يصح ما يقول لا يحرم كالمجنون وان كان يعقل وهو مجنون
عن القتال ففعل الخلاف وان كان ما دونه في القتال ولا يحرم ان يصح بالاعتناق

Handwritten marginal notes at the top of the page, written in Arabic script, likely providing commentary or additional context related to the main text.

احرار امة المسلمين لما بينا في مشركي العرب والموتى على ما بين ان شاء الله تعالى لا يجوز
ان يرد هم الى ارا الحرب لان فيه تقوية على المسلمين وان اسلموا لا يقتلهم ولا يذبحون
ولما يستقيم فغير المنفعة بعد انفاق سبيل الملك بخلاف اسلامهم قبل الاخذ لانه لم ينفذ
السبب بعد الايقادى بالاسارى عندنا حنيفة وقالوا يادى بهم اسارى المسلمين هم
قوله الشافعى لان فيه تخليص المسلم وهو اولى من قتل الكافر ولا تنفع به وله ان فيه
معونة الكفر لانه يعود حرا علينا ودفع شره وانه خير من استنقاذ الاسير المسلم لانه اذا
بقى في ايديهم كان يتلذذ في حقهم غير مضايق اليأس ولا علة به فم اسيرهم اليهم مضايقا اليأس
اما المفاداة بما لا يأخذ منهم لا يجوز في المشركين من الدين هب لنا ايما وفي السير الكبار ان
لا بأس به اذا كان بالمسلمين حاجة استندك بالاسارى به ولو كان اسلم الاسارى في
ايدينا لا ينادى بمسلم اسير في ايديهم لانه لا يفيد الا اذا اهل بيت نفسه به وهو ما مون
على سلامه قال ولا يجوز للمسلم عليه على الاسارى خلافا للشافعى فانه يقول من
رسوله الله عليه اسلام على بعض الاسارى يوم بد ولنا قوله تعالى اقتلوا المشركين
حيث وجدتموهم لانه بالاسر والقسر ثبت حق الاسترقاق فيه فلا يجوز اسقاطه
بغير منفعة وعوض ما رواه منصور بن مالك واذا الاد الامام العود ومعه مواشى
فلم يقد على نقلها الى ارا الاسلام ذبحها وخرقها ولا يعقرها ولا يتركها وقال الشافعى
بتركها لانه عليه اسلام نهى عن ذبح الشاة الا لما كثر وتلذذ ذبح الحيوان يجوز لغرض جميع
ولا غرض احده من كسر شوكة الاعلاء ثم عرق بالانزال لانه يقطع منفعته عن الكفاس

Extensive handwritten marginal notes on the right side of the page, continuing the discussion or providing detailed legal reasoning in Arabic script.

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, continuing the discussion or providing detailed legal reasoning in Arabic script.

[illegible]

الهداية

فلما بآح الانتفاع به لا الحاجة كما في الثياب الدواب فيه الاخرى قوله عليه السلام في طعام
خير كونهما وانفعهما وانفعهما وان كان الحكم يدل على دليل الحاجة وهو كونه في دار الحرب
لان الغزى لا يستغنى عن نفسه فلفظ ظهوره مدة مقامه فيها والقيمة منقطعة فيبقى
على اصل الحاجة بخلاف السلاح لانه يستغنى به فانعدم دليل الحاجة وقد تس ليه
الحاجة فيعتبر حقيقة ما يستعمل ثم يرد في المغنم اذا استغنى عنه والكتابة مثل السلاح والطعام
كالخبر والدم وما يستعمل فيه كالسمن والزيت قال يستعملوا الحطب في بعض النسخ الطيب
ويدهنوا بالدهن يوقوا به اللابة لمسائل الحاجة الى جميع ذلك ويقالوا لا يجدونه من
السلاح كل ذلك بلا قسم وتاويله اذا احتاج اليه بان لم يكن له سلاح وقد بينا ولا يجوز
ان يبيعوا من ذلك شيئا ولا يقولونه لان البيع يترتب على الملك ولا ملك على ما قد مر انما
هو اباحة وصار كالمباح له الطعام وقوله ولا يقولونه اشارة الى انه لا يبيعونه بالذهب
الفضة والغرض لانه لا ضرورة الى ذلك فان باعه احدهم رد الثمن الى الغنمة لانه مبدل
عين كانت للجماعة واما الثياب المتاع فبكرة الانتفاع بها قبل لقسمه فمن غير حاجة للاشتغال
الا انه يقسم الامام بينهم في دار الحرب واحتاجوا الى الثياب الدواب المتاع لان المحرم
يستباح للضرورة والمكره اولى وهذا لان حق المدح عمل وحاجة هو كونه متيقن بها
فكان اولى بالوعاية ولم يكن كرا القسمة في السلاح ولا فرق في الحقيقة فانه اذا احتاج
واحد يباح له الانتفاع في الفصلين فان احدا من اهل القسم في الفصلين بخلاف
ما اذا احتاجوا الى السبي حيث لا يقسم ولا حاجة اليه في فصول الحواجر

كتاب الاستيعاب
في بيان ما يستعمل
في دار الحرب

كتاب الاستيعاب

الهواية

دوسرا عرب انما تہذیب و تمدن الاورپائیوں کے سامنے کھڑا ہوا اور ان کے سامنے ان کی تہذیب و تمدن کی طرف اشارہ کیا۔

قال ومن اسلم منهم معناه في دار الحرب حوزا بسلامة نفسه لان الاسلام في ابتداء

الاستغفار والادب الى الله فان الله يهديكم الى ما تبتغون

عليه السلام من اسلم على ما له فحوله ولاه سبقته الحقيقة اليه اظهره

غلبة او د پناه في يد مسلمان او دى لاندې يد ضحية ته حترمة ويدا لايده فان ظهرا على

دار الجود، فقار في وقال الشافعي رحمه الله لانه في يد فقار كما المنقول وإنما كان العقار

في يد اهل البلاد و سلطانها اذ هو من جملة داء الحرب فلم يكن في يده حقيقة وقيل

هذا القول ابى حنيفة وابى يوسف الاخر فى قولهم مهو قول ابى يوسف الاول

هو كذا من الأموال بناء على أن اليد حقيقة لا تثبت على العقار عندهما وعند

فحينئذ ثبت وزوجته في لانها كافر حربية لا تتبعه في الاسلام وكذا حملها في

خلافاً للشافعي وهو يقول أنه مسلمة بما كان الفصل ولنا أن العجز في هاتين بقية القول

هل للمفارق تبعاً لغيره بخلاف المنفصل لأنه حر لا نعدم الجزئية عند ذلك أو لاده

الْكِبَارَةِ إِنَّهُمْ كَذَّابُونَ وَلَا تَبِعِيهِمْ وَمَنْ قَاتَلَ مِنْ عِبِيدِ اللَّهِ لَانِهِ لَمْ تَزِدْ عَلَى

موله خرج من ربه فصارت بئلاهل دارهم وما كان من ماله في يد عربي فهو

فی غصه سبأ کان اوود پیدایان ریدہ لیسٹ بجز مہر و ما کان غصہ سبائی ید مسلمان و ذقی

فهو في عند أبي حنيفة وقال محمد لا يكمن فيا قال العبد الضعيف رحمه الله كل اذكر
 ابي الحسن رحمه الله

عن الاختلاف في السيد الكبير وذكره في شرح الجامع الصغير قول أبي يوسف مع
بين الحاشية وها هو

[illegible]

كتاب المسح

[illegible][illegible]

ما روي عن حماد بن عمار عن النبي عليه السلام اعطى الفارس سهمين والرجل سهمًا فعارض فعلا
فترجم الى قوله وقد قال عليه السلام للفارس سهمان وللرجل سهم كيف وقد روي عن ابن عمر
عن النبي عليه السلام قسم للفارس سهمين وللرجل سهمًا اذا تعارضت وايضا في رواية فدية
ولان التز والفارس جنس واحد فيكون غنًا وقلة مثل غنائه والرجل ففصل عليه سهم ولا تعد
اعتبار قتله والزيادة لتعد ومعرفة فيه بالحكم على سبب من الفارس سبب ان النفس والفر
والرجل سبب واحد فكان استحقاقه على ضيقه ولا يسهمون ان من احد قال ابو يوسف
الفارس لما روي عن النبي عليه السلام اسهم الفارس سهمين لان الواحد قد يعني بهما الى لا تفرقا
ان البراء بن اوس قد فرس فيهم رسول الله عليه السلام لا الفارس احد كان القتال
لا يتحقق بفارسين دفعة واحدة فلا يكون السبب لظاهر مفضيا الى القتال على ما فهم
لواحد ولولا ان اسهم لثلاثة افراس ما رواه الهمل على لتفصيل كما اعطى سبعة من الكعبي
وهو اجل والبزنج العتاق سواء كان ادهاب مضاعف الى جنس الخيل في الكتاب قال الله
تعالى ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم واسلم الخيل يطلق على البراذين
والعتاق والجهين والمقوت اطلاقا واحدا لان العربي ان كان في الطلب والهرب اوى
فالبرذون اصبر والين عطفا في كل واحد منهما منعة مقبرة فاستويا ومن خل والى الحرب
فارسا ففوق فرسه استحق سهم الفارس ومن دخل الجلا فاشترى فوسا استحق سهم راجل
خوله لشافعي على عكس الفصلين هكذا روي ابن المبارك عن ابي حنيفة في الفصل الثاني انه
يستحق سهم الفارس ان المتعبد عندنا حالة الجائزة وعندنا حال انقضاء الحرب

الهادية
اما روي عن حماد بن عمار
عن النبي عليه السلام اعطى
الفارس سهمين والرجل سهمًا
فعارض فعلا فترجم الى قوله
وقد قال عليه السلام للفارس
سهمان وللرجل سهم كيف وقد
روي عن ابن عمر عن النبي
عليه السلام قسم للفارس
سهمين وللرجل سهمًا اذا
تعارضت وايضا في رواية
فدية ولان التز والفارس
جنس واحد فيكون غنًا وقلة
مثل غنائه والرجل ففصل
عليه سهم ولا تعد اعتبار
قتله والزيادة لتعد
ومعرفة فيه بالحكم على
سبب من الفارس سبب ان
النفس والفر والرجل
سبب واحد فكان استحقاقه
على ضيقه ولا يسهمون
ان من احد قال ابو يوسف
الفارس لما روي عن النبي
عليه السلام اسهم الفارس
سهمين لان الواحد قد
يعني بهما الى لا تفرقا
ان البراء بن اوس قد فرس
فيهم رسول الله عليه
السلام لا الفارس احد
كان القتال لا يتحقق
بفارسين دفعة واحدة
فلا يكون السبب لظاهر
مفضيا الى القتال على
ما فهم لواحد ولولا
ان اسهم لثلاثة افراس
ما رواه الهمل على
لتفصيل كما اعطى
سبعة من الكعبي
وهو اجل والبزنج
العتاق سواء كان
ادهاب مضاعف الى
جنس الخيل في
الكتاب قال الله
تعالى ومن رباط
الخيل ترهبون به
عدو الله وعدوكم
واسلم الخيل يطلق
على البراذين والعتاق
والجهين والمقوت
اطلاقا واحدا لان
العربي ان كان في
الطلب والهرب اوى
فالبرذون اصبر
والين عطفا في
كل واحد منهما
منعة مقبرة
فاستويا ومن
خل والى الحرب
فارسا ففوق
فرسه استحق
سهم الفارس
ومن دخل
الجلا فاشترى
فوسا استحق
سهم راجل
خوله لشافعي
على عكس
الفصلين
هكذا روي
ابن المبارك
عن ابي
حنيفة في
الفصل
الثاني
انه يستحق
سهم
الفارس
ان
المتعبد
عندنا
حالة
الجائزة
وعندنا
حال
انقضاء
الحرب

سهم الفارس ان المتعبد عندنا حالة الجائزة وعندنا حال انقضاء الحرب

الهداية

سے چھکے اسے عمر بن الدرب کا نام کہتے تھے وہ ایک عورت سے ملا کہ اس سے اس کا نام پوچھا۔ اس عورت نے کہا کہ اس کا نام عمر بن الدرب ہے۔ اس کا نام پوچھ کر اس نے کہا کہ اس کا نام عمر بن الدرب ہے۔ اس کا نام پوچھ کر اس نے کہا کہ اس کا نام عمر بن الدرب ہے۔

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

لكن انظر الى هذه الصورة التي هي صورة
الذي كان عليه في ذلك الوقت

وَقِيلَ يَا أَرْثُومَ الْكَافِرِ مَا كُنْتَ تَعْبُدُ
الَّذِينَ كَانُوا أَشْرَاقًا

من انما قال كذا كذا

[illegible][illegible]

جلد

لما كان العظمى وكان عظمى
لما كان العظمى وكان عظمى

صاحب المأخوذ من الرضا عليه السلام
في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا

وَحَسْبُ الْخَاصِ وَالْكَافِ وَالْغَنِيِّ
وَالْفَقِيرِ وَالْمُسْتَغْنَى وَالْمُسْتَغْنَى

وَقَالَ إِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَيَّ فَأَنْزِلْنِي ذِكْرًا يَذْكُرُ

لَا تَقْرَأُوا فِيهَا كَلِمَاتٍ كُتِبَتْ عَلَيْهَا السُّرَّةُ أُولَٰئِكَ لَئِيْلَ الْغَافِلِينَ

تجارت اسلامیہ

[illegible]

الهدى أير

[illegible]

وهو السبب ما بينه ان شاء الله تعالى فان عيسى على لسانه افاض على كل واحد منكم ما يشاء من انما اجتمعت
 له من قلوبكم واذا اقموا على امر الله تعالى

[illegible]

لا يملكون فلاحا الا استئجار محض ابتداء وانها في المحض لا يستحق سببا للملك على ما عرف
 في هذا الموضع من ان لا يملك العرب ولا التتار ارباب في الاقليم ولا يكون سببا له

من قاعد الخصم ولنا ان الاستيلاء ورد على مال مباح فينقض سبب الملك فعلا حاجة

المالك كاستيلا على ما هو في هذه الايام العصمة ثبتت على منافاة الدليل ضرورة لمن المالك

من الانساع فادارات المبتعثين كما كان غير ان الاستيلاء لا يفتق الا بالاحراز بالادلة

لا اعتباراً عن الامتياز على الجبل جالداً ولا الخطأ لغاية اذا اصلح سبباً للرواية فهو في الملك
في العقدة على الاقل في الحال وفي الملك

وهو التراب لأجل ما ظنك بالملك العاجل فك ظهر عليه المسلمون فوجدوا المالون

[illegible]

سنة ١٢٨٠ هـ

باسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الذين في الآخرة والقسم العظامه فقال الله فاعزوني بوجهي فدخل

لے جانب الملک الفریق وجانب الملک الحریز اب

خلفه بالثمن الذي اشتراه واراد ان شاء الله تعالى ان يتصرف به لاخذ من كان له الا ترى انه قد دفع

بعض مقابلة فكان اعتدال النظر فقلناه واو اشتراه بعرض بأحد لقيمة العرض

۱۲ لے مقابلوں سے نکال دیا
۱۳ لاہور کے پانچویں سال میں

اور وہیو اسلام پاخذ و بقعتہ لان تب اء ملک خاص فلا یزال

۱۰۰

[illegible]

كتاب الله

الطهارة وجوب دفعها عن الكون والكونية النجاسة في غير ذلك من كل عناصر كل جهة شمسها من طهارتها

[illegible]

وذكر في تاريخ طبرستان الخوارزمي ان المتسلمين على الترك ما قد قذروا احوالهم بكونهم ١٢ هاشميت وما الهذلي وفتح رسته رحمة الله تعالى عليه

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١

[illegible][illegible]

قوله حرارته على عباده من عباده اطاعت اسلموا وخو الى رسول الله عليه السلام فقص
 بفتحهم قال هم عتقاء الله ولانه اخذ نفسه بالخروج اليها ثم اخذ المولاة او بلا اتفاق بمنعة
 المسلمين اذا اظهروا على المذاهب اعتبارية اولى من اعتبارية المسلمين لانها اسبق ثبوتها
 على نفسها الحاجة في حقها الى زيادة توكيد في حقهم الى اثبات اليها بطلان وكان اولى

باب المستامن

واذ دخل المسلم الى الحرب ^{في} اولا لعل ان يعرض بشئ من امواله ومن ماله لان
 قد استيلا على المسلمين ^{في} اولا لعل ان يعرض بشئ من امواله ومن ماله لان
 ضمن ان لا يعرض لهم بلا استئذان ^{في} فالتعرض بعد ذلك يكون غدا او لعل ان يعرض
 ملكهم فاخذوا اموالهم وجسمهم ^{في} وفعل غير ما علم للملك ولم يمنعهم من اموالهم
 بخلافه لاسيما انه غير مستأمن ^{في} فبما لم يتعرض ان اطاقه طوعا فان عد جهم
 التاجر فاخذ شيئا وخرج به ملكا ^{في} فاحضروا بالورد الاسياد على مال عياهم الا انه
 بسبب لعدوا وحش ذلك خيافه فيومر بالتصدق به ^{في} لان الخط لانه لا يمنع انقاذ
 السبب ما بيناه ^{في} واذ دخل المسلم الى الحرب بايمان فاذا انه حرقا واذ ان هو حرقا

غضب احد هاهنا حين تم خروج اليسا واستامن الحربي لم يقض لواحد منه ما على صاحبها جيشه
 على المسلم والمسلمين في المسلم
 اما الادانة فلان القضاء يعمل لولاية ولا ولاية وقت الادانة اصلا ولا وقت القضاء على
 المستامن كانه ما التزم حكمه الا سلام فيما مضى من افعاله وانما التزم ذلك في المستقبل
 وان دبرمت الولاية على المسلم في الوقت الا في
 واما الغضب في نصاوم ملك الذي غضبه استولى عليه لمصادفة فلا غير مدحوم على
 فان وارا عتبة دابة وغلبه راسه
 ما بينا ولا كذلك لو كانا حربيين فعلا ذلك ثم خرجا مستامين لما قبلنا ولو في جاسطين
 في المظفرية اب
 في المظفرية اب

[illegible]

فرض بالدين بيننا وبينهم بالفضل ما الملائمة فلا نفاه وقعت صحيحة لوقوعها بالرضا في الوكيلة
لأنه من ١٢
ثابتة بحالة القضاء لا تزعمها الأحكام بالإسلام وإذا انقضت فلما يساها ملكه ولا حيث
فيها من ١٢
عانت المحوي حتى يؤمر بالرد وإذا دخل المسلم في الحرب بأمان فقتل من غير جرح أو مسلمين
لأنه من ١٢
أصوبه الفضة تجزئ بقسط عايلهم بأعزازهم انضمام فلما يساها ملكه وإذا أكره بالرد ومعه لا يقتل
لأنه من ١٢
به فلا نه فسد المات لما تقار من المحرم هو فقتل من إذا دخل مسلم في الحرب بأمان
لأنه من ١٢
فقتل من أحدهما صاحب الخطأ فقتل القاتل لدية في ماله عليه كفارة في الخطأ أما الكفارة
لأنه من ١٢
فلا خلاف الكتاب الدية كان العصة الثابتة بالأحرار زيد الإسلام لا تبطل بعرض لدخول
لأنه من ١٢
بلا مانع إلا أن لا يصارح كنه لا يمكن استغارة ولا بمنعة ولا بمنعة بل لا مام وجماعة
لأنه من ١٢
أما من يهدى إليه يوجب بقاء المثل في حال الحرب إنما تجوز لدية في ماله في العمد العاقل لا تعقل العمد
لأنه من ١٢
فإن الخطأ لا ينفك عنهم على التسليم مع تباين الدارين الوجوب عليهم على اعتبار تركها
لأنه من ١٢
وإن كانا أسيرين فقتل أحدهما صاحبه وقتل مسلم تاجر أسير فلا شيء على القاتل إلا الكفا
لأنه من ١٢
أما الخطأ عند أبي حنيفة وقال في الأسيرين الدية في الخطأ والمعدان العصة لا تبطل بعرض
لأنه من ١٢
أما من كان على بياض أرض لا تبطل على ما بينه وبين امتناع القصاص لعدم النعمة وتجب لدية في
لأنه من ١٢
أما من كان على بياض أرض لا تبطل على ما بينه وبين امتناع القصاص لعدم النعمة وتجب لدية في
لأنه من ١٢
يصير مقيما بأقامته وهو مسافر أسير فهو فبطل به الأحرار أصلا وصار كالمسلم
لأنه من ١٢
الذي لم يجرأ نيا أو خص الخطأ بالكفارة لأنه لا كفارة في العمد عتقا **فصل قال**
لأنه من ١٢
إذا دخل المحوي الياسم استأمن لم يجز أن يقيم في رأسته ويقول له الإمام إن أقممت
لأنه من ١٢

فرض بالدين بيننا وبينهم بالفضل ما الملائمة فلا نفاه وقعت صحيحة لوقوعها بالرضا في الوكيلة
لأنه من ١٢
ثابتة بحالة القضاء لا تزعمها الأحكام بالإسلام وإذا انقضت فلما يساها ملكه ولا حيث
فيها من ١٢
عانت المحوي حتى يؤمر بالرد وإذا دخل المسلم في الحرب بأمان فقتل من غير جرح أو مسلمين
لأنه من ١٢
أصوبه الفضة تجزئ بقسط عايلهم بأعزازهم انضمام فلما يساها ملكه وإذا أكره بالرد ومعه لا يقتل
لأنه من ١٢
به فلا نه فسد المات لما تقار من المحرم هو فقتل من إذا دخل مسلم في الحرب بأمان
لأنه من ١٢
فقتل من أحدهما صاحب الخطأ فقتل القاتل لدية في ماله عليه كفارة في الخطأ أما الكفارة
لأنه من ١٢
فلا خلاف الكتاب الدية كان العصة الثابتة بالأحرار زيد الإسلام لا تبطل بعرض لدخول
لأنه من ١٢
بلا مانع إلا أن لا يصارح كنه لا يمكن استغارة ولا بمنعة ولا بمنعة بل لا مام وجماعة
لأنه من ١٢
أما من يهدى إليه يوجب بقاء المثل في حال الحرب إنما تجوز لدية في ماله في العمد العاقل لا تعقل العمد
لأنه من ١٢
فإن الخطأ لا ينفك عنهم على التسليم مع تباين الدارين الوجوب عليهم على اعتبار تركها
لأنه من ١٢
وإن كانا أسيرين فقتل أحدهما صاحبه وقتل مسلم تاجر أسير فلا شيء على القاتل إلا الكفا
لأنه من ١٢
أما الخطأ عند أبي حنيفة وقال في الأسيرين الدية في الخطأ والمعدان العصة لا تبطل بعرض
لأنه من ١٢
أما من كان على بياض أرض لا تبطل على ما بينه وبين امتناع القصاص لعدم النعمة وتجب لدية في
لأنه من ١٢
أما من كان على بياض أرض لا تبطل على ما بينه وبين امتناع القصاص لعدم النعمة وتجب لدية في
لأنه من ١٢
يصير مقيما بأقامته وهو مسافر أسير فهو فبطل به الأحرار أصلا وصار كالمسلم
لأنه من ١٢
الذي لم يجرأ نيا أو خص الخطأ بالكفارة لأنه لا كفارة في العمد عتقا **فصل قال**
لأنه من ١٢
إذا دخل المحوي الياسم استأمن لم يجز أن يقيم في رأسته ويقول له الإمام إن أقممت
لأنه من ١٢

كتاب الاستيلاء

فرض بالدين بيننا وبينهم بالفضل ما الملائمة فلا نفاه وقعت صحيحة لوقوعها بالرضا في الوكيلة
لأنه من ١٢
ثابتة بحالة القضاء لا تزعمها الأحكام بالإسلام وإذا انقضت فلما يساها ملكه ولا حيث
فيها من ١٢
عانت المحوي حتى يؤمر بالرد وإذا دخل المسلم في الحرب بأمان فقتل من غير جرح أو مسلمين
لأنه من ١٢
أصوبه الفضة تجزئ بقسط عايلهم بأعزازهم انضمام فلما يساها ملكه وإذا أكره بالرد ومعه لا يقتل
لأنه من ١٢
به فلا نه فسد المات لما تقار من المحرم هو فقتل من إذا دخل مسلم في الحرب بأمان
لأنه من ١٢
فقتل من أحدهما صاحب الخطأ فقتل القاتل لدية في ماله عليه كفارة في الخطأ أما الكفارة
لأنه من ١٢
فلا خلاف الكتاب الدية كان العصة الثابتة بالأحرار زيد الإسلام لا تبطل بعرض لدخول
لأنه من ١٢
بلا مانع إلا أن لا يصارح كنه لا يمكن استغارة ولا بمنعة ولا بمنعة بل لا مام وجماعة
لأنه من ١٢
أما من يهدى إليه يوجب بقاء المثل في حال الحرب إنما تجوز لدية في ماله في العمد العاقل لا تعقل العمد
لأنه من ١٢
فإن الخطأ لا ينفك عنهم على التسليم مع تباين الدارين الوجوب عليهم على اعتبار تركها
لأنه من ١٢
وإن كانا أسيرين فقتل أحدهما صاحبه وقتل مسلم تاجر أسير فلا شيء على القاتل إلا الكفا
لأنه من ١٢
أما الخطأ عند أبي حنيفة وقال في الأسيرين الدية في الخطأ والمعدان العصة لا تبطل بعرض
لأنه من ١٢
أما من كان على بياض أرض لا تبطل على ما بينه وبين امتناع القصاص لعدم النعمة وتجب لدية في
لأنه من ١٢
أما من كان على بياض أرض لا تبطل على ما بينه وبين امتناع القصاص لعدم النعمة وتجب لدية في
لأنه من ١٢
يصير مقيما بأقامته وهو مسافر أسير فهو فبطل به الأحرار أصلا وصار كالمسلم
لأنه من ١٢
الذي لم يجرأ نيا أو خص الخطأ بالكفارة لأنه لا كفارة في العمد عتقا **فصل قال**
لأنه من ١٢
إذا دخل المحوي الياسم استأمن لم يجز أن يقيم في رأسته ويقول له الإمام إن أقممت
لأنه من ١٢

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

تمام الستة وضعت على الجزية والاصل ان الحربي لا يملك من اقل خمسة في ارضه الا ان الاستر
او الجزية لا يصير قسما لهم وقولنا علينا فيلتحق المضرة بالمسلمين يعني من الاقامة اليسيرة
لان في منها قطع الميرة والجلب سلب باب التجارة ففصلنا بيننا وبينه ما يستلزمه من اقامة تجارة
الجزية فيكون الاقامة لمصلحة الجزية ثم ان جمع بعد مقالة الامام قبل تمام الستة الى ما
فلا يسبيل عليه اذا مكثت سنة فخرج في ايامه الاقام سنة بعد تقدم الامام اليه صار ما اتروا
للجزية فيصير ذميا والامان ان يوقت في ذلك ما دون الستة كالشهر والشهرين وهذا اقام
بعد مقالة الامام يصير ذميا لما قلنا ثم لا يترك ان يرجع الى الحرب لان عقد الذمة
لا ينقض كيف وان فيه قطع الجزية وجعل في ذلك حربا علينا ودينه مضرة بالمسلمين فان
دخل الحربي دارا بامان فاشترى ارض خراج فاذا وضع عليه الخراج فهو ذمى لان خراج
الارض بمنزلة خراج الرأس فاذا التزمه صار ملتزما بالمقام في دارنا اما فيجوز الشراء لا يصير
ذميا لانه قد يشترى التجارة واذا ارضه خراج الارض فبعد ذلك تلزمه الجزية لسنة مستقلة
لانه يصير ذميا بلزوم الخراج فقتل المدة من وقت قبوله وقوله في الكتاب فاذا وضع
عليه الخراج فهو ذمى تصريح بشرط الوضع فيخرج عليه حكم حجة فلا يغفل عنه واذا
دخلت حربية بامان فتزوجت ذميا صار ذميا لانها التزمت المقام تبعا للزوج
واذا دخل حربي بامان فتزوج ذميا لم يصير ذميا لانه يمكن ان يطلقها ويرجع الى بلده
فلم يكن ملتزما بالمقام ولان حربية دخلت ارضا بامان ثم عادت الى الحرب وتزوجت ذميا
عند مسلم او ذمى او دينيا في ذمتهم فقد صار ذميا حبا للعودة الى بلده ابطال اما اذا

[illegible]

ان شترى من ابي عبد الله عليه السلام ثوبا فباعه بثمنين
فقال له يا ابا عبد الله اني قد اشتريته بثلثين
فقال له يا ابا عبد الله اني قد اشتريته بثلثين

[illegible]

استاد الاسلام در الحوب ۲۷



لَا تَقُلْ نَفْسًا مَعْصُومَةٌ خَطَايَايَ فَيُعَذِّبَ بِهَا النَّفْسَ الْعَصُومَةَ وَتَقْتُلُوا اللَّهَ مِمَّا لَمْ يَخْلُقْ
لَهُ قَوْلَ مَرْيَمَ

لأنه لا يثبت له أن كان عمداً فإن شاء الامام قتله وإن شاء أخذ اليه وكان النفس قصوة
على طريق الصلح

والقتل جرح الى من مملووم وهو العالم والاسطان قال عليه السلام السلطان ولي من لا
 اقرم الجوراء وروى
 ولي له وقوله وان شاء اخذنا الدنيا معناه بطريق الصلح لان موجب البعد هو التوقيف
 عليه محمد ١٢
 له انقص ١٢

وهذا لان الدية انفع في هذه المسألة من القود فاجوز ان لا ولاية الصلح على المال فليس له
لله جواز افضاء الدية

ان يقولوا الحق للعامة ولا ينظروا الى الناس من النظر اسقاط حقهم من غير عوض
 في ما كان الناس في النظر اسقاط حقهم من غير عوض

باب العشر والخراج

باب العشر والخارج

قال في ضلوعك كل ارض مشرقى ما بين الكندي الى اقصى حجبها بين حجب الى حد النصارى
الحق القدر ١٢٤

والسواد أرض حمراء وهو ما بين العذيق بحقبة كلوان من القنطرة يقال من العذيق في حيا

لأن النبي عليه السلام وأتباعه الراشدين لم يأخذوا من الدنيا شيئاً ولو كان في يده بديل من الدنيا

فلا تيتب الاضام ولا تيتب في رجايم علا لان صمم الخوازم سخط ان يقرأها على الشر

الحق في سواد العنان ومشرق العرب يقبل منهم ١٨٨٠ سنة في السيف من جانيهم المموت
 كالمجدي لبعض الامارات ١٢ شهر. ثوبان: كبره من قريش

الحاج محمد بن عبد الله بن علي بن أبي طالب

وہذا عربون بیہ ہون

الذخيرة الا ان كان قد مضى من وقتها

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
بعد ذلك فقد حضر في هذا المجلس
العلماء والفقهاء والحكام
والشيوخ والطلاب
والجماهير العظيمة
وكانوا يسمعون بحماسة
وتدبر في كل ما يلقى
من كلامه الشريف
وكانوا يفتنون في كل ما
يذكره من حقائق
وهم يسمعون بحماسة
وتدبر في كل ما يلقى
من كلامه الشريف
وكانوا يفتنون في كل ما
يذكره من حقائق

...

الهدايا

[illegible]

والتي هي التي به لما فيه من معنى العبادات وكان اهلها حيث يتعلق بنفسها يخرج كل موضع تحت
عنة فاقوا عليها فهي ارض خارج وكان انفاصا لهم لان الحاجة الى ابتداء التوظيف
الغني والخارج اليق به ومكة مخصوص من هذا فان سوله الله عليه السلام فتم اعنونه كما
لا هله ولم يوظف الخراج وفي الجامع الصغير كل ارض تحت عنة فوصل اليها ماء
الانهار فهي ارض خارج وما لم يصل اليها ماء الانهار واستخرج منها عين فهي ارض عشرون
اعشر يتعلق بالارض لناحية دناؤها بما فيها من السقي بقاء العشر او بقاء الخراج قال من
احدى ارضها ما وافى عندنا يوسف معتبره بغيرها فان كانت من حيز ارض الخراج و
معناه بقرية فهي خراجية وان كانت من حيز ارض العشر فغير خراجية والبقر عندنا عنة
يا جامع الصحابة لان حيزا يقع على حكمه كنهائه الدار على حكم الدار حتى يوصلها الى السقي
بها تكون لا يجوز اخذها قريبا من العلم وكان لقياس البقرة ان تكون خراجية لانها من حيز
ارض الخراج لان الصحابة دفعوا عنها ارضها العشر وشاركوا في اقياس ارضها من اهلها ان
احياها بغيرها او بغير استخرجها او ماء دجلة والفرات والانهاء العظام التي لا يمكنها
احد في عشيرة وكان ان احياها ماء السماء وان احياها ماء الانهار التي احتقرها
اذا جرم مثل هذا الملك ونهضت جرد فهي خراجية لما ذكرنا من اعتبار الماء اذ هو
السبب للماء وانه لا يمكن توظيف الخراج ابتداء على المسلم كونهما فيعتبر
في ذلك الماء لان السقي بقاء الخراج دلالة التزامه قال والخارج الذي
وضعه عمرو بن عبد الله على اهل السواد من كل حيز يسلعه الماء فغيرها شمس

في ارضها ما وافى عندنا يوسف معتبره بغيرها فان كانت من حيز ارض الخراج و
معناه بقرية فهي خراجية وان كانت من حيز ارض العشر فغير خراجية والبقر عندنا عنة
يا جامع الصحابة لان حيزا يقع على حكمه كنهائه الدار على حكم الدار حتى يوصلها الى السقي
بها تكون لا يجوز اخذها قريبا من العلم وكان لقياس البقرة ان تكون خراجية لانها من حيز
ارض الخراج لان الصحابة دفعوا عنها ارضها العشر وشاركوا في اقياس ارضها من اهلها ان
احياها بغيرها او بغير استخرجها او ماء دجلة والفرات والانهاء العظام التي لا يمكنها
احد في عشيرة وكان ان احياها ماء السماء وان احياها ماء الانهار التي احتقرها
اذا جرم مثل هذا الملك ونهضت جرد فهي خراجية لما ذكرنا من اعتبار الماء اذ هو
السبب للماء وانه لا يمكن توظيف الخراج ابتداء على المسلم كونهما فيعتبر
في ذلك الماء لان السقي بقاء الخراج دلالة التزامه قال والخارج الذي
وضعه عمرو بن عبد الله على اهل السواد من كل حيز يسلعه الماء فغيرها شمس

في ارضها ما وافى عندنا يوسف معتبره بغيرها فان كانت من حيز ارض الخراج و
معناه بقرية فهي خراجية وان كانت من حيز ارض العشر فغير خراجية والبقر عندنا عنة
يا جامع الصحابة لان حيزا يقع على حكمه كنهائه الدار على حكم الدار حتى يوصلها الى السقي
بها تكون لا يجوز اخذها قريبا من العلم وكان لقياس البقرة ان تكون خراجية لانها من حيز
ارض الخراج لان الصحابة دفعوا عنها ارضها العشر وشاركوا في اقياس ارضها من اهلها ان
احياها بغيرها او بغير استخرجها او ماء دجلة والفرات والانهاء العظام التي لا يمكنها
احد في عشيرة وكان ان احياها ماء السماء وان احياها ماء الانهار التي احتقرها
اذا جرم مثل هذا الملك ونهضت جرد فهي خراجية لما ذكرنا من اعتبار الماء اذ هو
السبب للماء وانه لا يمكن توظيف الخراج ابتداء على المسلم كونهما فيعتبر
في ذلك الماء لان السقي بقاء الخراج دلالة التزامه قال والخارج الذي
وضعه عمرو بن عبد الله على اهل السواد من كل حيز يسلعه الماء فغيرها شمس

في ارضها ما وافى عندنا يوسف معتبره بغيرها فان كانت من حيز ارض الخراج و
معناه بقرية فهي خراجية وان كانت من حيز ارض العشر فغير خراجية والبقر عندنا عنة
يا جامع الصحابة لان حيزا يقع على حكمه كنهائه الدار على حكم الدار حتى يوصلها الى السقي
بها تكون لا يجوز اخذها قريبا من العلم وكان لقياس البقرة ان تكون خراجية لانها من حيز
ارض الخراج لان الصحابة دفعوا عنها ارضها العشر وشاركوا في اقياس ارضها من اهلها ان
احياها بغيرها او بغير استخرجها او ماء دجلة والفرات والانهاء العظام التي لا يمكنها
احد في عشيرة وكان ان احياها ماء السماء وان احياها ماء الانهار التي احتقرها
اذا جرم مثل هذا الملك ونهضت جرد فهي خراجية لما ذكرنا من اعتبار الماء اذ هو
السبب للماء وانه لا يمكن توظيف الخراج ابتداء على المسلم كونهما فيعتبر
في ذلك الماء لان السقي بقاء الخراج دلالة التزامه قال والخارج الذي
وضعه عمرو بن عبد الله على اهل السواد من كل حيز يسلعه الماء فغيرها شمس

وهو الصاع ودرهم من كبريت الطينة خمسة دراهم ومن جبريت الكرم المتصل والخل المتصل
عشر دراهم وهذا هو القول من عمر فانه بحث عثمان بن حنيف حتى يسم سواد العراق
ويجعل هذه بقعة مشرفة فيهم فليعلم ستا وثلاثين الف الف جريش وقسم على ذلك ما قلنا
وكان لك بعض من الحواشي من غير تكبير فكان اجماعهم وكان يكون متفاوتة
فالكرم اخضر مؤونة والمزارع الكثر مؤونة والرياح يتيها والوخيصة متفاوت
بتفاوتها فجعل الواجب في الكرم اعلاها وفلا ربع ادناها وفي الرطبة اوسطها قال
وما سوى ذلك من الانصاف كالزعفران والبستان غيرة يوضع عليها حسب الطاقة
لا يه ليس فيه توظيف عمرة وقلة اعتبار الطاقة في ذلك فتعتبر بها فيما لا توظيف
فيه قالوا ونهاية الطاقة ان يبلغ الواجب نصف الخارج لا يزداد عليه لان التقصير
عين الانصاف لما كان لنا ان تقسم لكل بين الغنيين البستان كل ارض يجوز لها
حائط وفيها نخيل متفرقة واشجارا اخرى في ديارنا ونظفوا من ذلك لهم في الاراضي كلها
ونزلوا ذلك لان التقدير يجب ان يكون بقدر الطاقة من اي شيء كان قال فان لم
تطق ما وضع عليها انقصهم الا ما لم والنقصان عند قلة الربع جائزا لا اجماع الا ترى
الى قول عمر هل لكم اكلت الارض ما لا تطيق فقال لا بل حملنا ما تطيق ولو زدناها
لاطاقة وهذا يدل على جواز النقصان واما الزيادة عند زيادة الربع يجوز عند
محمد اعتبارا بالنقصان وعندني يوسع به كيجوز ان عمره لم يزد حين
اجاز بزيادة الطاقة وان غلب على رطل الخراج الماء وان قطع الماء منها

هذا هو القول من عمر فانه بحث عثمان بن حنيف حتى يسم سواد العراق ويجعل هذه بقعة مشرفة فيهم فليعلم ستا وثلاثين الف الف جريش وقسم على ذلك ما قلنا وكان لك بعض من الحواشي من غير تكبير فكان اجماعهم وكان يكون متفاوتة فالكرم اخضر مؤونة والمزارع الكثر مؤونة والرياح يتيها والوخيصة متفاوت بتفاوتها فجعل الواجب في الكرم اعلاها وفلا ربع ادناها وفي الرطبة اوسطها قال وما سوى ذلك من الانصاف كالزعفران والبستان غيرة يوضع عليها حسب الطاقة لا يه ليس فيه توظيف عمرة وقلة اعتبار الطاقة في ذلك فتعتبر بها فيما لا توظيف فيه قالوا ونهاية الطاقة ان يبلغ الواجب نصف الخارج لا يزداد عليه لان التقصير عين الانصاف لما كان لنا ان تقسم لكل بين الغنيين البستان كل ارض يجوز لها حائط وفيها نخيل متفرقة واشجارا اخرى في ديارنا ونظفوا من ذلك لهم في الاراضي كلها ونزلوا ذلك لان التقدير يجب ان يكون بقدر الطاقة من اي شيء كان قال فان لم تطق ما وضع عليها انقصهم الا ما لم والنقصان عند قلة الربع جائزا لا اجماع الا ترى الى قول عمر هل لكم اكلت الارض ما لا تطيق فقال لا بل حملنا ما تطيق ولو زدناها لا طاقة وهذا يدل على جواز النقصان واما الزيادة عند زيادة الربع يجوز عند محمد اعتبارا بالنقصان وعندني يوسع به كيجوز ان عمره لم يزد حين اجاز بزيادة الطاقة وان غلب على رطل الخراج الماء وان قطع الماء منها

وهو على ضربين جزئية توضع بالتراضي الصلح فتتقد بحسب ما يقع عليه الاتفاق كجصاصه رسول
الله عليه السلام أهل الجحان على الف مائتي حلة وكان الموجب هو التراضي فلا يجوز التمسك بال
غير ما وقع عليه الاتفاق وجزئية ببسبب الكاهن وضعها إذا غلب الأمام على الكفا أو قدم على ملاك
فيضع على الفنى الظاهر الفنى في كل سنة ثمانية وأربعين رهيا خذ منهم في كل شهر أربعة دراهم
وعلى وسط الحال أربعة وعشرين رهيا في كل شهر ورهين على الفقير المعقل اثني عشر رهيا في كل
شهر ورهيا وهذا عندنا وقال الشافعية على كل حال غير ثلاث أو ما يبدل له الدينار الفنى والفقير
في خلاف سواء لقوله عليه السلام لمأخذ من كل حال ومائة دينار أو وعد له أو فرض غير
فصل وكان الجزية أنما وجبت بدلا عن القتل حتى لا يجرب على من يجوز قتله بسبب الكفر كان أدى
على بين غنى وتخيير
والنساء هذا المعنى ينظم الفقير والفنى من هذا منقول عن حمزة عثمان على ولم يذكر عليهم أحد
من أهل الجحان إلا أنصارا لأنه وجب نصرا للفقير على التفاوت بمنزلة خراج الأرض
له الجزية على أهل الأرض
هذه لأنه وجب بدلا عن الضرر بالنفس المأخوذ ذلك يتفاوت بكثرة الوفرة وقته فكله
أشارة إلى قوله ولا يجب الخراج
ما هو بدله وقماره لا يجوز له أن كان ذلك صلحا أو لهلا امرأه بالآخذ من الخالصة
له الجزية
وان كانت كالأخذ منها الجزية قال توضع الجزية على أهل الكتاب الجوس لقوله
صلى الله عليه وسلم
على من الدين لو توالى الكتاب حتى يعطوا الجزية الآية وقصم رسول الله عليه السلام
جزية على الجوس قال عبد الله الأوتان من العجم وفيه خلاف الشافعية هو
قولنا القتال واجب لقوله تعالى وقتلوا هؤلاء أبا عرفنا جواز تركه في حق أهل

من صاحب السيرة
الاشرف ابن كثير

صورتان، نقیصہ ابو جعفر بن ابی شیبہ کا ذکر ہے کہ اس نے کہا کہ میں نے اپنے استاد سے سنا ہے کہ

[illegible]

الهداية

وَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْعَدْنِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ قَالَ مَوْلَانِي وَنَحْنُ مَوْلَاهُ فَهُوَ فِي عِلِّيِّينَ

في اطارها
 بيقظ القلب
 وكان ابن
 وفيه شخص
 ومنه من
 طبعه ورواه
 وكان في
 فاضل اذ اهد
 ابن محمد
 القليل
 عندنا مقدم
 علان ابن
 من امام
 ابن محمد
 والقول في
 قوله انه
 قد وقع
 لغيره
 في
 فاضل
 في
 بالخط
 المثلث
 ابن
 العجائب
 في
 من
 في
 الفضل

[illegible]

۱۵۱۹

الكتاب بالكتاب في حق الجوس بان بن بفتح من ولام على الاصل فكأنه يجوز استيفاء افعم فيجوز
 وهو روي عن عبد الرحمن بن عوف بن جابر وهو القائل ان عمر بن الخطاب قال
 ضربت لجنه عليهم اذ كل واحد منكم على سبيل انفسه فانما يكسب ما يدرى الى المسلمين فحق

في كسبه ان ظهر عليهم قبل انك فهم دنسوا هم وصيبا انهم في الجواز استرقا قديمه ولا تضع على
عبدك الا ما كان للعرب والبربرين لان كسبه ما قد تغافلوا مشروا العرب لان النبي عليه
سوا ما كان من العرب او البربرين

السلام نشأ بين أظهرهم والقرآن نزل بليغهم فالمعجزة في حاتم أظهر أمّا البريد فلأنه كغيره
بعد ما هدى للإسلام ووقف على محاسنه فلا يقبل من كافرين إلا الأسلام والسيف زياد

فالعقوبة وعذابنا ففي رحمة الله يسترق مشركو العرب جوابه ما قلنا وإذا ظهر عليهم
فقتلوا هم صبياءهم لأن أبا بكر الصديق رضي الله عنه استرق نسوان بني حنيفة وصبياءهم ما
ارتدوا وقسمهم بين الغائبين من لم يسلم من جاهلهم قتل ما ذكرنا ولا جازية على امرأة ولا صبي

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible][illegible][illegible]

PPA

فيهم الروايات بل وكلف ان يأتي به نفسه فيعطى قائما والقابض منه فاعاد في رواية قيا حذا
 بتلبيبه في هذه او يقول اعطى الجزية يادحق وقيل عد الله فثبت نه عقوبة والعقوبات
 اذا اجتمعت تدخلت في الحد ودولها وجبت بدلا عن القتل في حتمهم وعن الضرر في حتمها
 كما ذكرنا لكن في المستقبل كما في الماضي ان القتل انما يستوفى للحرب قائم في الحال لا الحول بل
 وكذا الضرر في المستقبل لان الماضي قد مضى عنه ثم قول محمد في الجزية في الجامع الصغير
 وجاءت سنة اخرى حملا بعض المشايخ على الحضي حجازا وقال له وجوب باخر الاستقلال بدين
 المضى للتحقق لاجتماع فيهما خلقت عند البعض هو مجرى على حقيقة الوجوب عندنا في حقيقتنا
 المحل فيحقق لاجتماع مجرى الحق والا صرح ان الوجوب عندنا في ابتداء الحول عندنا لشافق في
 اخوة اعتبارا بالزكوة وتنان ما وجب بدلا عنه لا يحقق الا في المستقبل في اقرواها فتعذر
 ايجابه بعد في الحول وجبنا ما في له فصل لا يجوز احداث البيعة ولا كنيسة في ان الاسلام
 لقوله عليه السلام لا خصام في الاسلام ولا كنيسة والامداد احداثها وان عهد ابيهم الكنايس للقداسة
 اعادوها لان الابنية لا تبقى دائمة ولما اقرهم الامام فتدعي اليهم لاعادة الكنائس انهم لا يملكون
 من نقلها لانه احداث في الحقيقة والصيغة للتحقق فيها بمنزلة البيعة بخلاف موضع نصها
 في البيعة لا تبع للسكنى وهذا في امصار دون القرى لان الامصار هي التي تقام فيها الشعائر
 فلا تعارض باظهارها فيها وقيل في ديارنا يملكون من ذلك في القرى ايضا لان في البعض
 الشعائر والمروى عن صاحب المذهب في قول الكوفة كان الكثرها اهلها اهل اللغة وفي فرض
 العرو ينعون من ذلك في امصارها وقررها لقوله عليه السلام لا يجمع دينان في جزيرة القري

[illegible]

کتاب اسیر

[illegible]

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

الهداية

۱۔ محکمہ خزانہ کی طرف سے جاری کیے گئے تمام نوٹوں کی تعداد کا جائزہ لیا جائے گا۔
 ۲۔ تمام نوٹوں کی تعداد کا جائزہ لیا جائے گا۔
 ۳۔ تمام نوٹوں کی تعداد کا جائزہ لیا جائے گا۔
 ۴۔ تمام نوٹوں کی تعداد کا جائزہ لیا جائے گا۔
 ۵۔ تمام نوٹوں کی تعداد کا جائزہ لیا جائے گا۔
 ۶۔ تمام نوٹوں کی تعداد کا جائزہ لیا جائے گا۔
 ۷۔ تمام نوٹوں کی تعداد کا جائزہ لیا جائے گا۔
 ۸۔ تمام نوٹوں کی تعداد کا جائزہ لیا جائے گا۔
 ۹۔ تمام نوٹوں کی تعداد کا جائزہ لیا جائے گا۔
 ۱۰۔ تمام نوٹوں کی تعداد کا جائزہ لیا جائے گا۔

[illegible][illegible]

قبل القبض يستط بالموث أهل العطاء في زماننا مثل القاضي المدعي المفق والله اعلم

قال اذا ارتلنا اسلمنا الى اسلام العياذ بالله عرض عليه الاسلام فكانت له شبهة كشفت عنه

لأن الدعوة بلغت **قَالَ** محبس ثلثة أيام فان اسلموا لاقتل وفي الجامع الصغير المرتد

خبریت کانی و الاعلار و عین ابی حنیفہ و ابی یوسف انه یسقیان روحہ ثلثہ ايام

[illegible]

قلت اخبرني القائل بالبرهان

هو هو لا فرق بين حروا والمبالا لان الدلائل القوية توجب ان يتبرع عن الاديان كلها سوا
 ١٠٦٠

عوض الاسلام عليه كره ولا شئ على القاتل ومعنى الكراهية هي نكران المستحب لتفاد الضمان

فقتل مارويانا لأن سيرة الرجل مبيحة للقتل من حيث أنه جانيه مغالطة فتناط بها

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

وتفضل لديون التي لو تم في حال الاسلام مما اكتسبه حال الاسلام وما لزمته في حال دته
من الديون تقضى مما اكتسبه حال دته قال لعبد الضعيف عصبه الله هذه رواية عن
ابي حنيفة رحمه الله انه يبطل بكسب الاسلام فان لم ينفذ بذلك يقضى من كسب لرواه عنه
على نفسه جه لا ولا المستحق باسببين مختلفين حصول كل واحد من التيسير باعتبار السبب
الذي وجب له الدين فيقضى كل دين من اكتسبه ولكنه لا يفي في تلك الحال فليكون الغرم
بالغرم وجه الثاني ان كسب الاسلام ما له حتى يخلق الدار فيمن شرط هذه الخلافة الفراغ
عن حق الموت فيقدم الدين عليه ما اكتسبه لرواه فليس يملأه لبطان اهلية بل لرواه
عنه لا يقضى منه سنة اذ انما تعد فسادا من تعين اخر فيجوز ان يقضى منه كان ذلك اياما
ولا وارت له يكون له جماعة المسلمين لو كانت عليه من يقضى منه كان ذلك جهنا وجه
الثالث ان كسب الاسلام حتى يورث كسب لرواه خلاصته فكان فناء الدين فيه اولى
الا ان تعد بان لم ينفذ به فيجوز ان يقضى من كسب الاسلام بقدر ما تحقه قاله يوسف فيقضى
دينه من اكتسبه لرواه اجماع ائمة حتى جرى اذنت فيها والله اعلم قال ما بدله او اشترا
او اتممه ووجهه وهذا تصرف فيه من ماله في حال دته فهو موقوف فان سلم صحت
عقود كان ما فعله وقتل ابا يحيى بل بالحب بطلت هذه حنك في حنيفة روى وقال ابو يوسف فيجوز
يجوز ما صنع في لو جهن اعم ان تصرفات المرتد على فاسم ناذن بالانفاق كما استلزم
الانفاق لانه لا يفتقر الى حقيقة الملاك تمام الوكالة وباطل بالانفاق كالتكاح والذمجة لانه
يعتقد المدة وكامله وهو موقوف بالانفاق كالمفاضة لانها تفقد لساداة ولا مسواة بين المسلمين

هذا هو الوجه الثاني في رد الدين على المرتد في حال دته وهو ان كسب الاسلام يورث كسب الدين عليه
والوجه الثالث ان كسب الاسلام حتى يورث كسب لرواه خلاصته فكان فناء الدين فيه اولى
والوجه الرابع ان كسب الاسلام ما له حتى يخلق الدار فيمن شرط هذه الخلافة الفراغ
عن حق الموت فيقدم الدين عليه ما اكتسبه لرواه فليس يملأه لبطان اهلية بل لرواه
عنه لا يقضى منه سنة اذ انما تعد فسادا من تعين اخر فيجوز ان يقضى منه كان ذلك اياما
ولا وارت له يكون له جماعة المسلمين لو كانت عليه من يقضى منه كان ذلك جهنا وجه
الثالث ان كسب الاسلام حتى يورث كسب لرواه خلاصته فكان فناء الدين فيه اولى
الا ان تعد بان لم ينفذ به فيجوز ان يقضى من كسب الاسلام بقدر ما تحقه قاله يوسف فيقضى
دينه من اكتسبه لرواه اجماع ائمة حتى جرى اذنت فيها والله اعلم قال ما بدله او اشترا
او اتممه ووجهه وهذا تصرف فيه من ماله في حال دته فهو موقوف فان سلم صحت
عقود كان ما فعله وقتل ابا يحيى بل بالحب بطلت هذه حنك في حنيفة روى وقال ابو يوسف فيجوز
يجوز ما صنع في لو جهن اعم ان تصرفات المرتد على فاسم ناذن بالانفاق كما استلزم
الانفاق لانه لا يفتقر الى حقيقة الملاك تمام الوكالة وباطل بالانفاق كالتكاح والذمجة لانه
يعتقد المدة وكامله وهو موقوف بالانفاق كالمفاضة لانها تفقد لساداة ولا مسواة بين المسلمين

٢٥٨
والموتى في الإسلام مختلف في توقفة عليه ما عدا ما كان له من الصفة لعدم الاهلية والنزاع يعتد بالملك
ولا خفاء في وجوه الاهلية لكونه محاطا بأن الملك لقيامه قبل موته على ما قرره من قبل
ولهذا لو ولد له ولد بعد الوفاة لستة أشهر من امرأة مسلمة يرثه ولو مات ولما له بعد
الردة قبل الموت لا يرثه فيصير تصرفاته قبل الموت كأن عندني يوسف تصرف كما تصرف من
الصحیح كان الظاهر هذه الحالة سلام إذا الشبهة تراخ فلا يقتل صار كالمرتدة وعند خمار
تصرف كما تصرف من الميضي لأن من اتحل إلى خلعة كاسيا معصيا عما نشأ عليه قلم يتركه فيفضي إلى
القتل ظاهرا بخلاف المرتدة لأنها لا تقتل ولا في حنفية ربه أنه حربي مقهور تحت أيدينا على
ما قرره رأ في توقف الملك توقف تصرفات بناء عليه صار كالحربي يدخل دارا بغيرا فان
فيوخذ ويقتل ويوقف تصرفاته لتوقف حاله كذا المرتدة استحقاقا لقتل لبطان سلب
في الفصلين فاختلاف في الاهلية بخلاف الزاني وقاتل بعد لان الاستحقاق في ذلك جزاء
على الجناية وبخلاف المرأة لأنها ليست حرة ولها لا تقتل فان عاد المرتدة بعد الحكم بها
بدا الحربي وان الاسلام مسلما فمأوفا في يدرته من ماله بعينه اخذ لان الوارث
انما يخلفه فيه لا تخلفه فلا بد اعلام مسلما احتاج اليه فيقدم عليه بخلاف ما اذا انزل الوارث
عن ملكه وبخلاف مهربات اولاده ومدبريه لان القتل قد صحر بذلك مصحح فلا ينقض ولو
جاء مسلما قبل ان يقتل لفاضي بذلك فكان لم يزل مسلما كذا اذا واطى المرتدة جلدية
نصرانية كانت في حالة الاسلام فجاءت بولدها كذا من ستة اشهر منذ ارتد فادعاه فهي
ام ولد له الولد حرة وهو ابنه ولا يرثه وان كانت الجارية مسلمة ورتة لابن انما على ال

والموتى في الإسلام مختلف في توقفة عليه ما عدا ما كان له من الصفة لعدم الاهلية والنزاع يعتد بالملك
ولا خفاء في وجوه الاهلية لكونه محاطا بأن الملك لقيامه قبل موته على ما قرره من قبل
ولهذا لو ولد له ولد بعد الوفاة لستة أشهر من امرأة مسلمة يرثه ولو مات ولما له بعد
الردة قبل الموت لا يرثه فيصير تصرفاته قبل الموت كأن عندني يوسف تصرف كما تصرف من
الصحیح كان الظاهر هذه الحالة سلام إذا الشبهة تراخ فلا يقتل صار كالمرتدة وعند خمار
تصرف كما تصرف من الميضي لأن من اتحل إلى خلعة كاسيا معصيا عما نشأ عليه قلم يتركه فيفضي إلى
القتل ظاهرا بخلاف المرتدة لأنها لا تقتل ولا في حنفية ربه أنه حربي مقهور تحت أيدينا على
ما قرره رأ في توقف الملك توقف تصرفات بناء عليه صار كالحربي يدخل دارا بغيرا فان
فيوخذ ويقتل ويوقف تصرفاته لتوقف حاله كذا المرتدة استحقاقا لقتل لبطان سلب
في الفصلين فاختلاف في الاهلية بخلاف الزاني وقاتل بعد لان الاستحقاق في ذلك جزاء
على الجناية وبخلاف المرأة لأنها ليست حرة ولها لا تقتل فان عاد المرتدة بعد الحكم بها
بدا الحربي وان الاسلام مسلما فمأوفا في يدرته من ماله بعينه اخذ لان الوارث
انما يخلفه فيه لا تخلفه فلا بد اعلام مسلما احتاج اليه فيقدم عليه بخلاف ما اذا انزل الوارث
عن ملكه وبخلاف مهربات اولاده ومدبريه لان القتل قد صحر بذلك مصحح فلا ينقض ولو
جاء مسلما قبل ان يقتل لفاضي بذلك فكان لم يزل مسلما كذا اذا واطى المرتدة جلدية
نصرانية كانت في حالة الاسلام فجاءت بولدها كذا من ستة اشهر منذ ارتد فادعاه فهي
ام ولد له الولد حرة وهو ابنه ولا يرثه وان كانت الجارية مسلمة ورتة لابن انما على ال

١٤٨
والموتى في الإسلام مختلف في توقفة عليه ما عدا ما كان له من الصفة لعدم الاهلية والنزاع يعتد بالملك
ولا خفاء في وجوه الاهلية لكونه محاطا بأن الملك لقيامه قبل موته على ما قرره من قبل
ولهذا لو ولد له ولد بعد الوفاة لستة أشهر من امرأة مسلمة يرثه ولو مات ولما له بعد
الردة قبل الموت لا يرثه فيصير تصرفاته قبل الموت كأن عندني يوسف تصرف كما تصرف من
الصحیح كان الظاهر هذه الحالة سلام إذا الشبهة تراخ فلا يقتل صار كالمرتدة وعند خمار
تصرف كما تصرف من الميضي لأن من اتحل إلى خلعة كاسيا معصيا عما نشأ عليه قلم يتركه فيفضي إلى
القتل ظاهرا بخلاف المرتدة لأنها لا تقتل ولا في حنفية ربه أنه حربي مقهور تحت أيدينا على
ما قرره رأ في توقف الملك توقف تصرفات بناء عليه صار كالحربي يدخل دارا بغيرا فان
فيوخذ ويقتل ويوقف تصرفاته لتوقف حاله كذا المرتدة استحقاقا لقتل لبطان سلب
في الفصلين فاختلاف في الاهلية بخلاف الزاني وقاتل بعد لان الاستحقاق في ذلك جزاء
على الجناية وبخلاف المرأة لأنها ليست حرة ولها لا تقتل فان عاد المرتدة بعد الحكم بها
بدا الحربي وان الاسلام مسلما فمأوفا في يدرته من ماله بعينه اخذ لان الوارث
انما يخلفه فيه لا تخلفه فلا بد اعلام مسلما احتاج اليه فيقدم عليه بخلاف ما اذا انزل الوارث
عن ملكه وبخلاف مهربات اولاده ومدبريه لان القتل قد صحر بذلك مصحح فلا ينقض ولو
جاء مسلما قبل ان يقتل لفاضي بذلك فكان لم يزل مسلما كذا اذا واطى المرتدة جلدية
نصرانية كانت في حالة الاسلام فجاءت بولدها كذا من ستة اشهر منذ ارتد فادعاه فهي
ام ولد له الولد حرة وهو ابنه ولا يرثه وان كانت الجارية مسلمة ورتة لابن انما على ال

والموتى في الإسلام مختلف في توقفة عليه ما عدا ما كان له من الصفة لعدم الاهلية والنزاع يعتد بالملك
ولا خفاء في وجوه الاهلية لكونه محاطا بأن الملك لقيامه قبل موته على ما قرره من قبل
ولهذا لو ولد له ولد بعد الوفاة لستة أشهر من امرأة مسلمة يرثه ولو مات ولما له بعد
الردة قبل الموت لا يرثه فيصير تصرفاته قبل الموت كأن عندني يوسف تصرف كما تصرف من
الصحیح كان الظاهر هذه الحالة سلام إذا الشبهة تراخ فلا يقتل صار كالمرتدة وعند خمار
تصرف كما تصرف من الميضي لأن من اتحل إلى خلعة كاسيا معصيا عما نشأ عليه قلم يتركه فيفضي إلى
القتل ظاهرا بخلاف المرتدة لأنها لا تقتل ولا في حنفية ربه أنه حربي مقهور تحت أيدينا على
ما قرره رأ في توقف الملك توقف تصرفات بناء عليه صار كالحربي يدخل دارا بغيرا فان
فيوخذ ويقتل ويوقف تصرفاته لتوقف حاله كذا المرتدة استحقاقا لقتل لبطان سلب
في الفصلين فاختلاف في الاهلية بخلاف الزاني وقاتل بعد لان الاستحقاق في ذلك جزاء
على الجناية وبخلاف المرأة لأنها ليست حرة ولها لا تقتل فان عاد المرتدة بعد الحكم بها
بدا الحربي وان الاسلام مسلما فمأوفا في يدرته من ماله بعينه اخذ لان الوارث
انما يخلفه فيه لا تخلفه فلا بد اعلام مسلما احتاج اليه فيقدم عليه بخلاف ما اذا انزل الوارث
عن ملكه وبخلاف مهربات اولاده ومدبريه لان القتل قد صحر بذلك مصحح فلا ينقض ولو
جاء مسلما قبل ان يقتل لفاضي بذلك فكان لم يزل مسلما كذا اذا واطى المرتدة جلدية
نصرانية كانت في حالة الاسلام فجاءت بولدها كذا من ستة اشهر منذ ارتد فادعاه فهي
ام ولد له الولد حرة وهو ابنه ولا يرثه وان كانت الجارية مسلمة ورتة لابن انما على ال

ولو حق بدار الحرب ما صحته الاستيلاء فلا قتلا وما أكلت فلا نكاح إذا كانت نصرانية والولد
تبع له لقوله لا اله الا الله عليه السلام في حكم المرتد لا يرتد المرتد ما إذا كان مسلمة
فالولد مسلم تبع له لا يفرق بينه وبين أبيه ولا بينه وبين أمه ولا بينه وبين جدته ولا بينه وبين جده
ذلك المثل فهو في حق من رجع واخذ ما كان له من الحق بدار الحرب فظهر على ذلك المثل فوجبه الورثة
قبل القسمة ثم عليه أن لا يورث ما كان له من الحق بدار الحرب ولا يورثه بقضاء الفدية الحقة وكان
المواريث ما كان قد باعوا الحق المرتد بدار الحرب له عند فقده كنية كاتبه لأن ثم جاء المرتد
مسلماً فالمكاتبة جائزة والكتابة والولاء المرتد الذي سلم له لا وجب له بطلان الكتابة لفقدها
بدايل منقولة فعلنا الواريث الذي هو يكون خليفته كالوكيل من جهة حقوق العقد فيه يرجع إلى
الموكل والولاء من يقع العقد عنه إذا قبل المرتد جلا خطاً ثم لحق بدار الحرب وقيل على رده
فألديه في مال اكتسبه حاله لا سلام خاصة عندنا في حقيقته وقاله اليد في فيما اكتسبه في
السلام والوادة جميعاً لأن لو أكل لا تعقل المرتد لأنه لم النصر فيكون في ماله وعند الكسبة
جميعاً ماله لفقده نصرته في الدنيا ليس له في الدنيا في ما عند ما أكله المالكسب
في الاسلام لتغادر تصرفه في دول ملكه في الورثة لتوقف تصرفه لعله كان الأول ميراثاً عنهم الثاني
فيما عندنا وان أقطع بدار السلام فارتد العياذ بالله ثم مات رده من ذلك الحق بدار الحرب
ثم جاء مسلماً فله من ذلك فاعلمنا القاطع نصف لدية في ماله للورثة ما الأول فلا السرارية
حتت عملاً غير مضموم فأردت خلاف ما إذا أقطع بدار المرتد ما سلم فمات من ذلك كان
الأهل لا يلحقه الاعتبار ما المعتبر فقد يهدى بالابراء فكناب الوردة وما الثاني

في حاله لا يفرق بينه وبين أبيه ولا بينه وبين أمه ولا بينه وبين جدته ولا بينه وبين جده
ذلك المثل فهو في حق من رجع واخذ ما كان له من الحق بدار الحرب فظهر على ذلك المثل فوجبه الورثة
قبل القسمة ثم عليه أن لا يورث ما كان له من الحق بدار الحرب ولا يورثه بقضاء الفدية الحقة وكان
المواريث ما كان قد باعوا الحق المرتد بدار الحرب له عند فقده كنية كاتبه لأن ثم جاء المرتد
مسلماً فالمكاتبة جائزة والكتابة والولاء المرتد الذي سلم له لا وجب له بطلان الكتابة لفقدها
بدايل منقولة فعلنا الواريث الذي هو يكون خليفته كالوكيل من جهة حقوق العقد فيه يرجع إلى
الموكل والولاء من يقع العقد عنه إذا قبل المرتد جلا خطاً ثم لحق بدار الحرب وقيل على رده
فألديه في مال اكتسبه حاله لا سلام خاصة عندنا في حقيقته وقاله اليد في فيما اكتسبه في
السلام والوادة جميعاً لأن لو أكل لا تعقل المرتد لأنه لم النصر فيكون في ماله وعند الكسبة
جميعاً ماله لفقده نصرته في الدنيا ليس له في الدنيا في ما عند ما أكله المالكسب
في الاسلام لتغادر تصرفه في دول ملكه في الورثة لتوقف تصرفه لعله كان الأول ميراثاً عنهم الثاني
فيما عندنا وان أقطع بدار السلام فارتد العياذ بالله ثم مات رده من ذلك الحق بدار الحرب
ثم جاء مسلماً فله من ذلك فاعلمنا القاطع نصف لدية في ماله للورثة ما الأول فلا السرارية
حتت عملاً غير مضموم فأردت خلاف ما إذا أقطع بدار المرتد ما سلم فمات من ذلك كان
الأهل لا يلحقه الاعتبار ما المعتبر فقد يهدى بالابراء فكناب الوردة وما الثاني

في حاله لا يفرق بينه وبين أبيه ولا بينه وبين أمه ولا بينه وبين جدته ولا بينه وبين جده
ذلك المثل فهو في حق من رجع واخذ ما كان له من الحق بدار الحرب فظهر على ذلك المثل فوجبه الورثة
قبل القسمة ثم عليه أن لا يورث ما كان له من الحق بدار الحرب ولا يورثه بقضاء الفدية الحقة وكان
المواريث ما كان قد باعوا الحق المرتد بدار الحرب له عند فقده كنية كاتبه لأن ثم جاء المرتد
مسلماً فالمكاتبة جائزة والكتابة والولاء المرتد الذي سلم له لا وجب له بطلان الكتابة لفقدها
بدايل منقولة فعلنا الواريث الذي هو يكون خليفته كالوكيل من جهة حقوق العقد فيه يرجع إلى
الموكل والولاء من يقع العقد عنه إذا قبل المرتد جلا خطاً ثم لحق بدار الحرب وقيل على رده
فألديه في مال اكتسبه حاله لا سلام خاصة عندنا في حقيقته وقاله اليد في فيما اكتسبه في
السلام والوادة جميعاً لأن لو أكل لا تعقل المرتد لأنه لم النصر فيكون في ماله وعند الكسبة
جميعاً ماله لفقده نصرته في الدنيا ليس له في الدنيا في ما عند ما أكله المالكسب
في الاسلام لتغادر تصرفه في دول ملكه في الورثة لتوقف تصرفه لعله كان الأول ميراثاً عنهم الثاني
فيما عندنا وان أقطع بدار السلام فارتد العياذ بالله ثم مات رده من ذلك الحق بدار الحرب
ثم جاء مسلماً فله من ذلك فاعلمنا القاطع نصف لدية في ماله للورثة ما الأول فلا السرارية
حتت عملاً غير مضموم فأردت خلاف ما إذا أقطع بدار المرتد ما سلم فمات من ذلك كان
الأهل لا يلحقه الاعتبار ما المعتبر فقد يهدى بالابراء فكناب الوردة وما الثاني

باب البغاة

واذا تغلبت فقم من المسلمين على بلدي فخرجوا من طاعة الامام عام الى العود الى الجماعة وكيف
 شئتم لان عليا افضل كذلك باهل حوزة قبل قتالهم لانه اهلون من غيري لعل الشريين فغيره
 فيبذلوا بكايده يقتال حتى يبيدوا فان بدوهم قاتلهم حتى يفر جمعهم قال لعلنا نضعف
 هلن اذكره القدر في مختصره وذكر الامام المعروف بنحو اخر زاده ان عندنا يهودا وروما
 يقتلهم اذا عسكروا واجتمعوا قال لئلا يفر لاجوز حتى يبيدوا بالقتال حقيقة

[illegible][illegible]

Handwritten text in Arabic script, organized into multiple columns. The text is dense and appears to be a historical or religious document. The script is in a cursive style typical of Ottoman or Persian manuscripts. The columns are separated by vertical lines, and there are some marginal notes or headings. The text is written in black ink on aged, slightly discolored paper. The overall layout is structured, with the main body of text occupying most of the page and some smaller sections at the top and bottom.

لا يجوز قتل المسلم إلا فؤادهم مسلون بخلاف الكافر فإن النفس كلها محرمة عند أئمتنا
 كذا على الدليل هو اجتماع الأدلة على ذلك لا بد من النظر في إمام حقيقة ما تقدم بما لا يمكنه
 أن يفعل على الدليل من رد دفعه عن إرادته ثم يستر من السلاح ثم يهاجم القاتل فيجزي
 أن يأخذ ثم يجسدهم حتى يقتلوا في ذلك يجدوا قوداً فقال لهم فقد كان المروى عن
 أبي حنيفة من أنهم المبيت حول على حاله الإمام وما أئمة الإمام الحسين بن علي بن عبد الله
 والذين كانوا في ذلك من أئمة الإمام الحسين بن علي بن عبد الله والذين كانوا في ذلك من أئمة الإمام الحسين بن علي بن عبد الله
 لا يجوز قتل المسلم إلا فؤادهم مسلون بخلاف الكافر فإن النفس كلها محرمة عند أئمتنا
 كذا على الدليل هو اجتماع الأدلة على ذلك لا بد من النظر في إمام حقيقة ما تقدم بما لا يمكنه
 أن يفعل على الدليل من رد دفعه عن إرادته ثم يستر من السلاح ثم يهاجم القاتل فيجزي
 أن يأخذ ثم يجسدهم حتى يقتلوا في ذلك يجدوا قوداً فقال لهم فقد كان المروى عن
 أبي حنيفة من أنهم المبيت حول على حاله الإمام وما أئمة الإمام الحسين بن علي بن عبد الله
 والذين كانوا في ذلك من أئمة الإمام الحسين بن علي بن عبد الله والذين كانوا في ذلك من أئمة الإمام الحسين بن علي بن عبد الله

اللقيط اسمي باعتبار ما له لما انني يلقط واكتناط منه ثباليه لما في من حياته وان غلب عليه
 لما في من احبته ولا على شرف المال ^{اللقيط}
 ضياعه ^{اللقيط} قال لللقيط حركه لان اصل في بني ادم انما هو حركه لئلا يدر الا حركه ان
 لئلا تنفق في بيت المال هو امر وعمر على ولاه مسلم عاجز عن التكليف ^{اللقيط} ولا قرابة شبه
 والمالين من بين دار الاسلام حركه ^{اللقيط}
 المقعد لئلا كمال المال ويراد لبيت المال ^{اللقيط} والخارج بالاضمان وله ان كانت حياته فيه والكتنط
 فان نفقة ايضا في بيت المال ^{اللقيط}
 متبرع في الانفاق عليه لعدم الولاية لان يامره القاضي ليكون ياعليه لعموم الولاية

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

کتاب الفقه

قال للقطعة اما ان اذ اشبهك المستقط ان ياخذها يحفظها ويردها على صاحبها لان الاصل
اي القدر الذي يملكه المستقط ان ياخذها يحفظها ويردها على صاحبها لان الاصل
على وجه الوجوه ما دون فيه شرع على هو ان حصل عند عامة العلم ان هو لا يجب اخذ الضياع على ما قال

[illegible]

المقدمة

[illegible][illegible][illegible]

۱۲۶۰۵۹۵۱۵

فان كان للمنفعة اجرها وانفق عليها ما اجرتها لان فيه ابقاء العين على ملكه من
كما يحرق ان الذي يركب ١٢
الزام الدين عليه كذلك يفعل بالعبد الابن وان لم يكن له منفعة خاف ان تستغرق النفقة
بأمرها وان يحفظ منها ابقاء له معنى عند فقد ابقائه وان كان الاصلم لانفاق عليها
لذون في ذلك جعل النفقة دينا على العبد لانه خص بها طرفا من الجانبين قالوا انما امر
بذلك لانفاق يومين وثلاثة ايام على قدر ما يرى رجاء ان يظهر ماله فاذا لم يظهر يومين يتبعها
لان اذرة النفقة مستصلة فلا نفقة لانفاق مدة مديدة قال وفي الاصل شرط اقامة البينة
وهو الصحيح انه يحتمل ان يكون غصبا في ذلك ولا يامر فيه بالانفاق وانما امر فيه بالودعة فلا بد
من البينة لكشف الحال وليسك البينة تمام للقضاء وان قال لا يتبنته لي يقول القائل انفق
ان كنت صادقا فيما قلت حتى ترجع على مالك ان كان صادقا ولا ترجع ان كان غاصبا لوقوله
في ذلك ان جعل النفقة دينا على صاحبها اشارة الى انه انما يرجع على مالك بعد ما حضر لم يبع
النفقة اذ شرط القاض الرجوع على مالك وهذه رطية وهو الاصح قال اذا حضر مالك
فلم يملك قطان بمنه باعته حتى يحضر النفقة لا يخرجه نفقة فصار كأنه استفاد المالك من جهة
فأشبه المبيع واقر من ذلك راد الابن فان له الحبس يستفاد المجل لما ذكرنا ثم لا يسقط دين
النفقة به لانه في ذلك الميسر قبل الحبس يستفاد اذ اهلك بعدا لحبس به يصير الحبس بنفيه
الوهن قال نفقة المحل والحرم سواء وقال الشافعي لتعلق نفقة المحرم بالان في صاحبها
لانه عليه لسلام المحرم لا يجعل نفقة الا المنشك منها قوله عليه لسلام المحرم صها وكونها
ثم عرفها سنة من غير فصل لان نفقة وفي التصديق بعد مدة التعريف ابقاء طالع مالك من

فان كان للمنفعة اجرها وانفق عليها ما اجرتها لان فيه ابقاء العين على ملكه من
كما يحرق ان الذي يركب ١٢
الزام الدين عليه كذلك يفعل بالعبد الابن وان لم يكن له منفعة خاف ان تستغرق النفقة
بأمرها وان يحفظ منها ابقاء له معنى عند فقد ابقائه وان كان الاصلم لانفاق عليها
لذون في ذلك جعل النفقة دينا على العبد لانه خص بها طرفا من الجانبين قالوا انما امر
بذلك لانفاق يومين وثلاثة ايام على قدر ما يرى رجاء ان يظهر ماله فاذا لم يظهر يومين يتبعها
لان اذرة النفقة مستصلة فلا نفقة لانفاق مدة مديدة قال وفي الاصل شرط اقامة البينة
وهو الصحيح انه يحتمل ان يكون غصبا في ذلك ولا يامر فيه بالانفاق وانما امر فيه بالودعة فلا بد
من البينة لكشف الحال وليسك البينة تمام للقضاء وان قال لا يتبنته لي يقول القائل انفق
ان كنت صادقا فيما قلت حتى ترجع على مالك ان كان صادقا ولا ترجع ان كان غاصبا لوقوله
في ذلك ان جعل النفقة دينا على صاحبها اشارة الى انه انما يرجع على مالك بعد ما حضر لم يبع
النفقة اذ شرط القاض الرجوع على مالك وهذه رطية وهو الاصح قال اذا حضر مالك
فلم يملك قطان بمنه باعته حتى يحضر النفقة لا يخرجه نفقة فصار كأنه استفاد المالك من جهة
فأشبه المبيع واقر من ذلك راد الابن فان له الحبس يستفاد المجل لما ذكرنا ثم لا يسقط دين
النفقة به لانه في ذلك الميسر قبل الحبس يستفاد اذ اهلك بعدا لحبس به يصير الحبس بنفيه
الوهن قال نفقة المحل والحرم سواء وقال الشافعي لتعلق نفقة المحرم بالان في صاحبها
لانه عليه لسلام المحرم لا يجعل نفقة الا المنشك منها قوله عليه لسلام المحرم صها وكونها
ثم عرفها سنة من غير فصل لان نفقة وفي التصديق بعد مدة التعريف ابقاء طالع مالك من

فان كان للمنفعة اجرها وانفق عليها ما اجرتها لان فيه ابقاء العين على ملكه من
كما يحرق ان الذي يركب ١٢
الزام الدين عليه كذلك يفعل بالعبد الابن وان لم يكن له منفعة خاف ان تستغرق النفقة
بأمرها وان يحفظ منها ابقاء له معنى عند فقد ابقائه وان كان الاصلم لانفاق عليها
لذون في ذلك جعل النفقة دينا على العبد لانه خص بها طرفا من الجانبين قالوا انما امر
بذلك لانفاق يومين وثلاثة ايام على قدر ما يرى رجاء ان يظهر ماله فاذا لم يظهر يومين يتبعها
لان اذرة النفقة مستصلة فلا نفقة لانفاق مدة مديدة قال وفي الاصل شرط اقامة البينة
وهو الصحيح انه يحتمل ان يكون غصبا في ذلك ولا يامر فيه بالانفاق وانما امر فيه بالودعة فلا بد
من البينة لكشف الحال وليسك البينة تمام للقضاء وان قال لا يتبنته لي يقول القائل انفق
ان كنت صادقا فيما قلت حتى ترجع على مالك ان كان صادقا ولا ترجع ان كان غاصبا لوقوله
في ذلك ان جعل النفقة دينا على صاحبها اشارة الى انه انما يرجع على مالك بعد ما حضر لم يبع
النفقة اذ شرط القاض الرجوع على مالك وهذه رطية وهو الاصح قال اذا حضر مالك
فلم يملك قطان بمنه باعته حتى يحضر النفقة لا يخرجه نفقة فصار كأنه استفاد المالك من جهة
فأشبه المبيع واقر من ذلك راد الابن فان له الحبس يستفاد المجل لما ذكرنا ثم لا يسقط دين
النفقة به لانه في ذلك الميسر قبل الحبس يستفاد اذ اهلك بعدا لحبس به يصير الحبس بنفيه
الوهن قال نفقة المحل والحرم سواء وقال الشافعي لتعلق نفقة المحرم بالان في صاحبها
لانه عليه لسلام المحرم لا يجعل نفقة الا المنشك منها قوله عليه لسلام المحرم صها وكونها
ثم عرفها سنة من غير فصل لان نفقة وفي التصديق بعد مدة التعريف ابقاء طالع مالك من

فيبقى ما ورد على الأصل الفعلي لا خذل لا خذل فتقار في هذا التعريف والفقير قد
يتوانى لا خذل استغناء فيها وانتفاع أي كان باذن كادام صرحا فزاد في وان كان الملتقط
فقيرا فلا بأس أن ينتفع بها لما فيه من تحقيق النظم للجائدين لهذا جاز الدغم في فقير غيره
وكذا اذا كان الفقير ابنا او ابنة او زوجة وان كان هو غنيا لما ذكرنا والله اعلم

كتاب الأباق

الأباق اخذ افضل في حق من يقوى عليه لما فيه من احكامه واما الضال فقد قيل كذا وقد
قيل تركه افضل لانه لا يبرح مكانه فيجوز المالك ولا كذا لانه لا يبرح مكانه فيجوز المالك
لانه لا يقدر على حفظ نفسه بخلاف القطة ثم اذا رفع الأباق اليه بحبس ولو رفع الضال لا يحبس لانه
لا يبرح مكانه فيجوز المالك ولا كذا لانه لا يبرح مكانه فيجوز المالك
فلما عليه جعله اذ قد ورد في ذلك من ذلك فحسبنا به وهذا استحسان القياس ان لا
يكون له شيء الا بالشرط وهو في ذلك لا يبرح مكانه فيجوز المالك ولا كذا لانه لا يبرح مكانه فيجوز المالك
ان الضال لا يبرح مكانه فيجوز المالك ولا كذا لانه لا يبرح مكانه فيجوز المالك
من وجب ودونها فوجبنا الاربعين في مسير السفير ما دونها فوجبنا توفيقا وتلفيقا
بينها ما كان ايجابا لجعل اصله حامل على الرد اذا الحسنة نادرة فتحصل صيانة اموال الناس
والاستقرار باسمه ولا يسمع في الضال فامتنع وكان الحاجة الى صيانة الضال ودونها الى صيانة
الأباق لانه كذا وراى والا بوق يفتنى ولقد الرخص في الرد عمادون السفر باصطلاحهم ما
هو ضال الى اى انما ضال وقيل تقسم الاربعون على الايام الثلاثة اذ هي قل مدة السفر

هذا هو الأصل الفعلي لا خذل لا خذل فتقار في هذا التعريف والفقير قد يتوانى لا خذل استغناء فيها وانتفاع أي كان باذن كادام صرحا فزاد في وان كان الملتقط فقيرا فلا بأس أن ينتفع بها لما فيه من تحقيق النظم للجائدين لهذا جاز الدغم في فقير غيره وكذا اذا كان الفقير ابنا او ابنة او زوجة وان كان هو غنيا لما ذكرنا والله اعلم

كتاب الأباق

الأباق اخذ افضل في حق من يقوى عليه لما فيه من احكامه واما الضال فقد قيل كذا وقد قيل تركه افضل لانه لا يبرح مكانه فيجوز المالك ولا كذا لانه لا يبرح مكانه فيجوز المالك لانه لا يقدر على حفظ نفسه بخلاف القطة ثم اذا رفع الأباق اليه بحبس ولو رفع الضال لا يحبس لانه لا يبرح مكانه فيجوز المالك ولا كذا لانه لا يبرح مكانه فيجوز المالك

فلما عليه جعله اذ قد ورد في ذلك من ذلك فحسبنا به وهذا استحسان القياس ان لا يكون له شيء الا بالشرط وهو في ذلك لا يبرح مكانه فيجوز المالك ولا كذا لانه لا يبرح مكانه فيجوز المالك ان الضال لا يبرح مكانه فيجوز المالك ولا كذا لانه لا يبرح مكانه فيجوز المالك من وجب ودونها فوجبنا الاربعين في مسير السفير ما دونها فوجبنا توفيقا وتلفيقا بينها ما كان ايجابا لجعل اصله حامل على الرد اذا الحسنة نادرة فتحصل صيانة اموال الناس والاستقرار باسمه ولا يسمع في الضال فامتنع وكان الحاجة الى صيانة الضال ودونها الى صيانة الأباق لانه كذا وراى والا بوق يفتنى ولقد الرخص في الرد عمادون السفر باصطلاحهم ما هو ضال الى اى انما ضال وقيل تقسم الاربعون على الايام الثلاثة اذ هي قل مدة السفر

۳۶۶
 این کتاب در کتابخانه
 مجلس شورای اسلامی
 تهران ثبت شده است
 شماره ثبت ۱۳۵۷
 تاریخ ثبت ۱۳۵۷/۱۰/۱۵
 این کتاب در کتابخانه
 مجلس شورای اسلامی
 تهران ثبت شده است
 شماره ثبت ۱۳۵۷
 تاریخ ثبت ۱۳۵۷/۱۰/۱۵

قَالَ اِنْ كُنْتَ قِيَمَةً اَقْلَمَ مِنْ اَرْبَعِينَ يَفْضُلْ قِيَمَةُ اَدْرِجَانِي اَوْ ثَمَانِي اَوْ عَشْرَانِي اَوْ اَيُّهَا الَّذِي يُوَسِّفُ

لأربعين دهمًا القدير بها ثبت بالنقل لا ينقص عن ألف الجوز الصلي على الزيادة بخلاف

الصبر على الأقل لأنه خد منه لئلا ان المقصود من الغيرة على الزوجي مال المالك فينقص
من المال ^{من الجعل} ^{لأنه الباقي الكسب ما سب فيه}
المراد بالحققة والامانة في الاموال والماله واما الزوجة فله امرها

من جاء ملكا ولورده بعد انما لا حرام الا في مقتضى الموت فخلد القبر لو كان لاداء الو

أولئك وهؤ في عيال له أو أحد الزوجين على الآخر فلا جعل لأن هؤلاء يتبرعون بالزاد عاده

ولا يتناولهما اطلاق الكتاب قال ابن ابي من الذي قد فلا يتناول عليه كانه امانة في

بئس لكس هلا اذ اتخذه قذرا كرهناه في اللقطة قال ذو رذرفي بعض النسخ انه كاشي في وجهه
من ان الاصل على يد الوهم ما دون عشر عامه عتايه
اكره ان يكون له

صهيون ايمانك في عيني الباق من الملك وله الملك ان له ان يجلس لابن حق ليس قويا
له لارادو ١٣

قالوا لعقبة المولى كما لقيه صاروا أيضا بالامتنان كما في العهد المشتركة وكما اذا باع من المولى

سلاوة البدل والرد كان له حكم البيع لكنه بيع من وجه فلا يدخل تحت النهي الوارد عن بيع

ما لم يقبض فجارا لم ينفع ذاك الخزان يشهد له يا خذ له البركة فلا تشح حتم فيه عليه على قول
 له القادري ٢٢

أما إذا جلت النفس صار من أشد الناس حرصا على الدنيا ورغبة في هذه الدنيا جعل

فانما الشراعه على تقرب والراغب عن مسير الله لنفسه وادب

الذين فان كان الابن رهننا فاجعل على امرتهن لانه اخي صليته بالردوهي حقه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

واما في هذا الباب فانه قد ورد في
 الحديث ان الله يحب العبد الغني
 البخل واما في باب العبد الغني
 البخل فانه قد ورد في الحديث
 ان الله يحب العبد الغني البخل
 واما في باب العبد الغني البخل
 فانه قد ورد في الحديث ان الله
 يحب العبد الغني البخل واما في
 باب العبد الغني البخل فانه قد
 ورد في الحديث ان الله يحب العبد
 الغني البخل واما في باب العبد
 الغني البخل فانه قد ورد في
 الحديث ان الله يحب العبد الغني
 البخل واما في باب العبد الغني
 البخل فانه قد ورد في الحديث
 ان الله يحب العبد الغني البخل

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

هذا مستفاد منها والمجمل بمقابلة احياء المادية فيكون عليه وان ارد في حياة الراهب وبعد
سواء كان الراهب لا يبطل بالموت هذا اذا كانت قيمته مثل الذين واقل منه فان كانت اكثر
فبطلت لدين عليه الباقي على الراهب حقها بالقد المضمون فضا كمن لدواه وتخلصه
عن الجناية بالقتل وان كان مدويا فبطل المولى ان اختار قضاء الدين وان بيع بدنه
بالمجمل والباقي لغروله لانه مؤنة الملك والمالك فيكون موقوف عليه من يستقر له وان كان
جائبا فعلى المولى ان يختار القضاء لعود المنفعة له على كادى ان اختار الدفع لعودها
اليهم وان كان موهوبا فعلى الموهوب له وان جمع ان اذهب في هبته بعد ان كان المنفعة
لواهب ما حصلت بالرد بل بترك الموهوب له التصرف فيه بعد ان كان لصبي
والجعل في ماله لانه مؤنة ملكه وان ذك وصية فلا جعل له لانه هو الذي يتولى رد فيه

كتاب المفقود

اذا غاب لرجل فلم يعرف له موضع كاي علم حتى هو ام ميت نصيبه من حفظ ماله ويقوم
عليه يستوفي حقه ان لقا منه نصيبه اكل عاجز عن انظر نفسه المفقود بهن كالصفة وصلا
كالصبي المجهول في نكاحه فبطلت القائم عليه نظرا لوقوله يستوفي حقه كقضاء انه يقبض قلانه
والدين الذي قربه من من غير ماله لانه من باب الحفظ ويخاصم في حق لا اصل في حقوق
ولا خاصم قلدي وكاه المفقود ولا في نصيبه في عتار او عرض في رجل لانه ليس له كانه نائب
عنه اعمه وكيل بالقض من جهة القاضي انه لا يملك الخصومة بلا خلاف انما الخلاف في الوكيل
بالقبض من جهة المالك في الدين ان كان له ذلك يتضمن حكمه قضاء على الغائب وان كان

هذا مستفاد منها والمجمل بمقابلة احياء المادية فيكون عليه وان ارد في حياة الراهب وبعد
سواء كان الراهب لا يبطل بالموت هذا اذا كانت قيمته مثل الذين واقل منه فان كانت اكثر
فبطلت لدين عليه الباقي على الراهب حقها بالقد المضمون فضا كمن لدواه وتخلصه
عن الجناية بالقتل وان كان مدويا فبطل المولى ان اختار قضاء الدين وان بيع بدنه
بالمجمل والباقي لغروله لانه مؤنة الملك والمالك فيكون موقوف عليه من يستقر له وان كان
جائبا فعلى المولى ان يختار القضاء لعود المنفعة له على كادى ان اختار الدفع لعودها
اليهم وان كان موهوبا فعلى الموهوب له وان جمع ان اذهب في هبته بعد ان كان المنفعة
لواهب ما حصلت بالرد بل بترك الموهوب له التصرف فيه بعد ان كان لصبي
والجعل في ماله لانه مؤنة ملكه وان ذك وصية فلا جعل له لانه هو الذي يتولى رد فيه
كتاب المفقود
اذا غاب لرجل فلم يعرف له موضع كاي علم حتى هو ام ميت نصيبه من حفظ ماله ويقوم
عليه يستوفي حقه ان لقا منه نصيبه اكل عاجز عن انظر نفسه المفقود بهن كالصفة وصلا
كالصبي المجهول في نكاحه فبطلت القائم عليه نظرا لوقوله يستوفي حقه كقضاء انه يقبض قلانه
والدين الذي قربه من من غير ماله لانه من باب الحفظ ويخاصم في حق لا اصل في حقوق
ولا خاصم قلدي وكاه المفقود ولا في نصيبه في عتار او عرض في رجل لانه ليس له كانه نائب
عنه اعمه وكيل بالقض من جهة القاضي انه لا يملك الخصومة بلا خلاف انما الخلاف في الوكيل
بالقبض من جهة المالك في الدين ان كان له ذلك يتضمن حكمه قضاء على الغائب وان كان

هذا مستفاد منها والمجمل بمقابلة احياء المادية فيكون عليه وان ارد في حياة الراهب وبعد
سواء كان الراهب لا يبطل بالموت هذا اذا كانت قيمته مثل الذين واقل منه فان كانت اكثر
فبطلت لدين عليه الباقي على الراهب حقها بالقد المضمون فضا كمن لدواه وتخلصه
عن الجناية بالقتل وان كان مدويا فبطل المولى ان اختار قضاء الدين وان بيع بدنه
بالمجمل والباقي لغروله لانه مؤنة الملك والمالك فيكون موقوف عليه من يستقر له وان كان
جائبا فعلى المولى ان يختار القضاء لعود المنفعة له على كادى ان اختار الدفع لعودها
اليهم وان كان موهوبا فعلى الموهوب له وان جمع ان اذهب في هبته بعد ان كان المنفعة
لواهب ما حصلت بالرد بل بترك الموهوب له التصرف فيه بعد ان كان لصبي
والجعل في ماله لانه مؤنة ملكه وان ذك وصية فلا جعل له لانه هو الذي يتولى رد فيه

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

من غير كونه متكررا كما جاز فيه الى اثبات حدوثه بعبارة علمنا ان الله علم على احواله تقديرا على الله عليه وسلم عليها انما قال الحق في ابن الهيثم **«** قد تولى لنا باللوكانة اخترازا عن الشكر كذا في الاحتجاب والاحتشاش والاصطفاة والحق

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان المساواة في الحقوق هي التي يجب ان تكون...

ان يشترك الرجلان فيسويان في ما هما ونصهما و... ان يشترك الرجلان فيسويان في ما هما ونصهما و... ان يشترك الرجلان فيسويان في ما هما ونصهما و...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان المساواة في الحقوق هي التي يجب ان تكون... ان يشترك الرجلان فيسويان في ما هما ونصهما و...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان المساواة في الحقوق هي التي يجب ان تكون... ان يشترك الرجلان فيسويان في ما هما ونصهما و...

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

وبالنظر إلى الكافة لم يتغير شيء من ثروته وتغير من الثلث من المريض بخلاف الكافة بالتفصيل
 في هذا الموضع وبما هو المذكور في الإلهام
 فبمعنى التلاوة وإنها أو ما لا يراض عن أبي حنيفة أنه يلزم صاحب كسبها معوذة أعادة فيكون
 أو لا يكون بالخيار من الكافة وفيما لا يرضى
 لأنها حكم عين الحكم البديل حتى لا يصح فلا أجل فلا تحقق معاوضة ولو كانت غير مارة
 لم يلزم صاحبها في التصحيح لأنهم معاملة قوضت ومطلق الجواب في الكتاب يجوز على التقيد
 في الإلهام
 وبما لا يرضى من الكافة لانه لا يرضى من الكافة لانه لا يرضى من الكافة لانه لا يرضى من الكافة
 وبما لا يرضى من الكافة لانه لا يرضى من الكافة لانه لا يرضى من الكافة لانه لا يرضى من الكافة

[illegible]

والدنانير والفلوس لما نقفة وقال مالك يجوز بالعرض المكيل والموزون اذا كان بحسن
 له الرخصة
 واحد لانها عقدت على اس مال معلوم فاشبهت بقود بخلاف لمضاربة لان القياس
 له شركة الناقص منه
 يا باها لما فيها من عجزها لم يضمن فقطصر على مورد الشرع ولما انه يؤدي الى عجزها لم يضمن
 وهو انما راجع الى انما يضمن
 لانه اذا باع كل واحد منهما اسرا له وتفاضل الثمنان فما يستحقه احد هما من الزيادة في مال
 له من الشرع
 صاحب عجزها لم يملك وما لم يضمن بخلافه لانه هو الدنانير لان من عايشه في ذمته في كلتين
 فكل من عجزها ضمن لان قوله تصرف في العروض لبيع وفي النقود الشراء فبيع احداهما مال على
 ان يكون الاخر شيئا في ذمته لا يجوز شراء احد هاتين شيئا بالمال على ان يكون المبيع بميتة

[illegible][illegible]

ويدبر غير جائز وما الفلوس لما فاقه تروجر واجر الاثمان فالحققت بها كالمضار قبل عملها
 ملحقة بالفقود عندنا حتى لا يتعين بالتعيين كايحوز بيع اثنين بواحد باعيا لها على ما عرفت
 عندنا في حنفية وابي يوسف كايحوز الشراكة والمضاربة بها لان عندنا يتبدل ساعة فساعة
 وتعين سلعها وتروى عن ابي يوسف مثل قول محمد والاول اقبس اظلم عزابي حنفية حصة المضاربة
 بها قال كايحوز الشراكة بما سوى ذلك الا ان يتعامل الناس بالتبذير والنقد فمضاربة الشراكة بها
 هكذا ذكر في الكتاب في الجماع الصغار ولا يكون لمفاوضة مجتازا في هبل وفضة وعمدة الدين
 هذا الرواية التبر سبعة يتعين بالتعيين فلا يصح راس مال في مضاربات والشركات وذكر
 في كتابنا لصحة قولنا انقرة لا يتعين حتى لا يفسخ العقد بهلاكه قبل التسليم فعلى ذلك الرقابة
 وأصل لما فيها وهذا ما عرفت انه اخلافاً اثنين في الاصل لان كلا واحد لا ينفاد ان خلفت للبقية
 في الاصل لكل التمنية تخص بالضرر بالخصوص لان عندنا ذلك لا يصح في شئ اخلافاً اهل الاصل
 يحوى التعامل باستعمالها ثمانية في قول التعاص بمنزلة الضرب فيكون ثمانية في قولنا
 قوله كايحوز بما سوى ذلك يتناول المكيل والوزن العدى المتقارب ولا خلاف فيه بيننا في الخلط
 وكل واحد احدهما مع متاعه وعليه ضيعة ان خلطاً ثم اشتراك فكان ذلك في قولنا في يوسف الشراكة
 شراكة ملاك لا شراكة عقد عند محمد كايحوز شركة العقد ثمرة الاختلاف تظهر عند التساوي في
 المالين اشتراط التفاضل في الربح فظاهر هو رواية ما قاله ابو يوسف لأنه يتعين بالتعيين
 الخلط كما يتعين قبله ولحم أنها ممن من وجع حتى جاز البيع بها دياراً في الذمة وبيع من
 حيث انه يتعين بالتعيين فعملنا بالشويعين بالاضافة الى الحالين بخلاف العروض

كتاب الشك

[illegible][illegible]

هذا هو الأصل في البيع لا يشترط أن يكون المالك في يد المشتري عند إبرام العقد بل يكفي أن يكون في يده عند إبرام العقد ولو كان في يد غيره لم يفسد البيع

صاحب ملك في يد فظا هو كذا إذا كان ملك في يده لا حركه مماناة في يده لا خلاف ما
بعل الخاط حيث يملك على الشركة لانه لا يمتد نفيعه لغيره من المالين ان اشترى احدهما
بماله وملك مال الآخر قبل الشراء فالشركة بينهما على ما شرط لان الملك حين قدم وقعه مشتركة
بينهما لقيام الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم ببقاء مال الآخر بعد ذلك ثم الشركة شركة عقيد
عند فتح خلافا للحسن بن ياد حتى انهما جازعا مع ملك الشركة قد تمت في المفاخر
فلا ينقض بملك المال بعد تمامها قال يرجع على شريكه بحصة من ثمنه لانه اشترى نصفه
بوكلته ونقد الثمن من مال نفسه قد بيناه هذا اذا اشترى احد هما باحد المالين او لا ثم
عقد الشركة فالشركة مشتركة بينهما على ما شرط لان الشركة ان بطلت فالوكالة المصروفة
قائمة فكان مشتركا بحكم الوكالة ويكون شركة ملك ويرجع على شريكه بحصة من الثمن
لما بيناه وان كراهمو الشركة لم ينص على الوكالة فيها كان المشتري للمدعى اشتراكا خاصة
لان الوقوع على الشركة بحكم الوكالة التي تضمنتها الشركة فاذا بطلت يبطل ملكي ضمنهما بخلاف
ما اذا صرح بالوكالة لانه مقتضى قول يجوز الشركة وان لم يخط المال وقال زفر سارة
والشافعي لا يجوز ان يرجع المالك ولا يقع الفرع على شركة لا بعل شركة في الاصل وانه
بالخط وهذا كل محل هو المال وكلها ايضا في اليه ويشترط تعيين رأس المال بخلاف
المضاربة لانه ليست بشركة وانما هو بيع لرب المال فيستحق الرجوع عمالة على عمله اهنا
بخلافه وهذا الضل كبير لهما حتى يعتبرا اتحاد الجبس ويشترط الخط

هذا هو الأصل في البيع لا يشترط أن يكون المالك في يد المشتري عند إبرام العقد بل يكفي أن يكون في يده عند إبرام العقد ولو كان في يد غيره لم يفسد البيع

كتاب الشركة

هذا هو الأصل في البيع لا يشترط أن يكون المالك في يد المشتري عند إبرام العقد بل يكفي أن يكون في يده عند إبرام العقد ولو كان في يد غيره لم يفسد البيع

ولا يجوز التفاضل في الرجوع للتساوي في المال لا يجوز شركة القبول والأعمال لا تعدل المال
وكتاتان الشركة في الرجوع مستندة إلى العقد ون المال كالمقدّم على شركة فلا بد من تحقق معنى
هذا الكلام فيه فلم يكن الخلط شرطاً وكان الظاهر الثاني لا يعتد به فلا يستفاد الرجوع برأس المال
وإنما يستفاد بالتصرف لأنه في النصف أصيل في النصف كمال إذا تحققت الشركة في التصرف
بدون الخلط تحققت في الاستفادة وهو الرجوع به وهو وصار كالمضاربة فلا يشترط اتحاد
الرجوع للتساوي في الرجوع ونص شركة القبول قال لا يجوز الشركة إذا دخل أحدهما دارهم
مساهمة من الرجوع كونه شرطاً لوجوب انقطاع الشركة ففساه لا يخرج الاقدار المسماة حداهما نظرية
في المخارعة قال لكل واحد من المفاد ضيق شريك العنان ان يتجمع المال لأنه معتاد
في عقد الشركة وكان لهما ان يستاجرا على العمل بالتفصيل بغير عوض وبه فيملكه وكذا ان
ان يودعه لأنه معتاد ولا يجوز لهما من به قال لا بدفعه مضاربة لأنه معتاد في الشركة
فيتضمنها وعن ابن حنيفة أنه ليس ذلك لأنه نوع شركة والأصح هو الأول وهو رواية الأصل
لان الشركة غير مقصودة وإنما المقصود تحصيل الرجوع كما اذا استاجرا جريلاً ولو كان تحصيل
ضمان في دمه بخلاف الشركة حيث لا يملكه لأن الشئ لا يستتبع مثله قال يוכל من تصرف فيه
لان التوكيل بالبيع الشراء من قبيل التجارة والشركة انعقد للتجارة بخلاف لو كلف بالشراء حيث
لا يملك ان يוכל غيره لأنه عقد خاص طلب تحصيل العين فلا يستتبع مثله قال وبه
في المال يد امانة لأنه قبض مال بأذن المالك لا على وجه البذل والوثيقة فصاها ولو دعيه
قال اما شركة الصنائع وتسمى شركة القبول كالحياطين الصباغين يشتركون على ان يتقبلا

هذا الكلام فيه فلم يكن الخلط شرطاً وكان الظاهر الثاني لا يعتد به فلا يستفاد الرجوع برأس المال
وإنما يستفاد بالتصرف لأنه في النصف أصيل في النصف كمال إذا تحققت الشركة في التصرف
بدون الخلط تحققت في الاستفادة وهو الرجوع به وهو وصار كالمضاربة فلا يشترط اتحاد
الرجوع للتساوي في الرجوع ونص شركة القبول قال لا يجوز الشركة إذا دخل أحدهما دارهم
مساهمة من الرجوع كونه شرطاً لوجوب انقطاع الشركة ففساه لا يخرج الاقدار المسماة حداهما نظرية
في المخارعة قال لكل واحد من المفاد ضيق شريك العنان ان يتجمع المال لأنه معتاد
في عقد الشركة وكان لهما ان يستاجرا على العمل بالتفصيل بغير عوض وبه فيملكه وكذا ان
ان يودعه لأنه معتاد ولا يجوز لهما من به قال لا بدفعه مضاربة لأنه معتاد في الشركة
فيتضمنها وعن ابن حنيفة أنه ليس ذلك لأنه نوع شركة والأصح هو الأول وهو رواية الأصل
لان الشركة غير مقصودة وإنما المقصود تحصيل الرجوع كما اذا استاجرا جريلاً ولو كان تحصيل
ضمان في دمه بخلاف الشركة حيث لا يملكه لأن الشئ لا يستتبع مثله قال يוכל من تصرف فيه
لان التوكيل بالبيع الشراء من قبيل التجارة والشركة انعقد للتجارة بخلاف لو كلف بالشراء حيث
لا يملك ان يוכל غيره لأنه عقد خاص طلب تحصيل العين فلا يستتبع مثله قال وبه
في المال يد امانة لأنه قبض مال بأذن المالك لا على وجه البذل والوثيقة فصاها ولو دعيه
قال اما شركة الصنائع وتسمى شركة القبول كالحياطين الصباغين يشتركون على ان يتقبلا

هذا الكلام فيه فلم يكن الخلط شرطاً وكان الظاهر الثاني لا يعتد به فلا يستفاد الرجوع برأس المال
وإنما يستفاد بالتصرف لأنه في النصف أصيل في النصف كمال إذا تحققت الشركة في التصرف
بدون الخلط تحققت في الاستفادة وهو الرجوع به وهو وصار كالمضاربة فلا يشترط اتحاد
الرجوع للتساوي في الرجوع ونص شركة القبول قال لا يجوز الشركة إذا دخل أحدهما دارهم
مساهمة من الرجوع كونه شرطاً لوجوب انقطاع الشركة ففساه لا يخرج الاقدار المسماة حداهما نظرية
في المخارعة قال لكل واحد من المفاد ضيق شريك العنان ان يتجمع المال لأنه معتاد
في عقد الشركة وكان لهما ان يستاجرا على العمل بالتفصيل بغير عوض وبه فيملكه وكذا ان
ان يودعه لأنه معتاد ولا يجوز لهما من به قال لا بدفعه مضاربة لأنه معتاد في الشركة
فيتضمنها وعن ابن حنيفة أنه ليس ذلك لأنه نوع شركة والأصح هو الأول وهو رواية الأصل
لان الشركة غير مقصودة وإنما المقصود تحصيل الرجوع كما اذا استاجرا جريلاً ولو كان تحصيل
ضمان في دمه بخلاف الشركة حيث لا يملكه لأن الشئ لا يستتبع مثله قال يוכל من تصرف فيه
لان التوكيل بالبيع الشراء من قبيل التجارة والشركة انعقد للتجارة بخلاف لو كلف بالشراء حيث
لا يملك ان يוכל غيره لأنه عقد خاص طلب تحصيل العين فلا يستتبع مثله قال وبه
في المال يد امانة لأنه قبض مال بأذن المالك لا على وجه البذل والوثيقة فصاها ولو دعيه
قال اما شركة الصنائع وتسمى شركة القبول كالحياطين الصباغين يشتركون على ان يتقبلا

هذا الكلام فيه فلم يكن الخلط شرطاً وكان الظاهر الثاني لا يعتد به فلا يستفاد الرجوع برأس المال
وإنما يستفاد بالتصرف لأنه في النصف أصيل في النصف كمال إذا تحققت الشركة في التصرف
بدون الخلط تحققت في الاستفادة وهو الرجوع به وهو وصار كالمضاربة فلا يشترط اتحاد
الرجوع للتساوي في الرجوع ونص شركة القبول قال لا يجوز الشركة إذا دخل أحدهما دارهم
مساهمة من الرجوع كونه شرطاً لوجوب انقطاع الشركة ففساه لا يخرج الاقدار المسماة حداهما نظرية
في المخارعة قال لكل واحد من المفاد ضيق شريك العنان ان يتجمع المال لأنه معتاد
في عقد الشركة وكان لهما ان يستاجرا على العمل بالتفصيل بغير عوض وبه فيملكه وكذا ان
ان يودعه لأنه معتاد ولا يجوز لهما من به قال لا بدفعه مضاربة لأنه معتاد في الشركة
فيتضمنها وعن ابن حنيفة أنه ليس ذلك لأنه نوع شركة والأصح هو الأول وهو رواية الأصل
لان الشركة غير مقصودة وإنما المقصود تحصيل الرجوع كما اذا استاجرا جريلاً ولو كان تحصيل
ضمان في دمه بخلاف الشركة حيث لا يملكه لأن الشئ لا يستتبع مثله قال يוכל من تصرف فيه
لان التوكيل بالبيع الشراء من قبيل التجارة والشركة انعقد للتجارة بخلاف لو كلف بالشراء حيث
لا يملك ان يוכל غيره لأنه عقد خاص طلب تحصيل العين فلا يستتبع مثله قال وبه
في المال يد امانة لأنه قبض مال بأذن المالك لا على وجه البذل والوثيقة فصاها ولو دعيه
قال اما شركة الصنائع وتسمى شركة القبول كالحياطين الصباغين يشتركون على ان يتقبلا

۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

ابن يوسف لا يجاوز به نصف ثم يخرج لك وقد عرض في مرضه قال اذا اشتد ولا احد هو بغفل
بن علي الغفول ١٢ فاشرب القاع ١٢ ب
سنة الفروزي ١٢ ب
حاليه ١٢

ولا أخيراً وليست في عليها الماء والكسب بينه الم نصرة الشريعة والكسب كما له لاند استغنى

ابو قسطل الراوية ان كان العامل صاحباً لبغل ان كان صاحباً لراوية فعلى ابو قسطل انما

اما فساد الشرع ولا اعتقادها على احد الباطن فهو الماء واما ما وجوب الاجور فلان سباع الارض
والشرع في المباحات احاط على كل سباع الارض

ملكا للمحرور وهو المستقيم فقد استوفى منافعهم انما الغني هو البعل والارثية بعقد فاسد من
 بغير ارادة ١٣٦١ ب

أجوبة على مشقة فاسدة والريج في حائل قد المال ويحل شرط التفاضل كان الريج فيها تامة

المال فينفق بقدر إمكانه في الرعي والصيد في المزارعة والولاية أيما تنفق بالتسمية وقد

فقد سبق الاستحقاق على قدر اهل المال اذا كانت احوالهم كذلك انما قد اخرج هذا الخبر بجملة

السيرة كان في النسخ من نسخة ولما بدأ منها تحقيق السيرة على ما ذكره الوكايلة تبطل بالمرتب ومن
فان الوكايلة السيرة في الترتيب الوكايلة ١٣١٠

بلا خلاف ورتدا از افضای مقامی بجای که لانه بمنزله الموت و آیتیه من قبل الفرق بین ادا علی

بموضع حبس می یکنم علی فاذا بطلت لوكاله بطلت الثمرة بخلافه اقصم احاطه بغيره

جست یوسف علیهم السلام لا حول ولا قوة الا بالله اعلم فصل فی بیان حدی السیرین بن دینار

مال الاحرار باذن الله تعالى بحسن تجارة وان اذن كل احد منهم الصالحين ان يكونوا
استخرج الزكاة ١٣

فادی کل احسان والحقای حسنین ام بادشاه الاول و دوم اعظم دله علی بن حنیفه و شاه ایمن

۴۲

ادام يعلم هذا اذا ديان على لعاقب ما اذ ديا معا من كل واحد مما نصيب حبه وعلى
 (ام عظمه واما انما سمع عظمه)

بین ابی حنیفه و ما عصبه ۱۲

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۹
 ۱۳۳۰
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶
 ۱۴۲۷
 ۱۴۲۸
 ۱۴۲۹
 ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱
 ۱۴۳۲
 ۱۴۳۳
 ۱۴۳۴
 ۱۴۳۵
 ۱۴۳۶
 ۱۴۳۷
 ۱۴۳۸
 ۱۴۳۹
 ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱
 ۱۴۴۲
 ۱۴۴۳
 ۱۴۴۴
 ۱۴۴۵
 ۱۴۴۶
 ۱۴۴۷
 ۱۴۴۸
 ۱۴۴۹
 ۱۴۵۰
 ۱۴۵۱
 ۱۴۵۲
 ۱۴۵۳
 ۱۴۵۴
 ۱۴۵۵
 ۱۴۵۶
 ۱۴۵۷
 ۱۴۵۸
 ۱۴۵۹
 ۱۴۶۰
 ۱۴۶۱
 ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳
 ۱۴۶۴
 ۱۴۶۵
 ۱۴۶۶
 ۱۴۶۷
 ۱۴۶۸
 ۱۴۶۹
 ۱۴۷۰
 ۱۴۷۱
 ۱۴۷۲
 ۱۴۷۳
 ۱۴۷۴
 ۱۴۷۵
 ۱۴۷۶
 ۱۴۷۷
 ۱۴۷۸
 ۱۴۷۹
 ۱۴۸۰
 ۱۴۸۱
 ۱۴۸۲
 ۱۴۸۳
 ۱۴۸۴
 ۱۴۸۵
 ۱۴۸۶
 ۱۴۸۷
 ۱۴۸۸
 ۱۴۸۹
 ۱۴۹۰
 ۱۴۹۱
 ۱۴۹۲
 ۱۴۹۳
 ۱۴۹۴
 ۱۴۹۵
 ۱۴۹۶
 ۱۴۹۷
 ۱۴۹۸
 ۱۴۹۹
 ۱۵۰۰
 ۱۵۰۱
 ۱۵۰۲
 ۱۵۰۳
 ۱۵۰۴
 ۱۵۰۵
 ۱۵۰۶
 ۱۵۰۷
 ۱۵۰۸
 ۱۵۰۹
 ۱۵۱۰
 ۱۵۱۱
 ۱۵۱۲
 ۱۵۱۳
 ۱۵۱۴
 ۱۵۱۵
 ۱۵۱۶
 ۱۵۱۷
 ۱۵۱۸
 ۱۵۱۹
 ۱۵۲۰
 ۱۵۲۱
 ۱۵۲۲
 ۱۵۲۳
 ۱۵۲۴
 ۱۵۲۵
 ۱۵۲۶
 ۱۵۲۷
 ۱۵۲۸
 ۱۵۲۹
 ۱۵۳۰
 ۱۵۳۱
 ۱۵۳۲
 ۱۵۳۳
 ۱۵۳۴
 ۱۵۳۵
 ۱۵۳۶
 ۱۵۳۷
 ۱۵۳۸
 ۱۵۳۹
 ۱۵۴۰
 ۱۵۴۱
 ۱۵۴۲
 ۱۵۴۳
 ۱۵۴۴
 ۱۵۴۵
 ۱۵۴۶
 ۱۵۴۷
 ۱۵۴۸
 ۱۵۴۹
 ۱۵۵۰
 ۱۵۵۱
 ۱۵۵۲
 ۱۵۵۳
 ۱۵۵۴
 ۱۵۵۵
 ۱۵۵۶
 ۱۵۵۷
 ۱۵۵۸
 ۱۵۵۹
 ۱۵۶۰
 ۱۵۶۱
 ۱۵۶۲
 ۱۵۶۳
 ۱۵۶۴
 ۱۵۶۵
 ۱۵۶۶
 ۱۵۶۷
 ۱۵۶۸
 ۱۵۶۹
 ۱۵۷۰
 ۱۵۷۱
 ۱۵۷۲
 ۱۵۷۳
 ۱۵۷۴
 ۱۵۷۵
 ۱۵۷۶
 ۱۵۷۷
 ۱۵۷۸
 ۱۵۷۹
 ۱۵۸۰
 ۱۵۸۱
 ۱۵۸۲
 ۱۵۸۳
 ۱۵۸۴
 ۱۵۸۵
 ۱۵۸۶
 ۱۵۸۷
 ۱۵۸۸
 ۱۵۸۹
 ۱۵۹۰
 ۱۵۹۱
 ۱۵۹۲
 ۱۵۹۳
 ۱۵۹۴
 ۱۵۹۵
 ۱۵۹۶
 ۱۵۹۷
 ۱۵۹۸
 ۱۵۹۹
 ۱۶۰۰
 ۱۶۰۱
 ۱۶۰۲
 ۱۶۰۳
 ۱۶۰۴
 ۱۶۰۵
 ۱۶۰۶
 ۱۶۰۷
 ۱۶۰۸
 ۱۶۰۹
 ۱۶۱۰
 ۱۶۱۱
 ۱۶۱۲
 ۱۶۱۳
 ۱۶۱۴
 ۱۶۱۵
 ۱۶۱۶
 ۱۶۱۷
 ۱۶۱۸
 ۱۶۱۹
 ۱۶۲۰
 ۱۶۲۱
 ۱۶۲۲
 ۱۶۲۳
 ۱۶۲۴
 ۱۶۲۵
 ۱۶۲۶
 ۱۶۲۷

فان كان كذا وكذا...

三

五

اوليعلقه بموته هلك في حكم الحاكم صحيح لانه قضاء في عهده فيه ما في تعليقه بالموت فالصحيح
 لا يزول ملكه الا انه تصدق بمناضه مؤبلا فيصير بمنزلة الوصية بالمنافع مؤبلا فيلزم المراح
 بالحكم المولى فاما الحكم ففيه خلاف المشايخ وكوقف في عرض موته قال القاضي هو بمنزلة
 الوصية بعد الموت والصحيح انه لا يلزم منه هلاك حقيقه وعند هلاكه لا انه يعتبر من الثلث
 واقف في الصحة من جميع المالك اذا كان المالك يزول عند هلاكه ول بالقول عندنا في سعة
 وهو قول الشافعي بمنزلة الاعتراف لانه ساقط للملك وعندنا لا بد من تسليم المثلوى لا
 حواله تعالى وانما ثبت في ضمن التسليم الى العبدان التملك من الله تعالى وهو مال الاشياء
 لا يتحقق مقصودا قد يكون تبع الغيرة فياخذ حكمه فيترك منزلة الزكاة والصدقة **قال**
 واذا صح لوقف على خلافهم في بعض النسخ واذا استحق مكان قوله اذا صح خرج من ملك
 الواقف لم يدخل في ملك الموقوف عليه لانه لو دخل في ملك الموقوف عليه لا يتوقف عليه بل ينفذ
 ببيع كسائر المالك لانه لو ملكه لما انتقل عنه بشرط المالك الاول كسائر المالك **قال** وقوله
 خرج عن ملك الواقف يجب ان يكون قوما على الوجه الذي سبق ذكره **قال** ووقف المشاع
 جائز عندنا يوسف كان القسمة من تمام القبض القبض عندنا ليس بشرط فكذا اتمته **قال** محمد
 لا يجوز ان يصل القبض عند شرط فلكل ما يتم به وهو فيما يحتمل القسمة فاما فيما لا يحتمل القسمة
 فيجوز مع الشيوع عندنا ايضا لانه يعتبر بالهبة والصدقة المنفعة الا في المسجد المقبر
 فانه لا يتم مع الشيوع فيما لا يحتمل ايضا عندنا يوسف كان بقاء الشركة يمنع
 المخلص به تعالى وكان المصالح في غاية القبح بان يقبر فيه المولى سنة

هذا هو الصحيح في الوقف
 في الوقف لا يزول ملكه الا انه تصدق بمناضه مؤبلا فيصير بمنزلة الوصية بالمنافع مؤبلا فيلزم المراح
 بالحكم المولى فاما الحكم ففيه خلاف المشايخ وكوقف في عرض موته قال القاضي هو بمنزلة
 الوصية بعد الموت والصحيح انه لا يلزم منه هلاك حقيقه وعند هلاكه لا انه يعتبر من الثلث
 واقف في الصحة من جميع المالك اذا كان المالك يزول عند هلاكه ول بالقول عندنا في سعة
 وهو قول الشافعي بمنزلة الاعتراف لانه ساقط للملك وعندنا لا بد من تسليم المثلوى لا
 حواله تعالى وانما ثبت في ضمن التسليم الى العبدان التملك من الله تعالى وهو مال الاشياء
 لا يتحقق مقصودا قد يكون تبع الغيرة فياخذ حكمه فيترك منزلة الزكاة والصدقة **قال**
 واذا صح لوقف على خلافهم في بعض النسخ واذا استحق مكان قوله اذا صح خرج من ملك
 الواقف لم يدخل في ملك الموقوف عليه لانه لو دخل في ملك الموقوف عليه لا يتوقف عليه بل ينفذ
 ببيع كسائر المالك لانه لو ملكه لما انتقل عنه بشرط المالك الاول كسائر المالك **قال** وقوله
 خرج عن ملك الواقف يجب ان يكون قوما على الوجه الذي سبق ذكره **قال** ووقف المشاع
 جائز عندنا يوسف كان القسمة من تمام القبض القبض عندنا ليس بشرط فكذا اتمته **قال** محمد
 لا يجوز ان يصل القبض عند شرط فلكل ما يتم به وهو فيما يحتمل القسمة فاما فيما لا يحتمل القسمة
 فيجوز مع الشيوع عندنا ايضا لانه يعتبر بالهبة والصدقة المنفعة الا في المسجد المقبر
 فانه لا يتم مع الشيوع فيما لا يحتمل ايضا عندنا يوسف كان بقاء الشركة يمنع
 المخلص به تعالى وكان المصالح في غاية القبح بان يقبر فيه المولى سنة

هذا هو الصحيح في الوقف
 في الوقف لا يزول ملكه الا انه تصدق بمناضه مؤبلا فيصير بمنزلة الوصية بالمنافع مؤبلا فيلزم المراح
 بالحكم المولى فاما الحكم ففيه خلاف المشايخ وكوقف في عرض موته قال القاضي هو بمنزلة
 الوصية بعد الموت والصحيح انه لا يلزم منه هلاك حقيقه وعند هلاكه لا انه يعتبر من الثلث
 واقف في الصحة من جميع المالك اذا كان المالك يزول عند هلاكه ول بالقول عندنا في سعة
 وهو قول الشافعي بمنزلة الاعتراف لانه ساقط للملك وعندنا لا بد من تسليم المثلوى لا
 حواله تعالى وانما ثبت في ضمن التسليم الى العبدان التملك من الله تعالى وهو مال الاشياء
 لا يتحقق مقصودا قد يكون تبع الغيرة فياخذ حكمه فيترك منزلة الزكاة والصدقة **قال**
 واذا صح لوقف على خلافهم في بعض النسخ واذا استحق مكان قوله اذا صح خرج من ملك
 الواقف لم يدخل في ملك الموقوف عليه لانه لو دخل في ملك الموقوف عليه لا يتوقف عليه بل ينفذ
 ببيع كسائر المالك لانه لو ملكه لما انتقل عنه بشرط المالك الاول كسائر المالك **قال** وقوله
 خرج عن ملك الواقف يجب ان يكون قوما على الوجه الذي سبق ذكره **قال** ووقف المشاع
 جائز عندنا يوسف كان القسمة من تمام القبض القبض عندنا ليس بشرط فكذا اتمته **قال** محمد
 لا يجوز ان يصل القبض عند شرط فلكل ما يتم به وهو فيما يحتمل القسمة فاما فيما لا يحتمل القسمة
 فيجوز مع الشيوع عندنا ايضا لانه يعتبر بالهبة والصدقة المنفعة الا في المسجد المقبر
 فانه لا يتم مع الشيوع فيما لا يحتمل ايضا عندنا يوسف كان بقاء الشركة يمنع
 المخلص به تعالى وكان المصالح في غاية القبح بان يقبر فيه المولى سنة

أما اختتام الحديث فلهذا ما جاء من القصة فخللها تميزها وإن غاية الأمر أن الغالب في غير المكمل
فالموردون معنى المبادلة إلا أن الوقف عندنا الغالب في كل نظر الوقف لم يكن بيعاً ومليكاً
ثم إن قضيته بغيره أو مشتركة فهو الذي يكافئ شريكه لأن ولاية الوقف على الموقوف إلى
وصية أن وقف نصف عقار الأصل فالذي يهاسه القفا ويسم نصيبه الباقي من أجل عزة
المشترى ثم يشترى ذلك منه كان لو أحضر يهوداً يكون تمامه ومقاسه ولو كان في القصة
فضل لأحد من أعطى لوقف لا يجوز ذلك ما لم يجرى به من أن أعطى لوقف لا يجوز
اللاه من شرطه وقال الواجب أن يستكمل وقفه لوقف بدارت منه في ذلك الوقت لا يشترط
أن قصدا لوقف صرفه لخله مؤبداً لا يفي دأماً إلا أن يورثه في العبرة اقتضاء
وكان الخراج بالضم إن صار كنفقة العبد الموضى عنه مته وأنها على الموضى به بتمامه وإن كان
الوقف على الفقراء ولا يظفر لهم وأقر إجماعهم هذا الغالب فيه ولو كان الوقف على رجل بعينه
وأخوه لا نقله فهو في ملكه أي ماله بناءً في حال حياته كما يؤخذ من لغة العرب في بيعه بغيره
دأماً يستحق العارية بغيره فقد أوجب في الوقف على العبد مته وأنها على الموضى به بتمامه وإن كان
لأنه بجنسية أصار فتمت مخرجه إلى الوقف بخلية فأما العارية فلهذا فلا يفسد بغيره حقيقة
والغلة مستحقة له فلا يفسد بغيره إلى شيء آخر إلا برضاه ولو كان الوقف على نفسه لم يورثه
عندئذ يضره عند الآخرين يجوز له الأول أصح كان لغيره لعل له ضرورة إذا لم يورثه الموقوف
ولا ضرر في الزيادة يقال فإن وقفه لأعلى سكنى له وأما وقفه على من له السكنى فلا يخرج
بالضمان على ما عرفت كنفقة العبد الموضى عنه مته فأما إذا وقف من وقفه أو كان ذو نسل

والموردون معنى المبادلة إلا أن الوقف عندنا الغالب في كل نظر الوقف لم يكن بيعاً ومليكاً
ثم إن قضيته بغيره أو مشتركة فهو الذي يكافئ شريكه لأن ولاية الوقف على الموقوف إلى
وصية أن وقف نصف عقار الأصل فالذي يهاسه القفا ويسم نصيبه الباقي من أجل عزة
المشترى ثم يشترى ذلك منه كان لو أحضر يهوداً يكون تمامه ومقاسه ولو كان في القصة
فضل لأحد من أعطى لوقف لا يجوز ذلك ما لم يجرى به من أن أعطى لوقف لا يجوز
اللاه من شرطه وقال الواجب أن يستكمل وقفه لوقف بدارت منه في ذلك الوقت لا يشترط
أن قصدا لوقف صرفه لخله مؤبداً لا يفي دأماً إلا أن يورثه في العبرة اقتضاء
وكان الخراج بالضم إن صار كنفقة العبد الموضى عنه مته وأنها على الموضى به بتمامه وإن كان
الوقف على الفقراء ولا يظفر لهم وأقر إجماعهم هذا الغالب فيه ولو كان الوقف على رجل بعينه
وأخوه لا نقله فهو في ملكه أي ماله بناءً في حال حياته كما يؤخذ من لغة العرب في بيعه بغيره
دأماً يستحق العارية بغيره فقد أوجب في الوقف على العبد مته وأنها على الموضى به بتمامه وإن كان
لأنه بجنسية أصار فتمت مخرجه إلى الوقف بخلية فأما العارية فلهذا فلا يفسد بغيره حقيقة
والغلة مستحقة له فلا يفسد بغيره إلى شيء آخر إلا برضاه ولو كان الوقف على نفسه لم يورثه
عندئذ يضره عند الآخرين يجوز له الأول أصح كان لغيره لعل له ضرورة إذا لم يورثه الموقوف
ولا ضرر في الزيادة يقال فإن وقفه لأعلى سكنى له وأما وقفه على من له السكنى فلا يخرج
بالضمان على ما عرفت كنفقة العبد الموضى عنه مته فأما إذا وقف من وقفه أو كان ذو نسل

الوقف على من له السكنى فلا يخرج بالضمان على ما عرفت كنفقة العبد الموضى عنه مته

اجروها الحالم وعقرها باجرتها واذا عقرها مال الى مولى السكنى لان في ذلك رعاية الحق في حقها
 وحق صاحب السكنى لانه لو لم يعمرها نفوت السكنى اصلها الاول اولى ولا يحيد لم تنعم على المألفه
 من التلافة له فاشبه امتناع صاحب اليد في المنفعة فلا يكون امتناعه ضامنا بطلان
 لانه في حين الرد ولا تقصير جارة مولى السكنى لانه غير مالك قال ابو اهدم من بناء الوقف الله
 صوفه الحاكم في حجية الوقف ان احيا جارية الميراث استغنى عنه مسكه حتى يحتاج الى عمارته فيصرفه
 فيا لانه لا يدعي بالعمارة بل بقي على التبايد فيحصل مقصود الواقف فان مست الحاجة اليه صرفه
 المحال صوفه في احوال المسكوك حتى لا يتعدا عليه اليه ان الحاجة فيه بطل المقصود وان تعد
 اعادة عينه الى موضع غير موضع ثمة في المنة صرفا للسيد الى مقدر المبدل ولا يجوز ان يقسم
 بين النقص بين مستحق الوقف لانه جزء من البين لاحق للوقوف عليه فيها ما حكمهم في
 المنة والذين حق الله تعالى فادى اليهم غيرهم ثم قال اذا جعل الواقف غلة الوقف لنفسه
 وجعل الباقي لغيره جاز شلا يوجب في ذلك فصلان شرط الغلة لنفسه جعل لولاية اليه ما الاول
 فهو جائز عندنا في اية سنة ولا يجوز على قياس قول محمد وهو قول هلاله ان يترك له قلة الشافعي به
 وقال ابن الاثير لا خلاف في بناء على الاختلاف في شرط المبيع من الاقوال في قيل في مسألة مبتدأ
 اختلافنا اذا شرط المبيع لنفسه شيئا ثم بعد موته لا يرد وقيلا اذا شرط الكل لنفسه في حياته
 بعد موته لا يرد وقيلا في شرط المبيع له ان يترك له قلة من ماله وما يرد له ما اوصا
 ليهاء اذا شرطوا فهو لمفسد والمساكين فقد قيل يجوز ان يتركه في وقت قيل هو على خلاف
 في ما هو الصحيح لان اشتراطه له في حياته كما شرط له لنفسه وفيه قول محمد

[illegible]

[illegible]

ان الوقت ندم على جهة التملك بالطريق الذي قد مناه فاستراط البعض والكل لنفسه بطله
 لان التملك من نفسه لا يحقق نصارى الصدقة المنفذ وشروط بعض بقعة السجود لنفسه
 ولا ييوسفه مار على النبي عليه السلام كان يأكل من صدقة المراد منها صدقة الوقوف ولا
 يحل لأكل منها إلا بالشرط فلعل على جهة كان الوقف لالة الملك الى الله تعالى على جهة القرية على
 ما بيناه فاذا شرط البعض والكل لنفسه فقد جعل ما صار ملكا لله تعالى لنفسه ان يجعل ملك
 نفسه لنفسه هلا جازيكا اذا بنى خانا أو سقاية او جعل أرضه مقبرة وشروط ان يتزل ولو يشرب
 منه او يربى فيه لان مقصوده القرية وفي التصرف الى نفسه ذلك قال عليه السلام نفقة
 الرجل على نفسه صدقة: أو شرط الواقف ان يستبدل به أرضا أخرى اذا شاء ذلك فجوز
 جازيكا ييوسف وعند محمد الوقف جائز بشرط باطل أو شرط الخيار لنفسه في
 الوقف: ثلاثة أيام جاز الوقف الشرط عند ييوسف عند محمد الوقف باطل هذا بناء
 على ذكرنا اذا فصل الولاية فقد نص في على قول ييوسف هو قول هلال ايضا وهو
 ظاهر المذهب وذكر هلال في وقفة قال قوام ان شرط الواقف لولاية لنفسه كونه وان
 لم يشترط لم تكن الولاية قائم مشايخنا الاشبه ان يكون هذا قول محمد لان من اصله
 ان التسليم الى لغيره بشرط صحة الوقف فلا سلم لم يبق له ولاية في كذا ان المتولى انما
 يتخيد الولاية من جهة بشرط فيستحيل ان لا يكون له الولاية وغيره يستفيد الولاية منه ولاية
 اقرب الناس الى هذا الوقف فيكون اولى لولايته من اخذ مسجد يكون اولى بجوارته
 وتصلب لحدن فيه وكن اعتق عبد اكان الولاء له لانه اقرب الناس اليه

[illegible]

کتاب الوصف

[illegible]

الهداية

وہیں ابابہ نے اس شخص سے کہا کہ اگر اس شخص سے میرا معاملہ ہو تو اس سے کہہ دو کہ میں اس شخص سے اس معاملہ میں کوئی شراکت نہیں رکھتا۔

[illegible]

(Faint handwritten Persian script at the bottom of the page)

وَأَمَّا الْوَاقِعُ شَرْطُ الْوَاقِعِ لَيْسَ بِهِ كَلَامُ الْوَاقِعِ غَيْرُهُ أَمَّا مَنْ عَلَى لَوْ قَدْ فَلَا قَاضِيَانِ يَنْزِعُهُمَا مِنْ بَيْنِ

نظر الفقهاء كما لو ان يخرج الوصي نظر الاستقلال اذا شرط ان ليس لسلطان ان يلقا

ان في حكمه من يد ويؤتيه اعادة لانه شرط مخالف حكم الشرع بمثل فصل واذا بين

مسجد المنزل ملكه عند حق يفرضه عن ملكه بطريقه وياذن للناس بالصلوة فيه

فأذا صلى في أحد الل عند أبي حنيفة رة عن ملكه اما الأفران فلا له لا يخص الله تعالى

الابن واما الصلوة فيه فلان الابن التسليم عند ابي حنيفة ومحمد ويشترط تسليم

نوعه وذلك في المسجد بالصلوة فيه اولاده لما ائذرا القبض يقام ^{عنه} تحقق المقصود
 اعم ^{الصلوة} ١٢

مقامه غم یکنفی بصلاة الواحدیه فی روایة عن ابی حنیفة و اوكد ان عهدی کان فعل

الجنس معتد في شرط ادائه وعن محمد انه يشترط الصلوة بالجماعة لان السجدة

يُخْبِرُنَا فِي الْقَائِلِ وَقَالَ ابْنُ يَسْفَعٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُهُ جَعَلَنِي مَسْجِدًا لَا يُسْلِمُ عِنْدَهُ لَيْسَ
وَمَا قَالُوا إِلَّا نَحْمَدُكَ اللَّهُمَّ

بشرط أن لا يسقط ملك العبد فيصير خالصاً لله تعالى بسقوط حق العبد صار كالعناقي
 في الوقف ١٢

وقد بيناه من قبل قل من جعل مسجدا تحت سائر ما و فوق بيت وجعل باب المسجد الى

الطريق وغزاه عن ملكه فانه ان يبيعه وان مات يورث عنه لانه لم يخلص لله تعالى ليقام

حق العبد متعلقاً به ولو كان السواد ابيضاً المسجد جاز كافى مسجد بيت المقدس

وروى الحسن عنه أنه قال إذا جعل المفل مسجداً وعلى ظهره مسكن فهو مسجد كان
 بن بطوطه ١٢٢

السحب مما يتأيد ذلك تحقيق في السفلى دون العلوي عن محمد علي ع

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

في التوحيين حين قدم بغلة دوراي ضيق لمنادى فكانا حنينا للضرورة وعن محمد بن حنين
دخل اري جاز ذلك كله لما قلنا قال كذا لان تخنوسه اذ ارضه مسجلا واذن للناس
بالدخول فيه يعني انه لا يبيعه يورثه عن مكان المسجد ما لا يكون لاحد فيه حق لمنع واذ كان ذلك
محيطا بما فيه كان له حق المنع فلم يصير مسجلا لانه ابقى الطريق لنفسه فلم يخلص به تعالى
وعن محمد بن ابي عامر ولا يورث ولا يوصى اعتبره مسجلا وهكذا عن ابي يوسف رده انه
يصير مسجلا لانه لما رضى بكونه مسجلا ولا يصير مسجلا الا بالطريق دخل فيه الطريق
وصار مستحقا لما يخل في الاجارة من غير ذكر قال ومن اقتنض ارضه مسجلا لم يكن له
ان يرجع فيه لا يبيع ولا يورث عنه لانه غير من حق العبد وصار له الصلوة وهذا لان
الاشياء كلها لله تعالى اذا سقط العبد ما ثبت من الحق رجوع الصلوة فانقطع نصرة فعنه
كما في الامتناع ولو حيز ما حول المسجد استغنى عنه يبقى مسجلا عند ابي يوسف لانه استقام
منه فلا يعود الى ملكه وعند محمد بن حنين عاد الى ملك الباني او الى وارثه بعد موته لانه عينه
لنوع قربا ولما انقطع نصرا كحصر المسجد وحديثه اذا استغنى عنه الا ان ابا يوسف
يقول في الحصر والعيش انه ينقل الى مسجلا خرقا قال ومن بنى سقاية للمسلمين ارحا
يسكنه بنو السبيل او رباطا وجعل ارضه مقبرة لم يزل ملكه عن ذلك حتى يحكم
به الحاكم عند ابي حنيفة لانه لم ينقطع عن حق العبد الا ترى ان له ان ينتفع
به فيسكن في الخان وينزل في الرباط ويشرب من السقاية ويدفن في المقبرة
فليس شرط حكم الحاكم ولا الاضافة الى ما بعد الموت كما في الوقف على الفقراء بخلاف المسجد
فانه يخصصه لغيره ايضا بعد موته

في التوحيين حين قدم بغلة دوراي ضيق لمنادى فكانا حنينا للضرورة وعن محمد بن حنين

كتاب الوفاء

في التوحيين حين قدم بغلة دوراي ضيق لمنادى فكانا حنينا للضرورة وعن محمد بن حنين
دخل اري جاز ذلك كله لما قلنا قال كذا لان تخنوسه اذ ارضه مسجلا واذن للناس
بالدخول فيه يعني انه لا يبيعه يورثه عن مكان المسجد ما لا يكون لاحد فيه حق لمنع واذ كان ذلك
محيطا بما فيه كان له حق المنع فلم يصير مسجلا لانه ابقى الطريق لنفسه فلم يخلص به تعالى
وعن محمد بن ابي عامر ولا يورث ولا يوصى اعتبره مسجلا وهكذا عن ابي يوسف رده انه
يصير مسجلا لانه لما رضى بكونه مسجلا ولا يصير مسجلا الا بالطريق دخل فيه الطريق
وصار مستحقا لما يخل في الاجارة من غير ذكر قال ومن اقتنض ارضه مسجلا لم يكن له
ان يرجع فيه لا يبيع ولا يورث عنه لانه غير من حق العبد وصار له الصلوة وهذا لان
الاشياء كلها لله تعالى اذا سقط العبد ما ثبت من الحق رجوع الصلوة فانقطع نصرة فعنه
كما في الامتناع ولو حيز ما حول المسجد استغنى عنه يبقى مسجلا عند ابي يوسف لانه استقام
منه فلا يعود الى ملكه وعند محمد بن حنين عاد الى ملك الباني او الى وارثه بعد موته لانه عينه
لنوع قربا ولما انقطع نصرا كحصر المسجد وحديثه اذا استغنى عنه الا ان ابا يوسف
يقول في الحصر والعيش انه ينقل الى مسجلا خرقا قال ومن بنى سقاية للمسلمين ارحا
يسكنه بنو السبيل او رباطا وجعل ارضه مقبرة لم يزل ملكه عن ذلك حتى يحكم
به الحاكم عند ابي حنيفة لانه لم ينقطع عن حق العبد الا ترى ان له ان ينتفع
به فيسكن في الخان وينزل في الرباط ويشرب من السقاية ويدفن في المقبرة
فليس شرط حكم الحاكم ولا الاضافة الى ما بعد الموت كما في الوقف على الفقراء بخلاف المسجد
فانه يخصصه لغيره ايضا بعد موته

في التوحيين حين قدم بغلة دوراي ضيق لمنادى فكانا حنينا للضرورة وعن محمد بن حنين
دخل اري جاز ذلك كله لما قلنا قال كذا لان تخنوسه اذ ارضه مسجلا واذن للناس
بالدخول فيه يعني انه لا يبيعه يورثه عن مكان المسجد ما لا يكون لاحد فيه حق لمنع واذ كان ذلك
محيطا بما فيه كان له حق المنع فلم يصير مسجلا لانه ابقى الطريق لنفسه فلم يخلص به تعالى
وعن محمد بن ابي عامر ولا يورث ولا يوصى اعتبره مسجلا وهكذا عن ابي يوسف رده انه
يصير مسجلا لانه لما رضى بكونه مسجلا ولا يصير مسجلا الا بالطريق دخل فيه الطريق
وصار مستحقا لما يخل في الاجارة من غير ذكر قال ومن اقتنض ارضه مسجلا لم يكن له
ان يرجع فيه لا يبيع ولا يورث عنه لانه غير من حق العبد وصار له الصلوة وهذا لان
الاشياء كلها لله تعالى اذا سقط العبد ما ثبت من الحق رجوع الصلوة فانقطع نصرة فعنه
كما في الامتناع ولو حيز ما حول المسجد استغنى عنه يبقى مسجلا عند ابي يوسف لانه استقام
منه فلا يعود الى ملكه وعند محمد بن حنين عاد الى ملك الباني او الى وارثه بعد موته لانه عينه
لنوع قربا ولما انقطع نصرا كحصر المسجد وحديثه اذا استغنى عنه الا ان ابا يوسف
يقول في الحصر والعيش انه ينقل الى مسجلا خرقا قال ومن بنى سقاية للمسلمين ارحا
يسكنه بنو السبيل او رباطا وجعل ارضه مقبرة لم يزل ملكه عن ذلك حتى يحكم
به الحاكم عند ابي حنيفة لانه لم ينقطع عن حق العبد الا ترى ان له ان ينتفع
به فيسكن في الخان وينزل في الرباط ويشرب من السقاية ويدفن في المقبرة
فليس شرط حكم الحاكم ولا الاضافة الى ما بعد الموت كما في الوقف على الفقراء بخلاف المسجد
فانه يخصصه لغيره ايضا بعد موته

التعريف بالكتاب المسمى بالفصل في بيان الحاشية على الشرح

اما بعد الحمد والصلاة فهذه الحاشية الجديدة على الهداية درر يمنية فرائد غالية القيمة
حزينة البطانة والظاهرة جادة البحار الزخارية صاحبها استاذي الاصولي شيخ ربه المحترم
بحر الفقه والحديث مير الطيب من الخبيث في المسائل واللائل في شذوهابها بالانوار
ثم شذوهابها بالانوار اذا انظر في البحث عن صحة الاسانيد معتقدا بالاسفار الكبار
فالحواشي هذه كلها مملوءة بما يد ارجله لفقير الحق المدد او بما فيه حل المطالب وصورة
المسئلة وتحقيق المقام بامعان الانظار لم يوجد مثلهما فيما طبع على هوامش الهداية
او تحتها في الامصار والاعصار فطوبى لهذا المطبوع وبشر المطبعة والطبع في هذا المطبع
المطبوع قد سعى ماله وطبعها وفي تصحيحها وتحسين صورها وكتابتها سعى بالمال
وصرفه ما لا يبلغ مبلغا سابقا ولا اجاء الكنايس على نحو تحت وحسن نيته يبررى
بالاسفار وحواشيه تزيينه في الانظار كيف لا وهو ولانا المحشى عن ربه يتق الله الكمال

خاتمة الكتاب في بيان المطبع للجلد الثاني من الجداولين

الحمد لله الذي يبد الهداية والكنزانية لذكورنا وانثنا والصلوة على افضل الانساق
على الله واصحابه الطاهرين المطهرين الذين كلهم مقفد ان اوما يشاء فان الكنايس
للمهديين حواشيهما الجديدة قد طبع مرة بعد اخرى في اشعار اكثر البلاء ان من الهداية
البحار في العلم الطالبيين التي شرأه بصفا طبعه حسن حتى لم يبق نسخ وشوقهم الى ان ينسخ
حاله فبشر لمن فرح باشاعة الشرح والمثاق انه قد جاء مرة ثالثة بعد ايت الله وافضة الوافقة
في ضم الاغلاط عن المتن الحواشي زيدات في حاشيته فوائد جديدة قد مر مر مر من العلم
والفن فلتشئ بوال فرائض حفظه الله تعالى عن شر بلافتن وقد خص طبعه في مطبع
النسوب الملتقى بوال كشور وتم طبع جلد الثانية في الشهر الرابع من
شهور سنة الف ثمانمائة وست وعشرين من هجرة راس المولى في الهادي لشهر ربي
من شهر سنة الفيسوية وهي الف وتسعمائة وثمان فالحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي يبد الهداية والكنزانية لذكورنا وانثنا والصلوة على افضل الانساق
على الله واصحابه الطاهرين المطهرين الذين كلهم مقفد ان اوما يشاء فان الكنايس
للمهديين حواشيهما الجديدة قد طبع مرة بعد اخرى في اشعار اكثر البلاء ان من الهداية
البحار في العلم الطالبيين التي شرأه بصفا طبعه حسن حتى لم يبق نسخ وشوقهم الى ان ينسخ
حاله فبشر لمن فرح باشاعة الشرح والمثاق انه قد جاء مرة ثالثة بعد ايت الله وافضة الوافقة
في ضم الاغلاط عن المتن الحواشي زيدات في حاشيته فوائد جديدة قد مر مر مر من العلم
والفن فلتشئ بوال فرائض حفظه الله تعالى عن شر بلافتن وقد خص طبعه في مطبع
النسوب الملتقى بوال كشور وتم طبع جلد الثانية في الشهر الرابع من
شهور سنة الف ثمانمائة وست وعشرين من هجرة راس المولى في الهادي لشهر ربي
من شهر سنة الفيسوية وهي الف وتسعمائة وثمان فالحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي يبد الهداية والكنزانية لذكورنا وانثنا والصلوة على افضل الانساق
على الله واصحابه الطاهرين المطهرين الذين كلهم مقفد ان اوما يشاء فان الكنايس
للمهديين حواشيهما الجديدة قد طبع مرة بعد اخرى في اشعار اكثر البلاء ان من الهداية
البحار في العلم الطالبيين التي شرأه بصفا طبعه حسن حتى لم يبق نسخ وشوقهم الى ان ينسخ
حاله فبشر لمن فرح باشاعة الشرح والمثاق انه قد جاء مرة ثالثة بعد ايت الله وافضة الوافقة
في ضم الاغلاط عن المتن الحواشي زيدات في حاشيته فوائد جديدة قد مر مر مر من العلم
والفن فلتشئ بوال فرائض حفظه الله تعالى عن شر بلافتن وقد خص طبعه في مطبع
النسوب الملتقى بوال كشور وتم طبع جلد الثانية في الشهر الرابع من
شهور سنة الف ثمانمائة وست وعشرين من هجرة راس المولى في الهادي لشهر ربي
من شهر سنة الفيسوية وهي الف وتسعمائة وثمان فالحمد لله رب العالمين

تیمت	نام کتاب	تیمت	نام کتاب	تیمت	نام کتاب
۳	از مولوی محمد نور الدین -	۳	رسالہ قاضی قطب - ذکر ایات امکان -		شرح سفر السعادت - از مولانا عبدالحق دہلوی معروف -
	رسالہ خلاصۃ المسائل - نازدہ روزہ کے مسائل اور ذکوۃ اور حج و طلاق و عتاق کے احکام اور خرید و فروخت و وکالت و ضمانت وغیرہ کے جو از و عدم جو انکی صورتیں اور وہیں بیان کیا ہو مع حراشی مفیدہ از جناب مولوی امیر علی صاحب ترجمہ فتاوی عالمگیری دہلویہ مصنف تفسیر مہذب الرحمن -	۴	ہدایۃ الاسلام مصنف مولوی امانت علی صاحب خاڑی پوری -	۱۱	حج الحج - مسلی بہ غایتہ الشرح از ملا محمد شاہ -
۵	نور الہدایہ ترجمہ شرح وقایہ اردو بہر چار جلد کیجائی مطبوعہ نظامی کاغذ سفید -	۵	غایۃ الاوطار ترجمہ اردو و درختہ ترجمہ مولوی خرم علی و مولوی محمد حسن کامل چار جلدین کاغذ سفید -	۱۲	تذکرۃ الجعہ احکام مجاز مولوی عبد السلام بدائع منظوم مسائل فقہ نظم فارسی از ملا ناظم علی رہ -
۶	ہزار مسئلہ - شامل ہفت رسالہ (۱) ہزار مسئلہ (۲) مسائل ثانیہ (۳) صد مسئلہ (۴) مناجات بدرگاہ باری تعالیٰ (۵) حلیہ شریف (۶) نور نامہ (۷) چل مسئلہ مولفہ مولوی عبداللہ بن عبد السلام -	۶	عین الہدایہ ترجمہ کامل ہدایہ چار جلد حامل المتن مترجمہ مولوی امیر علی صاحب مترجم فتاوی عالمگیری وغیرہ کاغذ سفید -	۱۳	نام حق - مشہور درسی از شیخ شرف الدین بخاری -
۷	تبلیہ الغافلین - مسائل وینیہ -	۷	ایضاً - کاغذ خانی -	۱۴	ماتہ مسائل - سو مسائل از مولانا محمد رحمہ اللہ -
۸	حیرت الفقہ - مسائل مشککہ از مولوی ابراہیم حسین بنگلوری -	۸	اور متفرق بھی فروخت کے لیے موجود ہیں -	۱۵	شرح وقایہ فارسی - مع حاشیہ ملحق البحر از شاہ عبدالحق محدث دہلوی -
۹	بجواب المسائلین - بطور استفتاء -	۹	جلد اول -	۱۶	مسائل المتقین - مرغوب علماء ولایت از مولوی الیہ یار خان -
۱۰	کنز الدقائق - اردو ترجمہ از مولوی محمد سلطان خان -	۱۰	جلد دوم -	۱۷	فتاوی برہنہ - جامع ابواب فقہ انفعی نصیر الدین -
۱۱	چل مسائل فقہ از مولوی ابراہیم حسین بنگلوری -	۱۱	جلد سوم - کاغذ سفید -	۱۸	قدوری - ترجمہ مولانا ابوالقاسم -
۱۲	رسالہ تجنیس و تکفین بیت - از محمد عمر کتب اصول الفقہ عولی -	۱۲	ایضاً - کاغذ خانی -	۱۹	شرح فارسی مختصر وقایہ از عبد الرحمن جامی -
۱۳	حسامی - از مولانا حسام الدین -	۱۳	راہ نجات ضروری مسائل نازدہ روزہ وغیرہ مفتاح الجنۃ از مولوی کرامت علی چنبوری -	۲۰	کنز فارسی - از مفتی نصیر الدین کرمانی -
		۱۴	حقیقۃ الصلوۃ مع رسالہ بے نماز -	۲۱	عشی مع فرہنگ -
		۱۵	ترجمہ فتاوی عالمگیری کامل بہر چار جلد مع مقدمہ یعنی جلد اول ترجمہ مولانا اہتنام و باقی ہر سہ جلد مع مقدمہ ترجمہ مولانا امیر علی کاغذ سفید و خانی -	۲۲	مالا بدستہ - از قاضی ثناء اللہ رحمہ اللہ -
		۱۶	کشف الحاجات - ترجمہ اردو والا بدستہ	۲۳	مع وصیت نامہ -
		۱۷		۲۴	شرح مختصر وقایہ کو رمیری - از مولانا جلال الدین عمر قندی -
		۱۸		۲۵	رسالہ تبیہ الانسان - در حلت و حیرت جانوران -

قیمت	نام کتاب	قیمت	نام کتاب	قیمت	نام کتاب
۴۰	از ادب الی الخیر والیسبیل - ذخیرۃ احادیث از مولانا غلام محی -	۴۰	کتاب حدیث فارسی	۴۰	تحدیث التفسیر شرح حسامی - سند لایق
۴۰	اشقة اللغات حامل المتن - شرح مشکوٰۃ از مولانا عبدالحق محدث دہلوی -	۴۰	کتاب حدیث عربی	۴۰	عبد الغزیز بخاری معروف و متداول -
۴۰	چار مجلدات میں پوری شرح مع ترجمہ کاغذ سفید و خانی -	۴۰	کتاب حدیث اردو	۴۰	توضیح تلویح - از صدر الشریعہ و علامہ
۴۰	مظاہر حق - ترجمہ مشکوٰۃ المصابیح ترجمہ جناب مولانا محمد قطب الدین دہلوی رحمہ	۴۰	کتاب حدیث عربی	۴۰	تفسیر زانی مع کامل سہ حاشیہ از حسن چلی
۴۰	دخفہ کامل چار جلد میں حامل المتن اول عبارت عربی حدیث کی بعد داسکا	۴۰	کتاب حدیث عربی	۴۰	و شیخ الاسلام و ملا خسرو نہایت نایاب مجموعہ
۴۰	ترجمہ اردو میں کاغذ سفید گندہ -	۴۰	کتاب حدیث عربی	۴۰	مطبوعہ عینوری ۱۹۵۵ء -
۴۰	ایضاً - کاغذ خانی و سفید جمولی -	۴۰	کتاب حدیث عربی	۴۰	شرح مسلم الثبوت - از ملا بحر العلوم نہایت
۴۰	از ادب الی الخیر - از عثمان بہادر ڈوہٹی	۴۰	کتاب حدیث عربی	۴۰	نقص و معروف و مستند شرح -
۴۰	سید اولاد حسین صاحب نقوی سی - آئی -	۴۰	کتاب حدیث عربی	۴۰	اصول لسانی بخشی - مسیحی بھول لوانی -
۴۰	ای شلمٹ افسطیہ بہ مشرقیہ و ہند -	۴۰	کتاب حدیث عربی	۴۰	کتاب حدیث عربی
۴۰	تحفۃ الاختیار ترجمہ اردو و مشارق الانوار	۴۰	کتاب حدیث عربی	۴۰	تیسرے لوصول الی حدیث جامع الاصول
۴۰	مترجمہ مولوی خرم علی - کاغذ سفید و خانی	۴۰	کتاب حدیث عربی	۴۰	از شیخ عبدالرحمن بن علی بنی معروف -
۴۰	ترجمہ جامع ترمذی - حامل المتن جلد اول	۴۰	کتاب حدیث عربی	۴۰	جامع ترمذی - امام ابو یعلیٰ م صواح
۴۰	مترجمہ مولوی فضل احمد انصاری لاہور کا	۴۰	کتاب حدیث عربی	۴۰	میں سے معروف مع رسالہ اصول حدیث
۴۰	کاغذ سفید و خانی -	۴۰	کتاب حدیث عربی	۴۰	جربانی و شامل ترمذی جدید -
۴۰	ایضاً جلد دوم - کاغذ سفید و خانی -	۴۰	کتاب حدیث عربی	۴۰	قسطانی - شہاب الدین قسطانی کی شرح
۴۰	کتاب تفسیر عربی	۴۰	کتاب حدیث عربی	۴۰	صحیح البخاری مسیحی بارشاد انصاری معروف
۴۰	تفسیر بے نقط فیضی - مسیحی بہ ساطع الامام	۴۰	کتاب حدیث عربی	۴۰	بہ قسطانی دس مجلدات میں پوری شرح
۴۰	علم کے سر کا تاج - بے جو کتاب خزانہ کبری	۴۰	کتاب حدیث عربی	۴۰	خط نسخ کاغذ سفید و لاتی گندہ -
۴۰		۴۰	کتاب حدیث عربی	۴۰	سند ابی داؤد و دیگر چار جلد کامل و جلد
۴۰		۴۰	کتاب حدیث عربی	۴۰	میں از امام سلیمان بن اشعث داخل صحاح
۴۰		۴۰	کتاب حدیث عربی	۴۰	معروف جدید الطبع -
۴۰		۴۰	کتاب حدیث عربی	۴۰	سمن ابن ماجہ بخشی مع شرح مفتاح الحیۃ
۴۰		۴۰	کتاب حدیث عربی	۴۰	از مولانا شیخ محمد بن عبداللہ مطبوعہ غیر
۴۰		۴۰	کتاب حدیث عربی	۴۰	دلائل الخیرات - با ترجمہ فارسی و ہمار
۴۰		۴۰	کتاب حدیث عربی	۴۰	نستیکہ و خواص سار جینے معروف -

To: www.al-mostafa.com